جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علـوم التسييـر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص تجارة دولية

بعنوان:

الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)

من إعداد المترشّح: عبد الغفار غطاس

أمام اللجنـة المكونة من السّادة:

أد. لعمى أحمد	(أستـاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيساً
أد. دادن عبد الوهاب	(أستـاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفاً ومقرراً
أد. قدي عبد المجيد	(أستـاذ – جامعة الجزائر 03)	مناقشاً
أد. مخلوفي عبد السلام	(أستـاذ – جامعة طاهري محمد بشار)	مناقشاً
أد. بن سانية عبد الرحمان	(أستـاذ – جامعة غرداية)	مناقشاً
د. علاوي محمد لحسن	(أستاذ محاضر " أ " – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشاً

الموسم الجامعي
2017/ 2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علـوم التسييـر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص تجارة دولية

بعنوان:

الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)

من إعداد المترشّح: عبد الغفار غطاس

أمام اللجنـة المكونة من السّادة:

أد. لعمى أحمد	(أستـاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيساً
أد. دادن عبد الوهاب	(أستـاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفاً ومقرراً
أد. قدي عبد المجيد	(أستـاذ – جامعة الجزائر 03)	مناقشاً
أد. مخلوفي عبد السلام	(أستـاذ – جامعة طاهري محمد بشار)	مناقشاً
أد. بن سانية عبد الرحمان	(أستـاذ – جامعة غرداية)	مناقشاً
د. علاوي محمد لحسن	(أستاذ محاضر " أ " – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشاً

الموسم الجامعي
2017/ 2016

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾

سُورَةُ النِّسَاء، 113

إهـــــــداء

أحمد اللّه العلي الكريم الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح والدي الذي أرجو من اللّه أن يتغمده برحمته الواسعة

إلى أمي أطال اللّه في عمرها

وإلى كل أفراد عائلتي

وأصدقائي .... زملائي .... وإلى كل من له حق علي ....

كلمة شكر

بعد الحمد لله والثناء عليه على نعمة الاسلام والتكرّم علينا بالعقل والبيان

فالحمد لله حمد الشاكرين على عطائه ومنِّه وكرمه

يطيب لي أتقدم بشُكريَ الجزيل إلى كل من كان له الفضل عليّ بعد الله تعالى في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو من الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم وأخصُّ بالذكر في هذا أستاذي الكريم المشرف على هذا العمل **الأستاذ الدكتور عبد الوهاب دادن** على توجيهاته التي كانت سنداً وعوناً لي خلال إنجازي لهذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة **أعضاء لجنة المناقشة** على ما تفضلوا به علي من وقتهم من أجل إثراء هذا العمل وتقييمه، كما أتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من الدكتور محمد لحسن علاوي واسماعيل بن قانة، وكل من الأساتذة الدكتور العباس بلقاسم والدكتور محمد باطويح والدكتور محمد عبد القادر عطية من المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توجيهاتهم القيّمة، وإلى كل من كان له فضلٌ عليَّ.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فهو وليِّ ومتوكِّلي لكل توفيق.

الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية
(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012)

ملخص الدراسة:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية والمحلية، نتيجة للنفع والدور الذي تؤديه في هاذين الأخيرين على حد سواء، ومع تزايد موجة العولمة والمبادلات التجارية الدولية أصبحت هذه الأخيرة تشكل عنصراً بارزاً ومحور اهتمام لدى الحكومات في البلدان المختلفة، وكما تحتل مكانة واسعة في دراسات الاقتصاديين قديماً وحديثاً، وانطلاقاً من هذا التقديم فإن هذه الدراسة جاءت لتتناول الأهمية للتجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التركيز على الحالة الدراسية للجزائر.

حيث تناولت الدراسة إبراز دور التجارة الخارجية في صناعة التنمية في الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى واقعها والتطورات الحاصلة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تناول مسار السياسة التجارية في الجزائر والمراحل التي مرت بها من نزعة للحمائية إلى توجه نحو الانفتاح والحرية.

لتنتهي الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تعتبر مهمة لتفعيل أكبر لقطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال عملها في التأثير على قطاعات الاقتصاد الرئيسية، بالإضافة إلى أهميتها البالغة للايرادات والعوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري باعتبارها المورد الهام لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه تم الكشف على أن التجارة الخارجية بالرغم من ممارستها للتأثير في قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر لم تتمكن من إحداث تغييرات هامة في هيكلتها، وهذا من حيث نمط وطبيعة مخرجات العملية الانتاجية نحو التنوّع وقابلية التنافسية الدولية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، نمو اقتصادي، تنمية اقتصادية، منظمة عالمية للتجارة، اقتصاد جزائري.

The Development Role of foreign trade in The Developing Countries
Under the World Trade Organization
(Case Stady of Algeria between 1990 and 2012)

Abstract:

The world trade plays an important role in the national and international economies, and that from its for benefits and role that it plays in those economies alike. With the waves of globalization and commercial exchange trends, the world trade became an important sector that the governments put in their main agendas and priorities. The world trade also takes a large share in the economical studies.

This study focuses on illustrating the role of foreign trade in promoting the Algerian economy, through the examination of its current status, and the progress in economic and social developments. This work highlights also Algeria's trade policy and its stages starting from the tendency to protection until the economic openness and freedom stage.

This work is concluded with some final results and recommendations that are important for better promotion of the foreign trade sector. It was found that the foreign trade sector influences the main economic sectors, and has an important role in financing the projects of economic and social development. However, it was found that the foreign trade sector could not introduce significant changes on the structure of the main economic sectors, in terms of the nature and types of production activities' outputs toward diversity and international competitiveness.

Key words: Foreign trade, economic growth, economic development, World Trade Organization, Algerian economy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق	III
المقدمة	أ– ذ
الباب الأول: الدول النامية وتطورات النظام الجديد للتجارة العالمية	
مدخل	02
الفصل الأول: العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	
المبحث الأول: أهمية التجارة الدولية للتنمية الاقتصادية	04
المطلب الأول: نظرية التجارة الدولية والتنمية	04
المطلب الثاني: التجارة الدولية كمحرّك للنمو	05
المطلب الثالث: دور التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية	07
المطلب الرابع: التجارة الدولية والنظريات الحديثة للنمو الداخلي	08
المبحث الثاني: معدلات التبادل الدولي والتنمية الاقتصادية	09
المطلب الأول: التعريفات المختلفة لمعدلات التبادل الدولي	09
المطلب الثاني: العوامل المحددة لمعدلات التبادل الدولي	11
المطلب الثالث: أسباب تدهور معدلات التبادل الدولي في الدول النامية	12
المبحث الثالث: عدم استقرار الصادرات والتنمية الاقتصادية	13
المطلب الأول: أسباب وآثار عدم استقرار الصادرات	13
المطلب الثاني: قياس عدم استقرار الصادرات وأثره على التنمية	15
المبحث الرابع: درجة الانفتاح الاقتصادي	16
المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري	17
المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري (معامل الانفتاح التجاري)	17
المطلب الثالث: أهمية الانفتاح التجاري من أجل النمو والتنمية الاقتصادية	63
خاتمة الباب	66
الفصل الثاني: تطور النظام الجديد للتجارة العالمية	
المبحث الأول: العولمة الاقتصادية والتوجه الجديد في تفسير التبادل	70
المطلب الأول: العولمة والعولمة الاقتصادية (المفهوم، الأهداف والمبررات)	70
المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لنشوء وتطور ظاهرة العولمة	73
المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية وأدواتها	75

المبحث الثاني: تطور النظام التجاري متعدد الأطراف (من GATT إلى WTO)	79
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة	79
المطلب الثاني: جولة الأوروغواي: انجازات ونتائج (1986-1993)	83
المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (World Trade Organization – WTO)	93
المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد	97
المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة	98
المطلب الثاني: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية	99
المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية وجهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية)	52
الفصل الثالث: السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية	
المبحث الأول: وضعية الدول النامية في التجارة الدولية	55
المطلب الأول: التباينات والاختلافات الهيكلية للاقتصاديات النامية	55
المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدول النامية	59
المطلب الثالث: أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية	65
المبحث الثاني: السياسات التجارية في الدول النامية	68
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	68
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية	71
المطلب الثالث: السياسات التجارية الدولية من وجهة نظر المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الاسلامي	75
المبحث الثالث: الاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية	77
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية القائمة على صادرات المواد الأولية	77
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية القائمة على الاعتماد على زيادة الاستثمارات	80
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المعتمدة على الصناعة أو التصنيع	88
المطلب الرابع: خبرة الدول النامية في التنمية والبحث عن الاستراتجيات البديلة	86
الفصل الرابع: حركية الدول النامية في التجارة العالمية	
المبحث الأول: السِّمات العامة وديناميكية التجارة في الاقتصادي العالمي	91
المطلب الأول: السِّمات العامة	91
المطلب الثاني: نمو وديناميكية التجارة الدولية في البلدان النامية	96
المطلب الثالث: اتجاهات ومشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية	99
المبحث الثاني: الاتجاه في تركيز الصادرات ومشاركة الدول النامية في القطاعات الجديدة	104
المطلب الأول:الاتجاه في تركيز الصادرات	105
المطلب الثاني: مشاركة الدول النامية في القطاعات الجديدة والديناميكية في التجارة الدولية	109
المبحث الثالث: التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي	112

المطلب الأول: نظرة عامة على أوضاع التجارة جنوب – جنوب	112
المطلب الثاني: التجارة البينية بين الأقاليم في الجنوب	116
المطلب الثالث: السلع الأساسية و التطورات في استقرار الأسعار	118
خاتمة الباب: الاستنتاجات حول اتجاهات التجارة والأسعار في الدول النامية	124
الباب الثاني: دور التجارة الخارجية في صناعة التنمية الاقتصادية في الجزائر	
مدخل	126
الفصل الأول: واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: تحليل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية	128
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية	128
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية	131
المطلب الثالث: اتجاهات تطور الميزان التجاري في الجزائر	134
المبحث الثاني: مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية	137
المطلب الأول: مكونات الهيكل السلعي للصادرات	137
المطلب الثاني: مكونات الهيكل السلعي للواردات	139
المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية	141
المطلب الأول: التوزيع الإقليمي للصادرات	141
المطلب الثاني: التوزيع الإقليمي للواردات	144
المبحث الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري	147
المطلب الأول: الحساب الجاري	148
المطلب الثاني: ميزان الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية	149
الفصل الثاني: التجارة الخارجية والتطورات في مستويات التنمية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: التجارة الخارجية والناتج المحلي الخام	153
المطلب الأول: تطور متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر	153
المطلب الثاني: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري	156
المطلب الثالث: معدلات التبادل التجاري في الجزائر	158
المبحث الثاني: التجارة الخارجية والميزانية العامة	166
المطلب الأول: الايرادات العامة	166
المطلب الثاني: النفقات العامة	169
المبحث الثالث: التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الرئيسية	171
المطلب الأول: نظرة عامة حول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد	171
المطلب الثاني: التجارة الخارجية وقطاع الزراعة في الجزائر	174
المطلب الثالث: التجارة الخارجية وقطاع الصناعة في الجزائر	181

المطلب الرابع: التجارة الخارجية ومؤشرات التنمية الاجتماعية	190
المبحث الرابع: علاقة مؤشرات التجارة الخارجية ببعض الحسابات الاقتصادية	195
المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بكل من الادخار والاستثمار	198
المطلب الثاني: العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية	198
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التجارة الخارجية	201
الفصل الثالث: تخطيط سياسات التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: مسار سياسة التجارة الخارجية في الجزائر	206
المطلب الأول: مرحلة سياسة الحماية التجارية (1962-1989)	207
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي ومسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي	211
المطلب الثالث: مرحلة سياسات الاصلاح وتحرير التجارة الخارجية (مابعد 1989)	216
المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية والاندماج في المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، الشراكة الأورومتوسطية)	223
المطلب الأول: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية	223
المطلب الثاني: الجزائر وعقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي	227
المطلب الثالث: آثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (منطقة التبادل الحر) على الاقتصاد الجزائري	233
خاتمة الباب	237
الخاتمة	239
قائمة المراجع	246
الملاحق	261

فهرس الجداول
الأشكال البيانية والملاحق

فهرس الجداول، الأشكال البيانية والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	جداول الباب الأول	
1-2	نطاق التعريفات المربوطة الخاصة بالمنتجات الزراعية قبل- بعد جولة الأوروغواي	37
2 -2	نسب تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية	38
3 -2	التخفيضات في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين في دول مختارة	39
4 -2	الدراسات والتقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي واتفاقيات الجات الجديدة 1994	41
5 -2	توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي	42
6 -2	نسب الزيادة في التصدير والاستيراد نتيجة تحرير التجارة الدولية	43
7 -2	نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات والملابس	44
8 -2	نمو التجارة بحسب القطاعات الاقتصادية (1950-2005)	47
9 -2	الصادرات والناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة (1870-2005)	48
1 -3	توزيع عدد السكان في الدول النامية سنة 1997	56
2 -3	توزيع القوى العاملة والمساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي والصناعي	58
3 -3	مؤشرات الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم	60
4 -3	معدلات البطالة في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (2011-2013)	62
5 -3	عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدماً خلال 2005	63
1 -4	متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج الحقيقي	92
2 -4	الصادرات العالمية في السلع والخدمات	93
3 -4	تطور نسب المبادلات التجارية عبر العالم	94
4 -4	نصيب مجموعات الدول الرئيسية من الصادرات العالمية في السلع خلال الفترة (1950- 2003)	95
5 -4	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي في مناطق العالم	95
6 -4	إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (1995- 2012)	97
7 -4	مرونة الصادرات خارج المنطقة لبقية العالم إلى الناتج الاجمالي العالمي لمناطق مختارة خلال(1970- 1999)	99
8 -4	أحجام الصادرات والواردات من السلع لمناطق مختارة خلال الفترة (2009- 2012)	100
9 -4	الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية (2005-2013)	102
10 -4	صادرات الخدمات التجارية في الاقتصاديات النامية خلال (2011-2013) حسب الأقاليم الجغرافية	103
11 -4	واردات الخدمات التجارية في الاقتصاديات النامية خلال (2011-2013) حسب الأقاليم الجغرافية	104
12 -4	اتجاهات تطور مؤشّري تركّز وتنوّع الصادرات والواردات لمجموعات البلدان في العالم (1995-2012)	105

4- 13	الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد خلال الفترة (1990-2012) لمجموعات البلدان في العالم	108
4- 14	بعض أهم المنتجات الديناميكية في الصادرات العالمية خلال 1985، 2000	110
4- 15	حصص المصدرين الرئيسين والاقتصاديات النامية من الصادرات الصناعية لبعض القطاعات الديناميكية في الأسواق لسنة 2001	111
4- 16	متوسط نمو التجارة وتوزيعها بحسب المناطق خلال الفترة (1985- 2002)	113
4- 17	حصة السلع الأساسية إلى إجمالي الصادرات السلعية في البلدان النامية	118
4- 18	أسباب الارتفاعات الأساسية لأسعار الأغذية عالمياً	119
4- 19	مؤشر عدم استقرار الأسعار، واتجاهات أسعار السلع الأساسية في السوق المفتوحة لمجموعة مختارة من المنتجات خلال الفترات (1993-2012)	120

جداول الباب الثاني

1 -1	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)	129
2 -1	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)	132
3 -1	بعض مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالشركاء التجاريين خلال (1992-2013)	144
4 -1	ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2013)	147
1 -2	اتجاهات تطور التجارة الخارجية الجزائرية وأهميتها النسبية إلى GDP خلال الفترة (1990- 2012)	154
2 -2	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية ومعدلات نموه في الاقتصاد الجزائر خلال (1990-2012)	156
3 -2	الأرقام القياسية لأسعار وكمية (حجم) الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)	159
4 -2	الأرقام القياسية لأسعار وكمية (حجم) الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)	161
5 -2	معدلات التبادل التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	164
6 -2	ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1980-2013) لسنوات مختارة	165
7 -2	الايرادات العامة والمنح في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)	167
8 -2	البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الجزائر 2012 – 2013	167
9 -2	هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2013)	168
10 -2	هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري خلال الفترة (2008-2012)	170
11 -2	العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2013)	171
12 -2	معدل النمو المتوسط لقطاعات الزراعة، الخدمات والصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترات (1971-2011)	171
13 -2	الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه لسنوات مختارة خلال (2000-2012)	175
14 -2	السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الجزائر لسنوات مختارة خلال (2000-2012)	176
15 -2	العمالة الكلية والقوى العاملة بالقطاع الزراعي لسنوات مختارة	176
16 -2	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية لسنوات مختارة من الفترة (2000-2012)	177

2- 17	الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2012)	178
2- 18	نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة ونسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل خلال (1980, 2010)	180
2- 19	قيمة الناتج الصناعي الجزائري لسنوات مختارة خلال الفترة (1995-2013)	183
2- 20	المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية في الجزائر (2006-2012)	184
2- 21	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية لسنوات مختارة من الفترة (1995-2013)	185
2 - 22	نسبة صادرات المصنوعات من الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	186
2 - 23	الصادرات الصناعية الجزائرية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات خلال السنوات (2000-2010-2012)	187
2 - 24	المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2013)	188
2 - 25	معدلات القيد الصافي في مراحل التعليم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2012)	191
2 - 26	الانفاق العام على التعليم، البحث والتطوير في الجزائر	192
2 - 27	نسب الانفاق على الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	193
2 - 28	التغطية الصحية من الكادر البشري وعدد الأسرة للسكان خلال الفترة (1990- 2012)	194
2 - 29	الانفاق على القطاع العسكري في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2012)	195
2 - 30	الأهمية النسبية لبعض مؤشرات التجارة والحسابات الاقتصادية	196
2 -31	فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	200
2 – 32	توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال خلال الفترة (2002-2012)	202
2 - 33	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	202
3- 1	المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني	213
3- 2	توزيع القوائم الرئيسية لتحرير المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر	230
3- 3	رزنامة عملية توزيع التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	231
3- 4	أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر والآليات المتبعة في ذلك	232
3- 5	الإيرادات من الجباية الجمركية الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2011)	234

قائمـة الأشكـال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الأشكال في الباب الأول	
1-3	عدم استقرار السعر وصادرات الدول النامية من السلع الأولية	60
1-2	الناتج الإجمالي والصادرات من السلع العالمية خلال الفترة (1950-2005)	49
1-3	هيكل الصادرات العالمية	64
1-4	التجارة الخارجية بحسب الحجم خلال الفترة (2004-2013)	101
2-4	تطور قطاع الخدمات التجاريـــة في التجارة الدولية للبلدان النامية بحسب الفئات الرئيسية خلال الفترة 2010-2012	103
3-4	اتجاهات تطور مؤشر تركّز الصادرات خلال الفترة (1995-2010) لمجموعات البلدان في العالم	105
4-4	اتجاهات تطور مؤشر تركّز الواردات خلال الفترة (1995-2010) لمجموعات البلدان في العالم	106
5-4	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعات البلدان خلال الفترة (1990-2012)	108
6-4	التغير في وجهة الصادرات السّلعية من الجنوب	114
7-4	نمو الصادرات جنوب – جنوب بحسب المناطق	114
8-4	التغيـــر في اتجاه قيـــم الصـــادرات من الدول النامية نحو مناطق العالم	115
9-4	التجارة العالمية بحسب مستوى التنمية 2002، 2006، 2012	116
10-4	التكوين الاقليمي للتجارة بين بلدان الجنوب خلال الفترة (2006-2012)	116
11-4	التجارة البينية فيما بين الأقاليم في البلدان النامية	117
12-4	اتجاهات أسعار السلع الأساسية ومؤشر استقرار الأسعار في السوق المفتوحة لمجموعة مختارة خلال الفترة (1993-2012)	121
13-4	عدد ناقصي التغذية سنة 2010 حسب الأقاليم في العالم	122
	الأشكال في الباب الثاني	
1-1	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990-2012	130
2-1	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990-2012	133
3-1	تطور مكونات هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	135
4-1	تطور هيكل الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة (2000-2013)	137
5-1	توزيع الصادرات الجزائرية على المجموعات السلعية سنة 2000	138
6-1	توزيع الصادرات الجزائرية على المجموعات السلعية سنة 2013	138
7-1	تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية خلال الفترة (2000-2013)	139
8-1	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بحسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة (2000-2013)	142

1- 9	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2013	143
1- 10	تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية بحسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة (2000-2013)	145
1- 11	مقارنة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في كل من سنتي 2000 2013	146
1- 12	التطور في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2013)	149
2- 1	تطور الناتج المحلي وإجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2012)	155
2- 2	تطور مؤشرات الأرقام القياسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)	160
2- 3	تطور مؤشرات الأرقام القياسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)	161
2- 4	تطور مؤشرات الأرقام القياسية للوحدة من الصادرات والواردات الجزائرية خلال (1980-2012)	162
2- 5	تطور مؤشرات الأرقام القياسية للكميات من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)	163
2- 6	ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري من التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من (1980-2013)	165
2- 7	معدلات النمو المتوسط في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري في ظل التخطيط المركزي (1971-1990)	172
2- 8	معدلات النمو المتوسط في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (1991-2011)	174
2- 9	تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2012)	179
2- 10	تطور قيمة الانتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)	184
2- 11	ربط مؤشرات التجارة ببعض الحسابات الاقتصادية	197

قائمـة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطورات ونتائج المفاوضات في الجات خلال الفترة (1947- 1993)	162
02	المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم نتائجها	163
03	بعض مؤشرات التنمية البشرية	165
04	تطور هيكل الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2000- 2013)	166
05	تطور هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2000- 2013)	167
06	تطور توزيع الصادرات الجزائرية بحسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2013)	168
07	تطور توزيع الواردات الجزائرية بحسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2013)	169
08	الانتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط (القطاعات القانونية) خلال الفترة (1990- 2011)	170
09	إنتاج الأمة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني في الجزائر لسنوات مختارة (1990- 2011)	171
10	التصنيف الصناعي القياسي الدولي، ISIC، الاصدار الثالث حسب المحتوى التكنولوجي للقيم المضافة	172

المقدمـــــة

مقدمـة:

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية من بين المظاهر الأكثر رواجاً وانتشاراً في الألفية الثالثة نتيجـــة لمـــا يشهده النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات من فترة لأخرى، فالمبادلات التجارية الدولية أصبحت الآن هي السِّمة الرئيسية التي تعكس مدى تطور البلاد وانتعاشه اقتصادياً، بالإضافة إلى كونها تُعبِّر عن مـــدى انفتاح البلاد على العالم الخارجي، ونظراً لهذا كلِّه فإنه ينظر إلى التجارة الدولية بالإضـــافة إلى كونهـــا قنـــاة للاتصال بالعالم الخارجي، فإنها تعتبر أيضاً مصدراً من مصادر الثروة المهمة في البلاد، فكما رُؤي ذلك في القرن السادس عشر على يد التجاريين، من تحقيق لكميات كبيرة من الذهب عن طريق المبادلات التجارية الخارجية، فإنه كذلك اليوم تعد هذه الأخيرة مع الانتشار الذي حققته في الميدان الاقتصادي ورفاهية الدول من خـــلال المنافع والمكاسب التي تحققها عن طريق الصادرات محركاً للتنمية والتقدّم الاقتصادي في البلدان.

فبالنظر إلى كل من مناطق العالم المختلفة في إفريقيا، آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، نجـــد أن الصادرات من المواد الخام كان لها الدور الكبير عند حساب نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى كل دولة، كما نجد ذلك أيضاً في بعض الدول الصغيرة والفقيرة أن ما يقرب من 25 % إلى 40 % من النـــاتج المحلي الإجمالي النقدي، يتم اشتقاقه و الحصول عليه من المبيعات الدولية للمنتجات الزراعية، والمـــواد الخـــام الأخرى الأولية أو السلع الأولية، أما بالنسبة للدول المنتجة للبترول والغاز فقد بلغت صادراتها البترولية ما يزيد عن 70 % من دخلها الوطني.

لذلك فإن النظرة السائدة في القرنين الثامن والتاسع عشر عن التجارة الخارجية، تختلف عـــن تلـــك المتكونة في القرن السادس عشر، حيث حدث نمو اقتصادي كبير بفعل القوى المحرّكة للتجارة الدولية، وبفعـــل الطفرة النوعية الحاصلة في ميدان التكنولوجيات ونظم الاعلام والاتصال في القرن العشرين، ما جعـــل العـــالم كقرية كونية واحدة تتم من خلالها عملية التفاعل والانفتاح بأبعاده المختلفة.

لهذا ونظراً لطابع الشمولية الذي تكتسيه التجارة الدولية، في كونها تعمل على أن يكون كـــل شـــيء متاح بقدر من الكفأة المطلوبة وبسعر تنافسي، بالشكل الذي يُمكّن خلالها من تحقيق والحصول على المكاسب التي تسهم في تحسين رفاهية الأفراد وتخدم أذواقهم، فلكي يكون للتجارة الدولية دورها في تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد لها من توفر بيئة اقتصادية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند، يراعى فيه تحقيق قدر من العدالة والمساواة في التبادل الدولي، خاصة بعد الفوضى التي سادت غداة الحرب العالمية الثانيـــة وبداية السبعينات من انهيار للنظام النقدي الدولي سنة 1971 واضطراب في النظام التجاري العالمي، ما جعل مجموعة الدول النامية تطالب بإقامة نظام دولي جديد للتجارة العالمية.

ونجد ذلك متجسداً في مطالبة هذه الأخيرة، من خلال مؤتمر دول عدم الإنحياز المنعقد في الجزائر سنة 1973 بإقامة نظام دولي جديد للتجارة يسوده التعاون ونبذ الهيمنة، ومـــع تطـــور الأحـــداث في المشـــهد الاقتصادي العالمي تشكلت تباعاً منظمة التجارة العالمية في 1995 بمراكش المغربية لتُعنى بالشـــؤون المتعلقـــة بالتجارة، وهذا يعتبر مؤشراً على اكتمال أطراف النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من البنك الـــدولي

وصندوق النقد الدولي، وتشكيل منظمة التجارة العالمية كان نتيجة لأطول جولة من جـــولات المفاوضـــات متعددة الأطراف التي أشرفت عليها المنظمة (جولة الأورغواي 1994)، والتي تعتبر اطاراً جديداً لتزايد حركة تحرير التجارة العالمية، عن طريق العمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام المبـــادلات التجاريـــة الدولية، لهذا فإن هذه الجولة نجدها قد أبدت تفاؤلها بشأن التجارة الدولية ودعت إلى تحريرها، بالشكل الـــذي يعود بالمكاسب على المشاركين في حركة التجارة العالمية، وحيث نجد ذلك متجسداً في دراســـات تناولـــت المكاسب الممكن الحصول عليها جراء تطبيق نتائج جولة الأورغواي، حيث وُجد أن الناتج العالمي سيزيد بمـــا مقداره 300 مليار دولار سنوياً، و هذا سينعكس إيجاباً على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

من هذا فإننا نجد الكثير من البلدان والمؤسسات الدولية، وجمع كبير من الاقتصاديين يُروجون للـــدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية البلدان، وخاصة أنه عن طريق دفع وتحسين أداء الصادرات فإنه ســـيحدث زيادة في إيرادات الدولة ورصيدها من العملة الأجنبية، ما يمكنها من تمويل المشاريع التنموية القائمة والرفع من فرص التوظف والتشغيل فيها، بالإضافة إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات.

واعتباراً من هذا المنطلق حول فعالية التجارة الدولية في تنمية البلدان النامية ودورها الرائد فيه، في ظل النظام الجديد للتجارة وعالم يسوده تنامي ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، والاعتمـــاد الاقتصـــادي المتبـــادل واللامتكافئ تولدت عبر الأفكار موجات من الطروحات لدراسة وتحليل العلاقة بين التجارة الدولية والتنميـــة الاقتصادية.

1). الإشكالية الرئيسية:

اعتباراً من أن التجارة الدولية وسيلة أساسية لدعم النمو، وشرطاً أساسياً لجذب رؤوس الأموال وبناء شبكات الاتصال بين البلدان في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى عملها كأداة ضرورية لتصـــدير الفـــوائض مـــن المنتجات، فإنها تمكِّن من إبراز ومعرفة طبيعة ومستوى التطور في الهيكل الإنتاجي المحلـــي، ومـــدى ارتباطـــه بالعملية الانتاجية على المستوى العالمي، بالشكل الذي يعمل على تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني.

لذلك وانطلاقاً من هذه المقدمات سنتناول بالدراسة والتحليل العلاقة القائمة بين التجـــارة الدوليـــة والنمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تسهم التجارة الخارجية في تنمية البلدان النامية؟

(مع التركيز على حالة الجزائر)

2). الأسئلة الفرعية:

محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتبسيطاً لها، من جانب الحصول والوصول إلى فهـــم أوســـع للموضوع محل الدراسة، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر التجارة الدولية على معدل وهيكل النمو والتنمية في الدول النامية؟
- ما هي الشروط اللازمة على الدول النامية في مجال التجارة الدولية لتحقيق طموحات التنمية فيها؟
- كيف يمكن للتجارة الدولية أن تعيد توزيع المكاسب بين الدول المختلفة على المستوى الدولي؟ وهل تعتـــبر أداة لتحقيق المساواة أم قوة لتعميق اللاتكافؤ؟
- ما هو موقف الدول النامية من التطورات التي عرفتها التجارة الدولية، وما أثر ذلك عليها (مـــن جانـــب تحقيق المكاسب و دفع الخسائر)؟
- ما هو أثر التطورات في التجارة الدولية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟
- وهل لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر من دور في العملية التنموية؟

3). فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع اعتمدنا على الفرضيات التالية:

01. تؤثر التجارة الدولية على معدل وهيكل النمو والتنمية في البلدان النامية.
02. يتميز النظام الجديد للتجارة الدولية بالديناميكية ما جعله يتجدد ويتغير في كل مرحلة من مراحل تطوره.
03. تتمكن الدول النامية من الاستفادة من النظام الجديد للتجارة العالمية لكنها تواجه تحديات جديدة في ظـــل هذا النظام.
04. تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي بدلت مجهودات كبيرة في قطاع التجارة الخارجية تجلت من خـــلال الإصلاحات المتجددة والمتعاقبة على هذا القطاع.
05. تمارس التجارة الخارجية دوراً بارزاً في التأثير والتغييّر في بعض متغيرات النشاط الاقتصـــادي في الاقتصـــاد الجزائري.
06. كمحاولة للإندماج في الاقتصاد العالمي، تستفيد الجزائر بتبني خيـــار الانخـــراط في منظومـــة العلاقـــات الاقتصادية الدولية، من عقد اتفاقات وشراكات مع الأجانب والمنظمات الإقليمية والعالمية(OMC,UE).

4). أسباب اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع في أن الوضع القائم من تزايد لحركة المبـــادلات الدوليـــة وبروز ظواهر كالعولمة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيادة حالة من تنامي تكنولوجيـــا الاعـــلام والاتصال، يتطلب العمل على مزيد من الجهد لحصد مكاسب من التجارة الدولية، خاصـــة إذا تعلـــق الأمـــر

بالدول النامية، وهذا في ظل البيئة الجديدة للنظام التجاري العالمي، والجزائر من الدول التي تشـــهد حركـــة في واسعة من الاصلاحات في قطاعها، لذلك فإن البحث في مدى المساهمة للتجارة الخارجية في الاقتصاد الـــوطني والعمل على تعظيم ذلك، يعد مطلباً لا بدا من دراسته ومعالجته للتمكن من ضمان الرقـــي والنـــهوض بهـــذا القطاع.

5). أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة عند النظر في التجارة الدولية من جانب الدور الذي تؤديه في الاقتصاديات الوطنية والدولية، فعن طريقها يكون تصريف فوائض السلع المنتجة محلياً، كما يتم معالجة القصور في الانتاج المحلي عن طريق اللجوء إلى المستوردات من الأسواق الدولية، بالإضافة إلى دورها في تأمين الحصول على المستلزمات من الوسائل الانتاجية والتكنولوجيا لإحداث التغييرات في الهياكل والآلة الانتاجية، بالشكل الذي يدعم مشـــاريع التنمية، ويؤدي إلى التحويل والاستغلال الأمثل للادخارات نحو استثمارات إنمائية وطنية فاعلة.

لذلك فإننا نجد في عالم اليوم أن قطاع التجارة الخارجية، يحظى بالأهمية البالغة في الدول النامية عموماً وفي الجزائر بوجه خاص، وهذا الوضع يكون مرافقاً لما يشهده الاقتصاد العالمي من تنـــامي لظـــاهرة العولمـــة الاقتصادية وانتشار لموجات التحرر والانفتاح التجاري، والتخلي عن القيود التي تعترض حركـــة وانســـياب المعاملات التجارية العالمية.

انطلاقاً من هذا الواقع الذي يتميّز بالانفتاح التجاري والاعتماد الدولي المتبادل، فإن البلدان النامية عن طريق تعديل وإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، تحاول التكيّف والانسجام مع هذه البيئة العالمية الجديدة.

6). أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- محاولة تحليل الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.
- دراسة الوضع القائم للدول النامية في التجارة العالمية، والإسهام الذي تقدمه في هذا القطاع.
- تحليل وتحديد مكامن القوة والقطاعات التي من الممكن أن تسهم به التجارة الخارجية في البلدان النامية.
- دراسة واقع التجارة الخارجية والتطورات الحاصلة فيها في الجزائر.
- تحليل العلاقات التبادلية بين التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر.

7). حدود الدراسة:

ترتسم معالم الدراسة موضوع البحث من خلال دراسة التأثيرات، التي من الممكن أن تخلفها التجـــارة الدولية على واقع البلدان النامية في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية، وذلك من حيث المنـــافع أو المكاســـب والتأثيرات المضادة للتجارة الدولية، وكدراسة حالة حاولنا إلقاء الضوء على التجربة الجزائرية في مجال تجارتهـــا

الخارجية، خاصة بعد عمليات الاصلاح التي باشرتها هذه الأخيرة في القطاع منذ 1990، ومدى فعالية هـــذا القطاع ودوره في العملية التنموية خلال الفترة (1990-2012).

6). المناهج المعتمدة في الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج تمثلت في:

- المنهج الوصفي الذي يتناسب والدراسة، خاصة عند التطرق لدراسة وتحليل المفاهيم والنظريات المتعلقـــة بالتجارة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحليل نتائج جولة الأورغواي ومختلف المؤتمرات الوزارية وتأثيرها على اتجاهات التجارة الدولية.
- بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الدوليـــة في الـــدول النامية، والنظام الجديد للتجارة العالمية، بالإضافة إلى سياسية التجارة الخارجية المتبعة في الجزائر خلال فترة ما بعد الاصلاحات لسنة 1990.
- كما اعتمدنا أدوات التحليل الإحصائي، لدراسة العلاقة بين المؤشـــرات الخاصـــة بالتجـــارة الخارجيـــة والمؤشرات الأخرى المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية.

7). الدراسـات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

- دراسة **Wacziarg Rmain, kanen Horn Welch Rmain, Trade liberalization and Growth: New Evidence**، حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، وهنا نجد أن هـــذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي والإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان وأثرهـــا علـــى النمـــو الاقتصادي، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية ، ومن بـــين النتـــائج الـــتي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية، وهذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية.

- دراسة **Dan Ben-David, Trade, Growth and Disparity Among Nations (2000)**، حيث تهـــتم هذه الدراسة بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان، ومن خلال هذه الدراسة توصـــل إلى وجود تناقض في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينـــها كان لديها مستوى من الدخول متقارب، إضافة إلى الدول تقوم بتحرير سياستها التجارية الدوليـــة، وعلـــى العموم فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الايجابية التي تربط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

- دراســـة **David Dollar, Aart Kray (April 2002), Institution, Trade and Growth, (April 2002)** ، وهي دراسة تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من جهـــة، وتـــأثير

التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، والنتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة هي العلاقـــة ايجابية بين هذه العوامل ذلك أن المؤسسات ذات النوعية والأداء الجيّد، بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع.

- دراســـة **Farroukh Nouzad, Jenifer.J.Powell, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries, (2003)** ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراســـة العلاقة بين الانفتاح النمو والتنمية في البلدان، وقد أجريت هذه الدراسة على عيّنة متكونة من مجموعـــة مـــن البلدان النامية، وتوصلت إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا مرافق للفترة (1965 – 1990)، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يسهم إيجاباً في التنمية كون العكس غير متحقق.

- دراســـة **yi wu, li zeng, The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries, January 2008** ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة أثر تحرير التجـــارة علـــى الميزان التجاري في البلدان النامية خلال الفترة (1970-2004)، وذلك من خلال تحليل كل من المؤشرات المتعلقة بالصادرات، الواردات والميزان التجاري إلى الناتج الوطني للبلد، وإجراء المقارنة بين هذه المؤشرات قبل وبعد القيام بعملية التحرير للتجارة الخارجية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلد نـــامي، حيث لوحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي تتزايد بعد تحرير التجارة الخارجية لـــدى 33 بلـــد علـــى خلاف ما يحدث في 04 بلدان الباقية، في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي لـــــ 28 بلداً على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي تكون أكـــبر قبل تحرير التجارة عنه بعدها لدى 15 بلد، في حين يسجل العكس لدى 22 بلد الباقية

لذلك فإنه على العموم يمكن القول بالعلاقة القوية التي تربط بين تحرير التجارة والميـــزان التجـــاري بمختلف مؤشراته إلى الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلـــة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

– **عبد الرشيد بن الديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر (2003)**: تناولت هذه الدراســـة بالتحليل إشكالية تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر، حيث سارعت الجزائر غـــداة حصـــولها علـــى الاستقلال فترة الستينات إلى اختيار النهج الاشتراكي، باعتباره النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيـــق التنميـــة السريعة والعدالة والرفاهية لأفراد المجتمع، حيث قامت السلطات في هذه الفترة باحتكار التجارة الخارجيـــة إلى سنة 1989، أين توصلت إلى عدم جدوى الاحتكار لهذا القطاع ورافق ذلـــك تـــبني نهـــج جديـــد بدايـــة التسعينات، قائم على تحرير الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن الواقع العملي لتبني هذا التوجه أثبت قصوره من جديد وفقاً للنتائج المترتبة عليه، لذلك فإن البحث في مكاسب تحرير التجارة الخارجية يكون عـــن طريق المضي في عقد شراكات مع الأجانب، في ظل محيط جغرافي متعاون في جميـــع المجـــالات الاقتصـــادية والاجتماعية، مع العمل على احترام المصالح المتبادلة، ويتجسّد ذلك من خلال عقد الشـــراكة مـــع الاتحـــاد الأوروبي، الذي يعمل على تيسير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **دراسة صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية (2006)**، تهتم هـــذه الدراســـة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، وقـــد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية، حيث توصلت إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتـــاح والـــدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة في بعـــض الـــدول فقط، وقد تبيّن أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

- **دراسة حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة (2006)**: حيث تهتم هـــذه الدراسة بالبحث عن تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعرف على الآثار التي يخلفهـــا هذا الأخير على اتجاهات التجارة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وخاصة ما تعلق منها باقتصاديات الـــدول النامية، مع النظر في مدى توافق هذه التغيرات مع متطلبات التنمية في هذه الأخيرة، وذلك من خلال تنـــاول مجموعة من المحاور الأساسية في هذا الخصوص، وخلصت الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديـــد في وضعه الحالي لا زال يحتاج إلى مزيد من الاصلاح في آليات عمله ومؤسساته، كما هو الشأن بالنسبة لقواعـــده التي تعتبر محل سخط من قبل البلدان النامية، لذلك فإن هذا النظام محل جدل كبير بعد فشل مـــؤتمر ســـياتل ورفض ما جاءت به العولمة وآلياتها، وبالنسبة للدول النامية فإن عليها بذل مزيد من الجهود، من أجل تـــأمين مركز تفاوضي قوي ومزيد من المكاسب، بالشكل الذي يعزّز من إقامة نظام تجاري عالمي، يتصف بالعدالـــة والانصاف الوضوح في آلياته وقواعده.

- **يوسف بيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة مع الاشـــارة للحالة الجزائرية (2007)**: تهتم هذه الدراسة بتقييم فعالية سياسات التجارة الخارجية في الجزائر، من بدايات الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر، خاصة مع التغييرات التي شملت نمط التجارة الخارجيـــة في هـــذه الأخيرة، ومدى قدرتها على التخفيف من التأثيرات التي يتعرض لها الميزان التجاري تبعاً للعوامـــل الظرفيـــة في الاقتصاد العالمي، كما تتأتى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال محاولة التعرف على الفوائد المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وإمكانيات نجاح الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية في سبيل مساندة القطاعات الانتاجية على المنافسة الأجنبية ودعم النمو، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من المجهودات المبذولة في قطاع التجارة الخارجية إلا أن أداء الاقتصاد بقي في مستواه السابق دون حدوث تغـــيير، كمـــا أن قصور السّياسة التجارية المنتهجة خلال فترة التخطيط المركزي، يرجع إلى عدم قدرة الاقتصاد الـــوطني علـــى تحقيق الأهداف المرسومة في المراحل المختلفة لتطبيق السياسة التجارية خلال تلك الفترة.

لذلك فإن عدم نجاح الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية كفيل بأن يعرقل فعاليـــة ونجـــاح سياســـة التجارة الخارجية في الجزائر، أما ما تعلق بجانب بناء الشراكات فإن الدراسة أشارت إلى أن انضـــمام الجزائـــر للمنظمة العالمية للتجارة، وإمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالرغم من تسجيلها لانعكاسات ســـلبية وايجابية على القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، إلا أنها تعتبر عاملاً مساعداً لدعم أكثر نحـــو الاصـــلاحات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- **عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصـــادي في الجزائـــر (2006)**: تهـــتم الدراسة بتقييم الأثر الذي تخلفه التجارة الخارجية حال تحريرها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة مـــن 1990- 2011)، حيث تناول بالتحليل تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر غداة الاستقلال إلى غاية سنة 1989، أين دخلت الجزائر في حزمة من الاصلاحات الاقتصادية والتي شملت قطاع التجارة الخارجيـــة، تزامنت خلالها تخلي الجزائر على النهج الاشتراكي والتوجه نحو تبني خيار الانفتاح واقتصاد الســـوق، كمـــا حاولت الدراسة أيضاً تقييم آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخلالها خلصت هذه الأخيرة إلى أن اتباع الجزائر لنظام الاقتصاد المخطط أو المركزي، أدى إلى كـــثير مـــن الاخفاقات، باشرت بعدها إلى تطبيق برامج إصلاح شاملة بدعم من المؤسسات الدولية، ما فرض عليها اتخـــاذ اجراءات هادفة ومقيّدة بتبني سياسة جديدة، مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، ومع بدء خطـــوات انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق تم الشروع في مفاوضات مطولة لأجل الانضمام للمنظمة العالميـــة للتجـــارة، وهذا للإستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة للبلدان النامية، إلا أنه نظراً للهشاشة التي يتميّز بها الاقتصاد الجزائري فإنه سيجني آثاراً وخيمة من هذا الانظمام، وكذلك الأمر ينطبق على إمضائها لعقد الشـــراكة مـــع الاتحاد الأوروبي، كما أشارت الدراسة أيضاً في نتائجها إلى خطورة اعتماد الاقتصاد الجزائري علـــى قطـــاع تصديري واحد (المحروقات) بنسب تتجاوز 97 في المائة، واعتماد ايرادته في رسم خطط التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية.

- **نقد الدراسات السابقة:** جاءت الدراسات السابقة لمعالجة الأثر الذي تحدثه التجارة الخارجية على النمـــو الاقتصادي، من خلال مقارنة وتتبع مسارات تطور المؤشرات المتعلقة بالتجارة مع تلك المؤشـــرات الخاصـــة بالنمو الاقتصادي، خاصة إذا تعلق الأمر بنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو حصة الفرد منه، لذلك فإن مجمل هذه الدراسات تتوقف في دراستها على التطورات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية، الخاصة بالحـــالات الدراســـية للظاهرة، دون التطرق إلى تلك المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مستوى الاستفادة من مكاســـب التجـــارة الخارجية على مستوى البلدان، بالإضافة إلى عدم تناول أهمية التجارة الخارجية في مسار إحـــداث الـــتغيرات الهيكلية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي.

لذلك انطلاقاً من جوانب القصور التي تبيّنت في الدراسات السّابقة، جاءت هـــذه الدراســـة لتقـــوم بدراسة أهمية التجارة الخارجية في تنمية الاقتصادات المحلية، من خلال التطرق للأثر الذي من الممكن أن تحدثه على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى رصد التغيرات أو إمكانية حـــدوثها في هياكـــل قطاعات الاقتصاد الوطني.

8). خطة الدراسـة:

انطلاقاً من المقدمات السّابقة والإشكالية المطروحة أعلاه، جاءت هذه الدراسة لتبحـــث في العلاقـــة القائمة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، من خلال عرض تناول قسمين رئيسين حيث تضمن:

القسم الأول: سيتم التطرق فيه إلى أهمية التجارة الدولية كمحرّك للتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المحليـــة، تطور النظام الجديد للتجارة العالمية، من خلال إبراز المفاهيم المتعلقة بالعولمة الاقتصادية والتوجـــه الجديـــد في تفسير التبادل، وصولاً إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، مع إبراز موقف البلدان النامية من التجارة الدولية من خلال السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية المنتهجة من قبلها، وفي موضع آخر تم التطرق إلى الحركية التي تميّز البلدان النامية في التجارة الدولية، خاصة مع التنافس الشديد الذي غلب على الفعالية التجارية في العالم من قبل البلدان الكبرى في الشمال، وظهور قطاعات ديناميكية تحوز على النصيب الأكبر من مكاسب التجارة الدولية.

وفي القسم الثاني: سيتم التركيز على حالة التجارة الخارجية في الجزائر، وهذا من خلال التطـــرق إلى واقـــع التجارة الخارجية في الجزائر، بدراسة تطورات مكونات هيكل التجارة الخارجية واتجاهات تطوره، مع التطرق للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية والشركاء التجاريين، بالإضافة إلى دراســـة التطورات في ميزان المدفوعات الجزائري، كما أنه سيتم التطرق إلى دراسة التجارة الخارجيـــة والتطـــورات في مستويات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، من خلال ربط مؤشـــرات التجـــارة بـــبعض المـــتغيرات الاقتصادية الكلية ومتغيرات النشاط الاقتصادي، وتحليل العلاقات بينها من مستويات التـــأثير إلى مســـتويات التغيير الحاصلة بين قطاع التجارة الخارجية إلى هذه المتغيرات.

وفي الجزء الأخير من الدراسة سيتم التطرق إلى سياسات التجارة الخارجية في الجزائر، مـــن خـــلال الاجراءات والتشريعات التي قامت الجزائر بوضعها لتنظيم حركتي التصدير والاستيراد من وإلى الجزائر.

الباب الأول

الدول النامية وتطورات النظام الجديد للتجارة العالمية

مدخل:

تعتبر التحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية التي شهدها العالم، إثر انهيار النظام القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج بقيادة المعسكر الشرقي، منعطف كبير في مسار التطور في الاقتصاد العالمي، الذي حل محله النظام الرأسمالي الذي يعتمد في مقوماته على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج عن طريق إتاحة الفرص ودعم المبادرات الفردية في الحياة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى بروز ظواهر جديدة تجعل من العالم كقرية كونية تختصر فيها كل الحدود والقيود أمام حركة وسائل الانتاج، وحيث نجد من أبرز هذه الظواهر العولمة وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وفي هذا الخصوص تجد الدول النامية نفسها في بيئة عالمية جديدة وجب معها التأقلم ومحاولة الاستفادة من الفرص الكثيرة التي تتيحها، خاصة أن هذه الأخيرة في معظمها اتبعت النهج الاشتراكي، في بدايات حصولها على الاستقلال والسعي نحو النهوض باقتصادياتها، وذلك بتطبيق العديد من الخطط والاستراتيجيات الانمائية التي أثبتت البعض منها فشلها، ما اضطرها إلى الانتقال نحو تبني التوجه الغربي الرأسمالي، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لديه في تطبيقه لمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك وانطلاقاً من الوضعية التي عاشتها البلدان النامية في مسار بحثها عن التنمية، تمكّنت للخروج من واقع التبعية من تطبيق العديد من الاصلاحات الشاملة، التي تهدف من خلالها إلى الحصول على الاستقلال الذاتي والوصول إلى تنمية مستقلة بعيداً عن أشكال التخلف والتبعية، كما سعت هذه الأخيرة إضافة إلى مجموعة هذه الاصلاحات إلى محاولة الاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، والاعتماد الدولي المتبادل الذي أضحى السِّمة المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا بالرفع من نسبة المشاركة في المبادلات التجارية العالمية، وتكثيف الجهد نحو تعزيز هذه المشاركات بالدخول في القطاعات الأكثر ديناميكية، بالإضافة إلى خلق تجمعات اقتصادية بينها للتمكُّن من تبادل الأفضليات ودعم التعاون البيني، منافسة في ذلك حركة التكتلات التي باشرت البلدان المتقدمة من خلالها لفرض سيطرتها على الاقتصاد العالمي.

لهذا ومن خلال هذا التقديم سنقول في هذا الباب من عرض وتناول هذه الأفكار من خلال أربعة فصول، يتناول الأول العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، مع التطرق إلى السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية، أما الثالث فيتناول عرض التطورات في النظام التجاري العالمي الجديد، وفي الفصل الرابع يعالج بالتحليل حركية وديناميكية البلدان النامية في التجارة العالمية.

الفصل الأول

العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

الفصل الأول: العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

سنحاول في هذا الفصل التعرف على العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، وذلك بالتطرق إلى مجموعة من النقاط التي تمثل وتشكل الروابط التي تجمع بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه النقاط والعناصر في كل من أهمية التجارة الدولية للتنمية الاقتصادية، معدلات التبادل الدولي والتنمية الاقتصادية، عدم استقرار الصادرات والتنمية الاقتصادية، درجة الانفتاح التجاري

المبحث الأول: أهمية التجارة الدولية للتنمية الاقتصادية

تحظى التجارة الدولية بأهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية والدولية، وهذا للنفع والدور الذي تؤديه في هاذين الأخيرين على حد سواء، ومع تزايد موجة العولمة والمبادلات التجارية الدولية أصبحت هذه الأخيرة تشكل عنصراً بارزاً ومحور اهتمام لدى الحكومات في البلدان، كما تحتل مكانة واسعة في دراسات الاقتصاديين، وانطلاقاً من هذا التقديم فسيتم تناول في هذا المبحث بعض النقاط التي توضح الأهمية للتجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرية التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

إنه وبالنظر إلى النظرية التقليدية في التجارة الدولية فإن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية، لذلك وكنتيجة لهذا فإن الدخل العالمي سيزداد ويصبح أكبر ما يمكن الدول من حصد مكاسب نظير المشاركة في حركية التجارة الدولية، ومع التوزيع الحالي لهبات عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) والتكنولوجيا بين كل من الدول المتقدمة والنامية فإن نظرية المزايا النسبية تقتضي أن تستمر الدول النامية في التخصص وإنتاج المواد الأولية، والسلع الأساسية (الغذاء)، بالإضافة إلى الطاقة والمنتجات المنجمية في مقابل الحصول على المواد والسلع الصناعية من الدول المتقدمة.

فهذا الوضع للدول النامية وإن كان سيعظم من رفاهيتها ويزيد من دخلها إلا أن هذا سيكون في الزمن القصير فقط، لذلك فإن مجموعة هذه الدول ترى من أن هذا النمط من التخصص في التجارة الدولية لا يمكنها من جني وحصد الفوائد الديناميكية للصناعة[1] وتعظيم رفاهيتها في الزمن الطويل، لكن في ظل هذا الوضع فإن الفوائد الديناميكية للصناعة جميعها أو معظمها تؤول إلى الدول المتقدمة، والاعتقاد بهذا له جذوره التاريخية من اعتبار الدول المتقدمة دولاً صناعية بينما الدول النامية دولاً زراعية أو مرتبطة بالأعمال الإستخراجية والمنجمية.

وأمام هذا الوضع غير المرضي للدول النامية، عمدت هذه الأخيرة إلى مهاجمة نظرية التجارة الدولية التقليدية، كونها نظرية ساكنة وليس لها علاقة بخطوات التنمية، كما أن هذه النظرية إنما تعمل فقط على تمكين

[1] – تتمثل **الفوائد الديناميكية** الناتجة من الانتاج الصناعي في قوى عاملة مدربة، ظهور الاختراعات، استقرار الصادرات وارتفاع أسعارها، ارتفاع دخول الأفراد وأخرى.

الأحوال السائدة، ولكن هدف التنمية في الحقيقة يتطلب تغيير هذه الأحوال، ومنه مما سبق يتبين أن نظرية التجارة التقليدية تعمل على تعظيم المنافع من التبادل في الأجل القصير فقط، دون النظر في مستقبل التبادل ومنافعه في الأجل الطويل، وانطلاقاً من هذا الواقع عملت الدول النامية على المطالبة بتغيير نمط التجارة وإصلاح النظام الاقتصادي الحالي بالشكل الذي يأخذ في الاعتبار حاجاتهم الخاصة بالتنمية[1].

لذلك وانطلاقاً من هذا الوضع فإنه ليس من الضروري أن تتخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية و استيراد المواد المصنعة، بل يتعيّن عليها أيضاً أن تراكم رأس المال وتطور التكنولوجيا[2]، و تنقل ميزتها النسبية من إنتاج المنتجات الأولية إلى انتاج السلع المصنّعة البسيطة أولاً ومن ثم تصنيع السلع الأكثر تطوراً، وهذا ما حدث في كل من البرازيل، كوريا، تايوان والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى[3].

كذلك بالإضافة إلى الفوائد الحركية للصناعة فإنه من الممكن أن تدخل في حسابات الميزة النسبية، وفي التغيرات التالية للميزة النسبية عبر الزمن، فالاعتقاد أن التوسع في الانتاج الصناعي عن طريق استخدام الموارد الأولية النادرة في الدول النامية من بعض الدول لا يمثل دائماً الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، لذلك فإن الحاجة إلى نظرية حركية أصبح ضرورة لجراة واحتواء التغيرات الحركية في الاقتصاد من خلال النظرية التقليدية للتجارة الدولية، وكما تم الاشارة إليه فإنه من الممكن لميكانيكية السّكون المقارن أن يعمل على احتواء ذلك، والنتيجة الممكن التوصل إليها من هذا كله هو أن نظرية التجارة الدولية التقليدية لها علاقة بالدول النامية، وبخطوات التنمية خلافاً للنظرة السائدة التي ترى عكس ذلك.

المطلب الثاني: التجارة الدولية كمحرِّك للنمو

تعتبر التجارة الخارجية هي حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والدولي، فهي من أحد أهم مجالات التفاعل في علاقات البلد مع العالم الخارجي، وشكل هذه العلاقة يتمثل في تدفق السلع والخدمات من وإلى البلد، وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، والترابط بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية يتضح من خلال الصادرات والواردات، فالصادرات تسمح بتحقيق وفورات الحجم من خلال زيادة الانتاج واستخدام عوامل الانتاج، بالشكل الذي يسمح بالوصول إلى الأسواق الأجنبية، أما الواردات فإنها إما ضرورية لتحريك الآلة الانتاجية أو تعتبر كسلع بديلة لمقابلة الطلب على السلع الاستهلاكية بشروط تنافسية أو لتوجيه عناصر الانتاج المحلية لأنشطة أكثر ربحية[4]، وكان دنيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة له نشرها سنة 1940، وبعده نوركسة (Nurkse) الذي حاول أن يثبت أن قطاع التصدير هو القطاع القائد، الذي شدَّ اقتصاديات الدول المستقلة حديثاً إلى نمو وتنمية سريعة، مما يعني أن

---

[1] – سامي خليل، **الاقتصاد الدولي (الكتاب الأول)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 669 (بتصرف).

[2] – يمكن لنظرية التجارة الدولية التقليدية أن تمتد لتحدث تغييرات على عرض عوامل الإنتاج، التكنولوجيا وفي الأذواق بواسطة ميكانيكية السكون المقارنة، والذي ينصرف إلى إعادة حسابات نمط التنمية في الدولة عندما تتغير الظروف السائدة أو أنها من الممكن أن تتغير عبر الزمن دون الالتزام بتحديد نمط واحد للتنمية لا يتغير عبر الزمن.

[3] – خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية (النظرية و تطبيقاتها)**، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2010، المملكة الأردنية الهاشمية، ص259.

[4]- Spiridon Prelea, **References of The New Theory of Trade and Economic Growth**, <Online>, Link: http://www.scielo.org.mx/pdf/ineco/v71n280/v71n280a6.pdf, Consulter le 12/03/2014, p824-825.

التجارة الدولية عملت كمكينة أو محرك للنمو (Engine of Growth) لهذه الاقتصاديات خلال القرن التاسع عشر، وفي السّبعينات من القرن العشرين أوضح بيلا بلاسا (B.Balassa, 1971) ومجموعة من الاقتصاديين من خلال دراسة قاموا بها درجة الارتباط بين التجارة والنمو، حيث خلصت هذه الأخيرة إلى أن نمو الصادرات له علاقة ارتباط كبيرة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم أظهرت درجة الارتباط بين الصادرات والتنمية، كما أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تدفع بنمو سريع للاقتصاد، وفي مرحلة متقدمة تنمو أيضاً مستورداتها بسرعة (Lawaence and weinstein, 1999)[1].

وعليه يمكن القول أنه في القرن التاسع عشر مجموعة من الأحوال والعوامل المواتية كانت وراء دفع التجارة لأن تكون قاطرة للنموالاقتصادي، هذا ما دفع بعض الاقتصاديين وخاصة قرافيز (Kravis) لأن يرجع سبب هذا النمو في الدول الحديثة، خلال القرن التاسع عشر إلى الظروف الداخلية المواتية (مثل توافر الموارد الطبيعية)، وأن التجارة لعبت دوراً مسانداً هاماً في ذلك، وخلافاً لهذه النظرة فإنه يروّج لأن تكون الدول النامية غير معتمدة في الوقت الحالي على التجارة الخارجية لتحقيق النمو والتنمية، وهذا يرجع إلى مجموعة من الظروف المتعلقة أساساً بجانبي العرض والطلب كما يلي[2]:

جانب الطلب: حيث نجد أن نمو الطلب على الغذاء والمواد الأولية أقل كثيراً مما كان عليه الوضع في القرن التاسع عشر بالنسبة للدول المستقلة حديثاً، وهناك العديد من الأسباب لذلك منها:

- المرونة الدخلية في الدول المتقدمة لكثير من صادرات الدول النامية من المواد الأولية والغذائية تقل عن الواحد الصحيح، أي أنه عندما يزداد الدخل في الدول المتقدمة فإن طلبهم على الصادرات الزراعية من الدول النامية يزداد بنسبة أقل من الزيادة في الدخل.
- ظهور البديل من الألياف الصناعية قلّل من الطلب على المواد الأولية الطبيعية، فمثلاً المطاط الصناعي قلل الطلب على المطاط الطبيعي، والطلب على النايلون قلل الطلب على القطن وغيره من البدائل الأخرى.
- التقدم التكنولوجي قلل محتوى الكثير من المنتجات من المواد الخام مثل علب الصفيح المطلية (Microcircuits).
- أن الانتاج من الخدمات ينمو بسرعة عن الانتاج من السلع في الدول المتقدمة.
- أن الدول المتقدمة قد فرضت قيوداً تجارية على الصادرات من الدول النامية.

أما على **جانب العرض** أشار Cairncross إلى أن:

- معظم الدول النامية في هذه الأيام لديهم هبات أقل كثيراً من الموارد الطبيعية – عدا المصدرة للنفط- عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر.

[1]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص260.

[2]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 672 673.

- الدول النامية أصبحت مكتظة بالسّكان، بحيث أن فوائض الانتاج من الغذاء والمواد الأولية يمتص محلياً بدلاً من التصدير.
- تراجع التدفقات من رؤوس الأموال مقارنة بالفترة السابقة.
- نزوح اليد العاملة المدربة إلى الخارج بدلاً من البقاء في الداخل.
- إهمال البلدان النامية لقطاع الزراعة والتوجه نحو التصنيع، مما قلّل من صادرات هذه الأخيرة من قطاع الزراعة.

المطلب الثالث: دور التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الدولية دوراً رئيسيا ومهماً في تحقيق التنمية، لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني، من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماماً، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية، فالنظرية التقليدية الحديثة للتجارة الخارجية تقوم على العديد من القناعات[1] فيما يخص الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، والتي نجد منها[2]:

- أن التجارة تعتبر محرك النمو، لذا فهي تزيد من الاستهلاك المحلي والأجنبي، فتساهم بذلك في توسيع السوق (الذي تفتقر إليه الدول النامية)؛
- تساعد التجارة في تحقيق التوازن المحلي والدولي، من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الانتاج وزيادة الدخل الحقيقي والاستخدام الأمثل للموارد (زيادة الاجور نسبياً في الدول كثيفة العمل وخفضها في الدول نادرة العمل)؛
- تساعد التجارة في تحقيق التنمية عن طريق القطاعات ذات الميزة النسبية؛
- في ظل التجارة الحرة تساهم الأسعار الدولية وتكاليف الانتاج في تحديد حجم التجارة الواجب على الدول اتباعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية (أي على الدول السير وفقاً لمبادئ الميزة وعدم التدخل في آليات السوق)؛
- لأجل رفع معدلات التنمية والنمو لابد من وجود سياسة دولية لحرية التجارة (تشجيع الاندماج في السوق العالمي من خلال ما يسمى حالياً بالعولمة الاقتصادية أو تحرير التجارة)؛

كما أشار هابرلر (Haberler) مع مجموعة من الاقتصاديين إلى أنه إضافة إلى المكاسب السّاكنة من المزايا النسبية للتجارة الخارجية فإن الآثار المفيدة للتجارة على التنمية تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1]- يجدر الاشارة إلى أن هذه القناعات (الفرضيات) لاقتصاديي المدرسة التقليدية تستند إلى عدد من الافتراضات النظرية يمكن الاطلاع عليها في: أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنموالاقتصادي**، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون(ماي 2008/ السنة السابعة)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

[2]- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنموالاقتصادي**، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون(ماي 2008/ السنة السابعة)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3 4.

[3]- سامي خليل، مرجع سابق، ص 674.

- التجارة الدولية من الممكن أن تقود إلى استخدام كامل للموارد المحلية غير الموظفة، وبالتالي فهي تمثل منفذ للفائض (Vent For Surplus)، أو الفائض المحتمل من المنتجات الزراعية والمواد الأولية، وقد حدث هذا حقيقة في الكثير من الدول النامية.
- أن توسيع حجم السوق نتيجة للتجارة، من الممكن أن يتم معه تطبيق تقسيم العمل واقتصاديات الحجم.
- أن التجارة الدولية إنما تعجّل بالإنتقال إلى الأفكار الجديدة، تكنولوجيا جديدة وإدارة جديدة ومهارات أخرى.
- التجارة الدولية تستميل وتسهل تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- وفي كثير من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند، فإن استيراد منتجات صناعية جديدة قد استمال الطلب المحلي لإنتاج محلي كفء لهذه المنتجات والذي أصبح ممكناً.
- التجارة الدولية تعتبر سلاحاً ممتازاً ضد الاحتكار- عندما يسمح لها بذلك – لأنها تستميل كفأة أكبر بواسطة المنتجين المحليين لمواجهة المنافسة الأجنبية.

ومنه بالرغم من هذه المكاسب للتجارة الدولية فإنه نجد تيار من المنتقدين يشكّك في حصول هذه المكاسب للدول النامية، على غرار الدول المتقدمة التي تحصل على أغلبها، هذا ما أدى إلى بروز حالة من عدم الرضا للدول النامية تطالب من خلالها بتصحيح الوضع القائم، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الحالي، ولكن في الإجمال لا يمكن تجاهل دور التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، فمن الممكن أن تكون في بعض الحالات قد أعاقت مسارات التنمية لكن هذه الحالة ليست الغالب، لذلك فإن التجارة تسهم في تنمية الكثير من البلدان وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات التجريبية.

المطلب الرابع: التجارة الدولية والنظريات الحديثة للنمو الداخلي

شهدت نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth) تطورات حديثة بدءاً من رومر (Romer, 1986) و لوكاس (Lucas, 1989)، حيث قدمت هذه النظرية أساساً نظرياً بالغ الأهمية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، كما أن هذه النظرية تفترض أن تخفيض الحواجز التجارية ستؤدي إلى تسريع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل من خلال[1]:

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في البلدان المتقدمة بمعدل أسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة نتيجة الأبحاث والتطوير (R/D).
- تحقيق حجم كبير في الانتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطية، وتقديم خدمات جديدة.

[1]- خالد محمد السّواعي، مرجع سابق، ص267.

وعليه فإنه عن طريق تجارة حرة يمكن أن نصل إلى إحراز معدلات متفاوتة من النمو والتنمية، ونظرية النمو الداخلي هنا تبين كيف يمكن الكشف عن القنوات الفعلية، أو الطرق التي بواسطتها تستطيع التجارة ذات الحواجز الأقل أن تحافظ على استمرارية النمو في الأجل الطويل، وهذا ما عجزت عنه النظريات السابقة الغالب عليها طابع العمومية والسطحية.

ولكن بالرغم من التقدم المحرز بواسطة هذه النظرية في مجال تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنه كان من الصعب إجراء اختبارات عملية لهذه النظرية للنقض في البيانات التفصيلية في العالم الحقيقي، وكما أشار كل من Edwards(1983) و Pack(1994) إلى أن معظم الاختبارات التجريبية حتى الآن تمت ببيانات مقطعية لمجموعة من الدول، حيث أثبتت أن الانفتاح يقود إلى نمو أسرع، لكن لم تكن هذه النظرية قادرة على اجراء اختبارات تفصيلية تظهر أن التجارة تقود إلى النمو في الأجل الطويل، والتي تعتبر المساهمة النظرية الأساسية لهذه النظرية الحديثة.

المبحث الثاني: معدلات التبادل الدولي والتنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا الجزء ثلاثة نقاط أساسية تتعلق بمعدلات التبادل الدولي كما يلي:

- التعريفات المختلفة لمعدلات التبادل الدولي، - العوامل المحددة لمعدل التبادل الدولي
- أسباب تدهور معدلات التبادل الدولي في الدول النامية

المطلب الأول: التعريفات المختلفة لمعدلات التبادل الدولي

يمكن تعريف معدل التبادل الدولي لبلد معين بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تقوم بتصديرها إلى الخارج، ويمكننا أن نعبّر في اطار النقد لا المقايضة عن ثمن أي سلعة بمبلغ محدد من النقود، وذلك أن نعبر عنه بوحدات من سلعة أخرى، وعلى ذلك فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين ثمن صادرات الدولة وثمن وارداتها[1]، كما أن زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة مرتبطة بتحسن معدل التبادل الدولي، فتحسن هذا الأخير تدل على حالة ارتفاع ثمن الوحدة من الصادرات للدولة، مع بقاء ثمن الوحدة من وارداتها على ما هو عليه، أما القول بتدهور معدل التبادل الدولي فيعني انخفاض ثمن الوحدة من الصادرات للدولة، مع بقاء ثمن الوحدة من وارداتها على ما هو عليه، ومنه فإن تحسن معدل التبادل الدولي ينصرف إلى حصول الدولة على وحدات إضافية من الواردات مقابل كمية معينة من الصادرات والعكس صحيح في حالة تدهور هذا المعدل، ومن بين معدلات التبادل الدولي نجد[2]:

1. معدل التبادل السلعي ومعدل التبادل الحقيقي: يعرف معدل التبادل الدولي السلعي بأنه عدد الوحدات المستوردة مقابل كل وحدة مصدرة، ويتحدد من قسمة ثمن الوحدة من الصادرات على ثمن الوحدة من

[1]- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص 66.
[2]- نفس المرجع، ص ص 67 68.

الواردات، أما معدل التبادل الدولي الحقيقي فهو يبين العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة من الواردات والنفقة الحقيقية لوحدة من الصادرات، وإذا كنا عبرنا عن النفقة الحقيقية بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة كان معدل التبادل الحقيقي هو عدد الساعات من العمل الأجنبي التي تبادلها بساعة من العمل الوطني.

2. معدل التبادل الصافي ومعدل التبادل الإجمالي: يعمد الاقتصاديون إلى استخدام عدد من الأساليب الاحصائية التي تمكن من مراقبة التغير في معدل التبادل الدولي، فنجد من أهمها معدل التبادل الصافي ومعدل التبادل الإجمالي فمعدل التبادل الصافي هو عبارة عن نسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات إلى الأرقام القياسية لأسعار الواردات كالتالي:

$$N = (P_X / P_M)\ 100$$

حيث: **(N)**: معدل التبادل الصافي، (P_X) و (P_M): تمثل الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات على الترتيب.

أما معدل التبادل الاجمالي فهو الذي يبين النسبة المئوية بين الرقم القياسي لحجم (كمية) الواردات والرقم القياسي لحجم الصادرات كما يلي:

معدل التبادل الإجمالي = (الرقم القياسي لحجم الواردات) / (الرقم القياسي لحجم الصادرات) × 100

ومنه انطلاقاً من هذه المفاهيم لمعدل التبادل الدولي يلاحظ أن معدل التبادل الصافي هو نفسه معدل التبادل السّلعي، حيث يمثل النسبة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات، أما معدل التبادل الاجمالي فهو النسبة بين كمية الواردات إلى كمية الصادرات، فإذا كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات فهذا يعني:

ثمن الوحدة من الصادرات × كمية الصادرات = ثمن الوحدة من الواردات × كمية الواردات

وتصاغ المعادلة كما يلي:

(ثمن الوحدة من الصادرات) / (ثمن الوحدة من الواردات) = (كمية الواردات) / (كمية الصادرات)

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن الطرف الأيمن يمثل معدل التبادل الصافي، كما أن الطرف الأيسر يمثل معدل التبادل الإجمالي، وبالتالي فإن المعدلان يتساويان حالة تساوي قيمة كل من الصادرات والواردات، ولكن في الغالب تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، لذلك في هذه الحالة يختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الاجمالي، كما أنه بالإضافة إلى هذه المعدلات يوجد كذلك معدلين بالغي الأهمية لمعرفة ظروف الدول النامية، نوردهما كما يلي[1]:

3. معدل التبادل الدولي الدخلي (Income Terms of Trade): حيث أن هذا المعدل يأخذ الصيغة التالية:

$$I = (P_X / P_M)\ Q_X$$

حيث: **(Q_X)** تشير إلى حجم وكمية الصادرات، وعليه فإن **(I)** تقيس مقدرة الصادرات على الحصول على الواردات (Export-Based Capacity to Import)، وبحسب الاقتصاديين فإن التغيّر في معدل التبادل الدخلي

[1]- سامي خليل، مرجع سابق، ص ص 678 679.

مهم جداً بالنسبة للدول النامية، إذ أنه مبني إلى حد كبير على واردات السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الخاصة بهم.

4. **معدل التبادل الدولي للعامل المفرد** (Single Factoral Terms of Trade): ومعطى بالصيغة التالية:

$$S = (P_X / P_M) Z_X$$

حيث: **(Z_X)** يمثل الرقم القياسي للإنتاجية (Productivity Index) في قطاع التصدير للدولة، وعليه فإن **(S)** يقيس كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة بواسطة وحدة من عوامل الانتاج المحلية المتجسدة في صادراتها.

إن فكرة معدل التبادل الدولي للعامل المفرد تمكننا من تمديد أثرها لقياس معدل التبادل المزدوج (Double Factoral Terms of Trade) ويعطى بالصيغة التالية:

$$D = (P_X / P_M) (Z_X / Z_M) 100$$

حيث: **(Z_M)** تعبّر عن الرقم القياسي لإنتاجية الواردات، وعليه فإن (D) تقيس عدد الوحدات من عوامل الانتاج المحلية في صادرات الدولة استبدلت بوحدة واحدة من عوامل الانتاج الأجنبية المتجسدة في الواردات.

من خلال المفاهيم السابقة لمعدلات التبادل الدولي يتبين أن معدل التبادل الدولي الدخلي، ومعدل التبادل الدولي المفرد هما المعدلان ذات الأهمية بالنسبة للدول النامية، على خلاف معدل التبادل الدولي المزدوج فإنه ليس بذات الأهمية كما أنه نادراً ما يتم قياسه، أما في معظم المناقشات في الأدبيات الاقتصادية فإنه عادة ما يشار إلى معدل التبادل الدولي الصافي على أنه "**معدل التبادل الدولي**" أو "**شرط التجارة**"، ويشار إلى أن معدل التبادل الدولي الدخلي ومعدل التبادل الدولي للعامل المفرد، يمكنهما أن يزدادا حتى ولو انخفض معدل التبادل الدولي الصافي، وهذا الوضع عادة ينظر إليه على أنّه في صالح الدول النامية، وأما في حالة الزيادة في جميع المعدلات الثلاثة فهذا يكون في صالح الدولة أكثر من الحالة السابقة، وتكون الدول النامية في أسوء الأوضاع في الحالة التي تسوء فيها هذه المعدلات مع بعضها، حيث تؤدي هذه الحالة إلى ما يسمى "**النمو المفقر**" أو النمو الهزيل (البخيل).

المطلب الثاني: العوامل المحددة لمعدل التبادل الدولي

انطلاقاً من دراسة نظريات التجارة الخارجية فإن معدلات التبادل الدولي تأتي لتحدد النفع العائد من عملية التبادل لكل دولة مع الدول الأخرى، إلا أن هذا النفع قد لا يتحقق بالتساوي مع كل الدول الداخلة في عملية التبادل، فقد تستأثر دولة بنصيب أو نفع أكبر مقارنة بأخرى، وهذا الوضع يكون حال معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، أي أن الدولة في هذه الحالة قد تمكنت من بيع صادراتها بثمن أكبر مقابل الحصول على واردات بثمن أقل، لذلك فإنه في هذه الحالة قد تمكنت هذه الأخيرة من الحصول على نصيب أوفر من المزايا الناجمة عن قيام التجارة الخارجية، والحالة المعاكسة أين تتحصل الدولة على وارداتها بثمن مرتفع إذا ما قورنت بثمن صادراتها يكون معدل التبادل الدولي في غير صالح الدولة، بمعنى حصولها على نصيب ضئيل من المكاسب المتحققة لقيام التجارة الدولية.

ونظرية النفقات النسبية تعطينا الحد الأدنى والحد الأقصى اللازم لقيام التجارة الخارجية، والتي لا يجوز لمعدل التبادل الدولي الخروج عن نطاقها، وقد استكمل جون ستيوارت ميل هذا التحليل بتحليل العوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي في نظريته في القيم الدولية، ثم قام كلا من مارشال ومن بعده ادجورث بتحليل فكرة الطلب المتبادل التي وردت بنظرية القيم الدولية، وبيّنوا كيف يتحدد معدل التبادل الدولي بيانياً وذلك بالتقاء منحنى طلب كل دولة مع منحنى طلب الدولة الأخرى[1].

لذلك وانطلاقاً مما سبق فإن العوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي والمشار إليها في تحليل رواد نظرية القيم الدولية تتمثل في: 1. الكمية المطلوبة والمعروضة من السلع، 2. مرونة العرض والطلب للسلع.

المطلب الثالث: أسباب تدهور معدلات التبادل الدولي في الدول النامية

إن النظر في أوضاع التجارة الدولية في الدول النامية والمتقدمة يمكننا من ملاحظة وجود تباينات كبيرة فيما بينها، من حيث طبيعة السلع التي تقوم بتصديرها، فهناك دول زراعية وتعدينية وأخرى صناعية، كما أن تقسيم النظام الدولي يقضي بوجود طرفين أحدهما منتج للمواد الصناعية " المراكز الصناعية " والآخر منتج للمواد الأولية " الأطراف المنتجة للمواد الأولية " ووجود علاقة بينهما، ففي هذا يذهب **راؤول بريبش** إلى أن معدل التبادل بينهما يميل في الأجل الطويل لأن يكون في غير صالح الدول النامية، ويستند في تفسيره لهذه الظاهرة إلى عدة اعتبارات أهمها[2]:

1. **اختلاف تطور الأجور:** حيث يلاحظ أنه في الدول المتقدمة تأخذ الأجور في الارتفاع أثناء فترات الرخاء الاقتصادي، كما أنه حتى في فترات الكساد فإنه نظراً لوجود نقابات عمالية قوية فإنها تمارس الضغط في كل الأحول لرفع معدلات الأجور خلاف الدول النامية التي لا تمتلك نقابات عمالية، وإن وجدت فليس لها قوة ضغط وقدرة تفاوضية لحمل الأجور على الارتفاع، كما أن الزيادة في الانتاجية التي تحدث في الدول المتقدمة تنتقل لعمالهم في شكل ارتفاع في الأجور، أما في الدول النامية فإن الزيادة التي تحدث فإنها تنعكس في الانخفاض في الأسعار، وفي نفس الوقت فإن أغلب هذه الزيادة في إنتاجية الدول النامية تستفيد منها الدول المتقدمة من خلال الانخفاض في الأسعار التي يتم دفعها للصادرات الزراعية من الدول النامية، وعلى هذا فوفقاً لكل من بريبش (Pribisch) وسينجر (Singer) وميردال (Myrdal) فإنه يمكن أن نتوقع تدهوراً في معدل التبادل الدولي الجماعي للدول النامية[3].

2. **اختلاف مرونة الطلب الدخلية:** بحسب قانون انجل (Ingel) فإن مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الصناعية أعلى من مرونتها على المنتجات الأولية، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الدخل تخصص للإنفاق على المنتجات الصناعية، الأمر الذي يجعل بعض الأقطار النامية تقوم بتحويل بعض مواردها من الزراعة إلى

[1]– صبحي تادرس قريصه ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص ص 317 318.

[2]– محمد عيسى عبد الله و موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 69.

[3]– سامي خليل، مرجع سابق، ص 683.

الصناعة، ومع تواجد عدد كبير من القوى العاملة في القطاع الزراعي فإن الأجور تتجه للإنخفاض، ومن ثم تخفيض أسعار صادراتها، وعكس هذا يحدث في الدول المتقدمة.

3. **حماية الدول الصناعية لمنتجاتها الأولية:** إن القيود الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية لحماية منتجاتها الأولية تحرم الدول الزراعية من إمكانية زيادة إنتاجها من السلع المماثلة، ومن ثم قد تنخفض صادراتها وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور فيها.

كذلك نجد من بين الأسباب التي تعمل على تدهور معدلات التبادل الدولي اتجاه أسعار التبادل، حيث أنها تكون في غير صالح الدول النامية في المدى الطويل وهذا ما يعوق تنميتها، وهنا نكون أمام مشكلتين[1]، الأولى هي أن أسعار صادرات الدول النامية تتعرض لتقلبات كبيرة في المدى القصير، والثانية هي ميل أسعار التبادل في غير صالحها في المدى الطويل، وهذا ما بينه سينجر في حديثه عن محدودية استفادة الدول النامية من التجارة الخارجية، حيث أن الدخل المتأتي من التجارة يزيد عن حد الكفاف بنسبة ضئيلة جداً وهذه النسبة هي المصدر الأساسي لتمويل مشروعات التنمية.

وبهذا فإن الدول الصناعية تستفيد من التبادل كمستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية، في حين تخسر الدول النامية كونها منتجة للمواد الأولية ومستهلكة للسلع الصناعية، وهذا بلا شك يحد من قدرة هذه الأخيرة من الحصول على فرص التصنيع، لكن في المقابل نجد أن كل كولن كلارك (Colin Clark) وآرثر لويس (Arthur Lewis) يعارضان بريبيش وسينجر ويذهبان إلى القول بأنه كون الانتاج الصناعي يزيد بمعدل أكبر من انتاج المواد الأولية فينتظر أن تتجه أسعار التبادل في صالح المواد الأولية[2].

المبحث الثالث: عدم استقرار الصادرات والتنمية الاقتصادية

بعيداً عن تدهور معدلات التبادل الدولي في الأجل الطويل كما تم بيان ذلك في الفقرات السابقة، فإن الدول النامية تواجه أيضاً مشكلة أخرى كبيرة في الأجل القصير تتمثل في تذبذب أسعار صادراتها، أي ايراداتها المحصلة من قطاع التصدير الذي ينعكس مباشرةً على مصادر تمويل خطط التنمية لديها، وسنتناول في هذا العنصر نقطتين من الأهمية بمكان وهما:

1. أسباب وآثار عدم استقرار الصادرات، 2. قياس عدم استقرار الصادرات وأثره على التنمية.

المطلب الأول: أسباب وآثار عدم استقرار الصادرات

تواجه الدول النامية في كثير من الأحيان تذبذبات في أسعار صادراتها الأولية، وهذا يرجع أساساً إلى عدم مرونة وعدم استقرار كل من الطلب والعرض على هذه الأخيرة،

---

[1]– يجدر الاشارة إلى أن المشكلة الأولى تتعلق **بالاستقرار الاقتصادي في الدول النامية**، أما بالنسبة لاتجاه أسعار التبادل في المدى الطويل فلابد من الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين أسعار التبادل بين دولة وأخرى وبين الريف وخارجه بما فيه القطاع الصناعي في نفس الدولة.

[2]– هيجنز بنيامين، **التنمية الاقتصادية (المبادئ–المشاكل–السياسات)**، الدار القومية للنشر والطباعة، ب ط، مصر، ص83.

شكل رقم(1-1): يوضح عدم استقرار السعر وصادرات الدول النامية من السلع الأولية

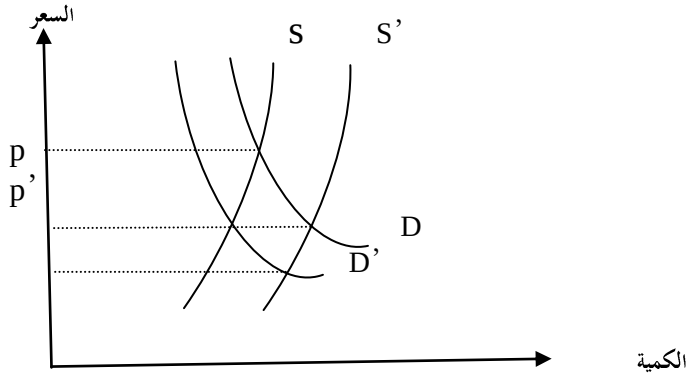

المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 688.

إن منحيات الطلب والعرض في الدول النامية تتميز بعدم المرونة (أي حصول انحدار شديد) في الصادرات من المواد الأولية، ما يؤدي إلى تذبذبات شديدة في الأسعار والايرادات من هذه الدول، والسبب في حدوث هذا مرده أن الطلب على كثير من المواد الأولية في الأسواق الدولية غير مرن بالنسبة إلى السعر، لأن المستهلك في الدول المتقدمة انفاقه على هذه السلع إنما يكون بنسب قليلة، والتغيّر الممكن حدوثه في أسعار هذه السلع في الغالب لا تتأثر مع بقاء الطلب على حاله (أي بنفس الكميات)، كذلك الأمر عند الحديث على المنتجات أو المواد المنجمية، فإن الطلب على كثير من هذه المنتجات غير مرن بالنسبة للسعر لتوفر بدائل قليلة ممكنة، وفي نفس الوقت فإن الطلب على صادرات الدول النامية غير مستقرة، بسبب التقلبات الاقتصادية في الدول النامية نفسها.

أما من جانب العرض فإننا نجد أن عرض صادرات الدول النامية هو أيضاً غير مرن بالنسبة للأسعار، أي أن الكميات المعروضة لا تستجيب بقدر كبير للتغيرات في أسعارها، وهذا نتيجة لجمود وعدم مرونة الموارد الداخلية المستخدمة في معظم الدول النامية، وخاصة إذا كان الحديث عن المنتجات الزراعية المتميِّزة بطول فترة النضج وتعرضها للتقلبات المناخية والآفات الأخرى.

وعليه فإن هذه التقلبات الشديدة في الأسعار من شأنه أن يؤثر كذلك في المداخيل والإيرادات من هذا القطاع، فزيادة الايرادات إنما تدفع بالمستثمرين لزيادة إنفاقاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، وكذا زيادة مدخراتهم في البنوك، وأثر هذه الحركات من قبل المستثمرين إنما تنتقل إلى بقية الاقتصاد بواسطة خطوات "**المضاعف- المعجل**"، والحالة المعاكسة التي تصاحب الانخفاض في الايرادات نظراً لهبوط أسعار الصادرات، فإنه سيترتب عليها حالة من الانكماش في الاقتصاد وبقية القطاعات الأخرى، وهذه الحالة من التغيرات في فترات الانكماش والرواج من شأنه أيضاً أن تؤثر على مخططات التنمية.

المطلب الثاني: قياس عدم استقرار الصادرات وأثره على التنمية

في دراسة قام بها (Mac Bean) سنة 1966 خلال الفترة (1946-1958) لعينة متكونة من الدولة النامية والمتقدمة باستخدام الرقم القياسي لتذبذب الصادرات[1]، فوجد أن مؤشر تذبذب الصادرات يساوي 23 للدول النامية و18 للدول المتقدمة، والملاحظ أن هذا المؤشر يأخذ قيمة أكبر في الدول النامية، إلا أنه إذا ما قورن بالمقياس من 0 إلى 100 فهي ليست كبيرة بالمعنى المطلق، وفي هذه الدراسة أوضح (Mac-Bean) كذلك أن عدم الاستقرار الكبير لحصيلة الصادرات في الدول النامية لا يرجع إلى محدودية السلع الموجهة للقطاع التصديري (التركز السلعي)[2] أو تركّزها الجغرافي في مناطق معينة بل يعتمد على نوع السلع المصدرة[3]، فمثلاً الدول التي تقوم بتصدير سلع مثل المطاط، الجوت، الكاكاو تواجه عدم استقرار لحصيلة صادراتها أكثر من الدول التي تقوم بتصدير البترول، الموز، السّكر والتبغ، وفي اعتقادنا أن معيار التفريق بين هذه السلع يعود لكونها سلعاً أساسية أو كمالية أو حالة وجود بدائل لهذه السلع أصلاً.

كذلك أوضحت الدراسة أن هذه التذبذبات في حصيلة الصادرات لا تمارس تأثيرها على المخططات والجهود التنموية في هذه البلدان، وذلك لأنها لم تؤدي إلى تذبذبات هامة في الدخل الوطني والمدخرات والاستثمارات، وهذا من المحتمل أن يكون راجع لانخفاض درجة التذبذب في الصادرات أو إلى أن مضاعف التجارة في الاقتصاد الوطني منخفض جداً، بالشكل الذي يعزل الاقتصاد عن تأثير التذبذبات في حصيلة الصادرات.

هذه النتائج جعلت (MacBean) يخلص إلى أن اتفاقات سلعية دولية مكلّفة تكون مطلوبة من طرف الدول النامية لتحقيق والمحافظة على استقرار حصيلة صادراتها، بالإضافة إلى هذه الدراسة هناك دراسات أخرى أكدت ما توصلت إليه هذه الدراسة والتي منها (1970) Massell و (1978) Lancieri و Love (1986) و(1990) Massell وكلّها أكدت على أن عدم استقرار الصادرات لم تكن كبيرة في الدول النامية كما أنها لم تعق التنمية، وبالرغم من هذا فإن الدول النامية استمرت في عقد الاتفاقيات السلعية الدولية لتحقيق وزيادة الاستقرار في حصيلة صادراتها.

[1]- يعرف **الرقم القياسي لتذبذب الصادرات** على أنه معدل التغيّر النسبي لقيمة الصادرات بالنسبة لوسط حسابي متحرك لخمس سنوات، ويقع بين الصفر ومائة (0-100).

[2]- يشار إلى أن بعض الدراسات تذهب إلى أن التركز السلعي يؤدي إلى تذبذب حصيلة الصادرات، وأن التذبذب في حصيلة السلع الصناعية يكون بحدة التذبذب في حصيلة المواد الأولية (خالد محمد السواعي، ص278).

[3]- سامي خليل، مرجع سابق، ص ص 690 691 (بتصرف).

المبحث الرابع: درجة الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري توليد ربح صافي من حيث الرفاه على الصعيد العالمي، بحيث أن هذا المكسب لا يستبعد وجود رابحين وخاسرين وتحديدهما على الصعيد العالمي وإلا الوطني، وبالتالي فإن هذه الحالة تنطوي على إعادة توزيع هذه المكاسب الصافية في ظل مناخ يسوده العولمة.

المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري

أ. مفهوم الانفتاح التجاري:

يعرف كل من باغواتي وكروغر (Bahagwati and Kruger, 1978) الانفتاح التجاري بأنه عملية تبتعد عن فرض قيود على حصص الاستيراد، ربما بمعدل أسعار صرف غير متوازنة كي تصل إلى نظام لا تستخدم فيه سوى تعريفات جمركية مفروضة، حسب أسعار الصرف عادلة على أن يتم إزالة تلك التعريفات تدريجياً[1].

والمنظمة العالمية للتجارة عملت بهذا المفهوم للانفتاح التجاري، بحيث يتم محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية، وتعمل في مرحلة ثانية على الاتجاه بهذا النحو للانخفاض[2].

كما قد يكون الانفتاح التجاري مطابقا لفكرة الحيادية، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، أي أن تكون الحوافز محايدة بين ادخار وحدة من النقد الأجنبي من خلال إحلال الواردات بين كسب وحدة من نقد أجنبي من أجل تنمية الصادرات، فإذا كانت الأسواق المحلية تنافسية مقارنة بالأسواق الدولية، فإن المقارنة السّعرية تتضمن أثر السياسات التجارية وسعر الصرف التي تؤثر على الأسعار المحلية والتعريفة الجمركية الحصص[3].

وأصبح معنى الانفتاح التجاري حديثاً مرادفاً لمفهوم التجارة الحرة[4]، والتي تتمثل في إقامة نظام تجاري تلقى وتختفي فيه جميع القيود التجارية سواء كانت قيوداً سعرية (تعريفات جمركية) أو قيوداً غير سعرية (نظام الحصص) أو قيود إدارية.

ب. مميزات ومعايير الاقتصاد المنفتح[5]: ينطوي الاقتصاد المنفتح على مجموعة من المميزات والمعايير تتمثل في:

ب.1. مميزات الاقتصاد المنفتح: يتميز الاقتصاد المنفتح بمجموعة من الخصائص هي:

- تعميق التخصص الدولي والتعاون الانتاجي، - التوزيع الرشيد للموارد تبعاً لدرجة فعاليتها.
- نشر الخبرة الدولية عبر منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[1]- طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النموالاقتصادي المستديم (دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال 1990-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 06.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 249.

[3]- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 201.

[4]- يمكن هنا التفريق بين مفهومي **حرية التجارة والانفتاح التجاري** من حيث أن مبدأ حرية التجارة يعود لآدم سميث وليس من قبل الاقتصاديين المعاصرين، أما **مفهوم الانفتاح التجاري** أوسع من **مفهوم حرية التجارة** كونه يشمل أيضاً حركة عوامل الانتاج والمعلومات وتبادل العملات، كما أن العمل وفقاً لمبادئ الانفتاح يعني الاعتراف بمعايير السوق العالمية والعمل وفق قوانينها (محمد ذياب ،2010).

[5]- محمد ذياب، مرجع سابق، ص 34 35 (بتصرف).

– نمو المنافسة بين المنتجين المحليين الأمر الذي يحفز المنافسة في السوق العالمية.

ب.2. معايير الاقتصاد المنفتح: من بين أهم معايير الاقتصاد المنفتح نجد:

– توفير المناخ الاستثماري الملائم للبلاد، – تحفيز تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات.

– وهذا ضمن الأطر التي تشترطها العقلانية الاقتصادية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

– الانفتاح العقلاني للسوق الداخلية أمام تدفق رأس المال الأجنبي والسلع والتكنولوجيا والمعلومات والقوى العاملة من الخارج.

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري (معامل الانفتاح التجاري)

يُعبّر عن درجة الانفتاح رياضياً بما يلي:

درجة الانفتاح = (الصادرات الوطنية والمستوردات) السلعية / الناتج المحلي الاجمالي

وعليه فإن هذا المؤشر يبيّن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعطينا صورة حول درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به (قوة التبعية والارتباط بالعالم الخارجي) أو درجة انفتاحه عليه، بحيث تقيس كثافة تكامل الاقتصاديات الوطنية في التجارة العالمية، بالرغم من أنه في بعض الحالات تتأثر نتيجة القياس بحساسية التقلبات في الأسعار الدولية، التي تؤثر هي الأخرى في تفسير هذا المؤشر.

المطلب الثالث: أهمية الانفتاح التجاري من أجل النمو والتنمية الاقتصادية

تشير الدراسات النظرية والتجريبية إلى الدور المهم الذي يحضى به الانفتاح التجاري، في كونه عاملاً مهماً في الاقتصاديات الوطنية التي تتبناه من أجل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اعتباره لازماً للنمو ومحركاً له، بالإضافة إلى أنه يعدّ كذلك محفّزاً للنمو الاقتصادي، لذلك سنتناول في هذا العنصر النقاط الثلاثة التالية[1]، – الانفتاح التجاري شرط لازم للنمو الاقتصادي، – الانفتاح التجاري محرّكاً للنمو الاقتصادي.

– الانفتاح التجاري محفّزاً للنمو الاقتصادي.

أ. الانفتاح التجاري شرط لازم للنمو(L 'ouverture Commerciale Condition Nécessaire de la Croissance):

يظهر الانفتاح التجاري تاريخياً أنه شرط ضروري للقيام بعملية النمو، فتجربة اليابان أدل على ذلك، ففي 1839 كانت اليابان منغلقة تجارياً لأسباب دينية، بالشكل الذي أصبحت فيه التجارة شبه منعدمة ما أدى إلى تدني وتوقف عملية التنمية فيها في بدايات القرن التاسع عشر، وفي هذه الفترة بلغت معدلات النمو فيها خلال الفترة (1820-1870) نسبة 0.4 % (Madison)، وفي الفترة (1868-1912)[2] قام الميجي[3] (Meiji) بعملية

---

[1]– تم الاعتماد في هذا الجزء على:

Bertrand Blancheton, **Maxi Fiche de Science Economiques**, Dunod Edition, Paris, 2009, p 194,195.

[2]– تعتبر هذه الفترة بداية فترة النهوض الحديثة باليابان، حيث قامت اليابان بعدة إصلاحات اقتصادية وعسكرية وإصلاحات سياسية واجتماعية لضمان حماية الاصلاحات من التدخلات الأجنبية، كما حرصت على ضان السلم الاجتماعي والاستفادة من التراكم الايجابي الذي تم في مراحل الحكم السابقة أو مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب.

[3]– يشير لقب **الميجي** في اليابان إلى **الحاكم المستنير**.

الانطلاق عن طريق اللجوء إلى عملية التصنيع، والتي تعتمد جزئياً على إدراج البلد ضمن حركة التبادلات الدولية.

في القرن العشرين وكنتيجة للجوء إلى استراتيجية احلال الواردات (من أجل الاكتفاء الذاتي)، في الوقت الذي فشلت العديد من البلدان كألبانيا وكوريا الشمالية في لجوئها لهذه السياسة، التي تعتمد على النمو إلى الداخل (Croissance Auto-Centrée)، وهذا النهج قامت به كذلك دول من منظمة عدم الانحياز كالبرازيل والجزائر ودول أخرى في سنوات الخمسينات والستينات، كما أن الحاجة إلى الانفتاح على التجارة الدولية تبرز من خلال دعوة المهندس الصيني دنغ شياوبينغ (Deng-xiaoping) للبلدان للإنفتاح من خلال مقولته المشهورة " **بغض النظر عن النظام السياسي، فإنه ليس هناك بلد واحد في العالم، لأن الفشل في التحديث والعصرنة لا يكون مع السياسات المنغلقة**[1] "

لكن الانفتاح التجاري إذا كان شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي فهو ليس كافياً له، فتجربة البلدان أقل نمواً لأدلّ على ذلك، فهذه البلدان تخصصت في تصدير المنتجات الأولية في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، ما أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لديها في المدى الطويل، لذلك فإن كثافة التجارة الدولية في السلع والخدمات بين الشركاء التجاريين تنجر عنها مكاسب صافية للأطراف المشاركة فيه، لكن وعلى نطاق عالمي واسع لا يمكن استبعاد الاقتصاديات الوطنية التي تعاني تدهوراً في أوضاعها، من حيث انخراطها في حركة المبادلات التجارية الدولية.

ب. الانفتاح التجاري محرّكاً للنمو الاقتصادي: إن الحجج المقدمة في هذا السياق هو قيام الدول بعملية التخصص في اقتصادياتها الوطنية، انطلاقاً من مبدأ المزايا النسبية في تكاليف الانتاج (Ricardo, 1918)، بحيث يسمح هذا التخصص في المقام الأول بالتحوُّل في حدود الانتاج لعوامل الانتاج في الاقتصاد العالمي، والكسب في هذه الحالة يكون ذو طبيعة استاتيكية ثابتة، وإمكانية تحويل وإعادة هذا الكسب إلى طبيعة ديناميكية يتوقف بالإضافة إلى القيام بعملية التخصص، على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وكذلك قناة الأسعار للواردات.

وفي هذا الصدد يشير صامويلسون (2004) إلى أن التخصص يولد مكاسب صافية في التجارة الدولية، خاصة مع توفر أجور منخفضة وسرعة تحسين التقنية، فالهند والصين اللتان تملكان القدرة على تغيير شروط التجارة بهاتين الخاصيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تكنولوجيات الاتصال والبرمجيات، وهذا يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية – وهذا ما تمليه التجارة الحرة والعادلة – فالقيام بعملية الشراء بأثمان رخيصة في نظر صامويلسون من الخارج يقلل من تكاليف المدخلات لمختلف الصناعات ويقدم فائدة صافية للاقتصاد، وعن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند

[1]– المقولة الأصلية المهندس الصيني دنغ شياوبينغ جاءت كما يلي:
(pas un seul pays au monde, quel que soit son système politique, n'a réussi a se moderniser avec une politique de porte fermée).

والصين فيما سبق يضيف صامويلسون " **أنه في ظل هذا الوضع يحتاج البلد إلى المزيد من الحماية المؤقتة لتجنب الخسارة**[1] ".

كذلك فإن الانفتاح التجاري يساعد على نشر التكنولوجيا والابتكارات، عن طريق التدفق الدولي للسلع (المعدات الرأسمالية) والخدمات (براءات الاختراع والتراخيص ...الخ)، ويستند هذا النهج على المقاربة التي وضعها جيرشينكرون (Gershenkron, 1962) من الآثار التي تحدثها التكنولوجيا عند إحلالها مكان الأشكال المادية التقليدية، وفي نفس الاتجاه نجد كذلك أن دراسة (Quibria, 2002) خلصت إلى أن الانفتاح على التجارة باعتبارها العامل الأكثر أهمية في نمو بلدان المعجزة الشرق آسيوية، عملت على مساعدتهم على التغلب على القيود المفروضة على الأسواق المحلية، إضافة إلى أنها أتاحت لهم استغلال فرصاً جديدة في الأسواق الدولية والتي منها الوصول إلى التكنولوجيا، من خلال الواردات من اللآلات والمعدات الجديدة[2].

كما يسمح الانفتاح التجاري عن طريق استغلال الآثار الاستاتيكية والديناميكية الداخلية والخارجية لاقتصاديات الحجم، من إيجاد أسواق أكبر وسلاسل إنتاج أطول، بما يمكن من زيادة المكاسب الانتاجية في قطاع التصدير في الاقتصاديات الوطنية، وهذا من خلال الانخفاض في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية.

كذلك فإن الحجج المتقدمة التي تطرحتها نظرية النمو الداخلي تذهب في هذا الاتجاه، على الرغم من أن هذه المبادئ الأساسية غير مادية (Rivera-Batiz et Romer, 1991 ; Grossman et Helpman, 1991)، فالانفتاح يتيح الوصول إلى المخزون العالمي من المعرفة، وايجاد أسواق أكبر تسمح لقطاعات ومجالات البحوث لاستغلال عوائد اقتصاديات الحجم، وفي نفس الوقت يعمل الانفتاح على إزالة الأنشطة الزائدة عن الحاجة، وفي النهاية كل بلد يمكنه من تكريس واستغلال حصة أكبر من رأس المال البشري في الأبحاث، ولذلك فإن الانفتاح يعتبر مرة أخرى محركاً للنمو والتنمية.

ج. الانفتاح التجاري محفّز للنمو الاقتصادي (L'ouverture Commerciale, Catalyseur de la Croissance économique):

ويكون الانفتاح التجاري محفّزاً للنمو الاقتصادي من خلال تكثيف المنافسة، كما أنه يعمل على ترشيد استغلال عوامل الانتاج في الاقتصاديات، بالإضافة إلى أنه يحفّز النمو الاقتصادي، وفي هذا يكمن كذلك النظر إلى الانفتاح كمحفّز للنمو على صعيدين:

- **على صعيد الاقتصاد الجزئي:** لأن المنافسة التجارية تتحدد بالبحث عن المكاسب الإنتاجية، من خلال مقابلة الطلب في السوق المحلية (الداخلية)، وهذا في ظل افتراضات معينة لوتيرة الابتكار والتكنولوجيا (ويكون هذا انطلاقاً من الجدل القائم حول العلاقة بين هيكل السوق وكثافة التكنولوجيا).
- **أما على صعيد الاقتصاد الكلي:** فإن الانفتاح التجاري يؤدي إلى القيام بإصلاحات تقودها سياسات قصيرة الأجل، ليكون عاملاً من عوامل السياسات الهيكلية نحو قدر أكبر من المرونة و توزيع أفضل

[1]- نص المقولة الأصلية لصامويلسون تنص على ما يلي: " you need more temporary protection for the losers "

[2]- Seham Hamed Hamed Negem, **Free Trade and Economic Growth of Egypt**, Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Hull University UK, December 2008, p 123-124.

للموارد، وهذا نجده متجسداً في فكرة وفلسفة **توافق واشنطن 1989**، والتي كان من أحد المعارضين لهذه الفكرة جوزيف ستيجليتز عام 2002 الذي عارض بشدة سياسات التعديل الهيكلي،كون العمل على تطبيق هذه السياسات تنجر عنه عواقب اجتماعية تجعل البلدان أكثر اضطراباً وركوداً في وتيرة النشاط الاقتصادي.

في الأخير فإن عملية الانفتاح التجاري تتطلب مؤسسات تتأقلم مع هذه العملية، من حيث تميّزها بالفعالية والكفأة، كما تحوز على نظم تعليمية وتدريبية متطورة، معتمدة في ذلك على قدرة استيعابها للابتكارات والتكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى بدل المزيد من الجهد من أجل سيادة المنافسة ومحاربة الفساد في مجال الأعمال، مع العمل على تطوير نظم الصحة والسلامة في البلد، وهذا من أجل تحقيق أهداف التنمية.

الفصل الثاني

تطور النظام الجديد للتجارة العالمية

الفصل الثاني: تطور النظام الجديد للتجارة العالمية

عبّر الزعيم الهندي جواهر لال نهرو عن هذه المرحلة قائلاً: " لا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بضم استعمار أحد البلدان إليها كما فعلت الدول الأوروبية من قبل، فكل ما يهمها هو الربح والسَّيطرة على ثروات البلدان الأخرى، ومن خلال ذلك يكون من السَّهل جداً السَّيطرة على شعوب هذه البلدان وعلى أراضيها دون أن تتكبد مصاعب إرسال الجيوش للإحتلال وتحمل أعبائها المالية، وتصبح هذه البلدان مستقلة اسمياً ولكنَّها غير مستقلة اقتصادياً لأنها تقع في قبضة أصحاب البنوك ورجال الأعمال الأمريكان " (**الزعيم الهندي جواهر لال نهرو**)، (محمد مصطفى محمد العبد الله، الفكر السياسي).

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية والتوجه الجديد في تفسير التبادل

إن التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية أثر انهيار النظام الاشتراكي أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على الشعوب في العالم، وذلك في اطار ظاهرة العولمة التي بموجبها يفرض هذا النظام سيطرته على العالم ككل مشتملاً على جميع النشاطات والمجالات في العالم، فمند أواخر الثمانينات شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة انتقل فيها من الحدود الوطنية إلى القرية الكونية.

المطلب الأول: العولمة والعولمة الاقتصادية (المفهوم، الأهداف والمبررات)

هناك تعاريفات عديدة للعولمة[1]، اختلفت بحسب السّياق الذي جاءت من أجله، وكذلك اعتبارية المعرِّف (واضع المفهوم) كونه من المؤيدين أو المعارضين للعولمة، لدى سنحاول نقل على بعضها كما يلي:

- يرى محمد الأطرش بأن العولمة هي: اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية الأسواق الحرة[2].
- كما أشار البعض إلى أن العولمة هي: تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حالياً، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى التي تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني مستخدمة أليات متعددة ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك يطلق عليه القرية الكونية[3].

---

[1]– **العولمة** مصطلح مترجم من كلمة "Mondialisation" باللغة الفرنسية التي تعني جعل الشيء على المستوى العالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى غير المحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، كما أن هذه الكلمة الفرنسية تعد كذلك ترجمة للكلمة الانجليزية "Globalisatin" التي ظهرت لأول مرة في الو.م.أ و هي تفيد معنى تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل(نقلاً عن: محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة، بيروت – لبنان، 1997، ص136).

[2]– محمد الأطرش، **حول تحديات العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000، ص09.

[3]– منير نوري، **مقومات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد01، ص88.

- يعرف بول سويزي العولمة بأنها: صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الانتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة، التوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الانتاجي وقوى وعلاقات الانتاج الرأسمالية، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[1].
- العولمة تتمثل أساساً في زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول وبين الشعوب، وهذه العلاقات قد تكون اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية، تعتمد زيادة العلاقات المتبادلة على زيادة انتشار الأفراد والسلع والخدمات، والأفكار والمعلومات والمال والمؤسسات، والسلوك والممارسات المتشابهة[2].
- أما العولمة الاقتصادية فيرى أحمد مصطفى عمر بأنّها: تحول العالم إل منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يتبادل فيه العالم الاعتماد على بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع، والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.
- كما يمكن تعريف العولمة الاقتصادية أيضاً بأنّها: تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الاقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة[3].
- أما صندوق النقد الدولي فيعرف العولمة الاقتصادية بأنها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوّعها عبر الحدود، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم ككله[4].
- أما البنك الدولي فيعرفها بأنها: تزايد حرية الأفراد والشركات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان أخرى.
- العولمة الاقتصادية هي عملية تاريخية ناتجة عن التطور البشري والاقتصادي والتقدم التكنولوجي، وتشير إلى زيادة التكامل الاقتصادي بين دول العالم في مجالات تجارة السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال وتحركات الأفراد والتكنولوجيا[5].

---

[1]– أحمد عبد العزيز وآخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، الجامعة المستنصرية، العراق،2011، ص64.

[2]– **العولمة**، كراسات ثقافية (سلسلة تصدر عن برنامج الكادر النسائية)، المركز المصري لحقوق المرأة، ص08.

[3]– أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

[4]– محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد دولي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010/09، ص48.

[5]– **العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات**، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، <على الخط>، على الرابط:
http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/.pdf ، شوهد يوم 2014/07/11.

- كما تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوّع التجارة بين الدول في السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال والانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا.

ومنه يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية القائمة على دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، و خضوعها لمفاهيم السوق و لغة المنافسة الاحتكارية، و ذلك بإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاثة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنضمة العالمية للتجارة.

أ. **أهداف العولمة الاقتصادية:** طرح مؤيدو العولمة عديد الأهداف للترويج لمزايا وايجابيات العولمة الاقتصادية من بينها[1]:

1. أن العولمة تهيء الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.
2. العولمة تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي.
3. العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، علماً أن الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية.

بالإضافة إلى هذه الأهداف نجد أن هناك أهدافاً أخرى تتمثل في:

- تزيد من رفاهية الأفراد وتمنحهم الفرصة للاختيار بين العديد من البدائل متباينة فيما بينها من ناحية النوع، الجودة والسعر.
- تؤدي العولمة إلى زيادة فرص النمو للشركات حيث أصبحت آفاق النمو بلا حدود (سوق أكبر للصادرات، الحصول على مواد خام وعمالة بتكلفة أقل).
- في عالم خال من القيود على التجارة سيتم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أفضل من قبل الدول المشاركة في التجارة، وهذا يعني ناتج وتوظيف أكبر (نمو اقتصادي).

نشير هنا إلى أن هذه الأهداف تنادي بها المؤسسات التي تلعب الدور الرئيس في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها في مجموعها لم تتحقق على أرض الواقع كما هو مروج لها، وهذا نظراً لعدم الالتزام بها، إضافة إلى الهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية الكبرى على هذه المنظمات بما يحقق مصالحها.

على خلاف ما دعى إليه مؤيدوا العولمة من الأهداف التي تخدم مصالح الشعوب والبلدان، نجد تيار معاكس لهذا الاتجاه، وهو يدعوا ويحذر من المخاطر الممكن حصولها في ظل العولمة الاقتصادية، فمن بين ما يركزون عليه هو أن العولمة الاقتصادية تعمل للترويج فقط للرأسمالية الاحتكارية، إضافة إلى أنها تحمل أهدافاً

[1]- أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سابق، ص66.

خفية، تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي باستخدام الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية السالفة الذكر، وهذا للسيطرة على إرادة الدول النامية ونهب مواردها وثرواتها، وكذا العمل على إضعاف دور الدولة والتأثير على الأفراد بتغيير سلوكاتهم وطمس هويتهم الثقافية.

ب. المبررات الاقتصادية لتبني العولمة الاقتصادية: إن نظرة الدول للعولمة الاقتصادية من حيث وتيرة تسارع نمو التجارة العالمية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة الانتشار في نشاط الشركات المتعددة الجنسية جعلها تنخرط في منظومة العولمة الاقتصادية، وتبنيها لهذا النهج يجعلها تطرح مجموعة من المبررات الاقتصادية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- كون التجارة الحرة تسود فيها المنافسة التامة وتزال فيها كافة الحواجز والمعوقات، فإنها تؤدي إلى إمكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالمياً على أساس الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج، الأمر الذي من شأنه تعظيم منافع التجارة العالمية وتحقيق الأرباح لجميع المساهمين في التبادل التجاري الدولي.
- إن إزالة القيود والمعوقات المفروضة على النشاط الاقتصادي العالمي وحرية انتقال السلع والموارد من شأنه تحقيق التوظيف الأمثل للموارد من خلال المنافسة، وهذا بدوره يؤدي إلى الحصول وتحقيق عوائد أفضل.
- كون أن محيط العولمة تسوده الشفافية فإنها تساعد على خلق فرص أفضل للتعامل الدولي والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لنشوء وتطور ظاهرة العولمة

من أجل فهم دقيق لأية ظاهرة لا بد من دراسة تاريخ هذه الأخيرة والعوامل التي أفرزتها، كون بروز وتطور أية ظاهرة من الضروري أن ترافقه مجموعة من العوامل ضمن بيئة محددة، تؤدي في مجملها إلى تكوُن هذه الظاهرة واكتشافها، لذلك فإن العولمة بحسب بعض المحللين أمثال بول هيرست وروبرتسون هي سلوك متجدّر في النظام الرأسمالي ظهرت جوانب منها في اطار أشكال ووسائل مختلفة عبر تاريخ تطوره، وهذه الوسائل والأشكال خضعت للتجديد باستمرار حتى اتخذت مصطلح يعبر عن ظاهرة متكاملة بدأ الاهتمام بها بعد انهيار المنافس في العقد الأخير من القرن العشرين و هو الاتحاد السوفياتي، كما ذهب آخرون إلى القول بأن العولمة ظاهرة قديمة ذات أبعاد جديدة، وهم يطلقون على الفترة (1850-1880) الحقبة الأولى للعولمة، ويضيف البعض أن العالم كان أكثر عولمةً وانفتاحاً قبل الحرب العالمية الثانية (1870-1914) عما هو عليه الآن، أما روبرتسون فقد حدد واقع نشوء العولمة وتطورها إلى مراحل، وفي كل مرحلة وضع مجموعة من الوسائل إلى جانب أنماط من السلوك الرأسمالي الاقتصادي والسياسي والثقافي المعبر بوضوح عن جانب من جوانب هذه الظاهرة، وهي كما يلي[2]:

---

[1]. صائب حسن مهدي، **العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد**، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد 17/ 2010، جامعة بغداد، العراق، ص92.

[2]– لمزيد من التفصيل حول تطور العولمة انظر: – ربيع خلف صالح وخميس محمد حسن، **العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18/ العدد65، جامعة بغداد، العراق، 2012، صفحات متعددة.

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية: وتبدأ هذه المرحلة من بدية القرن الخامس عشر بدأ الاكتشافات الجغرافية إلى ظهور الملامح الأولى للفكر الكلاسيكي منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة اتساع نشاط الكنيسة الكاثوليكية ذات النظرة المركزية للعالم، إلى جانب ظهور الدول القومية كما هو الحال بالنسبة لاسبانيا التي قادت الدول الاوروبية في تنظيم وتوجيه الاكتشافات الجغرافية والحملات الصليبية العالمية التي حققت الرأسمالية من خلالها عمليات نهب واسعة، فضلاً عن اكتشاف التقويم الجريجوري[1] والذي جرى تدويله لاحقاً، وخلال هذه المرحلة تعمقت كذلك الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية .

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء: امتدت من منتصف القرن الثامن عشر حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة اشتغلت أوروبا ببناء اقتصادها وإعادة ترتيب بيتها من الداخل، خاصة وأنه في هذه الفترة واكبت ظهور منجزات الثورة الصناعية إلى جانب بلورة مجموعة من الأفكار والمفاهيم الخاصة بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد، الذي يقنن مفهوم الدولة القومية المتجانسة، إضافة إلى هذا فإن هذه المرحلة شهد فيها أولى بدايات الامتداد العالمي للفكر الرأسمالي إلى خارج القارة الأوروبية، الذي تمثل في انضمام مجتمعات غير أوروبية إلى المنظومة الرأسمالية، مع ظهور بوادر الاهتمام بفكرة السوق العالمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق: استمرت هذه المرحلة من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وحتى العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية تركز على المجتمع العالمي الواحد، وفي هذه المرحلة بدأت صياغة الجوانب ذات الطابع العالمي من الثقافة والفكر السياسي والاقتصادي والرأسمالي، مثل جائزة نوبل للسلام، الألعاب الأولمبية وتعميم التقويم الميلادي، إنشاء عصبة الأمم، بروز أهمية الاستعمار والهيمنة على البلدان في القارات الأخرى، بالإضافة إلى طرح العديد من الأفكار النظرية المتعلقة بتفسير التبادل التجاري بين الدول، وأهمية الخارج في تحقيق المزيد من التطور الرأسمالي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى، وشهدت العديد من التحولات في المشهد الاقتصادي، وغلب عليها ظهور صراعات كبيرة بين القوميات من أجل المصالح، وظهرت كذلك أنماط عديدة من الايديولوجيات ذات التوجهات العالمية مثل الفاشية، النازية والشيوعية، ونظراً لعمق الصراعات بينها قامت الحرب العالمية الثانية، انتهت بتمكن قطبين عالمين من البقاء الرأسمالية والشيوعية، يسعى كل منهما لفرض أفكاره ومبادئه على المستوى العالمي، ما أدى إلى وقوع خلافات اقتصادية بين الطرفين (الحرب الباردة)، إضافة إلى هذا ظهرت مجموعة الدول النامية المستقلة حديثاً، وهي تمثل الاطار التوسعي للفكر الرأسمالي التقليدي، كما نجد في الاتجاه الآخر محاولات الاتحاد السوفياتي السابق لاختراق

- محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص ص50-51.

- خير الدين صبري أحمد، **العولمة في الفكر الاقتصادي**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27/ العدد80، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005، صفحات متعددة.

- وثيقة **العولمة فرص و تحديات**، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة (مرجع سابق).

[1]- **التقويم الجريجوري** هو تقويم خاص بالزمن دعا إلى تطبيقه بابا الفاتيكان (جريجوري الثالث عشر) عام 1582 لتلافي الأخطاء في التقويم القائم، وقد أخذت به كل الجماعات المسيحية، والذي اعتبر أول محاولة ثقافية أوروبية قابلة للتطبيق عالمياً.

العمق العالمي للرأسمالية لاحتواء الدول النامية المستقلة حديثاً، عن طريق مبادئ عالمية مضادة لتوجهات النظام الرأسمالي.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين: بدأت هذه المرحلة من ستينات القرن الماضي، تصاعد فيها الوعي الكوني، كما شهدت نهاية الحرب الباردة، وازدادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وأصبح النظام الكوني أكثر سيولة.

وفي هذا السياق يذهب البعض إلى أن تطور العولمة كان يتماشى مع عدد الكتابات الخاصة بالظاهرة، فهي تعبر عن مدى اهتمام الأفراد بالعولمة والتطورات التي كانت تحدث لها، كما أنها تعكس عمق الأفكار في هذه الفترات (كما تم الاشارة إليه العناصر السابقة)، ويمكن تتبع التسلسل الزمني للظاهرة كما يلي:

- بين عام 1980-1989 كان عدد الدراسات والكتب التي تحمل عنوان العولمة 13.
- بين عام 1985-1989 كان عدد الدراسات والكتب التي تحمل عنوان العولمة 78.
- بين عام 1992-1996 كان عدد الدراسات والكتب التي تحمل عنوان العولمة 600.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية وأدواتها

كون العولمة الاقتصادية تهدف إلى نقل المنشأة الاقتصادية من مستوى الاقتصاد المحلي إلى المستوى العالمي، عن طريق الاتجاه المتزايد نحو التكتل للاستفادة من التقنية، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تزايد دور المؤسسات المالية الدولية، فإنها تتمتع بعدة ملامح ومظاهر، إضافة إلى مجموعة من الأدوات والآليات التي تعمل على عولمة الاقتصاديات الوطنية عن طريق التأثير في مجموعة الملامح والمظاهر السابقة، نتناول كل منهما (المظاهر – الأدوات) في هذا العنصر.

أ. مظاهر وملامح العولمة الاقتصادية: تتميز العولمة الاقتصادية بعدة ملامح و مظاهر نجد من أبرزها[1]:

1. **تغير شكل وطبيعة التنمية:** وهذا يظهر من خلال التحول في اعتمادات التنمية، فبعدما كانت الإعتمادات الموجهة للتنمية مصدرها الفوائض والتمويل الذاتي أصبحت في ظل العولمة تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، كما أصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كنتاج لأساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايد تحت ضغط الآلة الإعلانية، هذا ما أدى إلى وقوع دول العالم الثالث في أزمة مديونية ركزت فيها على الجوانب الاقتصادية، وأهملت الجوانب الأخرى حين البحث على حلول تعتبر كأساسات للتنمية فيها.

2. **تزايد حركة التجارة الدولية في السلع والخدمات:** حيث تضاعفت صادرات السلع للفترة (1948-1997) بنسبة 06 % والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف كذلك بنسبة 3.7 % ، أما في مجال السلع الصناعية فقد تضاعفت هي الأخرى بـ 17 مرة، كما زادت حصة التجارة الدولية من الناتج الاجمالي العالمي للدول

[1]- أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سابق، ص ص67،68.

النامية عن 45 % في منتصف التسعينات بعد أن كانت تقدر بحوالي 33 % مطلع الثمانينات، ومن المتوقع أن تصل إلى 50 % مع نهاية العشرية الأولى من القرن الجديد[1].

3. **تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة:** تدفقت رؤوس الأموال بين الدول خلال العقد الأخير بصورة ملحوظة، حيث تشير البيانات إلى أن التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية أو الدولية بلغت نحو 315 مليار دولار سنة 1995 مسجلة زيادة بـ 40 % مقارنة بسنة 1994، وواصلت تدفقات الاستثمار الاجنبي في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2001 حوالي 600 مليار دولار، والحصة الكبيرة من التدفقات تحوز عليها الدول الصناعية الرأسمالية ، و هذا ما أدى إلى زيادة دخول هذه الدول، و حيث سعت هذه الأخيرة إلى العمل على التسابق نحو استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار، مع تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات.

4. **اندماج الأسواق العالمية:** ويشمل كل من أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذا الاندماج يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، كونه تشارك فيه كل الأطراف الفاعلة ضمن العولمة الاقتصادية، والتي تمثل آليات العولمة الاقتصادية كما سنرى في العناصر اللاحقة.

5. **الاندماج المالي:** كتتمة للاندماج في الأسواق العالمية تتنامى حركة العولمة وتمتد إلى أسواق النقد والرساميل، حيث تتزايد فيها المعاملات المالية العابرة للحدود، ونكون أمام عولمة مالية تفرض نفسها بواسطة الاندماج في أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والوسائط العالمية للدفع، وتنتشر ظاهرة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمصرفية الالكترونية وحرية انتقال الأموال.

6. **تقدم مجال المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** وهذا مصاحب لثورة المعلومات التي رافقت ظهور العولمة وأدت إلى انتقال التكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود.

7. **سياسة التحرر الاقتصادي:** من بين المظاهر الأساسية للعولمة الاقتصادية كذلك الحركة الواسعة لتحرير التجارة على المستوى الدولي، فبعد مفاوضات الغات 1947 وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة 1995 أقر تحرير التجارة دولياً، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتحديد القوانين المنظمة لحركة السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي، وهذا ما أدى إلى تعميق العولمة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

ب. أدوات واليات العولمة الاقتصادية: بعد التعرف على ملامح ومظاهر العولمة الاقتصادية فإنه لتحقيق وزيادة الانتشار لتلك العوامل وُجدت مجموعة من الأدوات والآليات تقوم على تسيير هذه المظاهر ونوجزها كما يلي:

1. **المنظمات الدولية:** وتتمثل أساساً في المنظمات المالية والنقدية الدولية، وهذه المنظمات في الحقيقة هي مخرجات اتفاقية بريتون وودز المنعقد سنة 1944 بولاية نيوهمشاير الأمريكية، حيث دعت فيه دول كل من

[1]- محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص56.

أوروبا وأمريكا إلى تطوير مجموعة من القوانين بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أجل حماية الاقتصادات الرأسمالية من الانهيار، ومجيء هذه الاتفاقية كان من أجل تحقيق أهداف مشتركة للأطراف المتعاقدة (44 دولة) والتي منها تمركز القوة في أيدي عدد قليل من الدول، خلق تجمع معين يجمع مصالح تلك الدول، والعمل على إخراج قوة مسيطرة تتمكن من التحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخرج هذا الاجتماع بالإعلان عن ولادة وإنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويأتي عمل هاتين المؤسستين كما يلي[1]:

- **صندوق النقد الدولي:** تتحد مسؤوليته في إدارة نظام النقد العالمي وتحديد سياساته وقواعده الأساسية، وقد أصبح الصندوق أداة سياسية لمساعدة البلدان النامية، فهو لا يقدم مساعدات إلى البلدان في حالة العجز، بل يقوم بمنح تسهيلات للبلدان التي تعاني من صعوبات، فإذا كانت الشرائح الأولى للقروض غير مشروطة فإن الشرائح الأعلى تتطلب اللجوء إلى إبرام اتفاق (إثبات)، الذي بموجبه يلتزم البلد المستفيد منه بإتباع سياسة الاستقرار الاقتصادي[2]، والمدى الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في مشروطيته يكون في المدى المتوسط من ثلاثة حتى عشرة سنوات، كما يسمح بإعادة جدولة الديون للبلدان ذات العجز عن السداد حال الطلب.
- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** ويعمل على تسهيل الدولي لرؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية وتمويل الدول الأعضاء بالقروض اللازمة للإصلاح النقدي، وإعمار ما خربته الحرب إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك فهو يقوم بتعبئة رؤوس الأموال على المدى الطويل.
- **منظمة التجارة العالمية:** استكمالاً لدور المنظمات الدولية في قيادتها لأطراف النظام الاقتصادي العالمي، عملت دول كل من أوروبا و أمريكا على إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعنى بتنظيم وتطوير المسائل المتعلقة بالعلاقات التجارية الدولية، وكان إنشاء هذه المنظمة كنتيجة لعديد المفاوضات المتعددة تحت اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات/GATT)، والتي انتهت في جولة الأرغواي الممتدة من 1986 إلى 1994، وفي 1995/01/01 تم الاعلان عن ميلاد المنظمة في مدينة مراكش المغربية، وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية لغاية سنة 2008 م 153 دولة يمثلون أكثر من 90 % من التجارة العالمية، وبهذا فقد عملت هذه المنظمة على عولمة كل من التجارة والإنتاج.

وبهذا فبعد اكتمال الثالوث العالمي الممثل في كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين لم تعد تقتصر مهمة أطراف هذا النظام على برامج وسياسات التصحيح والتكييف الهيكلي لاقتصاديات

[1]– سهام الدين خيري، **العولمة الاقتصادية ومتطلبات النهوض في الدول النامية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، العراق، 2012، ص 40 (بتصرف).

[2]– يجسد الالتزام للبلد المستفيد من الاقراض عن طريق رسالة إقرار من وزير المالية حول السياسة النقدية والميزانية والأجور، نسب الربح ونسب التبادل وإدارة الدين العام، والاتصالات والمعلومات ...الخ.

الدول النامية، بل تعداه إلى العمل على تشكيل آليات السياسة الاقتصادية العالمية (المالية والنقدية والتجارية).

2. الشركات المتعددة الجنسيات: إلى جانب المنظمات الدولية التي ظهرت كنتيجة لتنامي العولمة الاقتصادية، وهي من المظاهر البارزة التي تعمل على تعميق العولمة الاقتصادية في العالم، نجد كذلك مظهر آخر من مظاهر العولمة الاقتصادية يتمثل في الشركات المتعددة الجنسية أو الشركات العابرة للحدود، وهي أداة تستخدمها الرأسمالية العالمية لتكريس العولمة، حيث تعمل هذه الأخيرة على لعب دور كبير في تدويل الاستثمار والإنتاج، التسويق والاستهلاك، لتنتهي إلى التأثير على الثقافات الاستهلاكية للأفراد في العالم وتغير من أذواقهم، ونظراً للانتشار الواسع الذي حققته في العالم فإنها أصبحت تعمل على تكيف مختلف النظم الاقتصادية وفق احتياجاتها، وذلك لأنها تتحكم في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال عبر العالم، ويذكر تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 1995 أنه كان هناك 7000 شركة متعددة الجنسيات سنة 1970 انتقل إلى 37000 شركة متعددة الجنسيات سنة 1995، لها 200 ألف فرع في العالم، ويعمل بها 73 مليون شخص، تدير سيولة نقدية بمقدار 5000 مليار دولار لنفس السنة (1995)[1].

3. التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية: تعمل التكتلات الرأسمالية على فرض سياساتها الاقتصادية على مجموعة الدول النامية، بالشكل الذي تصبح فيه هذه الأخيرة خاضعة اقتصادياتها إلى تطبيق آليات العولمة الاقتصادية، أي أن هذه الاقتصاديات تكون تابعة للتوجهات التي تمليها عليها التكتلات الرأسمالية، ومن الأمثلة للتكتلات الرأسمالية نجد مجموعة الاتحاد الأوروبي[2](UE)، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية[3](النافتا/NAFTA) ومنظمة الآسيان[4](ASEAN)، وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد الدولي المتبادل وتقسيم العمل في مجالات الاستثمارات والتجارة والأنواع الأخرى للتبادل.

أما بالنسبة للاتفاقيات التجارية فقد عرفت هي الأخرى نمواً كبيراً منذ خمسينات القرن الماضي تزامناً مع التطورات العالمية والتغيرات في المشهد الاقتصادي العالمي، وكذلك نجد عدة عوامل أخرى تقف وراء الحركة المتنامية للاتفاقيات الإقليمية بين الدول، والتي من بينها العمل على توفير الحماية الضرورية للمنشآت والدخول، حيث تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100 إتفاقية مع منتصف 1998، فضلاً عن

---

[1]- أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سابق، ص71.

[2]- **EU (Union Européennes)**: الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن تجمع للدول الأوروبية، يضم 28 دولة، تأسس بناءاً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992، ومن أهم مبادئه نقل صلاحيات الدول الوطنية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية.

[3]- **NAFTA (North American Free Trade Agreement) :** هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة وقعت عليها في 07 فيفري 1992 وأصبحت سارية المفعول في 01 جانفي 1994، وتضم كل من الو.م.أ وكندا والمكسيك.

[4]- **ASEAN (The Association of Southeast Asian Nation)**: اتحاد دول جنوب شرق آسيا معروف اختصاراً بالآسيان هو منظمة في جنوب شرق آسيا، تأسس الاتحاد في 08 أوت 1967 في بانكوك، تايلاندا، ومن بين المؤسسين تايلاندا، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وسنغافورة.

الاتفاقيات المبلغ عنها، ثم توصل العدد إلى 312 إتفاقية إقليمية بداية 2005 أبلغت بها منظمة التجارة العالمية من بينها 170 إتفاقية مفعلة، كما أن هناك 65 إتفاقية مفعلة لكن لم يتم الابلاغ عنها للمنظمة[1].

المبحث الثاني: تطور النظام التجاري متعدد الأطراف (من GATT إلى WTO)

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إضافة إلى المنظمات الدولية التي تم تأسيسها لتقويم النظام الاقتصادي العالمي في أموره المتعلقة بالنقد والمالية، برزت الحاجة إلى تنظيم التجارة الدولية، خاصة أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تحت تأثير أزمة الكساد الكبير (1929-1933) عرفت ارتفاعاً كبيراً في الحواجز والقيود الجمركية، والعودة إلى سياسة الحمائية، قاربت خلالها إلى نشوء حروب تجارية بين الدول الكبرى، الأمر الذي دفع المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبمبادرة من الو.م.أ إلى اتخاذ قرار يقضي بعقد مؤتمر دولي لبحث هذه القضايا، وفي عام 1947 تم التوقيع على اتفاقية شاملة بشأن السياسات التجارية في جنيف من قبل 23 دولة، أصبحت تعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، ولأكثر توضيح سنحاول في هذا المبحث تناول النقاط التالية: - الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.

- جولة الأوروغواي (انجازات ونتائج)، - المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

في هذا العنصر سنتعرف على الجوانب المتعلقة بهذه الاتفاقية والمسار التاريخي الذي سلكته، من خلال الجولات والدورات التي كانت تعقدها لمناقشة المسائل المتعلقة بالتجارة، وهذا من خلال النقاط التالية، تعريف الغات، مبادئ الاتفاقية، أهدافها، الانجازات ودورات الغات.

1. **تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات)**: الغات هي عبارة عن اختصار للتسمية الانجليزية: The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وتعني الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وقد أبرمت الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947 ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1948، وكانت تشرف على تنفيذ الاتفاقية أمانة عامة دائمة مقرها في جنيف، وكان من مهام الغات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء في الاتفاقية[2]، ووقع على هذه الاتفاقية 23 دولة[3].

كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها عبارة عن معاهدة دولية متعددة الأطراف، تتضمن حقوق والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، والتي تعرف اصطلاحاً بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية، وفي اطار القواعد المنبثقة من فلسفة حرية التجارة[4].

---

[1]- محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص69.

[2]- محمد ذياب، مرجع سابق، 2010، ص365.

[3]- الدول الموقعة على الاتفاقية هي: الو.م.أ، بريطانيا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا،برومان ، ميلان، شيلي، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فرنسا، الهند، باكستان، سوريا، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، روسيا الجنوبية، اتحاد جنوب إفريقيا، الصين.

[4]- مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص156.

وتعرف أيضاً على أنها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة بين الدول الأعضاء، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، من أجل زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما تهدف إلى تشجيع حركة الانتاج العالمية وحركة رأس المال والاستثمارات، وإزالة الحواجز الادارية وخفض الرسوم الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي[1].

يشار إلى أنه كان من المفترض عام 1947 أن يتم إنشاء منظمة للتجارة الدولية (ITO) International Trade Organization ، وذلك بناءاً على ميثاق هافانا، غير أن الو.م.أ لأسباب عديدة رفضت التوقيع على الميثاق، مما أدى إلى اعتماد اتفاقية الغات رغم طابعها المؤقت، وهي تمثل الآلية المتعددة الأطراف العاملة على تنظيم التجارة الدولية، إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) عام 1995، وهذه المنظمة تختلف عن المنظمة التي كان من المفترض قيامها عام 1947 من حيث الأهداف والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تشملها، فمنظمة التجارة الدولية هيئة تابعة للأمم المتحدة تضطلع بالإضافة إلى المبادئ التي تنظم التجارة العالمية إلى القواعد المتعلقة بشؤون التشغيل والعمالة، الاتفاقات حول المواد الأولية والاستثمارات الدولية والخدمات ... الخ.

2. **مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات):** اعتبرت الغات كإطار قانوني لتيسير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة، وهي تتكون في الأصل من ثمانية وثلاثون مادة تضمنت المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم[2]، ومن المبادئ التي تعتمد عليها الاتفاقية[3]:

أ. **تحرير التجارة الدولية:** وذلك عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية، وتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية، وكانت الجولات في الغات تقوم على مبدأ التبادلية، ويعني أن الدولة إذا عرضت تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة ما، فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديرياً، ويسمى هذا النوع من التعريفة الجمركية بالتعريفة المثبتة **(Bound Tariff)**.

ب. **عدم التمييز(Non-discriminations)** بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية، ويعرف أيضاً **بشرط الدولة أولى بالرعاية Most Favoured Nation (MFN)**، حيث يعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الغات، ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس

---

[1]- محمد مصطفى محمد العبد الله، **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الغات) وأثرها على الاقتصادات العربية**،<على الخط>، على الرابط:
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2/7-alatfakea.pdf، شوهد يوم 2014/07/24، ص ص126-127.

[2]- عبد الحميد زعباط، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، العدد 2005/03، جامعة ورقلة، ص 59.

[3]- محمد ذياب، مرجع سابق، ص ص 357-358.

المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تمييز ، فيلزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية[1].

ج. **تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية:** وذلك بوضع ضوابط تجنّب سياسة الاغراق (Dumping)، والذي يواجه بوضع رسوم ضد الإغراق، وكذلك تجنب دعم الصادرات والذي يواجه أيضاً بوضع تعريفة مضادة للدعم، كما أنه على الدول اعتماد التعريفة الجمركية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية (كالقيود الكمية، نظام الحصص، حضر الاستيراد)، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها (المادة 12)، أو تعاني من عجز شديد في المواد الغذائية، مع شرط إزالة هذه القيود حال انتهاء السبب الذي وضعت من أجله، كذلك لابد أن تكون هذه الاجراءات مطبقة على جميع الدول دون تمييز (المادة 18)[2].

د. **مبدأ المعاملة الوطنية** (National Treatment): ينص هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد – بعد دفع الرسوم الجمركية – نفس المعاملة التي يلقاها المنتج الوطني المماثل، أي أنه ينبغي عدم التمييز – عند فرض الرسوم مثلاً- بين السلع المستوردة والسلع المماثلة المنتجة محلياً.

هـ. **حل النزاعات التجارية عن طريق المشاورات والتفاوض، والتبادلية** في العلاقات، أي السعي لقديم التنازلات التجارية والسياسة المتبادلة ... الخ.

و. **المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للبلدان النامية:** ويهدف هذا المبدأ إلى دفع البلدان النامية على زيادة معدلات التنمية فيها، عن طريق السماح بالتبادلات التجارية بين الدول النامية دون شرط، أو عن طريق نظام التفضيلات المعمم[3] (GSP).

3. أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات): إن هذه الاتفاقية كونها جاءت في أعقاب تشكيل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإنها تهدف أساسا إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية لتصبح بذلك الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، ورغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية إلا أنها تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف، من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة، ومن بين الأهداف نجد[4]:

- تحرير التجارة الدولية وتوطيد الدعائم للنظام التجاري العالمي الذي يقوم على اقتصاد السوق الحر بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حركة المبادلات التجارية.

---

[1]- أسامة المجدوب ، **الغات والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1997، ص ص 38، 39.

[2]- نصت المادة (18) على أنه بالنسبة للدول النامية قد يتوجب عليها تطبيق اجراءات تقييدية كمية إما لوقف التزيف الكبير في احتياطها من النقد الأجنبي الذي يسببه الطلب على المستوردات الناجم عن عملية التنمية، أو لحماية صناعاتها الوطنية الناشئة، مع شرط عدم التمييز في المعاملة.

[3]- **نظام التفضيلات المعمم (GSP)**: اختصار لـ Generalized system of preferences- ويقصد به المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لتجارة الدول النامية، بموجبها تحصل هذه الأخيرة على شروط تجارة ميسرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير العادلة من المؤسسات الكبيرة في الدول الصناعية، كذلك الأمر بالنسبة لدول افريقيا والكاريبي والباسيفيكي (APC) من خلال اتفاقية لومي الرابعة.

[4]- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ورقلة، ص67.

- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية في مختلف الدول وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا وبالتالي تنمية الثروة.
- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.
- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل.
- تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسع التجارة العالمية واستقرارها.

وبالنظر إلى هذه الأهداف يمكن القول أنها تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة لتأمين أسواق لتجارتها، وليس سعياً لمراعاة مصالح الدول الفقيرة النامية، وفي الحقيقة فهذا بارز على مر التاريخ أين كانت الدول الرأسمالية تعمد إلى وضع سياسات تجارية تراعي فيها مصالحها متجاهلة الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالآخرين، ومثال ذلك سياسات التجاريين في كل من انجلترا، فرنسا واسبانيا.

4. انجازات ودورات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات):

انطلقت أولى جولات الغات سنة 1947 في جنيف بحضور 23 دولة، من بينها دول عربية هما سوريا ولبنان، إلا أنها انسحبت لاحقاً، ويكون الهدف من هذا الاجتماع هو معالجة القيود التجارية المتزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى محاولة إعادة التوازن في حق حماية المنتجات بين الدول، والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وانسياب التبادل التجاري الدولي، وخلال الفترة الممتدة من الانشاء إلى ميلاد منظمة التجارة العالمية أشرفت الاتفاقية على ثمان جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية، والملحق رقم (01) يوضح ذلك

كانت جولات الغات تركز على تحرير التجارة الدولية في السلع، وذلك عن طريق العمل على التخفيض والتثبيت من التعريفات الجمركية، والتخفيف من التعريفات غير الجمركية، وكما هو جلي في الجدول أعلاه فإن الخمس جولات الأولى كلها تركز على التعريفات الجمركية بصفة خاصة، إلى الجولة السادسة (جولة كينيدي: 1964-1967) أين أدرج في المفاوضات مسألة مكافحة الاغراق، كذلك الأمر بالنسبة لجولة طوكيو (1973-1979) أدرج موضوعات جديدة على طاولة المفاوضات، فنجدها تتناول إضافة إلى التعريفات الجمركية مسائل القيود غير الجمركية، وقد تم التوصل في هذه الجولة إلى تسعة اتفاقات هامة تمثلت في: 1. العوائق الفنية أمام التجارة الدولية؛ 2. قواعد التقييم الجمركي؛ 3. الاجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد؛ 4. إجراءات مكافحة الاغراض؛ 5. الدعم والاجراءات المضادة؛ 6. المشتريات الحكومية؛ 7. التجارة في اللحوم البقرية؛ 8. التجارة في منتجات الألبان؛ 9. التجارة في الطائرات المدنية، و لم ينظم إلى هذه الاتفاقات سوى عدد قليل من الدول.

وبعد هذه الجولات تم تحويل الجولات الخمس الأولى إلى اتفاقات متعددة الأطراف- وذلك بعد ادخال تعديلات عليها – وبذلك فإن هذه الاتفاقات تطبق حزمة واحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة

التجارة العالمية، أما الاتفاقات الأربعة الباقية (من 06 إلى 09) فتكون غير الزامية إلا للدول التي وافقت عليها، ونظراً للأهمية التي تكتسيها جولة الأوروغواي سيتم تناولها في العناصر اللاحقة بشيء من التفصيل.

المطلب الثاني: جولة الأوروغواي (انجازات ونتائج (1986-1993).

تعد جولة الأوروغواي الجولة الثامنة في اطار اتفاقية الغات، وهي الجولة الأخيرة قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد بدأت هذه الجولة سنة 1986 في مدينة بونتا دا إيستي بالأوروغواي، حيث شاركت فيها 123 دولة كان معظمها من الدول النامية البالغ عددها 87 دولة، وتأتي أهمية هذه الملاحظة في ضوء ما هو معروف أن الغات لقبت باصطلاح "**نادي الأغنياء**" بمعنى أن المزايا الناتجة عنها ظلت قاصرة على الدول الصناعية المتقدمة، بينما حرمت الدول النامية من أن تلعب دوراً فعالاً في جات 1947[1]، وانتهت هذه الجولة في 15 ديسمبر 1993 بجنيف، حيث تم التوقيع على نتائجها الرسمية في مدينة مراكش في المغرب يوم 15 أفريل 1994، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1995 م.

وبالتالي فإن الأهمية التي تكتسيها هذه الجولة تنبع إضافة إلى ما ذكر سابقاً، في العدد المتزايد من المشاركين (بزيادة 100 دولة مقارنة بالمفاوضات الأولى في جنيف) خاصة من جانب الدول النامية، بالإضافة إلى تعقد الملفات المطروحة للتفاوض فيها، فقد تعرض النقاش على طاولة المفاوضات إلى مسائل جديدة تمثلت في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة بالتجارة(TRIMS)، وكذلك التطرق إلى ميادين جديدة كالزراعة، المنسوجات والملابس.

وما يسجل في جولة الأوروغواي كذلك هو انعقادها في بيئة تشهد تغيرات جوهرية في مناخ التجارة العالمية، نجمت عن ممارسات الدول المتقدمة وأخرى[2]، أدت بموجبها إلى حدوث اضطرابات في الأداء الاقتصادي العالمي والتجاري، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي العالمي والتجارة الدولية إلى أدنى مستويات منذ الخمسينات، حيث بلغ 2.1 % خلال الفترة (1979-1985)، وقد تزامن هذا مع جولة طوكيو (1973-1986) واستمرت حتى عام 1986 سنة بدء جولة الأوروغواي.

انجازات جولة الأوروغواي: شكلت جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حدثا تاريخيا هاما بالنسبة للنظام التجاري العالمي، من خلال نجاحه في إخضاع كل من التجارة في المنتجات الزراعية، الملابس والمنسوجات لقواعد الجات؛ والإطار القانوني للنظام التجاري العالمي، امتد ليشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية؛ وأصبح طلب العضوية يشترط قبول جميع الاتفاقات المبرمة، وما تحتويه من التزامات قانونية؛ بالإضافة إلى التمكن من استحداث نظام قوي لتسوية المنازعات؛ واعتبار الاتفاقات التي تم التوصل إليها نقاط بداية في النظام التجاري العالمي.

---

[1]– سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 89.

[2]– لمزيد من التفصيل حول العوامل التي أدت إلى ذلك انظر: – محمد ذياب، مرجع سابق، ص362.

والجدير بالذكر أن جولة الأوروغواي تم التوصل فيها إلى إمضاء 28 اتفاقية لتنظيم وتحرير التجارة الدولية، حازت فيها القضايا المتعلقة بمشكلات الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس، حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات باهتمام خاص، لذلك يمكن النظر وايجاز نتائج هذه الجولة في أنها اتخذت اتجاهين[1]:

– **اتجاه أفقي**، لتوسيع مضمون التنظيم التجاري الدولي ليشمل طاعي التجارة في المنسوجات، والسلع الزراعية، بالإضافة إلى التوصل إلى أول اتفاقية تجارية دولية متعددة الأطراف في مجال التجارة في الخدمات، وكذلك إلى اتفاقية لتنظيم الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

– **اتجاه رأسي**، حيث وضعت بعض القواعد الجديدة لترسيخ مبدأ المنافسة العادلة، متوخية المرونة في ما يتعلق بالدول النامية والأقل نمواً، كما تم أيضاً تعديل بعض القواعد في اتفاقية الجات السابقة لتكون أكثر وضوحاً في صياغتها و تطبيقها وفقاً للخبرة العملية من تطبيقها في العقود السابقة، مع تحسين أداء جهاز تسوية المنازعات.

و من بين نتائج الاتفاقيات التي تم التوصل إليها نجد[2]:

1. **الاتفاقات الدولية في مجال السلع**: تتناول هذه الاتفاقية قسمين، الأول يتضمن اتفاق الزراعة واتفاق المنسوجات والملابس، أما القسم الثاني فيتضمن اتفاقات أخرى تتعلق بتدعيم قواعد الغات في تجارة السلع، والتي من أهمها اتفاق الدعم (الاعانات المالية)، والاجراءات المضادة واتفاق مواجهة سياسة الإغراق والاجراءات الوقائية.

أ. **اتفاق الزراعة** (Agreement on Agreiculture): حيث تم للمرة الأولى إدماج الزراعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ويتناول الاتفاق الالتزامات في مجالات تحويل القيود غير التعريفية المعوقة للواردات إلى تعريفات، مع خفضها بنسبة 36 % في الدول المتقدمة خلال 06 سنوات، و 24 % في الدول النامية خلال 10 سنوات، وهذا الاتفاق لا يلزم البلدان أقل نمواً، وكذلك ينص الاتفاق على خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36 % من حيث القيمة، و 21 % من حيث الحجم بالنسبة للدول الغنية على مدى 06 سنوات، أما بالنسبة للدول النامية 24 % من حيث القيمة و 14 % على مدى 10 سنوات.

وعليه من أجل الشفافية والوضوح بالنسبة للتجارة المنتجات الزراعية وصانعي السياسة في تحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات، ثم في جولة الأورغواي ربط جميع التعريفات تقريباً بالنسبة للمنتجات الزراعية كما يلي:

[1]– محسن هلال، **الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة الدولية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العد الثاني، جوان 2000، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص38.

[2]– محمد ذياب، مرجع سابق، صفحات متعددة (364-370).

جدول رقم (2-1): نطاق التعريفات المربوطة[1] الخاصة بالمنتجات الزراعية قبل- بعد جولة الأوروغواي

الأقاليم	عدد الخطوط	قيمة الواردات (مليون دولار أمريكي)	نسبة خطوط التعريف المربوطة (%)		نسبة الواردات في اطار التعريفة المربوطة (%)	
			قبل الاوروغواي	بعد الاوروغواي	قبل الاوروغواي	بعد الاوروغواي
حسب المجموعات القطرية الرئيسية						
الدول المتقدمة	14.976	84.2	58	100	81	100
الدول النامية	**23.615**	**30.4**	**18**	**100**	**25**	**100**
الاقتصاديات الانتقالية	2.841	4.8	51	100	54	100
بحسب المناطق الجغرافية						
شمال امريكا	2.297	19.6	92	100	96	100
أمريكا اللاتينية	8.867	5.6	36	100	74	100
أوروبا الغربية	11.345	38.4	45	100	87	100
أوروبا الوسطى	3.502	5.7	45	100	50	100
آسيا	12.660	49.1	17	100	40	100

المصدر:

S. Healy et Autre, **The Implication of The Uruguay Round Agreement on Agriculture for Developing Countries**, FAO, UN, Rome, 1998.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ أن نسبة المنتجات الزراعية المربوطة بالتعريفات المتفق عليها قبل الأوروغواي تقدر 18 % انتقلت إلى 100 % بعد تنفيذ الاتفاقية وهذا في البلدان النامية، وأما عن المكاسب التي تحققت للبلدان النامية من تخفيض التعريفات من جانب الدول المتقدمة موضحة في الجدول الموالي:

[1]- **التعريفة المربوطة** (Bound Tariff): تحدد الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية تلك التعريفة لكل سلعة، وتكون كحد أقصى للرسوم الجمركية التي لا تستطيع تلك الدول أن تفرض نسبة أعلى منها على وارداتها، وهو ما يتم التفاوض بشأنه في منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم(2-2): نسب تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية

(% تخفيض، تخفيضات غير مرجحة)

نوع المنتوج	OECD	EU	US	اليابان	الدول المستفيدة بصفة خاصة
القهوة، الشاي، الكاكاو	35	41	21	-	بورندي، كامرون، CAR, CDI, SL، غانا، أوغندا، زائير، كينيا
خضر و فواكه	36	28	39	33	سويزلندا، Cape Verde، الموزمبيق
التوابل	35	43	38	39	مدغشقر
المنتجات الحيوانية	32	42	34	30	بوتسوانا
البذور الزيتية	40	42	42	34	السينغال، كامبيا
التبغ	36	25	41	46	ملاوي، زيمباوي
أخرى	48	48	51	16	البنين، بوركينا، تشاد، مالي

المصدر: S. Healy et Autre, ibid, FAO, UN, Rome, 1998

ب. اتفاق التجارة في المنسوجات والملابس (Agreement on Textiles and Clothing): تم ادراج هذا الموضوع ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف، كرد فعل للموقف الذي أبدته مجموعة الدول النامية من الاصرار على ادراج هذا الموضوع في الاتفاقية، وينص الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل الأوروغواي على أربع مراحل، وخلال عشرة سنوات كفترة انتقالية، بدءاً من عام 1995، أي من بدء سريان منظمة التجارة العالمية إلى سنة 2005.

كما يذكر هنا أيضا أنه في خلال هذه الفترة تم تطبيق العديد من الإجراءات المهمة الهادفة للقيام بتحقيق الإصلاح الاقتصادي، والتحرير للتجارة الخارجية في العديد من البلدان النامية، والأخرى التي تعتمد الاقتصاد المخطط.

2. تدعيم قواعد الغات في تجارة السلع: عن طريق اقرار مجموعة من الاتفاقات لدعم قواعد الغات، ومنها:

- اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (Agreement on Trade-Related Investement Measures): وحدد تاريخ الغائه بسنتين من قيام المنظمة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للبلدان أقل نمواً.

- الاجراءات الوقائية (Agreement on Safeguards): وهنا يجب التخلص من هذه الاجراءات خلال خمسة سنوات من قيام المنظمة أو ثمانية سنوات من بدء تطبيق الاجراءات الوقائية وذلك كحد أقصى.

- مواجهة سياسة الاغراق (Anti-Dumping): نص الاتفاق على ضرورة وقف الاجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمسة سنوات من اتخاذها.

- الدعم والإجراءات المضادة (Subsidies and Countervailing Maeasures): كما يعرف كذلك بتعبير **الاعانات المالية** وهو عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة، وتحقق منفعة لمن يحصل عليها،

والدعم[1] يقصد منه تحقيق عدة أهداف منها الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية والدعم الممنوح للمناطق أقل نمواً البلد وأخرى، هنا ينبغي إلغاء الرسوم التعويضية بعد خمسة سنوات من فرضها، والجدول الموالي يبين التخفيضات في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين في دول مختارة.

جدول رقم (2-3):التخفيضات في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين في دول مختارة

البلد (مليون دولار أمريكي)	الدعم المقدم للمنتجين	الدعم المقدم بعد التخفيض	نسبة التغيير
الاتحاد الاوروبي	92.390	76.903	-17
اليابان	35.472	28.378	-20
الولايات المتحدة الامريكية	23.879	19.103	-20
البرازيل	1.053	912	-13
المغرب	93	81	-13
تونس	76	66	-13

المصدر: S. Healy et Autre, ibid FAO, UN, Rome, 1998

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتحاد الاوروبي يتضرر مزارعيه من الالتزام بتخفيض الدعم المقدم لهم، حيث بلغ التخفيض قيمة 15.487 مليون دولار أمريكي، بنسبة تخفيض (-17 %)، و 7.094 و 4.776 مليون دولار كتخفيض لكل من اليابان والو.م.أ على الترتيب، وعن الدول في العالم النامي فنجد قيمة التخفيض الملتزم بها كل من المغرب وتونس هي 12 و 10 مليون دولار على الترتيب، وبالتالي يتعين على هذه الدول النظر في مستقبل مساعدة المزارعين عن طريق سياسات غير مشوهة للتجارة، وكذا التفكير في أثر هذه التخفيضات في المدى الطويل بعد انتهاء الفترة المحددة للتخلص من أشكال الدعم.

3. الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات(General Agreement on Trade in Services – GATS): هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها اتفاق لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وتعتبر قواعد ولوائح الخدمات أقل صرامة من قواعد ولوائح اتفاقية السلع[2]، وقسمت المنظمة العالمية للتجارة أنشطة الخدمات إلى 12 نشاط و 155 قطاع فرعي تضم كافة الخدمات التجارية في كل القطاعات، والاتفاق يتكون من مفاهيم عامة ومبادئ وقواعد لتجارة الخدمات، وجداول بالالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء.

4. الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights): وتشمل حقوق الطبع والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع والعلامة الجغرافية للسلع، التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج، والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة، والأسرار الصناعية، وتم الاتفاق على أن يبدأ العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة من إنشاء منظمة التجارة

[1]- يمكن التمييز بين نوعين من الدعم، **دعم محظور** يستدعي اتخاذ اجراءات مضادة عليه من قبل الدول، متمثلة في فرض رسوم تعويضية أو تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر، **ودعم مسموح** به لا يستدعي اتخاذ اجراءات مضادة.

[2]- نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، مرجع سابق، ص153.

العالمية، أما بالنسبة للدول النامية والبلدان في مرحلة التحول الاقتصادي، فإنه يسمح لها ببدء التطبيق بعد خمس سنوات من إنشاء المنظمة، وعشرة سنوات للبلدان أقل نمواً، كما يوضح الاتفاق أن مدة حقوق الملكية الفكرية 50 سنة في مجال براءات الاختراع، و 07 سنوات في مجال العلاقات التجارية.

نتائج جولة الأوروغواي: من جانب المكاسب المتوقعة من جراء تنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي فقد بينت الدراسات التي استخدمت نماذج المحاكاة (Simulation modèles) تحقيق معدلات أعلى في نمو الاقتصاد العالمي نتيجة فتح الأسواق الدولية، خاصة الدول التي تعهدت بتحرير أسواقها على نطاق واسع،

حيث نجد هذه النتائج مبيّنة في الجدول الموالي:

جدول رقم(2-4): الدراسات والتقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي واتفاقيات الجات الجديدة 1994

الوحدة: مليار دولار سنوياً

الجهة التي قامت بالدراسة	سنة البدء بالدراسة	الزيادة المقدرة	بأسعار عام	السنة التي ستحقق فيها الزيادة	قيمة الدخل العالمي(01) لسنة بدء الدراسة	قيمة الدخل العالمي(02) لسنة تحقيق الزياد	قيمة الزيادة(03)
1. مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا	1990	740	1990	2010	22.397.226	63.990.730	18.57
2. تكوين – بيروني ويكل	1991	262	1990	2005	23.468.519	46.248.262	97.06
3. تكوين – بيروني ويكل	1993	212	-	2005	25.248.457	46.248.262	83.17
4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1993	274	1992	2002	25.248.457	33.810.783	33.91
5. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي	1993	213	1992	2002	25.248.457	33.810.783	33.91
6. مجلس المستشارين الاقتصاديين والممثل التجاري للو.م.أ	-	463	1990	2010	-	63.990.730	-
7. مجلس المستشارين الاقتصاديين والممثل التجاري للو.م.أ	-	770	1990	2000	-	32.718.875	-
8. سكرتارية الجات	-	230	1992	2005	-	46.248.262	-
9. مجلس المستشارين الاقتصاديين والممثل التجاري للو.م.أ	1994	510	1992	2005	27.101.414	46.248.262	70.64

المصدر: إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص150.

(01) (02) (03): حسابات الطالب اعتماداً على بيانات: World Economic Outlook Database, October 2013

من خلال الجدول المقدم لنتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، يلاحظ أن مجموع الزيادات المقدرة تتراوح بن 212 و 770 مليار دولار سنوياً بدءاً من تاريخ التحرير الكامل للتجارة، وبالنظر إلى هذه النتائج يلاحظ أن نتائج دراسة تكوين – بيروني ويكل 1993 المستندة لنتائج جولة الارغواي تكون أقرب إلى النتائج المقدمة من طرف سكرتارية الجات عند انعقاد مؤتمر مراكش، وكذا نتائج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي لسنة 1993، وحيث تكون الزيادة المقدرة في كل من هذه الدراسات متراوحة بين 213 و 230 مليار دولار سنوياً.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي الممثلة لتوزيع الزيادات المتوقعة في الناتج الإجمالي العالمي بين مجموع الدول، تكون لدينا صورة أكثر وضوح عن المستفيدين من الزيادات المترتبة عن التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية، فالمستفيد الأول من التحرير مجموعة الدول الصناعية بنسبة 65.62 % متصدرة فيها السوق الأوروبية الحصة الأكبر بنسبة 26.91 %، تليها الو.م.أ بنسبة 17.17 % ثم تأتي في المرتبة الثالثة اليابان بنسبة 12.72 %، تليها كل من دول أوروبا الحرة و كل من كندا، أستراليا و نيوزيلاندا مجتمعة بالترتيب الآتي لكل منها 3.82 % و 2.90 % على الترتيب، أما المجموعة الثانية فتضم كل من الدول الاشتراكية سابقا (الاتحاد السوفياتي) زائدا الصين، كوبا ومنغوليا بنسبة زيادة مقدرة بـ 17.64 %، وفي المجموعة الثالثة والممثلة في الدول النامية فإن الزيادة المتوقعة في ناتجها الإجمالي تبلغ نسبة 16.84% موزعة بين دول جنوب شرق آسيا وبقية الدول النامية بما في ذلك البلدان النامية.

جدول رقم(2–5): توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي

مجموع الدول (مليار دولار سنوياً)	**مقدار الزيادة**	**نسبة الزيادة (%)**
1– الدول الصناعية:	**138.9**	**65.62**
• السوق الأوروبية المشتركة	61.3	26.91
• الولايات المتحدة الأمريكية	36.4	17.17
• اليابان	27	12.72
• دول أوروبا الحرة	8.1	3.82
• كندا و أستراليا و نيوزيلندا	6.1	2.90
2– الدول الاشتراكية الاتحاد السوفياتي سابقا+الصين وكوبا و منغوليا	**37.4**	**17.64**
3– الدول النامية:	**35.7**	**16.84**
• الأرجنتين، البرازيل، اندونيسيا، ماليزيا، فلبين، تايلاندا.	12.2	51.75
• هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية	7.1	3.35
• بقية دول العالم بما فيها البلدان العربية	16.4	7.74
المجموع	**212**	**%100**

المصدر: عدنان شوكت شومان، **اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوماً والخاسرون دوماً**، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص127.

إلاّ أنه بالنظر إلى هذه الزيادات الناتجة من التحرير لقطاع التجارة الخارجية، فإنه سينجر عنها ارتفاع في أسعار السلع الزراعية والغذائية الأساسية، بما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء من جهة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري من جهة أخرى.

لذلك فإن هذه الدراسات توقعت حدوث خسائر قد تتكبدها الدول النامية وذات الدخل المحدود، وذلك كنتيجة لتنفيذ بعض الاتفاقات، مثل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وكذلك اتفاقية تجارة المنتجات الزراعية، المترتب عليها خفض حجم الإعانات الرسمية المقدمة للصادرات من هذه المنتجات، بما يتسبب في رفع مستويات أسعارها العالمية، وبهذا ستتضرر البلدان المستوردة لهذه المنتجات[1].

والجدول التالي يوضح التقديرات لنسب الزيادة في قيمة كل من الصادرات الزراعية والواردات من الحبوب كنتيجة لتحرير التجارة العالمية كما يلي:

جدول رقم(2-6): نسب الزيادة في التصدير والاستيراد

نتيجة تحرير التجارة الدولية

مجموع الدول (نسبة مئوية)	زيادة قيمة الصادرات الزراعية	زيادة قيمة واردات الحبوب
في الدول النامية	11	39.3
الدول أقل نمواً	8.5	16.7
الدول متوسطة الدخل	11.7	55.6

المصدر: نفس المرجع، ص 131.

يلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية للدول أقل نموا تسجل أدنى نسبة بـ 8.5 %، بينما الزيادة في قيمة وارداتها ستفوق 16.7 % مما يعكس اتساع الفجوة الغذائية في هذه البلدان، وما يزيد من تفاقم الوضع هو ارتفاع فاتورة الغذاء كما تم بيان ذلك في السابق، والذي يرجع أسبابها لإلغاء الدعم الحكومي للمزارعين المصدرين بالدول المتقدمة، والذي يؤدي بهم إلى التقليص والخفض من مستوى الإنتاج، و بطريق آخر فإن هذا سيؤثر على المعونات والمنح الغذائية التي تقدمها هذه الأخيرة إلى الدول الفقيرة.

بالإضافة إلى الارتفاع في مستوى الأسعار للسلع الزراعية الذي ستشهده هذه الدول، والذي لا يمكّن من تغطية أكثر من ثلث العبء المتولد من تحرير التجارة، فإن الدول النامية ستتكبد بالإضافة إلى هذا الارتفاع تكاليف أخرى، ممثلة في تكاليف استيراد التكنولوجيا عن طريق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من جهة، وتكلفة الخدمات عن طريق النصوص المنظمة لاتفاقية الخدمات المختلفة من جهة أخرى.

وفي الأخير وكدافع للتخفيف من حدة هذه التكاليف والخسائر على الدول النامية وخاصة الدول أقل نمواً، فإن عليها الزيادة من تصدير المواد الأولية الممتلكة فيها لميزة نسبية (الوفرة)، وهذا لأجل تسديد وتغطية

[1]- جمال الدين زروق، **اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة والتحديات الجديدة أمام الدول النامية ومنها العربية "**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص ص 02 – 03.

فاتورة الواردات لديها (المواد الغذائية والسلع الرأسمالية)، كما عليها أن تعمل في نفس الوقت على إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك لهذه السلع ذات الطلب الواسع لديها عن طريق وضع أولويات لها، و هذا للتمكن من الحصول على مساعدات، وإعانات و تسهيلات ائتمانية وقروض لتمويل السلع والخدمات التي تحتاجها.

ورغم هذا كله تبقى كل من اتفاقيتي الزراعة والخدمات إطاراً لإجراء التحرير التدريجي مستقبلاً، يضاف إلى ما تم التعرض له سابقا إلى أن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الجولة ما يلي[1]:

1. قيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات GATT المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية.
2. توقيع بروتوكولات حول السلع المصنعة التي تخص تأمين وصولها إلى أسواق الدول الأعضاء.
3. الوصول إلى حل وسط حول اتفاقية الزراعة لكل من الو.م.أ والاتحاد الأوروبي، و بمشاركة كل من اليابان، وكان ذلك في بلير هاوس في واشنطن عام 1992.
4. اتفاقية الملابس والمنسوجات التي جاءت استجابة لمطالب الدول النامية بدمج هذا القطاع في GATT على مراحل كالآتي:

جدول رقم(2-7): نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات والملابس

السنة	1995	1998	2002	2005
نسبة التفكيك التدريجي للحصص	% 16	% 17	% 18	% 49

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص ص61 – 62.

5. اتفاقية التجارة في الخدمات بحيث تلتزم بموجبه الدول الأعضاء بتحرير قطاعات خدمية معينة، من خلال جداول التزامات ترفقها بروتوكولات انضمامها، وقد تم أيضا معالجة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالخدمات والمتصلة بالتجارة.
6. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وتستند إلى أحكام كل من اتفاقية برن (BURN) للمصنفات الأدبية والفنية، اتفاقية باريس للملكية الصناعية، اتفاقية روما لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، ومعاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة.
7. اتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)، ويتعلق الأمر بتلك الإجراءات التي تضعها الدولة على الاستثمارات الأجنبية في نطاق سلطتها الجغرافية، والتي قد تكون قيدا على التجارة العالمية، كأن تشترط تضمين نسبة معينة من المكونات المحلية في منتجات المشروع.

[1] – المرجع السابق، ص ص61 – 62 (بتصرف).

8. اتفاقيات الدعم والإجراءات التعويضية والتي بموجبها يحضر دعم الصادرات، وكذا ذلك الذي يستخدم في توسيع نطاق السلع المحلية بدلاً من المستوردة، إلا أن هناك دعم مسموح به، وهو المقدم لبرامج البحوث والتطوير الذي تقوم به الشركات، أو توكل لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث بشرط أن لا يتجاوز 75 % من تكلفة البحث و 50 % من تكلفة التطوير، وهناك دعم ثالث جائز إذا لم يضر بمصالح الآخرين.

ومنه بعد التعرف على ما أسفرت عليه جولة الأرغواي ومدى أهمية النتائج التي تمخضت عليها، يتم التطرق في العنصر الموالي إلى أهم نتيجة عرفتها جولات الجات من خلال هذه الجولة، والتي أدت إلى تغيير معالم النظام التجاري العالمي من خلال الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (World Trade Organization – WTO) :

يعتبر ميلاد منظمة التجارة العالمية من أبرز النتائج وأهمها للجولات التي تمت في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)، حيث نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأوروغواي يوم 15 أفريل 1994 على انشاء المنظمة باعتبارها مؤسسة تشرف على الاتفاقيات المعدلة والموقعة في اطار الغات، وكذلك جميع الاتفاقيات والترتيبات الملحقة بها، وكافة النتائج التي أسفرت عنها الجولة، كما أن المنظمة تكون الاطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها[1].

فمنظمة التجارة العالمية إذن تعتبر الوريث أو المكمّل للغات، وهذا كما جاء في قرار إنشائها، غير أن دائرة المسائل التي تنظمها المنظمة أصبحت أكثر اتساعاً وأكثر تعقيداً مقارنة بالمسائل التي كانت تعالجها الغات في جولاتها، ومنه بميلاد المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بمبادئه وآلياته، والمنظمة بتوسع نشاطها أصبحت تتحكم في 90 % من مجمل التجارة الدولية وهذا بحكم الدول العضو في المنظمة (إلى 26 جوان 2014 بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 160 عضو).

إن إمكانية توصيف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات، وهي الأمور التي كانت تدور بشأنها الخلافات التجارية بين الدول، وتنذر بنشوب حروب تجارية بينها بشكل تهدد فيه عجلة الاقتصاد الدولي ككل[2]، يجعلها تضطلع إلى تحقيق غاياتها وفق اسنادها لمهام ووظائف معينة، وللتعرف على المهام والأهداف، نوردها في الفقرات الموالية.

[1] – محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 69.

[2] – أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ص77 – 78.

1. مهام ووظائف المنظمة العالمية للتجارة: حددت الفقرة الثانية من الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من المهام والوظائف المنوطة بالمنظمة تكون على النحو التالي[1]:

- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأروغواي.
- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- إدارة آلية لمراجعة السياسات التجارية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI، والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.
- فض المنازعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الغات.

2. أهداف المنظمة: إن الهدف الرئيسي الذي وجدت وأنشئت المنظمة لأجله هو تقوية الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التبادل التجاري الدولي من كل القيود[2]، ولغرض تحقيق هذا الهدف فإن هذه الأخيرة تسعى إلى العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية، يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي، وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.
- الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية، والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية، في إطار التنمية المستديمة.
- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة، والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.
- إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقاً لاتفاقيات الأروغواي.

3. البنية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية: جاء في الفقرة الرابعة من اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ذكر مكونات الهيكل التنظيمي للمنظمة والهيئات التابعة لها كما يلي[3]:

1) **المؤتمر(الندوة) الوزاري (Ministériel Conférence):** ويعد أعلى هيئة في المنظمة، يضم ممثلين عن كل البلدان الأعضاء، وتجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، تناقش فيه المسائل الأساسية ذات الصلة باتفاقات جولة الأوروغواي ويتخذ القرارات بشأنها، كما يقوم المجلس بالاضطلاع على سير تنفيذ مهام

---

[1] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد2003/01، ورقلة، ص19 (بتصرف).

[2] – محمد ذياب، مرجع سابق، ص371.

[3] – عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص68.

المنظمة، واتخاذ القرارات اللازمة لذلك، مع امتلاكه لسلطة اتخاذ القرار في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

2) **المجلس العام (General Council)**: يضم المجلس ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويشرف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى شؤون المنظمة بين ندوتين وزارتين، ويقوم بوظيفة هيئة تسوية المنازعات، واجتماعه يكون عند الضرورة للنظر في الشكاوى واتخاذ الاجراءات الضرورية بشأنها كل حدة، وهذا استناداً للتقارير التي تعدها أمانة المنظمة.

3) **المجالس المتخصصة**: وهي تحت إشراف المجلس العام، وتتمثل في كل من:

- مجلس تجارة البضائع Council for Trade in Goods (CTG).
- مجلس تجارة الخدمات Council for Trade in Services (CTS).
- مجلس متعلق بالملكية الفكرية Council for Trade Related Aspects of Intellectual Property (TRIPS)

4) **اللجان الفرعية للمنظمة**: وهي لجان يقوم بتشكيلها المؤتمر الوزاري، تضم كل من لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية.

5) **أمانة المنظمة**: وهي هيئة تنفيذية مقرها جنيف، يرأسها مدير عام يقوم بتعيينه المؤتمر الوزاري، ويحدد صلاحياته وشروط خدمته، وذلك لمدة أربعة سنوات، كما يقوم المدير بتعيين نوابه وموظفي الأمانة (500 موظف) وتحديد صلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري، وتتكون لغات العمل في المنظمة من الانجليزية، الفرنسية والاسبانية.

4. أهم نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ انشائها عام 1995: كما تم بيانه في العناصر السابقة فإنه طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة، يجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة على الأقل خلال سنتين، ومن أهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي عقدت نجدها موضحة في الملحق رقم (02)، وعلى صعيد الزيادة في نمو التجارة في القطاعات الاقتصادية منذ 1950 (أي من بدء المفاوضات) إلى 2005 (أي 10 سنوات من البدء الفعلي للمنظمة) فنجدها موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(2-8): نمو التجارة بحسب القطاعات الاقتصادية (1950-2005)

القطاع	متوسط النمو السنوي (%)
المنتجات الزراعية	**3.6**
الوقود و منتجات التعدين	**4.2**
المنتجات الصناعية	**7.5**

المصدر: تقرير التجارة العالمية 2007 (World Trade Report 2007 : WTO)

من الجدول نلاحظ مدى التوسع في التجارة، ويبرز ذلك واضحاً من خلال معدلات النمو الايجابية لكل من التجارة في المنتجات الزراعية، والوقود ومنتجات التعدين والمنتجات أو السلع الصناعية، كما نلاحظ أن التجارة في السلع الصناعية نمى مرتين أكثر من المنتجات الزراعية (7.5 % مقابل 3.6 %)، وهذه الزيادة في التجارة لم يسبق لها مثيل من الناحية التاريخية، حيث كان التوسع الأول في التجارة في الفترة من 1870 إلى بدء الحرب العالمية الأولى 1914، وهي فترة وصفت بأنها تمثل الموجة الأولى من العولمة (Baldwin and Martin, 1999)، واستمر نمو التجارة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية منذ حوالي 1950 بوتائر سريعة مقارنة بالفترة الأولى، حيث سجلت نسبة نمو التجارة إلى الناتج في الموجة الأولى من العولمة زيادة معتبرة من 4.6 % سنة 1870 ارتفعت إلى 7.9 % سنة 1913، وارتفعت أكثر بكثير في الموجة الثانية من العولمة لتصل إلى 19.4 % سنة 2005، وهذا ما يؤكد مدى التوسع الكبير في التجارة، والجدول الموالي يبين نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (2-9): الصادرات والناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة (1870-2005)

(مليار دولار بالأسعار الثابتة 1990)

الدليل	1870	1913	النمو السنوي (1870-1913)	1950	1998	2005	النمو السنوي (1950-2005)
الصادرات	50.3	212.4	% 3.4	296	5817	8043	6.2
الناتج المحلي GDP	1.102	2.705	% 2.1	5.336	33.726	41.456	3.8
التجارة/GDP	% 4.6	% 7.2	--	% 5.5	% 17.2	% 19.4	--

المصدر: تقرير التجارة العالمية 2007 (World Trade Report 2007 : WTO).

ولبيان النمو في كل من الناتج الاجمالي، الصادرات والمنتجات الصناعية العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي كما أوردنا سابقاً على أنها تمثل الموجة الثانية من العولمة منذ حوالي 1950 نورد الشكل البياني الموالي ليوضح الزيادات المضطردة في نسب متوسطات كل من العناصر السابقة الذكر المرافقة للفترة (1950-2005).

شكل رقم (2-1): الناتج الإجمالي والصادرات من السلع العالمية خلال الفترة (1950-2005)

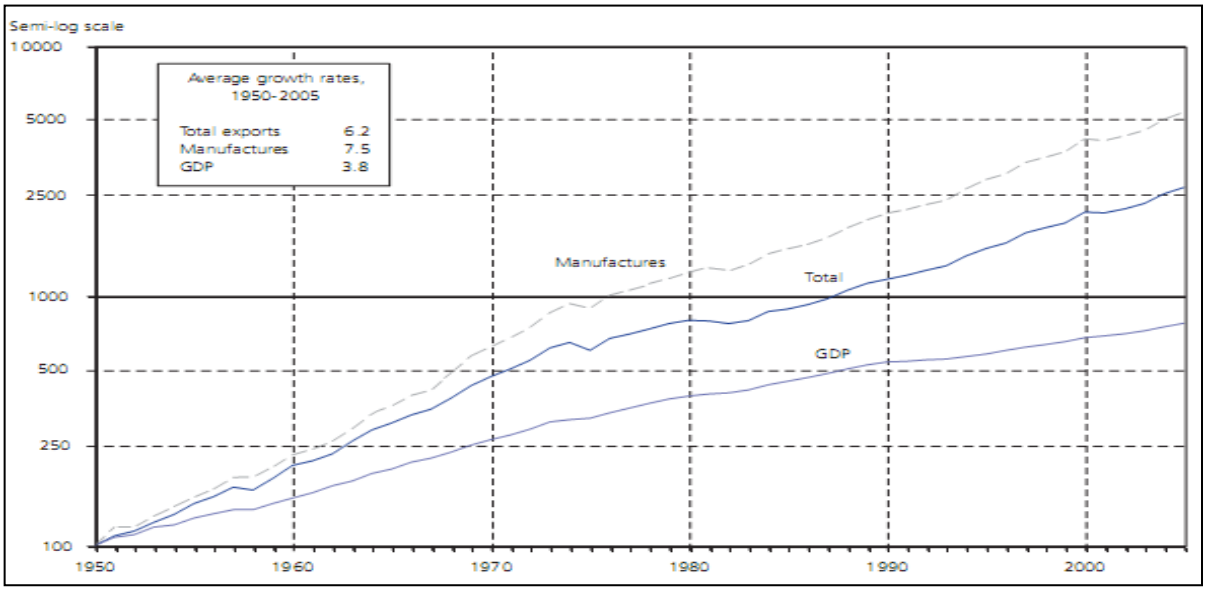

المصدر: نفس المصدر السابق.

وعليه فمن خلال ما تم بيانه من النتائج الهامة لجدول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، يلاحظ الرغبة الملحة والعزم على المضي قدما نحو تحرير التجارة العالمية، عن طريق التخفيض التدريجي إلى الإزالة والتخلص النهائي من الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية، مع مراعاة التعهد والالتزام نحو القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار لحفز المنافسة ودعم مسيرة النمو الاقتصادي في البلدان عبر الأقطار المختلفة.

المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

إن التطورات الحاصلة في جولات الغات ثم انتهائها بأطول جولة هي الأوروغواي مرورا إلى ظهور كيان جديد تمثل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، وهذا بدوره يعتبر مبرر لمدى التحديات الجديدة المفروضة على الساحة الاقتصادية العالمية؛ وهنا يمكن القول بمدى استفادة الدول النامية من النظام التجاري العالمي الجديد تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، وفي هذا السياق يمكن إحصاء ثلاثة تحديات رئيسية متمثلة في ما يلي[1]:

أولا : التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية، وما يستوجبه من استخدام وسائل جديدة للتفاوض بما يخدم مصالح ليس فقط الدول المتقدمة (الغنية) بل كذلك الدول النامية أيضاً.

ثانيا : موضوع المشاركة الفعلية للدول النامية في تحديد جدول المفاوضات التجارية العالمية مستقبلاً.

[1] – جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة (بتصرف).

ثالثا : التعامل مع تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية كجزء لا يتجزأ من جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية لشعوبها (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية) .

وفيما يلي تحليل التحديات وما يمكن للدول النامية القيام به للإستفادة من هذا الوضع.

المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة.

إنه وبالمقارنة بين اتفاقية الغات لسنة 1948 وإتفاقية الأوروغواي (1986-1993) لنلمس تحـــولاً جوهرياً في مفهوم تحرير التجارة العالمية، فالاتفاقية الأولى يمكن القول أنها جاءت بقواعد موحدة أوْ بمقـــاييس موحدة لجميع الدول المتعاقدة، أي أن تحرير التجارة متعدد الأطراف في ظل الغات جاء بمجموعة من المبـــادئ لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بما يخدم مصالح جميع الدول في أي زمان و مكان، وهذا بالرغم مـــن غلبـــة المصالح في اتجاه الدول المتقدمة الصناعية، على خلاف ذلك جاءت اتفاقية الأوروغواي لتُدخل مجالات جديدة لموضوع تحرير التجارة العالمية، إذ أنها لم تعد منصبة فقط في السياسية عبر الحدود، وإنما شملت حتى السياسات والتنظيمات المحلية، وهذه الأخيرة تشكل عوائق أمام الوصول إلى الأسواق المحلية، مثـــال ذلـــك المواصـــفات المطابقة والإجراءات الصحية وحماية الملكية الفكرية ومتطلبات التعريف بالمنتج (القيود الفنية والإدارية).

ومنه يبدو أن التفاوض في هذه الموضوعات تكون أكثر تعقيداً من المفاوضات الســـابقة، إذ أن هـــذه الأخيرة لم تكن مقتصرة فقط على إزالة العوائق غير الجمركية أو إجراءات التخفيضات الجمركية على الحدود، فهذا أمر يناقش عن طريق التفاوض ويتوصل إلى التفاهم في أوقات قصيرة نسبياً، عنها في تلك الـــتي تتجـــاوز الحدود لتنقل إلى السياسات المحلية عن طريق إجراء إصلاحات داخلية، ومثال ذلك ما نصـــت عليـــه اتفاقيـــة التثمين الجمركي، والاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية العوائق الفنية للتجارة، وكل هـــذا يقودنا إلى استخلاص الدروس الأتية:

- إن الإصلاحات التي يتعين إدخالها في النظم المحلية للدول النامية لتتماشى مع اتفاقيات جولة الأوروغـــواي، قد لا تكون ضمن جهود التنمية في الدول النامية، خاصة محدودة الدخل.
- ولكي تتمكن هذه الدول من ذلك، لابد لها من العمل على تبني إصلاحات متمثلة في بناء القدرات الفنيـــة الوطنية لديها لأجل إعداد التحاليل وقياس المكاسب والتكاليف من تنفيذ الاتفاقيات التجارية.
- يتعين على كل دولة نامية عضو في منظمة التجارة العالمية إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات، والدراسات وتنسيق المواقف بين مختلف الدوائر والوزارات المعنية بشؤون منظمة التجارة العالمية.
- العمل على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، بما يســـمح لهـــا بالكشف والمعرفة للمكاسب والتكاليف من تنفيذ القواعد الجديدة من جوانبها المختلفة.

وهذا كله يعمل على أن يكسب الرأي العام بالثقة في معرفة خيار الانضمام للمنظمة، ومـــا يحويـــه مـــن مكاسب مع التحوُّط للتكاليف التي من الممكن تحملها في المراحل الأولى من الانضمام.

المطلب الثاني: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية.

إن جولة الأورغواي وكما ذكر سابقا تحتل مكانة هامة ومميّزة من بين كل الجولات السابقة، وذلك لعدد الدول المشاركة فيها والتطور في الموضوعات التي تم طرحها، فالدول النامية نجدها في هذه الجولة إضافة إلى تزايد عددها البالغ 90 دولة نامية، تتمكن من فرض وجودها وبقوة من حيث الأثر الذي أحدثته في بعض الموضوعات، نتيجة المساومة التي كانت تتخذها كوسيلة هجومية على الموضوعات التي تقوم الدول المتقدمة بطرحها، بالرغم من أنها تشكل حجر عثرة أمامها (الدول النامية)، أي أن الدول المتقدمة لا تراعي أوضاع الدول النامية في ذلك، فتقوم بتشريع موضوعات تضعها في مناخ اللاتكافئ، لتبقى دائما في مركز قوة على من يحيط بها، ومثال تلك الموضوعات التي أقدمت الدول النامية بطرحها كبطاقة مساومة موضوع المنسوجات، حيث تم ربطه بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أصرت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على إدراجه في جولة الأوروغواي.

كذلك نجد الدول النامية مرة أخرى تقوم بربط موضوع تحرير تجارة الخدمات، ومنها الخدمات المعرفية والمالية ذات الأهمية للدول الصناعية بحركة انتقال الأشخاص الطبيعيين للإقامة المؤقتة، وذات الأهمية للدول النامية.

ولكن بالرغم من الصيغة أو الطريقة الجديدة التي اتخذتها الدول النامية كسلاح إلا أنها في واقع الأمر كانت تفتقد إلى القدرات المماثلة (Power Symétries) للتأثير على مسار نتائج المفاوضات بما يخدم مصالحها، في حين أن الدول المتقدمة نظراً لامتلاكها لقدرات تفاوضية عالية مقارنة بالأولى، فإنها تعمل على التركيز على مواطن ومراكز الضعف في جوانب الدول النامية بما يخدم مصالحها الحيوية.

ولجبر الخلل بالنسبة للدول النامية في هذا الجانب فإنه يتعين إضافة إلى بناء وتعبئة الموارد البشرية، والقدرات الفنية المتخصصة في الدراسات وخوض المفاوضات التجارية، بذل الجهد فيما يتعلق بتقديم الحوافز ذات الأهمية أكثر للدول المتقدمة، إما في شكل تنازلات عملية للوصول إلى أسواقها، وإما بذل الجهد لتحمل التكاليف والتصدي لها بأساليب علمية ومقنعة للدول الصناعية.

ومن جهة أخرى وهو الأهم لدعم القدرات التفاوضية، وتحسين المراكز للدول النامية في المنظمة هو القيام بالتجمع في تحالفات أوْ في شكل تكتلات اقتصادية بما يخدم مصالحها، وهذا بدوره يؤدي إلى اتخاذ هذه الكتل والتحالفات مواقف موحدة بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب من الدول الأعضاء التزامات محددة ، كما يضفي عليها بعداً سياسياً أكبر لمواقفها، ومن بين المجموعات الدولية التي تعتبر مشاركتها فعالة في منظمة التجارة العالمية مجموعة دول الآسيان (ASIAN) ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الكيرنس (CAIRNS)[1]، والتي نجحت في إدراج الاتفاقية الزراعية في مفاوضات جولة الأوروغواي.

[1] – وهي مجموعة دول متقدمة ونامية مصدرة للسلع الزراعية.

كما يمكن لدول أخرى أن تشكل مجوعات أو تكتلات أخرى تكون فيها مواقفها التفاوضية فاعلة، ومثال ذاك مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، بحيث أنها تملك قوة في وسائل وأساليب الدفاع عن مصالحها داخل المنظمة – حيث نجد منها الدول العربية – والتي تتمكن من تعزيز موقفها أيضاً بانضمام السعودية[1] إلى المنظمة، في انتظار انضمام الجزائر لتصبح قوة فاعلة حقيقية داخل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية وجهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي.

يكتسي موضوع تحرير التجارة طابع شمولي جيّد من حيث عمله على أن يكون كل شيء متاح بقدر من الكفاءة المطلوبة وبسعر تنافسي يراعي فيه طالبوه، وبالتالي فإن تحرير التجارة له من المكاسب ما يسهم بتحسين رفاهية الأفراد ويخدم أذواقهم المتعددة، لكن في الجانب المقابل نجد أن هذا الموضوع يؤرّق العديد من الدول خاصة المحدودة الدخل أو البلدان النامية، كونها ضعيفة على تحمل الصدمة التي يمكن أن تلحق بها، من جراء التحرير والقيام بالإصلاحات الشاملة المتعلقة بذلك، وهذا ما أثبتته دراسات عديدة على مستوى البنك الدولي، بحيث خلصت دراسة كل من شولر (Shuler.P) وميشيل فينغر (Finger J.M)[2] إلى أن تكاليف إصلاح الأنظمة التجارية في الدول النامية، بما يتماشى مع متطلبات ونصوص اتفاقية الأوروغواي يقدر في المتوسط بضعف الميزانية المخصصة للاستثمارات التنموية، وذات الأولوية لتحسين الرفاهية العامة في العديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمحدود.

لذلك فإنه في هذه الحالة قد تواجه الدولة بخيار تخصيص مواردها المالية، إما لبناء المدارس والمستشفيات والتجهيزات الأساسية، وإما لمقابلة التغطية في تكاليف تنفيذ الاتفاقية لجولة الأوروغواي.

والبلدان النامية لكي تعظم من مكاسبها وتقلل من تكاليفها المترتبة عن تنفيذ الإتفاقية، ولكي تتمكن من الوصول إلى إحداث حركة تجارية واسعة، لابد لها من مؤسسات ذات كفاءات للتعامل مع المؤسسات المنافسة في السوق العالمية، كما أنه على الدولة أن تعمل على اتخاذ وتطبيق سياسات اقتصادية كلية فعّالة، للعمل على إجراء إصلاحات شاملة نحو صياغة برامج جديدة، تذهب إلى ما هو أبعد من تقديم الدعم الفني والمالي لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على التنسيق بين مختلف المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

كما لا يتوارى عن تلك الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية التي تنص عليها جولة الأوروغواي، وذلك بدعم القدرة أو البنية في جميع المستويات بهدف توفير مستوى معيشي أفضل للجميع.

[1] – انضمت السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2005 لتعزز موقف الدول العربية، وكذا الدول المصدرة للنفط في OPEC.

[2] - Finger J.M et Shuler. P, **implementation of Uruguay round commitments: the development challenge** " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard, genera 20-21 September 1999.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح أن مشاركة الدول النامية في النظام التجاري العالمي الجديد في الوقت الذي يتزايد فيه انتشار العولمة الاقتصادية، وترتفع فيه الأصوات وتبذل الجهود لتحرير التجارة العالمية، مع زيادة الاعتماد المتبادل تحت مضلة المنظمة العالمية للتجارة، فإنه لا يقتصر دور الدولة فقط على العمل من خلال الدور التقليدي لها، المتمثل في المشاركة أو التمثيل داخل المنظمة، بل يسموا إلى أكثر من ذلك في إطار جهود تبذل من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة، عن طريق القيام بمجموعة من التحضيرات الأساسية التي تؤهلها للدخول في المنظمة ، وذلك من أجل الوصول إلى إحداث تغييرات في هياكلها الاقتصادية، وهذا يعني أن ترابط عولمة الاقتصاد عن طريق تحرير التجارة بالتنمية يتطلب تحقيق أمرين هما:

- العمل على التضامن والتنسيق بين جميع الدول خاصة منها الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- التنسيق فيما بين مختلف مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في وضع ودعم برامج إصلاح تشمل الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية، بجانب الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية وتطوير البنية التحتية بهدف تحسين مستويات معيشية أفضل في الدول النامية، وهذا هو الهدف الأصلي من تنفيذ اتفاقية جولة أوروغواي.

الفصل الثالث

السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية

الفصل الثالث: السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية

إن التقسيم الدولي للعمل والتخصص في الانتاج الذي نادى به الليبراليون، مكّن من التميّيز بين الدول من حيث وضعها ومكانتها في الاقتصادي العالمي، فكرّس لمبدأ توزّع دول العالم إلى مركز ومحيط، فالمركز تمثله البلدان المتقدمة والصناعية الكبرى، أما دول المحيط فتتمثل في بقية دول العالم التي تعاني أوضاع متخلفة وتشهد على قطاعات أقل ما يقال عليها أنها هشّة، ولا تستجيب لمتطلبات التنمية والاحتياجات المحلية، لـــذلك فـــإن مساهمتها في النشاط الاقتصادي ضعيفة جداً ولا يمكن الاعتماد عليها.

والبلدان النامية من تلك الدول التي تصنّف في الفئة الثانية كأطراف لدول المركز، حيث تعرّضـــت إلى الاستعمار ونهب الثروات من طرف دول المركز، إضافة إلى أنها تعتبر أسواقاً لتصريف المنتجـــات مـــن هـــذه الدول، لذلك فإن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تعرف حالة من التدهور، وحيث تمكنت خـــلال فتـــرة الستينات والسبعينات من الحصول على الاستقلال، وهي تسعى إلى أن تقيم اقتصادها وتبنيه بالشكل الـــذي يعمل على ايجاد حلول للمعضلات التي يتخبط فيها الاقتصاد، بتبنيها للعديد مـــن الخطـــط والاســـتراتيجيات الانمائية، والبلدان النامية بطبيعتها تشترك في المقومات والخصائص وفي نفس الوقت تتباين في أخرى، وعلى حد قول" جوليان ويست (Joulian Weist) " من جامعة أكسفورد (Oxford Université):

" بالطبع توجد اختلافات بين الدول النامية، ومع ذلك هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تسهل علينـــا مناقشة كل الخصائص التي تتوافر في معظم الدول، حيث يصعب دراسة كل حالة على حده"

(Michael.P.Todaro ،2006)

المبحث الأول: وضعية الدول النامية في التجارة الدولية

إن البحث في وضعية الدول النامية في التجارة الدولية يؤدي بنا إلى التعـــرف ودراســـة هـــذه الـــدول وملاحظة الاختلافات ومجموعة الخصائص المشتركة لها، وهذا من خلال بيان العناصر التالية:

- التباين الهيكلي للاقتصاديات النامية.
- الخصائص الأساسية المشتركة للدول النامية.
- أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية الحديثة في الدول الناميـــة.

المطلب الأول: التباينات والاختلافات الهيكلية للاقتصاديات النامية

يتركز التباين الهيكلي والاختلافات الاقتصادية في الدول النامية على ثمانية نقاط رئيسية هي:

1. حجم الدولة ومستويات الدخل: إن معرفة الفروق الواقعة بين الدول تأتي من خلال محددات ممثلة أساسا في حجم السكان، الحجم المادي للدولة ونصيب الفرد من الدخل الوطني، وحيث نجد 157 دولة نامية كلها أعضاء في الأمم المتحدة منذ 1997، يتوزع فيها عدد السكان كما يلي:

جدول رقم (3–1): توزيع عدد السكان في الدول النامية سنة 1997

عدد الدول	حجم السكان
– 87 دولة	– يقل فيها عدد السكان عن 5 مليون نسمة
– 58 دولة	– يقل فيها عدد السكان عن 2.5 مليون نسمة
– 35 دولة	– يقل فيها عدد السكان عن 0.5 مليون نسمة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 73.

أما الدول كثيفة السكان مثل الهند، مصر، البرازيل، نيجريا فتتواجد جنبا إلى جنب مع الدول الصغيرة مثل باراغواي، نيبال والأردن وتشاد، وحيث نجد أن الدول كبيرة الحجم تتمتع بوفرة ومزايا من حيث توفر السوق الكبيرة والموارد، بالإضافة إلى أنها قليلة الاعتماد على الخامات والموارد والمنتجات الأجنبية، ولكن لديها الكثير من المشاكل المتولدة عن السيطرة الإدارية وعدم التوازن الإقليمي[1].

2. الخلفية التاريخية والاستعمارية للدولة: حيث أن معظم الدول النامية في مختلف القارات المتواجدة فيها تعرضت للسيطرة الاستعمارية من طرف الاستعمار الغربي المتمثل في انجلترا، فرنسا، البرتغال، ألمانيا و بلجيكا ...الخ، حتى بدايات ومنتصف القرن العشرين، لذلك نجد أن مختلف هياكلها كانت تابعة و تخضع للسيطرة من طرف هذه الدول الاستعمارية سابقاً، وزيادة عن كونها تابعة فقد تركها الاستعمار غارقة في مشاكل التخلف الاقتصادي والتبعية، وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد، وانطلاقاً من هذا الواقع المرير شرعت مجموعة من هذه الدول في استعادة استقلالها، ومحاولة التغلب على كل السّياسات والنظم الموروثة على المستعمر، والاتجاه أكثر نحو الوطنية والاعتماد على الذات.

3. **توفر الموارد البشرية والمادية:** يتوقف النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بدرجة كبيرة على المقدرات التي تملكها الدولة، من حيث درجة ندرة أو وفرة هذه الموارد، فتوفر الموارد المادية (كالأرض والمعادن والمواد الخام الأخرى) يتيح للدولة هبات طبيعية، يتم استغلالها في عمليات التنمية بدرجة كبيرة وبشكل جيّد، وهذا ما نلاحظه مثلاً في دول الخليج أين يتوافر لديها البترول والغاز بكثافة عالية، كما يلاحظ في دول أخرى ندرة في هذه الموارد، مما يجعلها دولاً فقيرة تتعطل فيها عمليات التنمية، ومثال ذلك اليمن وتشاد وهايتي وبنجلاديش، بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية فإن المناخ كذلك يلعب دوراً فاعلاً في القيام بعملية التنمية.

أما فيما يتعلق بوفرة الموارد البشرية، فإنها لا تشير فقط إلى الوفرة العددية والنوعية بل يتعداها إلى القيم الثقافية وقيم العمل، والرغبة فيه وفي الابتكار وتحسين الكفاءة الشخصية، بالإضافة إلى مدى توفر المعلومات بما يسهم ويؤدي إلى عمليات التغيّر في الهياكل الإنتاجية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

4. المكونات العرقية والطوائف الدينية للدول: بالرغم من تجاهل الاقتصاديين لهذا العامل، إلا أنه يعتبر محدد هام في النشاط الاقتصادي، لأنه ينعكس على مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية، فدرجة التجانس بين

[1]- لمزيد من التفصيل يرجع إلى: ميشيل تودارو، مرجع سابق، الجدول رقم (22)، ص 76.

الطوائف والعرقيات تعتبر ذو أثر على تحقيق التنمية، عنه في الدول التي تختلف فيها درجة التجانس هذه وتؤدي إلى قيام الحروب والصراعات الأهلية.

5- الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في الدولة: تتباين الدول النامية من حيث الشكل القانوني للمؤسسات المكونة لنظمها الاقتصادية بين قطاع عام وآخر خاص، حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا يسودها القطاع الخاص عنه في إفريقيا والشرق الأوسط، أين يسيطر فيها القطاع العام على النشاطات الاقتصادية، ولا شك أن لكل دوره في دفع عجلة التنمية، فالدول التي تعتمد على القطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي حققت مستويات جيّدة من التنمية، فاقت نظيراتها من الدول الأخرى المعتمدة على دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

ففي الأولى (المعتمدة على القطاع الخاص) يكون تدخل الدولة مقتصر فقط على فرض الضرائب والقيود الجمركية، أي أن دور الدولة يكون محايداً، بالإضافة إلى أنها تقوم بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تعمل على تشجيع الابتكار المحلي ودعم قطاع التصدير ونشاطات أخرى محفزة لنمو الناتج وتنشيط الاقتصاد، أما الثانية المعتمدة على القطاع العام، فنجدها تركز على سياسات مباشرة من تدخل حكومي في المشروعات الاستثمارية، وتنفيذ برامج لدعم تشغيل العمالة الريفية وغيرها، وبالتالي فان الاختلاف في حصة انتشار القطاعين يظهر من خلال مجهودات التنمية في الدول النامية.

6. طبيعة الهيكل الصناعي في الدولة: يعتبر النشاط الزراعي هو النشاط السّائد في معظم الدول النامية، باستثناء بعض الدول التي تعتمد إلى درجة ما على التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن نمط الزراعة السّائد في القارات الثلاثة إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هو نمط الزراعة التقليدية، باستثناء بعض المحاصيل التصديرية للحصول على النقد الأجنبي كالسُّكر، القطن، القهوة...، بالإضافة إلى أن النّظم الزراعية فيها متباينة خاصة فيما يتعلق بتوزيع ونمط الملكية الزراعية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، نجد دول أمريكا اللاتينية لها تاريخ طويل مع الصناعة التي أدت إلى رفع مستويات دخول تلك الدول، ونصيب الفرد فيه بالمقارنة بإفريقيا وآسيا، وخلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ظهرت فيها دول صناعية جديدة في آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، أين حققت مستويات عالية جداً في الناتج الصناعي (النمور الآسيوية)، ويذكر أن أكبر قطاع تصنيعي في الدول النامية يوجد لدى الهند، ولكن بالرغم من ذلك لم يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة متطلبات السكان، والجدول أدناه يوضح توزيع القوى العاملة والمساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين لسبعة عشرة (17) دولة نامية، إضافة إلى الو.م.أ وبريطانيا، للوقوف على أهمية القطاعين في توليد الناتج الإجمالي في تلك الدول.

جدول رقم (3-2): توزيع القوى العاملة والمساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي والصناعي

تقسيم الدول بحسب القارات (%)	المساهمة في قوى العمل[01]		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP	
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
إفريقيا:				
– الكونغو	75	12	64	13
– كينيا	81	07	29	16
– نيجيريا	54	05	43	25
آسيا:				
– بنجلاديش	64	14	30	18
– الهند	65	13	28	29
– اندونيسيا	55	10	16	43
أمريكا الجنوبية:				
– البرازيل	31	27	14	36
– كولومبيا	30	24	16	20
– المكسيك	37	19	07	37
* **إجمالي الدول النامية.**	**60**	**17**	**20**	**38**
* **الولايات .م.أ**	**2**	**25**	**2**	**29**
* **المملكة المتحدة**	**1**	**24**	**2**	**37**

[01]: بيانات 1997

المصدر: تقرير التنمية البشرية 1996

7. درجة الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة: يتوقف الاعتماد على العالم الخارجي للدولة على حجمها ووفرة الموارد لديها وتاريخها السّياسي، فكون الدولة خضعت سابقاً للاستعمار فإن جل نظمها الاقتصادية والاجتماعية تكون موروثة وتعكس طابع التبعية، والتجارة الخارجية في وضعها الحالي مع دول العالم المتقدمة لدليل على تلك التبعية، وهذا من خلال الأحجام الكبيرة للواردات من المنتجات الغذائية أو التكنولوجيا والمنتجات الصناعية، وبقاء الدول في هذه الحالة من التبعية له آثاره على المجهودات التنموية من حيث نجاحها أو فشلها، وبالتالي فيصح أن يقال أن تحقيق تقدم اقتصادي وإجتماعي في هذه البلدان مرهون بدرجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي.

8. توزيع القوى والهيكل المؤسسي والسّياسي داخل الدولة (مجموعات المصالح): إن النظر في الأبعاد الاقتصادية وحدها لا يمكّن من معرفة درجات التقدم والازدهار للدول والتفريق بينها، فهذه الأبعاد غير كافية

ولا تعبر عن مدى هذه الاختلافات، فهناك أبعاد سياسية أخرى تعد كذلك من بين المحددات الرئيسية التي تفسّر الاختلاف والتباين بين مجموعات الدول النامية، ويتضح ذلك من خلال تلك المجموعات التي تكوّن ذلك الهيكل السياسي في الدولة ووضعيتهم فيه، حيث يظهر في هذه الدول مجموعات قوى متمثلة في أصحاب النفوذ والمصالح، بالإضافة إلى المستفيدين من السياسيين والاقتصاديين وغيرهم، فهذه مشكلة تعد صعبة في دول العالم النامي، فهؤلاء هم الذين يحددون ما هي الإستراتيجيات التي ينبغي أن تكون مناسبة، وكيف تؤثر على الكفاءة الاقتصادية وإحداث تغيرات اجتماعية.

فوجود مثل هذه الفئات في المجتمعات النامية باختلاف أنواعها من دولة لأخرى، أدى في الكثير من الأحيان إلى إعاقة مجهودات التنمية وتحويل مساراتها، في حين كان ينتظر منها عمل مجهود أكبر لتحقيق التنمية، وهي في تغلغلها في الأنظمة أكبر من الموجودة في الدول المتقدمة، لدى فإنه للحصول على نتائج إيجابية لا بد لتلك الطبقات أن تعمل على تطوير الأنظمة في بلدانها في جو من الديمقراطية، وبشكل يحفز النمو ويدعم مجهودات التنمية.

المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدول النامية

بالرغم من حصر التباينات والاختلافات في دول العالم النامية، إلا أنه هناك خصائص وسمات مشتركة بينها، يمكن حصرها في سبعة عناصر رئيسية هي:

1. انخفاض مستويات المعيشة (الدخل، عدم المساواة، الصحة، التعليم والأمية): حيث أن هذه العناصر اعتبرت في الأدب الحديث كمقياس يسترشد به لإجراء المقارنات الدولية، وهي إذ تمثل الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، لذلك فإن انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية راجع أساساً إلى انخفاض مستويات الدخل فيها، فهي منخفضة جداً بالنسبة للغالبية العظمى من السّكان، مما تؤدي إلى حدوث انعكاسات على جوانب عدة سواء كانت كمية أو كيفية كظهور الفقر، عدم توافر السكن، تدهور الصحة وعدم توفر الخدمات الصحية، ارتفاع الوفيات من الرضع ومحدودية أو عدم وجود تعليم وغيرها، وهي تؤدي إلى اليأس والإحباط في أوساط المجتمعات (أي حالة من عدم الرضا)، والجدول الموالي يبيّن مؤشرات الرضا بحسب المجموعات والأقاليم الواردة في تقرير التنمية البشرية:

جدول رقم (3-3): مؤشرات الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية[02]	الرضا العام بالحياة 2007-2011[01] (0: أقل درجة من الرضا 10: أعلى درجة من الرضا)	الرضا بالرعاية الصحية 2007-2008 (نسبة الاجابة بنعم)	الرضا بجودة التعليم 2011 (نسبة الاجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جداً	6.7	61.9	61.3
تنمية بشرية مرتفعة	5.9	55.2	58.0
تنمية بشرية متوسطة	4.9	68.7	69.2
تنمية بشرية منخفضة	4.5	50.0	56.5
المنطقـــة			
الدول العربية	4.8	54.3	50.0
شرق آسيا والمحيط الهادي	5.1	79.5	68.2
أوروبا وآسيا الوسطى	5.3	44.8	51.8
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	6.5	58.7	61.4
جنوب آسيا	4.7	64.8	73.3
جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	4.4	50.1	52.0
العالم	5.3	61.0	64.2

[01]:تعود البيانات إلى آخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

[02]: لم تدرج القيمة في الجداول الاحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضم ثلثي سكان المجموعة على الأقل.

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشرات الرضا بالحياة، والرعاية الصحية وبالرضـــا بـــالتعليم تقـــع في المستويات المخفضة في معظم المناطق، فالرضا بالحياة في الدول العربية تقدر بـــ 4.8 نقطة، وهي تكون قريبة جداً من التنمية البشرية المتوسطة (4.9 نقطة)، أما بالنسبة للرضا بالرعاية الصحية فتقدر 54.3 % ، وهـــي تقع في حدود نسبة التنمية البشرية المرتفعة بـــ 55.2 %، وبالنسبة للرضا بجودة التعلـــيم يلاحـــظ كـــذلك الانخفاض الكبير في النسبة المعطاة، ويمكن كذلك تتبع الفروق الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل المؤدية إلى انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية، من خلال مقارنة مجموعة من المؤشرات المترابطة فيما بينها علـــى مستوى الدول النامية، وهي ممثلة في نصيب الفرد في الدخل الوطني، معدلات النمو النسبي للـــدخل الـــوطني ونصيب الفرد منه، المساواة والعدالة في توزيع الدخل الوطني، درجة الفقر في المجتمـــع، الصـــحة والمؤشـــرات المتعلقة بها (انظر الملحق رقم 03).

وبناءاً على هذه المتغيرات يمكن تلخيص الخصائص والسِّمات المشتركة للدول النامية، والمميِّزة لها عن الدول المتقدمة في مجال انخفاض المستويات المعيشة وما يتعلق بها، من خلال النقاط التالية:

1) التمتع بمستويات منخفضة من الدخل، وتباطؤ معدل النمو للدخل الوطني.

2) المستويات المنخفضة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتباطأ معدلات النمو فيه.
3) سوء توزيع الدخل وظهور فروق كبيرة فيه، حيث 20 % من السكان يحصلون على 5 إلى 10 أضعاف ما يحصل عليه 40 % من السكان الموجودون في حدود الفقر.
4) النمو المضطرد للسكان في الدول النامية مع انتشار الفقر، حيث نجد أن 1.3 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر وبمستوى دخل للفرد يقل عن 370 دولار سنوياً.
5) زيادة شرائح السكان الذين يعانون من الأمراض، والتدهور الصحي وسوء التغذية والأمراض المعدية، مع ارتفاع وفيات الأطفال التي تفوق معدلاتها 10 مرات الدول المتقدمة.
6) ارتفاع مستويات الأمية والجهل ونسب التسرب في الأطوار التعليمية، وعدم توفر التسهيلات التعليمية الكافية والملائمة.

وعليه فإن ثلاثية (الفقر، الجهل، الأمراض) هي العوامل الأكثر مساهمة في ظهور الخصائص السابقة الذكر في الدول النامية، وهذه الأخيرة تقف عاجزة في مواجهة هذه الأخطار، بالرغم من المحاولات المتكررة في اتجاه الاصلاح.

2. انخفاض مستويات الإنتاجية: إن هذه المستويات إذا ما قورنت بالدول المتقدمة تعد منخفضة جداً، فمفهوم دالة الإنتاج يرتبط بمدى التوليفات المستخدمة من عناصر الإنتاج، للحصول على المخرجات عند المستويات التكنولوجية السائدة في المجتمع، لتوفير المتطلبات والاحتياجات الخاصة به، أما دراسة دالة الإنتاج من الناحية الفنية والهندسية فهي تتعلق بالقدرات المادية والفنية للمدخلات للحصول على المخرجات، من خلال التركيز على النواحي الهندسية والإنتاجية، وليس النواحي المرتبطة بالتكلفة والعائد والإيراد والربح وغير ذلك، كما أن هذا المفهوم يهتم خاصة بالعمالة من ناحية العدد ومستويات الانتاجية لكل عامل، وهذه الأخيرة نجدها منخفضة في الدول النامية خلافاً للدول الصناعية المتقدمة، ويرجع هذا إلى خضوعها لمبدأ تناقص الغلة[1]، كما أنه يمكن تغيّير هذا التناقص من خلال غياب على الأقل أو نقص درجة الكمال والانسجام بين عناصر المدخلات مثل رأس المال المادي أو الإدارة الجيّدة ذات الخبرة.

وبالتالي فإن كل من المستويات المنخفضة في المعيشة، والمستويات الإنتاجية يتأثر بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة، مما ينعكس في زيادة التّخلف وعدم التقدم، وهذا ما قال به جونار ميردال " **الأسباب الدائرية والتراكمية** " في الدول المتخلفة تعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل.

3. المعدلات المرتفعة من النمو السكاني وعبئ الإعالة الاجتماعية: تعتبر معدلات السّكان محدد رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، فكما أنها يمكن أن تكون مفيدة فكذلك يمكن أن تكون معرقلة ومعيقة للنمو الاقتصادي

[1]– يقصد **بقانون تناقص الغلّة** أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير– العمل– مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (رأس المال، الأرض أو الموارد) فإن كمية الناتج الذي يعتبر الإنتاج المتبقي يبدأ بعد فترة في التناقص، مما يعني زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة.

والتنمية، وذلك من خلال الارتفاع المستمر في هذه المعدلات كالدول النامية، حيث تتجه هذه المعـــدلات إلى الارتفاع بشكل كبير عنه في الدول المتقدمة، فنجد في الدول النامية أن هذه المعدلات تنحصر فيما بين 02 % إلى 05 %، بينما في الدول المتقدمة لا تتجاوز 02 %، كما أن معدل الأطفال في البلدان أقل نمواً الأقل مـــن 15 سنة يبلغ 40 % من إجمالي السكان في حين يبلغ 21 % من إجمالي السكان في الدول المتقدمة، أما عـــن نسب الوفيات فبعدما كانت مرتفعة في الدول النامية تراجعت بسبب التحسن في ظروف الرعايـــة الصـــحية والقدرة على السيطرة على كثير من الأمراض الوبائية، أما فيما يخص الإعالة[1] أو الكفالة فنجدها مرتفعة جـــداً في البلدان النامية، فبالنسبة للدول المتقدمة تمثل تقريباً ثلث (30 %) عدد السّكان، أما في الدول النامية فهـــم يمثلون 45 % من السّكان في الدول الأقل تقدماً.

4. ارتفاع مستويات البطالة والتوظيف غير الكامل: نجد أن هذه المشكلة متفشـــية في دول العـــالم النـــامي بدرجات كبيرة ومتفاوتة، فنجد نوعين من البطالة هما البطالة الكاملة والبطالة غير الكاملة، فالأولى تمثل أولئك الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يجدون مناصب الشغل، أما النوع الثاني فيتمثلون في الأفراد الذين يشغلون مناصب العمل لكن ليس بكامل طاقاتهم الإنتاجية، أي تكون إنتاجيتهم منخفضة، وهذا من شأنه أن يؤثر على الناتج الإجمالي.

فمعدلات البطالة المقترحة في الدول النامية تقع بين 8- 15% من القوى العاملة، ولكن هذا يعتـــبر جزء من حجم البطالة الكلية، فنسب البطالة بين الشباب الحاصلين على قسط من التعليم تكون أضعاف تلك الأرقام المذكورة، والجدول التالي يبين معدلات البطالة في عدد من الدول الناميـــة خـــلال الفتـــرة (2011-2013).

جدول رقم(3-4): معدلات البطالة في بعض الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة (2011-2013)

البلـــد	النسبة المئوية للبطالة (عدد العاطلين عن العمل) من إجمالي القوة العاملة		
	2011	2012	2013
الدول المتقدمـــة			
أستراليا	5.092	5.233	5.592
ألمانيا	5.950	5.467	5.591
كوريا	3.408	3.225	3.225
الدول النامية (دول العالم الثالث)			
الجزائر	9.971	9.979	10.044
البرازيل	5.970	5.500	5.800
مصر	12.061	12.313	13.00
السودان	15.50	18.00	19.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على World Economic Outlook Database, October 2013

[1]- وهم الأشخاص غير المنتجين يتم دعمهم ماليا وتحملهم من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة (تنحصر أعمارهم بين 15 سنة وفئة الشيوخ).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسب البطالة المرتفعة في دول العالم الثالث، والتي تفوق 06 في المائة وتصل في بعض الدول إلى مستويات قياسية (السودان، 2013)، وهذا له انعكاسات كبيرة على التوازنات الاقتصادية في البلد، بينما في الدول المتقدمة فإن نسب البطالة في غالب الحالات لا تتجاوز نسبة 06 في المائة، وهذا بفضل السّياسات الاقتصادية الرشيدة والمرنة المطبقة في هذه الدول.

5. الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية في ايرادات الدولة: تعتمد الدول النامية اعتماداً كبيراً في اقتصادياتها على القطاع الزراعي وعلى تصدير المواد الأولية، إلاّ أنّ هذا لا يعتبر مبرراً كافياً للاعتماد الكلي على هذين الموردين في مداخيل الدولة، فنجد مثلا أن 58 في المائة من قوة العمل يتم شغلها في القطاع الزراعي في البلدان أقل نمواً، بينما في الدول المتقدمة نجد فقط 5 في المائة من قوة العمل تعمل في هذا القطاع، إضافة إلى هذا فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني للدول النامية تصل إلى 14 في المائة، بينما فقط 3 في المائة في الدول المتقدمة، وإذا نظرنا بمنظور توزيع القارات في العالم النامي فإن الحجم النسبي للعاملين في الزراعة يبلغ 68 في المائة في إفريقيا، وجنوب آسيا 64 في المائة، في مقابل 3 في المائة في أمريكا الشمالية، والجدول أدناه يوضح السكان ومدى ارتباطهم بالزراعة في العالم المتقدم وأقل نمواً.

جدول رقم(3-5): عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدماً خلال 2005

المنطقة (نسبة مئوية)	السكان (مليون)	الحضر	الريف	القوى العاملة في الزراعة[01]	أهمية الزراعة في الناتج المحلي [01]
العالم	6.514.8	48.6	51.4	49	-
الدول المتقدمة (ذات الدخل المرتفع)	991.5	77.6	22.4	5	3
دول OCDE	1.172.6	75.6	24.4	7	5
دول OCDE (ذات الدخل المرتفع)	931.5	77.0	23	3	2
اليابان	127.9	65.8	34.2	7	2
الدول أقل تقدما	765.7	42.7	57.3	58	14
إفريقيا جنوب الصحراء	722.7	34.9	65.1	68	20
جنوب آسيا	1.587.4	30.2	69.8	64	30
شرق آسيا	1.690.6	42.8	56.2	70	18
أمريكا اللاتينية	556.6	77.3	22.7	25	10

* القوى العاملة في الزراعة وأهمية الزراعة فيGNP مأخوذة للفترة (1995-1997).

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على UNDP, Human development report 2007/2008, P 246

إن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان إلى التركيز على قطاع الزراعة والمواد الأولية في الدول النامية، هي الحقيقة القائلة بأنه: " **عند مستويات الدخل المنخفضة تكون الأولوية بالنسبة للإنسان هي الغذاء، ثم الملبس فالمأوى**"، وبالتالي تكون الزراعة بهذا الشكل مستوعبة لأعداد كبيرة من اليد العاملة بإنتاجية منخفضة، مع اتسامها بنقص الأدوات التكنولوجية فيها، أي أنها بدائية ومتخلفة في وسائلها الإنتاجية.

أما الجانب الآخر المتعلق بصادرات المواد الأولية، فهذا كذلك أمر شائع بالنسبة للدول النامية، من حيث أنها تعتمد اعتماداً كلياً على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام، أما باقي الأنشطة الأخرى كالصناعة والخدمات تعتبر أنشطة ثانوية، والصادرات من الدول النامية تصدر في صورتها الخام إلى الدول المتقدمة، وهذا بغض النظر عن الدول النامية الأخرى ذات الندرة في تلك المواد، والشكل التالي يوضح هيكل الصادرات العالمية من المنتجات الأولية.

شكل رقم (3-1): هيكل الصادرات العالمية

(% المنتجات الأولية والمصنعة)

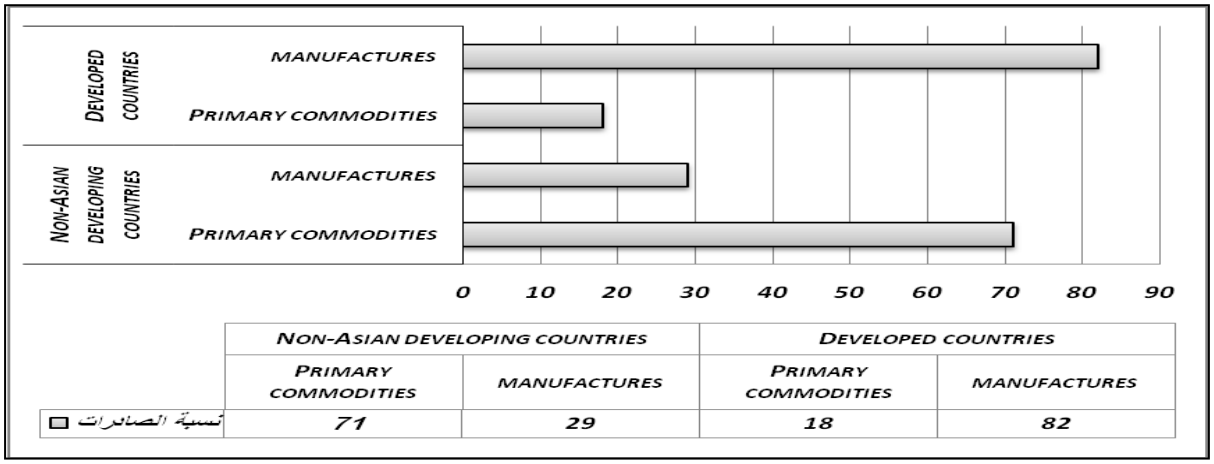

	NON-ASIAN DEVELOPING COUNTRIES		DEVELOPED COUNTRIES	
	PRIMARY COMMODITIES	MANUFACTURES	PRIMARY COMMODITIES	MANUFACTURES
تسمية الصادرات	71	29	18	82

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على تحليل ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ص 111.

يذكر أنه من 60% إلى 70% من التدفقات السنوية من العملة الأجنبية يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات من المواد الأولية إلى العالم المتقدم، وهي مستعملة في عمليات التنمية وتمويل الاستثمارات في البلد، ولكن رغم هذا فإن غالبية هذه التدفقات أُستنفدت جراء تخليص المديونية الخارجية لتلك الدول، لاسيما في فترة الثمانينات والتسعينات، أضف إلى هذه ظاهرة هروب رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الدول المتقدمة بهدف الحصول على عائد أفضل.

والنظرة إلى مساهمة هذه الدول في الإنتاج والتجارة العالمية تكشف على أنه في الفترة 2002/1999 انخفض نصيب هذه الدول من الصادرات والواردات إلى 06 % و 04 % على التوالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص حصتها في السوق العالمي[1] من 29.1 % إلى 26.2 %، بالإضافة إلى أن النجاح الذي حققته هذه الدول فترة السبعينات، إنما يعود إلى الطفرة النفطية التي عرفتها تلك الفترة، ما انعكس إيجاباً على الدول المصدرة للنفط (دول الأوبك) في دول العالم النامي، إضافة إلى الدول الآسيوية مع دول قليلة من الدول الحديثة العهد بالتصنيع في الثمانينات والتسعينات، أما بالنسبة لمعظم الدول الأخرى فقد استمر نصيبها في التدهور من التجارة العالمية.

[1]- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.

6. سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات: إن أوجه التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية من عدم ترك لحرية السوق وتحقيق المنافسة، حيث أن التدخل الحكومي في نظر هذه الدول هو الذي يفضي إلى تحقيق المعدلات السريعة في النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها، ولكن من المعروف أن النظرة ذات التوجه إلى اقتصاديات السوق والعمل بآلياته ترى عكس ذلك، فالتدخل الحكومي هو الذي يعيق القيام بعمليات التنمية وفسح المجال أمام القطاع الخاص، وبالتالي العمل على إفشال وتحقيق الأهداف المرسومة والمخطط لها، من هنا نجد أن العديد من الدول النامية تغيب فيها مثل هذه الأطر والقواعد المؤسسية والقانونية إما بصفة كاملة أو أنها ضعيفة جداً.

وكذا الأمر يقال على توفر المعلومات الكاملة والدقيقة، والمتاحة أيضا للمنتجين والمستهلكين، فظهور المعلومات بمحدودية وبتكاليف مرتفعة تعمل على إعاقة ظروف التنمية وتساهم في استمرارية التخلف.

7. الهيمنة والحساسية للعلاقات الدولية: إن عدم التكافؤ واللامساواة في الاقتصاد العالمي أو فيما بين البلدان، من شأنه أن يوسّع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية، فهذه الصورة من اللاتكافؤ في الموازين حيث تظهر دول المركز والأطراف (أوْ المحيط)، من شأنها أن تجعل من دول المركز تسيّطر على المقدرات في دول المحيط، أي السّيطرة على أنماط التجارة الدولية، كذلك الأمر بالنسبة للتكنولوجيا المملوكة والمحتكرة لدى الدول المتقدمة والممنوعة في ساحة الدول الفقيرة أو المسموح بها بشروط تقييدية، وهذا ما تم النظر إليه في نتائج جولة الغات حين الحديث عن حقوق الملكية الفكرية، كما أن دولاً فقيرة لا تملك من المقدرات شيئاً وتعاني من ندرة في الموارد وأخرى تمتلك أصولاً كبيرة، وهذه الأخيرة بهذا فإنها تمتلك القدرة على المساومة وقوى تفاوضية أكبر من الأولى.

في الأخير ورغم هذا التماثل تارة والتمايز تارة أخرى في اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه هناك دول يحدوها الأمل بالنجاح، من خلال وضعها لمخططات تنموية مع محاولة بدل مجهودات لتحقيقها على مختلف الأصعدة والنواحي، فربما الاختلاف في هياكل اقتصاد الدول النامية يجعلها غير قادرة على توحيد مجهودها، لكن التشابه والتلاقي في الخصائص والسمات الاقتصادية والاجتماعية، يدفع بها لأن تفكر ملياً في مصيرها، وتكسر كل القيود من أجل حفز جهودها واستغلال مقدراتها أحسن استغلال، من توفير شروط التبادل فيما بينها وفتح المجالات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بشكل يسرّع من تحقيق التنمية ويسهم في توفير قطاعات إنتاجية جديدة والقضاء على التخلف والفقر، وتحسين مستوى رفاهية الأفراد.

المطلب الثالث: أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية

إن المشاكل التي تعترض مسار النمو والتنمية في الدول النامية في الحقيقة إنما تعتبر هي نفسها أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية الحديثة في هذه الدول، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. **الموارد البشرية والمادية (الطبيعية):** حيث نجد أن الدول النامية تمتلك موارد طبيعية غزيرة، إلاّ أن العقبة أمامها هو عدم التمكن من استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يعود عليها بالنفع، فاحتياجها لموارد

واستثمارات ضخمة من رأس المال حال دون الاستفادة منها، أما بالنسبة للموارد البشرية فيظهر الفرق جلياً بين الدول المتقدمة والنامية، فالأولى تمتاز بالمهارة والخبرة خلاف الثانية التي تفتقد إلى هذه المكونات، والاقتصادي بول رومر (Poul Remer) يرى أن الدول النامية فقيرة، لأن مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية.

2. **المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل والناتج الوطني الإجمالي:** إن المستويات تختلف بين الدول النامية والمتقدمة، فأكثر من أربع أخماس سكان العالم اليوم في دول العالم النامي عند مستوى من الدخل أقل بكثير من نظرائهم في العالم المتقدم، فمعرفة أن 70 في المائة من سكان العالم الثالث يعيشون عند مستويات متدنية للغاية، لكفيل أن يخلق لديهم شعور بالإحباط والرغبة في النمو عند أي تكلفة، وبالتالي فهذا يعرقل ويمنع مبادرات تحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل.
3. **الاختلافات المناخية:** حيث أنه بحسب بعض آراء الاقتصاديين تعد من الأهمية بمكان في القيام بعملية التنمية الاقتصادية، فبحسب دراسة أجريت حديثاً في التسعينات وُجد أن درجة الحرارة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والكفأة للعاملين، ومع ذلك فإن العامل المناخي له تأثير سلبي على فشل أو نجاح المجهودات التنموية، وبالتالي فإيلاء الأهمية لهذا العامل لا بد أن تتجلى من خلال الدراسات التنموية والنمو.
4. **حجم السّكان، توزيعهم ومعدلات نموهم:** إن مجرد ملاحظة بسيطة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية البالغة 2 في المائة سنوياً كانت في فترات النمو الحديثة لها، أي أن الزيادة البطيئة في معدل نمو السكان صاحبه نمو اقتصادي، العائد لفترات التصنيع التي شهدتها المنطقة، بخلاف ما نجده في الدول النامية، أين بلغت الزيادة السكانية 2.5 في المائة سنوياً في العقود الماضية، والتي رافقت معدلات بطيئة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. **القدرات والبحوث والتنمية التكنولوجية والعلمية الأساسية:** إن السَّبق التكنولوجي له من الأثر الواضح على الزيادات في النمو الاقتصادي (كالدخل الوطني ...)، فنجد أنّ 90 في المائة من الانفاقات على البحوث والتطوير (R/D) في العالم تكون في الدول المتقدمة[1]، وتتمثل الفائدة منها في تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وخاصة تلك الموجهة إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الإنفاق على الرأس المال البشري للحصول على المهارات ذو المستويات المرتفعة، في حين نجد عكس كل هذا في دول العالم النامي التي تشهد حالياً وضع تنافسي لسلعها السّيئة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة الصناعية.
6. **منافع التجارة الدولية وحفز النمو:** يشار هنا إلى أن التجارة الدولية تقوم على مبدأ الحرية، وأنها بهذا تعد المحرِّك الأساسي للنمو الاقتصادي (Origine of Growth)، وهي بذلك أسهمت في تحقيق التنمية في العالم

[1]– تصل نسبة الانفاق على مشاريع البحث و التطوير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2.8 % من الناتج المحلي الاجمالي، بينما في السعودية تبلغ 0.1 % من الناتج المحلي الاجمالي و هذا خلال الفترة 2005-2010 (**تقرير التنمية البشرية 2013**، ص ص 198- 199).

المتقدم اقتصادياً، وذلك خلال القرنين 19 و 20، فالتوسع الكبير للأسواق التصديرية أدى إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي، مما أدى إلى تحقيق وقيام الصناعات ذات الإنتاج الكبير، بالإضافة إلى هذا فإن الاستقرار في الهيكل السياسي ومرونة المؤسسات أدى إلى تيسير الاقتراض للدول النامية، مما زاد من قدراتها الاستيرادية من هذه الأخيرة، الأمر الذي قاد إلى زيادة الإنتاج ومزيد من التنوّع في الهيكل الصناعي لهذه الدول، كما أن العامل التكنولوجي والاهتمام بالبحث والتطوير ساهم بشكل كبير في التغلب على الصناعات التقليدية ومنافستها في الأسواق العالمية، أي أنها عملت على إحلال الصادرات التقليدية للدول النامية في الأسواق العالمية، وحين يكون السّبق في إنتاج بعض السلع للدول النامية كالنسيج والملابس فإن مواجهة الدول المتقدمة لها تكون عن طريق فرض قيود جمركية وغير جمركية تحول دون دخول هذه الأخيرة إلى أسواقها.

7. **الدور التاريخي للهجرة الدولية:** يمكن إيجاز هذا العنصر في مقولة الاقتصادي **برنيلي توماس** على أن: " مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العالم الجديد في أمريكا الشمالية و أستراليا كانت كبيرة، وساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول، حيث كانت الهجرة 1.2 مليون من ايرلندا، و ما يقرب من مليون مهاجر من ألمانيا تدفقوا بين عامي 1847 و 1855، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف مليون من الدول الأسكندنافية، وأكثر من مليون ألماني بين عامي 1880 و 1885 فضلا عن 1.75 مليون من ايطاليا بين عامي 1898 و 1907 " (ميشيل تودارو، ص 183).
8. **استقرار ومرونة المؤسسات السياسية والاجتماعية:** تؤكد الدراسات أن الاستقرار في الهيكل السياسي بعيداً عن نوعية النظم السائدة (ديكتاتورية، ديمقراطية) لها من الأهمية للقيام بتحقيق نمو اقتصادي في البلد، فتجربة الدول الصناعية أين كانت قبل الثورة الصناعية عبارة عن دول قومية (Nation) موحدة قادرة على تنفيذ السياسات القومية استناداً إلى وجود نوع من الاتفاق العام نحو التحضُّر، بخلاف ما يحدث في الدول النامية أو دول العالم الثالث، فإن المفاهيم مثل الرشادة وأخلاقيات العمل، بالإضافة إلى التفكير العلمي والحراك الاقتصادي والاجتماعي نجدها غير متأصلة لدى هذه الدول، فهذه كلّها تؤثر على تحقيق معدل نمو أبطأ في هذه البلدان.

في الأخير نجد أن هذه الخصائص تدل على مستوى ما تحققه الدول في مسار نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى جهود أخرى تقوم بها الدول في مسار نموِّها، من خلال السياسات التجارية المنتهجة والاستراتيجيات الإنمائية المطبقة، لذلك سنحاول في العناصر الموالية إبراز السّياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية المنتهجة لدى الدول النامية في مسار تحقيقها للنمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: السياسات التجارية في الدول النامية

بعد حصولها على الاستقلال السّياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونظـــراً لتشـــابك العلاقـــات الاقتصادية الدولية أخذت الدول النامية في التفكير في السياسات التي من خلالها تتغلب على الأوضـــاع الـــتي ورثتها من الحرب، إضافة إلى محاولة القيام بعمليات التنمية التي تحقق لها المكاسب في اطار علاقاتها التجاريـــة والاقتصادية، وهذه السياسات نجدها تختلف من دولة إلى أخرى وهذا تبعاً للظروف والأوضـــاع السياســـية والاقتصادية السّائدة في كل دولة، سواء كانت على الصعيد المحلي أو الدولي، كما أن سعي الـــدول إلى هـــذا يكون وفق مصالحها وما تراه مناسباً لتحقيق غاياتها وعلاقاتها مع الطرف الخارجي.

انطلاقاً من هذا التقديم ومن أجل إدراك أكثر للمفاهيم المتعلقة بالسياسة التجاريـــة نتنـــاول في هـــذا العنصر النقاط التالية مفهوم السياسة التجارية وأهدافها، أنواع السياسة التجارية، السياسة الوطنية والمفاضلة بين سياسة الحرية والحماية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

1. مفهوم السّياسة التجارية: تعني أن تحدد كل دولة الأهداف والأولويات التي تسعى إلى تحقيقهـــا، وتقـــود سلوكها تجاه الدول الأخرى، وأن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل وأن تختار البديل الأمثل مـــن بـــين البدائل المتاحة الذي يحقق إنجاز هذه الأهداف(الطرق والأدوات المختارة)، على أن يتم كل ذلك خلال فتـــرة محددة من الزمن (البرنامج الزمني)، وأن تراجع وتعدِّل الأهداف والوسائل على ضوء الممارسة والنتائج الواقعية (Feed back)، وكذلك للتغيرات في الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، وبصفة عامة تتحول السياســـة إلى برنامج وطني ذو أهداف إستراتيجية وتكتيكية، وأن لا يكون هذا البرنامج ذو طابع استاتيكي(ســـاكن)، بـــل يختلف ويتغاير في الفترات الزمنية المختلفة تبعاً للتغيرات الهيكلية والوقتية في الاقتصاد الوطني والعالمي(أي برنامج ديناميكي)[1].

ويمكن أن نعرّف أيضاً سياسة التجارة الخارجية بأنها مجموع الاجراءات الرامية إلى تطـــوير وضـــبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة،كالرسوم الجمركية والإعانات ونظام الحصص وغيرها، والتي تعتبر جميعها جزءاً من السياسة التجارية للدولة[2].

كما يقصد بالسياسة التجارية أيضاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجـــأ إليها الدول في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة[3].

كذلك فإنه يشار إلى السياسة التجارية على أنها السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السّيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة[1].

---

[1] – مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص131.

[2] – محمّد ذياب، مرجع سابق، ص299.

[3] – عادل أحمد حشيش و آخرون، مرجع سابق، ص198.

2. أهداف السياسة التجارية: هناك مجموعة من الأهداف المتعددة للسياسة التجارية تسعى الدولة لتحقيقهـــا، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي:

أولاً. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في كل من:

1) المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2) **تحقيق موارد للخزينة العامة:** حيث أنه يعد من بين أكثر الطرق فعالية وأكثرها قبولاً من بعـــض الطـــرق الأخرى البديلة لتمويل الخزينة العامة، ويحدث هذا عند مرور السِّلع عبر الحدود الوطنية ليتم تـــوفير قـــدر كبير من نفقات التحصيل.

3) **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** حيث أنه في هذه الحالة يعمل على التقليل من الطلـــب علـــى الصـــرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وحين اختيار الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف يتحرى عدم الإخـــلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني، فمثلاً يعمل على تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية مـــع عـــدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.

4) **حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية:** وتكمن ضرورة هذا الهدف في المحافظة على ظروف الإنتاج في الداخل من المؤثرات الخارجية، إذ من الممكن أن تكون نفقة الإنتاج المحلي أعلى من النفقة الحقيقية للإنتاج الخارجي، فهنا يتحتم على الدولة حماية منتجاتها الحقيقية من المنتوج الأجنبي، وجدير بالـــذكر أن هـــدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدف آخر، هو توزيع الدخل القومي في اتجاه معين كحرص الحكومـــات على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها، أو ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في بعـــض القطاعات.

5) **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:** ويعد الإغراق[2] نوع من التميّز السّعري بين الســـوق المحليـــة والسوق الخارجية، فهو يعمل على كسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، إضافة إلى المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليها، وبالتالي نظراً لهذا الإجراء فإن أية دولة حال شـــعورها بأية بادرة للإغراق، تسارع إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية اقتصادها الوطني، عن طريق فـــرض رســـوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد كليةً، غير أنه يلاحظ أن إثبات حالة الإغراق تكون في بعض الحـــالات صعبة لاختلاف الدول في مفاهيم بنود التكاليف.

6) **حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة[3]:** إذ تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، وتتضح هذه الحجة خاصة في الدول النامية التي تتوفر على بعض الإمكانيات في مجـــال إنتـــاجي

---

[1] – مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 113.

[2] – يعرّف **الإغراق** على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوّض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

[3] – يقصد **بالصناعة الوليدة** أو **الصناعة الناشئة** تلك الصناعة حديثة العهد في البلد، والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، وكذا فإنه يجـــب أن تكون الظروف والإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد (الميزة النسبية).

معين، ولكن نظراً للمنافسة من الدول الصناعية العريقة في هذا المجال فإنها تعمل على القضاء عليها، لذلك وجب على هذه الدول أن تحمي هذه الصناعات إلى حين التمكّن من تعزيز قوة المنافسة لديها.

7) **حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية:** حيث أن الاقتصاد في وقتنا الحاضر ونظراً للاعتماد المتبادل فيه، فإن أي تقلب في ظروفه من الممكن أن ينتقل بكل سهولة إلى الاقتصاديات الأخرى، لذلك تعمد بعض الدول إلى حماية اقتصادياتها من مثل هذه التقلبات الخارجية بصفة منفردة.

ثانياً. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

1) حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة والمشتغلين في صناعة معينة.

2) إعادة توزيع الدخل الوطني: فغالباً ما تستهدف الدولة مثل هذا الإجراء، وذلك عن طريق استخدامها لعدة أدوات منها فرض رسوم جمركية، تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات عوامل أخرى، وهذه السياسة إلى جانب السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً. الأهداف الإستراتيجية: ويقصد بنوع هذه الأهداف ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري، فمن الممكن أن يتطلب أمن الدولة الغذائي أن ينتج محلياً ولو كان بتكلفة مرتفعة، عن طريق فرض الدولة رسوماً جمركية أو نظام حصص أو بمنع الاستيراد كليةً، أما الأمن الغذائي فيتم من خلال توفير مقادير معينة من مصادر الطاقة، والأمن العسكري يكون من خلال توفير حد أدنى من الإنتاج لمجابهة أوقات الحروب.

وعليه بعد عرض الأهداف التي تسعى الدولى لتحقيقها من خلال السياسة التجارية، يجدر الإشارة إلى أن السياسة التجارة الخارجية في الدولة ذات ارتباط وثيق مع السياسات الاقتصادية الداخلية كالسياسات المالية والنقدية، وهي تعتبر جزءاً مكوناً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والسياسة التجارية الخارجية في عالم اليوم نجدها تعمل في بيئة تشهد التسارع في عمليات التدويل وانتشار للشركات المتعددة الجنسية، إضافة إلى التبعية الاقتصادية بين الدول تحت مضلة العولمة الاقتصادية، إلى جانب هذا نجد عوامل أخرى تؤثر في صياغة السياسات التجارية الخارجية كالمنافسة في الأسواق العالمية، وتنامي الخلل في موازين مدفوعات الدول (كتفاقم أزمة المديونية في الدول النامية)، لذلك فإنه في ظل هذه الظروف فإن السياسة التجارية بين الدول تختلف بحسب النظم الاقتصادية المطبقة ومستويات التطور الاقتصادي في البلد، لهذا فإنه هناك اتجاهين رئيسين في مجال تطبيق السياسات التجارية هما **سياسة الحرية وسياسة الحماية التجارية** ، فالأولى تقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما الثانية فتقوم على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال سلطتها المطلقة للتأثير في اتجاه المبادلات التجارية الدولية من وإلى خارج البلد، وهذا من خلال عدة آليات نوردها مفصلة في العناصر الموالية.

المطلب الثاني: أنواع السّياسات التجارية

إن سياسة الحرية التجارية تعبر عن الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية التجارية فتعني الحالة أو الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية أو على العناصر مجتمعة[1]، وعليه سنتناول في هذا الجزء الحجج و المبررات التي أوردها كل من مؤيدي الاتجاهين فيما يتعلق بتطبيق السياستين من طرف الدولة.

أولاً. سياسة الحرية التجارية: ينطلق أنصار هذا الاتجاه من مبدأ عدم تدخل الدولة في المبادلات التجارية مع الدول الأخرى، وهذا عن طريق خلو المعاملات التجارية من أيّة قيود أو عوائق تحول دون تدفق السلع عبر الحدود بالنسبة للصادرات أو الواردات، كما يرى هؤلاء أيضاً أن التجارة الخارجية تقوم على نفس المبدأ الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، من حيث أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بين البشر، بالإضافة إلى هذا فإن سياسة حرية التجارة تمثل عودة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية[2]، والتي ترى بأن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة[3]، ويستند أصحاب هذا المبدأ على مجموعة من الحجج والمبررات تتمثل في:

1. الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي: إذ يعتبر الانفتاح الاقتصادي المرافق لتحرير التجارة عاملاً محفزاً ودافعاً للنمو الاقتصادي – وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية – كما أن فوائد الانفتاح التجاري لا تتوقف عند حد زيادة النمو فقط، بل تؤدي أيضاً إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا المؤدية إلى التحسين في إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج، التي تكون المسؤولة على زيادة النمو في ظل ثبات عوامل الانتاج الأخرى.

2. تحرير التجارة تمكّن من الحصول على الميزة الكاملة للدولة: فالعمل على تحرير تيارات المبادلات التجارية يدفع بالدول لأن تتخصص كل واحدة منها في السلع التي لها ميزة نسبية في مواردها، وهذا يؤدي إلى الحصول على انتاج اقتصادي بالنسبة للمجموعات الأخرى من السلع، كما أن تحرير التبادل التجاري يمكّن أيضاً من العمل على توسيع السوق ليشمل عدد كبير من الدول، وبهذا يتم تبادل المنتجات ومستلزمات الانتاج بين الدول بالشكل الذي تصبح فيه التجارة لصالح الاقتصاديات المحلية والدولية.

3. الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: استكمالاً للعنصر السابق فإن حرية التجارة تتيح الحصول على منتجات منخفضة الأسعار، لذلك فإن الدولة ستتمكن من الحصول على دخل إضافي نتيجة حصولها على سلع مستوردة منخفضة الأسعار، عنه لو تم إنتاج نفس السلع في الداخل بتكاليف مرتفعة، كما أن المستهلك

[1] – أسامة محمد الفولي و آخرون، مرجع سابق، ص198.

[2] – مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص158.

[3] – يتضمن تحقيق المنافسة كل من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذه الحالة سيستفيد من انخفاض الأثمان نتيجة لانخفاض التكاليف، أما المنتج فيتمكن من الانتقال بين الفروع الانتاجية التي يستطيع فيها توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر.

4. الحرية تحفّز التقدم الفني والتكنولوجي: في ظل الحرية فإن المنتجين يعملون في بيئة تسودها المنافسة، لذلك فإنه من الضروري العمل على تطوير الوسائل والأساليب الإنتاجية، عن طريق تشجيع استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة في العملية الانتاجية، بالإضافة إلى تطوير المعارف وخلق الابتكارات والحث على الأبحاث العلمية، وهذا كلُّه لمجابهة ضغط المنافسة وكسب السُّوق، والواردات هنا قد تكون وسيلة بالغة الأهمية لنقل التكنولوجيا سواء كانت في المعدات، أو في شكل مساعدات فنية من طرف الموردين.

5. الحرية تحدُّ من نشوء وقيام الاحتكارات: تعتبر الحماية التي تؤمنها الدولة في ظل الاقتصاديات غير المنفتحة على العالم الخارجي العامل الرئيسي في نشوء الاحتكارات، كما أن غياب المنافسة يتيح للمؤسسات السيطرة على الأسواق المحلية، الأمر الذي يواجه برفع مستويات الأسعار والحول دون توفر فرص للاختيار، لذلك فإنه في وجود الحرية يمكن الحد من قيام الاحتكارات المشوهة للأسواق والتجارة، والضارة بالمستهلك والاقتصاد.

6. الحرية تساعد على الانتاج الكبير والاستفادة من وفورات الحجم: في ظل وجود حرية التجارة فإن المؤسسة تتمكن من التوسع في انتاجها وفق الطلب المحلي والطلب من الأسواق الخارجية، لتعمل على الوصول لأحجام إنتاجها القصوى الممكّنة من فتح فرص توسيع الإنتاج، وصولاً إلى الأمثلية التي تستفيد من خلالها من مزايا الانتاج الكبير.

7. الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: إن قيام الدول بعملية التصدير لفوائض انتاجها للحصول على النقد الأجنبي المستعمل في مقابلة المستوردات الضرورية، يؤدي إلى تقليص حجم صادراتها الذي يؤثر على حجم مداخيلها، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رفاهية الأفراد وانتشار البطالة في أوساط المجتمع.

ثانياً. سياسة الحماية التجارية: إن تذكر حادثة السفينة البريطانية في ميناء بوسطن، وتعرضها للإغراق من قبل المستعمرات البريطانية ليعطينا نظرة على قدم انتهاج الدول للسياسة الحمائية التجارية على مر التاريخ، والحماية بالرغم من آثارها على التجارة الدولية، إلا أن أنصارها يقدمون حججاً ومبررات ذات بعد اقتصادي وغير اقتصادي لاستخدامهم لهذا الأسلوب يتمثل في ما يلي:

- **الحجج ذات البعد الوطني للحماية التجارية (غير الاقتصادية):**

1. تحقيق الأمن الاقتصادي: فالحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظروف السِّلم، كما أنها تعمل أيضاً على تحقيق ذلك في ظروف الحرب، أما الحرية قد تؤدي في بعض الأحيان إلى وقوع الاقتصاد في حالة من التبعية نحو الخارج، وفي حالة وقوع حرب تجد نفسها ضعيفة للصمود أمام هذا الموقف، لذلك حتى ولو كان هذا المبدأ يخالف مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فإنه من الضروري ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تحسباً لمثل هذه المواقف.

2. حماية القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي: كون غالبية اليد العاملة في البلدان النامية تتركز في هذا القطاع، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يعتبر من بين القطاعات الهامة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، فإن حمايته والمحافظة عليه يمثل أولوية هامة بالنسبة لهذه الأخيرة، وفضلا عن هذا كله فإن حماية هذا القطاع يعتبر من سياسات المحافظة على الأمن الغذائي في البلد.

3. الحفاظ على الهوية الوطنية: يؤدي الانفتاح على العالم الخارجي إلى تشابك العلاقات الاقتصادية بين البلدان المختلفة، الأمر الذي يسمح بتمازج الثقافات وذوبان الفوارق بينها، عن طريق التأثير في الأذواق والعادات والتقاليد، لهذا فإنه من الممكن أن يؤثر هذا في فقدان الهوية الوطنية والحضارية للبلد، لدى من الضروري العمل على تقيّيد هذه العلاقات للحفاظ عل الطابع القومي والأصالة الوطنية للمجتمعات.

- **الحجج ذات البعد الاقتصادي:**

1. **حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة في الاقتصاد الوطني:** تعتبر هذه الحجة من بين أكثر الحجج رواجاً في البلدان النامية، وأول من طرحها الاقتصادي الألماني **فريدريك ليست**[1] في القرن التاسع عشر(1841)، والذي نادى بحماية الصناعات الناشئة (Infant Industry Protection) الألمانية من الصناعات الانجليزية الأكثر تطوراً، وذلك لتتمكن من الصمود والتمكن من الاستفادة بمزايا الانتاج الكبير، وقانون تناقص الغلة طوال فترة الحضانة إلى أن تبلغ مرحلة النضج، وتتمكن من دخول الأسواق الخارجية، و يضيف ليست بقوله: **" في الحقيقة إن حماية الصناعات الناشئة إذا فهمت وطبقت على نحو سليم فإنها ستعود بالفائدة على الدولة في الأجل الطويل، وإن تسببت في تخفيض الدخل الوطني في الأجل القصير ".**

2. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: حيث أن الحماية هنا تعمل كأدات لتشجيع الشركات الأجنبية على إقامة فروع لها في البلد، وهذا تجنباً لعبء الرسوم الجمركية التي ستفرض عليها لو ظلت منتجاتها في الخارج، وصُدِّرت إلى البلد المعني.

3. تنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار: حيث يرى أنصار الحماية أن التخصص في إنتاج سلعة واحدة، تعرّض الاقتصاد الوطني للهزات والأزمات حال حدوث مشكلة في الاقتصاد العالمي، لذلك فمن مصلحة الدولة أن تقوم بتنويع منتجاتها لتحقيق الاستقرار، وتجنيب الاقتصاد من الوقوع في الأزمات والهزات الاقتصادية.

4. معالجة مشكلة البطالة: إن فرض الرسوم على المنتجات المستوردة يدفع بأسعارها إلى الارتفاع، ما يدعو إلى أن تعوّض هذه المنتجات بأخرى محلية (وفق استراتيجية احلال الواردات)، وكنتيجة لتحويل الطلب إلى المنتجات المحلية فإن فرص الاستثمار في الداخل ستزيد، وهذا ما يساعد على زيادة التوظيف في البلد.

---

[1] – **فريدريك ليست Frederik Liste (1789-1846)**: اقتصادي ألماني يعتبر أول من أشار إلى فكرة الصناعات الوليدة Infant Industries وذلك في اطار حماية الصناعة الألمانية من المنافسة الشرسة للصناعة الانجليزية ذات التطور التكنولوجي، ومن أبرز كتاباته ما جاء تحت عنوان: F.List, **The National System Political Economy**, 1841 .

5. تعويض التفاوت في ظروف الانتاج: وهذا يكون إما عن طريق فرض الرسوم الجمركية للمنتجات المستوردة، أو عن طريق تقديم إعانات للإنتاج المحلي، وهذه الاجراءات كلها من أجل أن يتمكن المنتج المحلي من منافسة نظيره الأجنبي في السوق الداخلية.

6. الحماية كمصدر من مصادر ايرادات خزينة الدولة: حيث تعتمد الكثير من الدول على الرسوم الجمركية كمورد أساسي من موارد الدولة، وهي تعتبر وسيلة سهلة ومضمونة من وسائل الحصول على ايرادات وتعزيز المالية العامة.

7. الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل الدولي: وتتحقق هذه السياسة عن طريق فرض رسمين هما الرسم القيمي والرسم الكمي، **فالأول** يكون في الحالة التي يضطر فيها المنتج لخفض أثمانه أو تحمُّل الأعباء الجمركية، فهنا يتمكن المستهلك من الاستفادة من هذا الوضع، إضافة إلى استفادة الاقتصاد الوطني من ذلك، جراء الطاقة الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأثمانها، وبالتالي يحسّن معدل التبادل الدولي، أما **الرسم الكمِّي** يكون عن طريق تقييد الواردات بالحصص أو المنع، فهو يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقاً لحاجة الاقتصاد الحقيقية، بغض النظر عن حاجات السوق التي قد تفسر بعوامل غير اقتصادية (كالتقليد والمحاكاة مثلاً).

8. تعزيز موقع الدولة التفاوضي: حيث تستعمل الحماية في تقوية المركز التفاوضي للدولة مع نظرائها في ميدان العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق عقد الاتفاقات التجارية وتبادل المزايا، والمعاملات التفضيلية حين العمل على خفض الرسوم الجمركية.

9. الحماية والتنمية الاقتصادية: إن هدف الاقتصاد الاستراتيجي يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بالقدر الذي يؤدي إلى التحسين من رفاهية الأفراد وظروف معيشتهم، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل وجودة الحياة، وهذه كلها تعتبر محور السِّياسة الاقتصادية.

ج. السياسة التجارية الوطنية بين نزعتي الحماية وتحرير التجارة الخارجية: إن المتتبع للسياسة التجارية عبر التاريخ الاقتصادي، ليكاد يجد صورة واحدة من انتهاج الدولة لسياستها التجارية، فلجوئها إلى الحماية مبرر بحماية صناعاتها إما من المنافسة أوكون هذه الصناعات ناشئة، وربما لأسباب أخرى تراها ضرورية لذلك، أما لجوئها للحرية التجارية يكون عندما تبدي الدولة نوعاً من الثقة في قدرتها على اقتحام السوق الدولية وتمكنها من المنافسة فيه، بالإضافة إلى حال وجود الدولة في فترات رواج لكسب العديد من المؤيدين في مجال العلاقات التجارية الدولية.

وفي عالم اليوم فإنه يمكن الحديث عن الدرجات المتفاوتة في تطبيق السياستين في الدول، بالرغم من الاتجاه المتزايد نحو تحرير المبادلات التجارية الدولية بقيادة منظمة التجارة العالمية، إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات، التي تسيطر على جزء هام من المبادلات التجارية الدولية، عن طريق سلاسل الانتاج الدولية، والتي تعمل هي الأخرى على الترويج لسياسة الحرية التجارية بدل الحماية.

وعليه بالرغم من هذا الاتجاه الذي تقوده كبرى المؤسسات العالمية، عن طريق تحرير المبادلات التجارية الدولية في كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إلا أن غالبية الدول ما زالت تحتفظ بأدوات معينة لتنظيم حركة التجارة لديها، بهدف حماية المنتجين والمستهلكين المحليين، والعمل على تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل على تحسين شروط التفاوض مع الشركاء التجاريين، وضمان الحصول على ايرادات للمالية العامة للدولة.

المطلب الثالث: السّياسات التجارية الدولية من وجهة نظر المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الاسلامي.

كون السياسة التجارية تعمل على تنظيم العلاقات التجارية بين الدول، عن طريق مجموعة الاجراءات والقواعد المنضمة في ميدان المبادلات التجارية بمختلف أنواعها، ولضمان احترام هذه القواعد والإجراءات كان من الضروري استحداث منظمات وهيئات دولية تكفل التنظيم والتطبيق الجيّد لمتطلبات هذه السياسة التجارية، وكان بالفعل أن توصل المجتمع الدولي إلى استحداث ثلاثة منظمات دولية تضطلع للقيام بهذا الدور، نجدها ممثلة في كل من البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة الدولية، وإن كان ظهور هذه الأخيرة في الساحة الدولية متأخراً، إلا أن لها الدور الكبير في مجال العلاقات التجارية الدولية، وباعتماد هذه المنظمات الثلاثة اكتمل الاطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي[1]، لذلك سنحاول في هذا العنصر النظر في وجهات النظر المتعلقة بالسياسات التجارية لدى هذه المؤسسات، بالإضافة إلى وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي لهذه السياسات والتي نعتقد بأصالة الفكر الاسلامي في هذا الشأن.

1. المنظمة العالمية للتجارة والسياسة التجارية: تعتبر منظمة التجارة العالمية مقارنة مع كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، المؤسسة ذات النفوذ الواسع والأساسي في مجال التدخل في السياسات التجارية الدولية، فبالإضافة إلى دورها على المستوى الدولي تقوم أيضاً بمعالجة وتقديم المشورة على المستوى المحلي للدول، من خلال آلية مراجعة السياسات للدول الأعضاء بهدف معرفة التغيرات ومدى توافقها مع أحكام الجات، إضافة إلى اكتساب القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات، كما أن المنظمة ولتحقيق أهدافها تقوم بمحاربة الحمائية الممارسة من قبل الدول الأعضاء بطرق عديدة[2]، وبهذا تكون المنظمة عن طريق وظائفها وتحقيقاً لأهدافها لها الدور الكبير في رسم السياسات التجارية في الدول المنتمية إليها.

[1] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 15.

[2] – يشار إلى أن منظمة التجارة العالمية بصدد محاربة الحمائية الممارسة من طرف الدول، تقوم بإلزام الدول الأعضاء بالتقيّد بقواعد التجارة التي وضعتها، بالإضافة إلى إقرار نظام تسوية المنازعات لاستخدامه من طرف الدول لأجل التطبيق الاجباري لمجموعة الاتفاقيات والأنظمة التي جاءت بها، مع السماح ببعض الاستثناءات كتدابير وقائية تمكن الدول الأعضاء من اتخاذ اجراءات تجارية فيما يخص بعض المسائل ذات المصلحة للدولة، شرط أن لا تتعارض مع ما جاءت به اتفاقيات المنظمة، وهذه التدابير تكون مؤقتة ويتم التشاور بشأنها مع المنظمة، ومن الاقتصاديين من يطلق على هذه التدابير " **شرط الهروب** " كونها تمكن العضو من التهرب تجاه التزاماته في أوضاع معينة.

2. صندوق النقد والبنك الدوليين والسّياسات التجارية: جاءت كل من المؤسستين كتتويج لمؤتمر بريتون ووذز[1] الذي عقد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واسند إلى المؤسستين مهمة إرساء قواعد النظام النقدي الدولي والعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، لهذا فإن المؤسستين تعملان على توفير المعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم للحكومات في الدول، بالإضافة إلى توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار خاصة في العالم النامي[2].

وعليه يمكن النظر في تدخل الهيئتين في مجال السياسات التجارية، من خلال آليات الإصلاح الاقتصادي، حيث شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي عجز الدول خاصة منها دول العالم الثالث عن ايجاد حل لأزمة التنمية وتفاقم مستويات الديون فيها، فكان الطريق الوحيد للخروج من هذه الضائقة هو اللجوء إلى المؤسستين لطلب الدعم والمشورة، فكان أن تدخلت المؤسستين في اطار برامج الاصلاح والتثبيت الهيكلي، أين نجدهما يروجان لفكرة اتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحاً، عن طريق القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية المؤدية إلى تحقيق المكاسب والنمو الاقتصادي.

ومنه بعد تبني عديد الدول النامية لبرامج الاصلاح المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي وبمساعدة من البنك الدولي، نجد أن بند تحرير التجارة الدولية يلقى اهتماماً كبيراً ويعد عنصراً بارزاً ضمن هذه البرامج، وبالتالي فإن تدخل المنظمتين في السياسة التجارية نجده يقع ضمن برامج الاصلاحات المقدمة للبلدان خاصة النامية منها،كما أن صندوق النقد الدولي بإمكانه أن يساعد البلدان في مجال صياغة وإدارة إطار طويل المدى للسياسات الخارجية.

3. وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي حول السّياسة التجارية: بداية يمكن تعريف السياسة التجارية في الاقتصاد الإسلامي على أنها مجموعة الاجراءات والوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة الإسلامية في تحقيق أهداف النظام الإسلامي، في إطار تنظيمها للتجارة الخارجية والتبادلات كافة من سلع وخدمات وغيرها[3]، وهنا نجد أن النظام الاقتصادي الاسلامي في نظرته إلى السياسة التجارية يختلف عن الأنظمة الوضعية الأخرى، فهو يقوم على مبدأ الجمع بين الحرية الفردية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع، عن طريق إقرار الملكية الفردية والعامة معاً، مع ضمان عدم خروجها وانحرافها عن المبادئ الاسلامية وقواعد النظام الاقتصادي المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالجوانب الأخرى للنظام الاسلامي الشامل للحياة، لذلك فإن تدخل الدولة هنا يأتي ليضمن تحقيق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين كأمة واحدة.

---

[1] – **اتفاقية بريتون ووذز** بالإنجليزية **Bretton Woods**: وهذا الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي، انعقد من 01 إلى 22 جويلية 1944 في غابات بريتون في نيوهمشاير بالو.م.أ، حيث حضر المؤتمر ممثلون عن 44 دولة وضعوا فيه الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي، وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، ودعى فيه المشاركون إلى إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الاقراض والتجارة الدولية والمدفوعات.

[2] – سفيان بن عبد العزيز، **الأساليب الحمائية الجديدة وأثرها البعد البيئي على التجارة الدولية (مع الاشارة إلى حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية، جامعة بشار، 2012/2011، ص ص 50-53.

[3] – طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي(دراسة مقارنة)**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011، ص 47.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الانمائية في الدول النامية

يعتبر حصول دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية على الاستقلال السياسي حافزاً لمحاولة البحث عن أسباب التنمية الاقتصادية، ازداد ذلك مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، لذلك فإن طبيعة التوجه الفكري والفلسفة الاجتماعية للدولة من حيث نظامها الرأسمالي أم الاشتراكي هو الذي يحدّد الكيفية التي يندفع بها المجتمع نحو هدفه المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة بما يحقق الاستقرار والمرونة مع ضمان الاستمرار في التقدم، وعليه سنقوم بتحديد الاستراتيجيات المقرونة بمجموعة هذه الأهداف والغايات، من خلال محاولة ايضاحها ومعرفة الأسباب وراء اختياراها، وكيف يمكن أن تعمل هذه الاستراتيجيات على الوصول إلى تحقيق الهدف المعيّن، وذلك بتمييزها بحسب أسلوب التنمية المتبع من قبل الدولة إلى:

أ. استراتيجيات التنمية القائمة على صادرات المواد الأولية.

ب. استراتيجيات التنمية القائمة على الاعتماد على زيادة الاستثمارات.

ج. استراتيجيات التنمية المعتمدة على الصناعة أو التصنيع.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية القائمة على صادرات المواد الأولية[1].

تعتبر هذه الاستراتيجية من بين أكثر الاستراتيجيات شيوعاً في الاستخدام من قبل البلدان النامية، ويرجع هذا إلى توفرها على كميات هائلة من المواد الأولية، ما يجعل هذه البلدان تتخصص في سلعة وحيدة، أو عدد محدود من السلع (المواد الأولية)، وبالنظر إلى التاريخ الاقتصادي لهذه البلدان نجد أنها مرتبطة بالدول المستعمرة لها قديماً، حيث كانت تمثل لها مصدراً لتزويدها بالمواد الأولية، فضلاً عن كونها أسواقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، ونظراً لبدايات مراحل التنمية في هذه البلدان وتزايد حاجات السكان زاد طلبها من المنتجات الصناعية والسلع الغذائية، ما أدى تزايد عوائد البلدان المستعمَرة على حساب البلدان المستعمِرة، بالإضافة إلى عمل البلدان الصناعية على زيادة استثماراتها وتطوير مستعمراتها لمواجهة النمو الكبير في طلب الصناعة والأسواق من المنتجات الأولية.

وعليه يمكن القول بأن امتلاك ميزة نسبية لبلد ما يؤدي إلى الزيادة في كثافة استخدام هذه العناصر الأكثر وفرة، عن طريق التوسع في الصادرات التقليدية، وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في الاستثمار المحلي

[1]- يرد في كتابات بعض من الاقتصاديين حول **استراتيجية الاعتماد على المواد الأولية** أنهم يطلقون عليها **"استراتيجية التماثل مع الغرب"** التي تعني الوصول إلى نمط الحياة الغربية، عن طريق تضييق الفجوة الموجودة بين مستويات المعيشة السائد في دول العالم الثالث، والمعيار الذي عن طريقه يتم تضييق هذه الفجوة يكون في التوسع في اقتناء السلع الاستهلاكية، وخدمات الرفاه التي يتمتع بها سكان البلدان المتقدمة، مع ما يستتبع ذلك من زيادة في متوسط دخل الفرد، لذلك نجد أن الزيادات في الدخل التي حصلت في بعض أقطار البلاد النامية لم تكن عائدة إلى تغييرات بنيوية في اقتصاداتها، بقدر ما تعود إلى الزيادة في تصدير المواد الأولية (كالبترل و الغاز ...)، وإلى زيادة الإقتراض من الخارج، وبالتأكيد فإن هذه الخطط من التنمية جاءت بنتائج عكسية، كمزيد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، تدهور المستوى المعيشي وغياب الديمقراطية (**إبراهيم مشورب، 2009**).

والأجنبي المشجع على ارتفاع نسب التوظف والزيادة في قوى العمل، ولجوء البلدان النامية إلى اختيار هذه الاستراتيجية له ما يبرره، حيث نجد من بين أهم تلك المبررات:

أ. مبررات اللجوء إلى تصدير وإنتاج المواد الأولية: إن لجوء البلدان النامية لهذه الإستراتيجية نتيجة امتلاكها لميزة نسبية في إنتاج المواد الأولية له ما يبرره[1]:

1. التخصص في تصدير المواد الأولية يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، فإن عدم وجود روابط فعالة تدفع إلى تنويع الصادرات، وتزيد من الإنتاج الموجه للسوق المحلي، يؤدي بعد الانتهاء من مرحلة التطور إلى توقف نمو حصيلة الصادرات، كذلك توقف نمو الناتج الوطني PIB.

2. أما في حالة وجود روابط فعّالة كفيلة بزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير التصديرية، فإن زيادة الإيرادات سيؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج فتزداد العمالة، وينتعش استيراد السلع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص الفائض المحقق في المرحلة الأولى، ويميل الميزان التجاري نحو الاستقرار، ومع استمرار النمو في الإنتاج المحلي فإن بروز عجز خارجي بنيوي غير مستبعد، لا سيما وأن تحسُّن الإنتاجية لا تتطور بسرعة في ميدان المواد الأولية.

3. وفي حالة وجود روابط فعّالة بالقطاعات غير تصديرية، وبالصادرات غير تقليدية فإن زيادة صادرات المواد الأولية يؤدي إلى التفاعل بين مختلف القطاعات التصديرية، ويسمح بنمو PIB مرفوقاً بتزايد الاستثمارات المستحدثة.

من هذا نجد أن بعض الدول النامية آخذة في تصدير مادة أولية مرجحة في الصادرات الكلية (كالبترول الخام)، ومن هذه الدول نذكر كل من الجزائر والسعودية حيث تتجاوز نسبة صادراتها من البترول الخام إلى الصادرات الكلية 70 في المائة، لكن رغم هذا كلّه فإن التركيز على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، له من العيوب والآثار على الاقتصاديات الوطنية.

ب. عيوب التركيز على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع: كنتيجة لتركيز البلدان النامية على تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الخارجية ينتج عنها بعض العيوب منها[2]:

1. عدم استقرار الدخل من الصادرات: إن البلاد الذي ينوّع في هيكل صادراته يتميز بدرجة من الاستقرار في دخله، على خلاف البلاد التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، فهو يمتاز بدرجة أكبر من عدم الاستقرار، فلا بد أن يكون هناك درجة من النمو المضطرد في الأجل الطويل، فدرجة الاستقرار في الدخل تتوقف على درجة التنوّع في هيكل التصدير، كما أن التنوّع في تعدد السلع لن يكون

[1] – وصاف السعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، صفحات متعددة (بتصرف).

بالضرورة هو الذي يحكم درجة الاستقرار في الدخل، فالمسألة هنا تتوقف على سوق السلعة وحجم الطلب واحتمالات نموه.

مما يذكر هنا كذلك أن تنويع الصادرات لا يعني فقط تعدد السلع الأولية المصدرة (التنويع العمودي/ Vertical diversification)، ولكن يشمل أيضا التنويع الرأسي (Horizontal diversification) أي تحويل المادة الأولية إلى سلعة نصف مصنعة أو تامة الصنع، مع العلم أن التنويع الرأسي تكون درجة الاستقرار فيه أكبر من التنويع العمودي.

2. بطء معدل النمو الاقتصادي: إن المبدأ الذي اعتمد عليه رواد المدرسة الكلاسيكية يقضي بالتخصص وتقسيم العمل، أي أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلعة التي يمتلك فيها ميزة نسبية، وبالتالي فهذا يتماشى بصورة أكيدة مع مبدأ التوزيع الأمثل للموارد، لكن هذا المبدأ لن يكون صالحاً في كل الأوقات فما كان مربحا اليوم لن يكون كذلك في المستقبل، كما أن الدولة التي كانت تمتاز بإنتاجها اليوم ستكون على عكس نقيض في المستقبل، فالمنتجين في بلدان العالم النامية ليس لديهم من العلم بالفرص المربحة الأخرى التي تحتويها سلع أخرى غير تلك التي ينتجونها، وإن علموا بذلك فليس لهم من القدرة على التحوّل إليها وإنتاجها.

لذلك فإن مبدأ التخصص لا يمكن أخذه على الإطلاق كعامل رئيسي في ميدان الصادرات، بل يجب أن يؤخذ كذلك بعين الاعتبار الدور الرئيس الذي تلعبه التجارة الدولية (أو حصيلة الصادرات) في تمويل التنمية، فهذه الأخيرة تحوز على مكانة إستراتيجية في توفير النقد الأجنبي، الذي من خلاله يتم تمويل عملية التنمية، فالسلع الرئيسية في التصدير إذا كانت تواجه منافسة شديدة من جانب المنتجات الصناعية الأخرى، أو تواجه طلباً ضعيفاً أو انخفاض في الأثمان، فإن ما تجنيه من دخل سيكون ضئيلاً هو الآخر، أي أن الايرادات من النقد الأجنبي ستكون ضعيفة، مما يترتب عليه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

3. ضيق مجال تسويق السلع: وهذا نابع من كون أن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة يؤدي إلى تصديرها لأسواق ضيّقة، وبالتالي تسويقها في مجالات أو نطاقات معينة، فتكون مسخّرة إلى حد كبير في تلبية حاجة الدول المستعمرة سابقاً لها، والاعتماد على سوق واحدة أشدّ خطورة من الاعتماد على سلعة واحدة، وذلك لعدة أسباب منها، احتمال بطئ معدل نمو الطلب، وضعف القدرة على المساومة، واحتمال التعرض للضغط السياسي (ومثاله الامتناع عن الشراء وقت الأزمات).

وبالتالي فإن الاعتماد على سلعة واحدة في العملية التصديرية، يعمل على الحد من نمو التجارة في البلاد النامية، وفي نفس السّياق يلاحظ أن السلع المصنوعة من طرف الدول الصناعية، قامت بدور كبير في ازدهار ونمو حركة التجارة العالمية، في الوقت الذي تضاءلت فيه الأهمية بالنسبة للمواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية، وبالتالي عملت هذه السلع على زيادة التشابك في العلاقات التجارية بين البلدان الصناعية، وهذا لما تتميز به من مرونة في إدخال التعديلات والتغييرات على المنتج، بينما يذكر عكس ذلك في البلدان النامية للإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية القائمة على الاعتماد على زيادة الاستثمارات

يُرجع البعض سبب التخلف الذي تعيشه البلدان النامية إلى النقص في تراكم رؤوس الأموال لديها، بالإضافة إلى ضعف موارد التمويل الداخلي[1]، فهذا صحيح من حيث وجود حد أدنى من التمويل تحتاجه التنمية، من أجل زيادة معدل نمو الدخل وزيادة فرص التوظيف، وتغيير هيكل الانتاج المشوه ورفع مستوى إنتاجية العمل البشري، وانطلاقاً من هذا فقد سارعت العديد من البلدان النامية إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية الوافدة منها خاصة إلى الداخل، وعليه فإننا نجد ضمن هذه الاستراتيجية العديد المحاولات (الاستراتيجيات) التي تدعم هذا الاتجاه، والتي منها[2]:

– استراتيجية الدفعة القوية (Big Push Theory) المنسوبة إلى الاقتصادي بول روزنشتاين رودان (P. Rosnestein Rodan).

– استراتيجية النمو المتوازن وفكرة الحلقة المفرغة للاقتصادي راجنر نوركس (Ragner Nurkse).

– استراتيجية النمو غير المتوازن، حيث ارتبطت هذه الاستراتيجية بأسماء العديد من الاقتصاديين أمثال ألبرت هيرتشمان (A. Hirschman)، و هانز سينجر (H. Singer).

– استراتيجية التنمية القطبية أو أقطاب النمو: وتعود فكرة هذه الاستراتيجية بالأساس إلى الفرنسي فرانسوا بيرو منذ الخمسينات من القرن الماضي.

ومنه بالنظر إلى مجموعة هذه الاستراتيجيات فإنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة، والتي تشهد نقصاً فيه لدى البلدان النامية، لكن يجدر هنا التنبيه إلى أنه لا يجب المبالغة في تقدير الدور الذي من الممكن أن يلعبه التمويل، والدليل هنا هو أن بعض من الدول النامية تمتلك احتياطات وقدرات ضخمة من رؤوس الأموال (كدول الخليج والدول المصدرة للنفط)، إلا أن التنمية في الحقيقة تحتاج إلى مقومات أخرى والتمويل أحدها.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المعتمدة على الصناعة أو التصنيع

بالرغم من ضعف الأداء الصناعي للبلدان النامية، إلا أنه لا يمكن في حال من الأحوال تجاهل التجربة التي خاضتها هذه البلدان في مجال تطبيق هذه الاستراتيجيات، حيث كان الغرض منها هو محاولة تحقيق التحول من حالة التخلف إلى تحقيق التنمية، وفي مجال التصنيع برزت استراتيجيتان هما:

– استراتيجية الاحلال محل الواردات، – استراتيجية التصنيع للتصدير.

1. استراتيجية الاحلال محل الواردات: يرجع العمل بهذه الاستراتيجية من قبل البلدان النامية إلى فترة الخمسينات، أي منذ حصولها على استقلالها السياسي، وكانت هذه البلدان تستهدف من خلال هذه الاستراتيجية تحقيق الاكفاء الذاتي وتقليص تبعيتها للسوق الدولية، وينصرف معنى إحلال الواردات إلى إقامة

[1]– إبراهيم مشورب، **التخلف و التنمية – دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 156-157.

[2]– لمزيد من التفصيل حول الاستراتيجيات القائمة على الاعتماد على الاستثمارات يرجع إلى:

– إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط02، 1997.

– اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلاً من السلع التي كانت تستورد من الخارج، وعلى هذا فإن مثل هذه الإستراتيجية تهدف في الحقيقة إلى خفض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنّعة[1]، إضافة إلى أنها تقوم بتغطية السوق المحلية والوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الاستهلاكية، ثم الانتقال إلى الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من المنتج، وهذا من شأنه أن يعمل على خلق طاقات إنتاجية جديدة وخفض مستويات البطالة، كما أنها تدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي إلى الأمام بما يحققه من إيرادات.

ولإستراتيجية الاحلال محل الواردات فائدتين[2]، الأولى تتمثل في أن المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من حيث المنافسة السّعرية؛ أما الفائدة الثانية تكون حال تراجع أو انعدام المنتج المستورد فيزداد الطلب على نظيره المنتج محلياً مما يترتب عليه ارتفاع في أسعار هذا الأخير، وهذا يؤدي إلى الزيادة في ربحية الاستثمارات فيها، فتتجه الموارد المحلية إلى التوسيع في الاستثمار في هذه الصناعات.

وعليه فإن تبني مثل هذه الإستراتيجية إنما يرجع إلى الشعور بضرورة الاعتماد على الذات، بدل الوهم في التفكير بمنطق الآخرين، لذلك لا بد من إنتاج الحاجات الأساسية والاكتفاء بها، باعتبارها خياراً واقعياً فرضته ظروف الشعور ببعد أو استحالة اللحاق بالآخرين.

ويعتبر الاقتصادي بول ستريتن (P. Streten) أول من وضع أسس هذه الإستراتيجية على الوجه الآتي[3]:

1. البدء بإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس الفقراء والمعدمين، والتي تتحدد بغذاء أفضل نوعية وأوفر كمية و بمياه صالحة للشرب وخدمات صحية وتعليمية ملائمة وسكن مريح، بالإضافة إلى تلبية الحاجات غير المادية مثل المشاركة في صنع القرار السّياسي، الكرامة الإنسانية والثقة بالنفس.
2. إن نجاح المشروع يتطلب تغييراً ليس فقط في نمط توزيع الدخل، ولكن أيضاً في هيكل الإنتاج القائم وكذا التجارة الخارجية، فهو يستجيب للزيادة في المعروض السلعي وتوفير القوة الشرائية اللازمة لامتصاصه من السوق.
3. تطوير القطاع الزراعي وإعطاء الأولوية فيه لزراعة المواد الغذائية الضرورية لمعيشة الناس، والاهتمام بإصلاح الخلل في أنظمة ملكية الأرض.
4. تطوير تكنولوجيا ملائمة للدول النامية، فكونها تعاني من نقص شديد في رؤوس الأموال لا بد أن تتجه لاختيار التكنولوجيا كثيفة العمالة، التي بدورها تستلزم مهارات عالية غير متوفرة وإدارة معقدة لا تناسب الظروف الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان.

ومن خلال هذا يتضح أن هذه الإستراتيجية قائمة أساساً على ثلاثة مراحل أساسية هي:

---

[1] – عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص ص316-317.

[2] – اسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع، ص 179.

[3] – عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق، ص126.

- إقامة الصناعات الاستهلاكية الأساسية.
- العمل على ارتياد أسواق التصدير (بعد استنفاذ فرص الإحلال في السوق المحلي).
- العمل على التكثيف من إنتاج السلع الوسيطية والإنتاجية.

- **الانتقادات الموجهة لإستراتيجية الاحلال محل الواردات:** بالرغم مما حققته هذه الإستراتيجية من انجازات إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات نجد منها:

1. إن هدف هذه الإستراتيجية في إطارها التنموي هو الحصول على الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية، إلا أنه في المرحلة الثانية منها تلجأ البلدان المطبقة لها إلى استيراد مستلزمات الإنتاج ورأس المال، والتكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي، وبالتالي فإن هذا يقوي عناصر التبعية للعالم الخارجي.
2. إن هذه الإستراتيجية لم تمكّن البلدان المطبقة لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم والمنافسة، حيث ولدت صناعات صغيرة ومتواضعة تكنولوجياً لا تتوفر لها في الغالب فرص المنافسة في الأسواق العالمية.
3. كما أنّ هذه الاستراتيجية أدت إلى غياب التّكامل بين هذه الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى[1].
4. بالإضافة إلى هذا فإن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى المغالاة في سياسة الاكتفاء الذاتي(الميل نحو الانعزال)، مما يؤدي إلى فقدان البلد المعني لفرص حضارية كبيرة تبقيه على حالة التخلف بدعوى الاستقلالية والاعتماد على الذات.
5. بحسب هذه الإستراتيجية فإنه سيكون هناك نظام دولي جديد تتقاسمه مجموعتان، مجموعة المراكز الجديدة بفعل إمكانياتها الاقتصادية والمستوى الذي أصابته من التطور(كالهند والصين)، ومجموعة الأطراف الصغيرة الفقيرة التي لم تحرّك ساكناً، ويقول بريبش في هذا الخصوص:" **إن التكتلات الإقليمية تنطوي على ازدياد أعضائها الصغار على الأعضاء الكبار، ولعل أفضل وسيلة لتفادي ذلك هو العمل على تنوّع الصادرات سواء من حيث المنتجات أو من حيث البلاد التي تصدّر إليها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا على المستوى العالمي** " (عبد الزهرة فيصل يونس، 2006، ص 129)، ومنه فحسب بريبش فإن الحل يكمن في معالجة التركّز السّلعي والجغرافي لصادرات البلدان النامية.

وفي نفس الاتجاه يلخّص **الاقتصادي رمزي زكي** سلبيات هذا النمط من التصنيع بالقول: " **إن هذه الاستراتيجية التي صيغت تحت تأثير تقليد أنماط الحياة ومستويات المعيشة السائدة بالدول الرأسمالية المتقدمة، قد فشلت في صياغة وتنفيذ مهام إنجاز التنمية بالبلاد المتخلفة، فمن ناحية أولى تمخّض عنها إقامة نماذج فاشلة للتصنيع، فالصناعات التي أقيمت على أساسها لم تكن تتناسب إطلاقاً مع موارد هذه البلاد ولا مع مواقع الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لأغلبية السّكان، كما أنها قامت على اعتبارات الطلب وقوى السوق، ومن ناحية ثانية أدى التطبيق العملي لها إلى تشويه نمط الانتاج والاستهلاك لصالح أصحاب**

[1]- إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 179.

الدخول العالية وسكان المدن، ومن ناحية ثالثة أدى التصنيع القائم على هذه الاستراتيجية إلى تزايد التبعية للخارج، وإلى زيادة المديونية الخارجية " (إبراهيم مشورب، ص 159).

2. استراتيجية التصنيع من أجل التصدير[1]: بعد تراجع فعالية الإستراتيجية السّابقة للإحلال محل الواردات وعدم تحقيقها للأهداف المتوخاة منها تم إيجاد بديل آخر ليحل محلها، وتمثل هذا البديل في التوجه نحو التصنيع من أجل التصدير، حيث جاءت هذه الإستراتيجية كضرورة لربط السياسة التجارية بالتنمية الاقتصادية، وهي تقوم على منطق تنمية الصادرات لتكون دافعاً قوياً للنمو، وهذه الإستراتيجية تعني بالتركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من نواتجها[2].

ويتم ذلك عن طريق وضع إستراتيجية وإقامة صناعات تصديرية، تتمتع فيها الدولة بالمزايا النسبية الدولية واختراق الأسواق الدولية، فتزداد الصادرات ويزيد الفائض في ميزان المدفوعات، ويستخدم هذا الفائض داخلياً من أجل التنمية الاقتصادية[3].

وهذه الاستراتيجية عملياً هي سياسة الانفتاح على العالم، كون المشهد الاقتصادي العالمي تغيّر لذلك أصبح لزاماً على دول العالم الثالث أن تفتح أبوابها أمام حركات الاستيراد من الخارج، والحقيقة التي يجب معرفتها بهذا الخصوص هو أن الدعوة لتبنّي هذه الاستراتيجية تلازمت مع استعداد البلدان المتقدمة للتخلي عن بعض صناعاتها الملوثة للبيئة، إضافة لاحتياجات هذه الأخيرة للأعداد الكبيرة من اليد العاملة الموجودة في بلدان العالم الثالث، وترجع حاجة بلدان العالم الثالث إلى انتهاج هذه الاستراتيجية إلى[4]:

- زيادة الحاجة الاستيرادية الهامة من السلع الرأسمالية أو من الأغذية، وقد أدى إلى هذه الظاهرة نمط التصنيع القائم على احلال الواردات، والذي دفع إلى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والوسيطية وصاحبه إهمال قطاع الزراعة، ومن ثم زيادة استيراد الغذاء.
- انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنّعة في البلاد المتخلفة، وذلك نظراً لارتفاع واستمرار حائط الحماية تحت حجة الصناعة الوليدة، في الوقت الذي بدأت فيه البلدان المتقدمة بنقل بعض الصناعات إلى البلاد المتخلفة.

- **مبررات اللجوء إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير**: تتلخص أسباب الأخذ بهذه الإستراتيجية في حجتين رئيسيتين تتمثلان في ما يلي[5]:

---

[1]– كان أول تعبير متكامل عن الدعوة إلى **استراتيجية التصنيع من أجل التصدير** متضمناً في تقرير **راؤول بريبيش** السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الدورة الأولى لهذا المؤتمر في جنيف سنة 1964، وكانت هذه الدعوة استقراراً للوقائع الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلاد النامية المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 318.

[3]– مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص 168.

[4]– اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 182-183.

[5]– نفس المرجع، ص 183.

1. أن العمل على إقامة صناعات موجهة للتصدير، سوف يؤدي بالبلدان النامية إلى أن تزيد من مقدرتها التنافسية في الأسوق العالمية، وهذا ما يسمح بزيادة درجة التركيز والتخصّص، وبتحقيق وفورات الحجم الكبيرة سواء منها الداخلية أو الخارجية، وهذا ما يدفع إلى تحسين مستوى الجودة في المنتجات، وبالتالي تحقق الكفاءة الاقتصادية للصناعات.

2. تعتبر استراتيجية التصنيع للتصدير وسيلة الحصول على موارد جديدة من العملة الأجنبية، نتيجة زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات والدائنية بالنسبة للبلاد المتخلفة.

أما عن صور إقامة صناعات التصدير فتتمثل في، تصنيع المواد الأولية وتصديرها، انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير، وإقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدولة بالميزة النسبية.

ومنه فإن هذه الإستراتيجية التي تمكّن من التوسع في الصادرات تامة الصنع، قد أعطت حافزاً مذهلاً للأداء التصديري للعديد من الدول النامية، مثلما حدث في كل من دول جنوب شرق آسيا والمكسيك والبرازيل في العقود الأخيرة[1]، إضافة إلى معاودة إيلاء الأهمية للصناعات التقليدية من خلال تشجيع التصدير من المنتجات التقليدية، لما تحققه من مزايا على صعيد مدا خيل الدولة من العالم الخارجي.

لكن بالمقابل طرحت هذه الاستراتيجية حين تطبيقها من طرف البلدان النامية عدة انتقادات، فرغم مستويات النمو التي حققتها (من 06 % سنة 1950 إلى 45 % سنة 1990) إلا أن نصيبها من التجارة يبقى ثابتاً مقارنة بالبلدان المتقدمة الصناعية.

- **الانتقادات الموجهة لإستراتيجية الصناعة من أجل التصدير:** تتمثل الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية في مجموعة القيود والعقبات التي تفرضها البلدان المتقدمة أمام صادرات البلدان النامية في مجال الصادرات، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين، جانب متعلق بالعرض وآخر من جانب الطلب نوضحهما في الآتي:

أولاً. المعوقات من جانب العرض:

1. كون الصناعة في الدول النامية غالباً ما يكون الهدف منها هو مقابلة الطلب المحلي، أي الإحلال محل الواردات فإنها حتماً ستكون وفق حاجات السّوق المحلي لا غير (أي أنها متماشية مع أذواق المستهلكين المحليين)، وهذا يؤدي إلى عدم قبولها في الأسواق الخارجية لعدم ملائمتها لأذواق وحاجات المستهلكين في الخارج.

[1] – كنتيجة للنجاح الذي حققته هذه الدول فالبنك الدولي يجد هذا سببا لما يسمى فعالية التكيف الهيكلي لتنمية الصادرات:
The effectness of structural adjustement as an exported strategy حيث يقوم هذا البرنامج أساساً على تحديد سعر صرف واقعي من خلال إخضاعه لقوى العرض و الطلب أي تعويمه، و لمزيد من الاطلاع على رأي أحد المدافعين عن وجهة نظر الصندوق والبنك الدوليين انظر:
- I.A.Elbadawi: **The effectness of structural adjustement as an exported strategy in forum**,volume01,n 4 dec 1994,p13.

2. نظرا لضيق السّوق المحلي فإن هذه الصناعات تحرم من وفورات الحجم، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض جودة المنتجات، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل باعتباره السّمة القائمة في الدول النامية.
3. تحاول الدول النامية عادة تعزيز مكانة صناعتها أمام المنافسة الأجنبية عن طريق الدعم والإعانات، إلا أن هذا غالباً ما يتسبب في تراجع مستويات الأداء في الوحدات الإنتاجية، الأمر يجعل قدراتها على مقابلة المنافسة الأجنبية ضعيفة.
4. انحصار صادرات معظم الدول النامية في عدد قليل من السّلع، مما يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية (وهذا يتطلب درجة من التنوّيع لتفادي ذلك).

ثانياً: المعوقات من جانب الطلب: تم التوضيح في العنصر السابق المعوقات من جانب العرض، وهي عن طريق إتباع السّياسات الرشيدة لدفع وتنمية الصادرات يمكن إزالتها، أما ما تعلق بجانب الطلب فيكون العكس لتعلقها بالدول المستوردة أساساً، أضف إلى ذلك كونها تخص الدول الصناعية المتقدمة التي من الممكن أن ترى أن من مصلحتها الإبقاء على تلك المعوقات، ومن أهم هذه المعوقات نجد:

1. الضرائب والرسوم الجمركية التي تقوم الدول الصناعية بفرضها على وارداتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية، وذلك لأجل حماية منتجاتها المحلية بحجة انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلدان النامية.
2. كما أن درجة الحماية هذه في الدول المتقدمة تختلف بحسب طبيعة المنتج، فتكون قليلة أو منخفضة بالنسبة للمواد الأولية الخام، ثم تزيد مع تقدم عمليات التصنيع فيها، وترتفع أكثر في المنتجات الصناعية ذات الأهمية للدول النامية، كصناعة المنسوجات والملابس.
3. القيود الإدارية والتي من صورها تحديد حصص الاستيراد واتفاقيات الحد من الصادرات، ومقتضيات الجودة التقييدية والتنظيمات الصحية، بالإضافة إلى الإعانات المستمرة الموجهة للصادرات من السلع الرأسمالية.
4. وكثيراً ما تلجأ الدول المتقدمة إلى دعم شركاتها من خلال إعفائها من الضرائب على مصروفاتها، كما تلجأ إلى فرض رسوم تعويضية بهدف إلغاء دعم قد تكون البلدان النامية قدمته لصناعاتها الوليدة.

وفي الأخير يمكن القول أن إستراتيجية تشجيع الصناعات من أجل التصدير لتحقيق التنمية عموماً تعتبر إستراتيجية ناجحة حققت معدلات مرتفعة في النمو، كالملاحظ في بلدان جنوبي شرق آسيا الذين تفوقوا كثيراً على ما تم تحقيقه في أمريكا اللاتينية أو منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من تمتُّع هذه الأخيرة بموارد ريعية كبيرة (كالبترول الخام والغاز)، والذي قد ترتب عليها هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة.

المطلب الرابع: خبرة الدول النامية في التنمية والبحث عن الاستراتجيات البديلة

بعد التطرق لإستراتيجيتي التنمية السّابقتين، تبيّن أن تطبيق كل منهما في الاقتصاديات المحليـــة لـــدول العالم الثالث يتطلب شروط وإمكانيات معينة، وهي من الممكن أن تكون عقبة أمام هذه الأخيرة، لذلك فـــإن الاستراتيجية المثلى التي يجب العمل بها، تتطلب أثناء توزيع الموارد الوصول إلى النقطة الحدّية التي تتعادل فيهـــا تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من إستراتيجية تنمية الصادرات، مع مقدار توفيره لما تحققه إســـتراتيجية إحلال الواردات.

بالإضافة إلى ما تم ذكره هناك عوامل أخرى، تكون دليلاً وراء اختيار الاستراتيجية الملائمة للبلد والتي نجد منها، النظر في مدى التحسُّن الذي يطرأ على نسبة التبادل أو شروط التجـــارة؛ مـــدى كثافـــة العمالـــة المستخدمة؛ وملاحظة الآثار الجانبية على الانتاج المتمثلة أساساً في الطلب على المنتجات الوسيطية، التي تتطلبها كل من الإستراتيجيات؛ التعرف على أثر اتباع احدى الاستراتيجيتين على الميزة النسبية للسلع؛ الاعتبـــارات الزمنية لزيادة الدخل الوطني وفق تطبيق كل من الاستراتيجيتين؛ كما أنه هناك معياراً آخر يعتمده الاقتصاديون للكشف عن الاستراتيجية المثلى التي يتبعها البلد وهو معيار سعر الصرف الفعال[1].

وفي مجال خبرة البلدان النامية وتطبيقها للاستراتيجيات التنموية[2]، نجد العديد من الدراسات والشواهد التجريبية لعديد البلدان أثبتت أن مصادر النمو والتغيّر الهيكلي في الاقتصاديات النامية الكـــبيرة الحجـــم، قـــد تأثرت بشكل محدود بإتباعها لإستراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، في حين كانت الزيـــادة في الناتج المخصص لتلبية الطلب المحلي كبيرة في معظم الأحيان، حيث بقي تأثير التجارة الدولية يعمل على ايجـــاد بدائل ملائمة للنمو في كل من الصناعات الخفيفة والثقيلة، كما انخفض مستوى معنوية إحلال الـــواردات في السنوات اللاحقة مع تغيّر أساليب ترقيته.

أما في الدول الصغيرة المعتمدة على تصدير السّلع الأولية، فقد اعتمدت بشكل كبير علـــى إحـــلال الواردات مقارنة بتشجيع الصادرات، مع استمرارها في الاعتماد على صادراتها التقليدية، إضافة إلى خوضها في بعض المحاولات المحدودة لإنتاج بعض المنتجات الخفيفة الموجهة نحو التصدير، أما الدول الصغيرة فاقدة المـــوارد الطبيعية للتصدير كانت محاولاتها نحو إيجاد بعض الصناعات المتنوعة، أو إقامة بعض الصناعات الثقيلة الموجهـــة للتصدير، وهذا بالاعتماد الكبير على الرأسمال الأجنبي، لذلك فإن هذه الدول ظل ارتباطها بالخارج مســـتمراً، بدافع صغر حجمها وافتقارها للموارد الطبيعية.

---

[1] – **معيار سعر الصرف الفعال:** يعرّف على أنه المتوسط المرجح لعملة البلد بالنسبة لعملة أو سلّة من العملات الرئيسية الأخرى بالقيم الحقيقية، مرجحـــاً بـــأوزان الأرصـــدة التجارية للبلدان المرتبطة مع بعضها، وهو يقيس كذلك الحوافز المقدمة إلى الصادرات وإحلال الواردات؛ وللمزيد حول هذا المعيار ودوره في اختيار الاستراتيجية الملائمة يرجـــع إلى: حسن خضر، **برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويـــت، (شـــوهد يـــوم 2007/04/05)، [علـــى الخـــط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-2.pdf

[2] – سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة بين أقطار مختلفة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بـــيروت، الطبعـــة الثانيـــة 1999، ص ص 48 50.

لكنّه بالرغم من كل هذه العوامل أمام بلدان العالم الثالث، إلا أن خبرة هذه الأخير فشلت في تحقيق الأهداف المرسومة لإحداث تنمية اقتصادية فعّالة والقضاء على الفقر والتخلف، وتقليل التبعية للعالم الخارجي، مع الاخفاق في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في اقتصاديات الدول النامية، لذلك ظهرت العديد من مظاهر التخلف (منها ارتفاع معدلات البطالة، المستويات الانتاجية المنخفضة، انكماش الأسواق، التفاوت في مستويات الدخول بين الأفراد ...الخ)، فضلاً عن استمرار العجز في موازين المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية.

وعليه انطلاقاً من الرؤى السّابقة، فإن بعض الاقتصاديين يرون في أهمية الاعتماد على استراتيجية احلال الواردات والعمل على تطويرها في المدى الطويل، بصرف النَّظر عن التكلفة المرتفعة المقابلة لتكلفة الإستيراد، وآخرون يرون في اتباع أسلوب الدمج بين الاستراتيجيتين السّابقتين، وهذا لضمان نجاح نتائجهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع العمل على تعزيز دور التعاون الاقليمي بين الدول النامية لتمكينها من الوقوف أمام العقبات والعراقيل المفروضة عليها من طرف الدول المتقدمة الصناعية.

- **الاستراتيجيات البديلة:** أمام فشل البلدان النامية في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، تضافرت الجهود عن طريق التفكير الجدّي في اتجاه ايجاد استراتيجية بديلة، تمكّن هذه البلدان من تحقيقها لأهدافها، وترافق ذلك مع تصحيح الفكر الاقتصادي الذي اختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي، وهذا ارتباطاً بشيوع أن بلدان العالم الثالث ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي، فالتنمية لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية بل تتعداها إلى جوانب أخرى متصلة بالنواحي الاجتماعية (أنظر مفاهيم التنمية في الفصل الأول)، كما أن نقطة الانطلاق في الفكر التنموي تكون من خلال التشخيص للوضع القائم تشخيصاً دقيقاً وعملياً، ومعرفة أن التخلف ظاهرة نسبية طارئة، وعن طريق إحداث بعض التغيّرات وتوفر مجموعة من المكونات من الممكن أن ندفع بالتخلف إلى الزوال، وفي هذا يقول **أندريه جونذز فرانك** أحد كبار المنظرين في الفكر التنموي: " **إنّ أيّة محاولة لإقامة نظرية أو وضع سياسة خاصة بالدول المتخلفة يجب أن تستند على فهم عميق لتاريخها، وعلى العملية التاريخية التي جعلت منها دولاً متخلفة، وإنّ أيّة محاولات نظرية لا تنفذ إلى العمق التاريخي للمجتمعات المتخلفة، لا بد وأن تكون سطحية، ولا تستطيع بالتالي أن تقدّم لنا رؤية شاملة لمستقبل هذه المجتمعات** " (إبراهيم مشورب، ص 165).

لذلك كانت الحاجة للخروج من حالة التبعية ضرورة ملحة بالنسبة لهذه الأقطار، بما لا ينصرف إلى التقوقع والانعزال عن العالم، وتنطلق هذه الاستراتيجية من فكرة الاعتماد على الذات أو التوجه الداخلي[1]

[1]– يطلق مجموعة من الاقتصاديين على هذه الاستراتيجية **باستراتيجية التنمية المستقلة**، حيث يعتبر **بول باران** رائداً في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله للتطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه المشهور **الاقتصاد السياسي للتنمية**، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءاً بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولاً إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل، الممثلة للنسبة العظمى من المجتمع بشكل عام، وأكّد على القضاء على الاستهلاك الترفيهي المقلّد للمجتمعات الرأسمالية، وركّز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، من خلال قطع أوتار هذه العوامل، كما أنّه انحاز إلى النموذج اللا رأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

كأساس لا بد منه لإنجاح عملية التنمية[1]، ويكون ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة، من أجل بناء قدرات اقتصادية تضمن الانطلاق نحو التنمية[2]، ومن العوامل التي تحدد عناصر الاستراتيجية البديلة للتنمية نجد[3]:

- الاتجاه نحو الحد من العلاقات الخارجية التي تعمِّق من التبعية للبلدان النامية؛
- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الانتاجية التي تلبي احتياجات السّكان الأساسية؛
- السّعي نحو إقامة تكامل بين القطاعين الرئيسين في الاقتصاد الرزاعة والصناعة، عن طريق تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بينهما؛
- زيادة المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات؛
- وضع السياسات الكفيلة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتصحيحها بما يضمن تحقيق الأهداف.
- تعزيز التعاون مع البلدان النامية، بما يؤدي إلى الانتقال من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد الجماعي.
- تعزيز قدرات الموارد البشرية صحياً وتعليمياً، مع تبني أسلوب فعّال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.
- العمل على تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، والحرص على تطوير التقنية المحلية وتطويع التقنية المستوردة مع الظروف المحلية.

كما يتأكد نجاح هذه الاستراتيجية عن طريق الأخذ أو الاستيفاء لبعض المتطلبات، والشروط التي وجب توفرها في أي بلد لكي يتمكن من تحقيق التنمية الذاتية (أو المستقلة)، وتتمثل هذه المتطلبات والشروط في ما يلي:

- العمل على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في البلد أكفأ استخدام ممكن، عن طريق توزيعهما بالشكل الذي يدفعهما نحو القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها، مع ضرورة مراعاة ملائمتها لطبيعة المجتمع المعني وظروفه المختلفة ومراحل تطوره الاقتصادي[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 52.

[2]- إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 166.

[3]- سعد حسين فتح الله، المرجع السابق، ص ص 53 54 (بتصرف).

[4]- يتحقق هذا الشرط عن طريق التقليل من الصادرات، والعمل على توجيه الانتاج إلى تلبية حاجة السوق المحلية؛ بالإضافة إلى العمل على تقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية (سواء كانت قروض أو استثمار مباشر) المقامة أساساً لتمويل بعض المشروعات التنموية الموجهة للتصدير، والاستعاضة منها بما يتوفر من عملات أجنبية لقاء تصدير بعض المنتجات الأولية في تشجيع إقامة بعض الصناعات المعتمدة فيها على هذه المنتجات.

- الحرص على أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال وضعها للسّياسات والاجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الانتاجية الكبيرة، وذات الفائدة الأكبر للمجتمع، والعمل على مشاركة القطاع الخاص في المراحل التنموية.
- الحد من التبعية التقنية للخارج، من خلال العمل على تطوير التقنية المحلية المستخدمة في الإنتاج، مع الاستفادة من التقنية المستوردة من الخارج في عملية التطوير والتغيّير.
- العمل على تغيّير وتطوير المؤسسات الاقتصادية المالية والنقدية المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين أساليب الادارة والتقنيات الفنية، ومختلف الأدوات المساهمة في ذلك.
- السيطرة على الموارد المحلية، من خلال التأميم وتحديد كيفيات الاستغلال، بما يحرّرها من قبضة الشركات الأجنبية.
- السّعي نحو تغيير السُّلوك الاستهلاكي لدى الأفراد، والحد من سيادة السّلوك الترفي المقلِّد للبلدان المتقدمة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بالشكل الذي يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى انتاجيتهم ومشاركتهم في العملية التنموية.
- ضرورة استقرار السّياسات الاقتصادية المتّبعة من قبل البلدان، والحرص على عدم الوقوع في اللا استقرار.

وعليه فإنه لإنجاح عملية التنمية والوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة، يتطلب منا الأخذ بعين الاعتبار الفروقات والاختلافات الموجودة بين بلدان العالم النامية، والظروف أو الشروط المحيطة بها، فلا يمكن أن تجمع كل هذه البلدان نموذجاً واحداً للتنمية، كما أن تطبيق هذه الاستراتيجيات المعتمدة على الصناعة أدى في الغالب إلى المبالغة في الاهتمام المفرط بالقطاع الصناعي على حساب نظيره الزراعي، ما خلق تبعية من نوع آخر "**التبعية الغذائية**"، لذلك رفعت دعاوى إقامة التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي، لتفادي حدوث الفجوات بينهما في الاقتصاد الوطني، واستكمالاً مع هذه التوجهات الأخيرة وخلق التوازن بين القطاعين نجد بعض الاقتصاديين يدفعون نحو تبني استراتيجيات معتمدة في الأساس على القطاع الزراعي[1].

[1]– لمزيد من التفصيل حول الاستراتيجيات المعتمدة على الزراعة انظر: اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 193 205.

الفصل الرابع

حركية الدول النامية في التجارة العالمية

الفصل الرابع: حركية الدول النامية في التجارة العالمية

شهدت الاقتصاديات النامية خلال عقد السبعينات موجات من التحرر السّياسي، مكنّها من الحصول تباعاً على استقلالها الاقتصادي، المتصف بالهشاشة والضعف لتعرضه للنهب والسّلب من قبل بلدان الاستعمار، والتي إضافة إلى ذلك فرضت منطقها ورهنت مستقبل هذه الاقتصادات بالتبعية، وخطط التنمية التي تكـرّس ذلك، وللخروج من هذه الوضعية قامت هذه الدول بعمل اصلاحات شاملة، تهدف من خلالها الحصول علـى الاستقلال الذاتي والوصول إلى تنمية مستقلة بعيدة عن أشكال التبعية المختلفة، بالإضافة إلى محاولـة التكيّـف والاستفادة من حركة الاندماج والاعتماد الدولي المتبادل الذي أصبح السّمة المميّزة للاقتصاد العالمي.

وفي هذا الخصوص قامت هذه الدول بالعمل على رفع مشاركاتها في المبادلات التجارية العالمية، مـع محاولة تعزيز مركزها التنافسي فيه، بالدخول في القطاعات الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية، كما سعت إلى تمكين وضعها من خلال التجمّع ضمن تكتلات اقتصادية لدعم التعاون جنوب- جنوب، خاصة مع سـيطرة القوى الغربية (شمال- شمال) على حركة التفاعلات في الاقتصاد العالمي.

لذلك فإن هذا الفصل يأتي ليسلّط الضوء على حركية التجارة الدولية في البلدان النامية، من خـلال عرض السّمات العامة لديناميكية التجارة في هذه البلدان، مع محاولة التعرف على اتجاهات التجارة، الصادرات والقطاعات الديناميكية فيها، بالإضافة إلى الإشارة إلى التجارة جنوب- جنوب والتعاون الاقتصادي في هـذه البلدان.

المبحث الأول: السّمات العامة وديناميكية التجارة في الاقتصادي العالمي

تتميّز حركة التجارة العالمية بالتغيّر والتطور الشديدين، خاصة مع تنامي المبادلات التجاريـة الدوليـة وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى التوجه الدولي نحو تحرير التجارة الدولية والاعتماد المتبـادل في العلاقات الاقتصادية الدولية، لذلك فسيتم التطرق في هذا العنصر إلى السّمات العامة الـتي ميّـزت التجـارة العالمية، نمو وديناميكية التجارة في البلدان النامية، بالإضافة إلى الاتجاهات ومشاركة البلدان النامية في التجـارة الدولية.

المطلب الأول: السّمات العامة للتجارة العالمية

توسعت تدفقات التجارة الدولية بشكل كبير في السنوات الثلاثين الماضية، فقد زادت قيمة الصادرات على النطاق الدولي بما يزيد على 318 مليار دولار سنة 1970 إلى ترليون دولار سنة 1990، ثم إلى أكثـر من 11.98 ترليون دولار سنة 2006، كما زادت الواردات خلال الأعوام نفسها من 222 مليـار دولار سنة 1990 إلى أكثر من 7.5 ترليون دولار سنة 2004 بمعدل أسرع من الناتج، لذلك فإنه يمكن الحكـم على العموم بأن حركية التجارة الدولية تشهد ديناميكية في السنوات الأولى من القرن الواحـد والعشـرين،

بالرغم من التباطؤ في وتيرة النمو تأثراً بالتقلبات في حركة الدورات الانتاجية العالمية، وبعد فترة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في فترة ما قبل التسعينات عادت التجارة الدولية لتنمو بسرعة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي 5.3 % خلال الفترة (1993-1996) و 06 % خلال الفترة (1997-2000) على الرغم من الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي سنة 1999 كنتيجة لغموض المشهد الاقتصادي العالمي مطلع 2000، وانتشار موجة من الهلع (عدم اليقين) حول مستقبل هذا الأخير[1].

انعكس التشاؤم الذي ساد في نهاية 1999 وبداية 2000 على اقتصادات العالم المتقدمة، كأمريكا وأوروبا الغربية في التباطؤ والجمود الحاد في النمو الاقتصادي، أما اليابان فقد خيم على اقتصادها حقبة من النمو البطيء طال فترة التسعينات، فكان النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي فيها يبلغ 1.1 % وهو يعكس كما أسلفنا فترة من النمو البطيء عاشها الاقتصاد الياباني، ويطلق على هذه الفترة أيضاً مرحلة الركود طويل الأمد، وعلى غرار هذا الوضع فإن وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أسهم بشكل كبير في تعمق الأزمة الاقتصادية في الاقتصاديات العالمية الكبرى، خاصة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأحداث دفعت هذا الأخير إلى اللجوء إلى استخدام العوامل السياسية والعسكرية للخروج من الأزمة، وهذا ما تم فعلاً من الاعلان الحرب على الارهاب والحرب على العراق وأفغانستان.

ساعدت هذه العوامل كلّها في الدخول إلى مرحلة جديدة من النمو في الاقتصاد الأمريكي ابتداءاً من سنة 2002 إلى غاية مطلع 2007 لتبدأ مرحلة أخرى من بوادر الأزمة المالية العالمية، التي خلفت ورائها آثاراً كبيرة على حركة التجارة الدولية وآفاق النمو العالمي، وعن متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي في الدول النامية نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (4-1):متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج الحقيقي

المناطق (%)	1980-1970	1989-1980	2000-1990	2010-2000	2012-2008
العالم	3.80	3.26	2.82	2.77	1.65
البلدان النامية	5.80	3.53	4.89	6.07	5.17
افريقيا	4.22	1.81	2.62	5.28	3.79
أمريكا	5.97	1.76	3.12	3.64	3.02
آسيا	6.18	5.34	6.24	7.13	6.09
شرق آسيا	7.80	9.66	8.13	8.30	7.20
اوقيانوسيا	2.86	3.79	2.38	2.87	3.41

المصدر: Rapport 2014 sur le développement économique en Afrique, CNUSED, p 03

[1]- محمد ذياب، مرجع سابق، ص 56.

بالنظر إلى هذه المعدلات فإنّه يظهر جلياً تأثرها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث تراجع نمو الناتج الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، فبعد أن سجل نسبة نمو بلغت 2.77 % في الفترة (2000-2010) تراجعت هذه النسبة إلى 1.65 % في الفترة (2008-2012)، كذلك الأمر بالنسبة للاقتصاديات الأخرى أين شهدت تراجع في نسب نمو الناتج الحقيقي لها[1].

وبالرجوع إلى حجم التبادلات التجارية العالمية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، فإن وتيرة النمو في كل من صادرات السلع والخدمات زادت بشكل سريع خلال العقدين الماضيين، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4-2): الصادرات العالمية في السلع والخدمات

المؤشرات (الوحدة: مليار دولار)	1985	1995	2000	2003	2004
السلع	1950.0	5162.0	6446.0	7294.0	8907.0
الخدمات	380.9	1187.4	1479.4	1795.0	2125.0
الاجمالي	2330.9	6349.4	7925.4	9089.0	11032.0

المصدر: Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul, **Le commerce International**, p 53

يلاحظ من خلال الجدول تزايد واضح في قيم الصادرات في كل من السلع والخدمات، كما لوحظ أنه منذ سنة 2003 فإن قيمة الصادرات من السلع تنمو بوتيرة أكبر من الصادرات في الخدمات، ويرجع ذلك وفق منظمة التجارة العالمية إلى الارتفاع في أسعار السلع الأساسية على مستوى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ظهور وباء السّارس في شرق آسيا الذي انعكس سلباً على قطاع السّياحة العالمية في هذه المناطق، ما أدى إلى تراجع مستويات النمو في تجارة الخدمات العالمية.

ويسند النمو القوي في التجارة الدولية إلى عدة عوامل كانت قد لعبت دوراً كبيراً وهاماً في توسع هذه الأخيرة، والتي يمكن اجمالها في أربعة عوامل أساسية هي[2]:

- إنشاء اتفاقية الغات والتي أدت إلى حصول تخفيضات كبيرة في الحواجز الجمركية؛
- انتعاش قوي في الأنشطة الاقتصادية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين؛
- إبرام اتفاقات اقليمية سمحت بإنشاء مناطق حرة، يتم من خلالها الاستفادة من الأفضليات والمزايا؛
- عولمة الاقتصاد واتساع شبكة التكامل المرتبطة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات ونشاطها عبر العالم.

لذلك ونظراً إلى هذه العوامل وأخرى فإن حركة التجارة العالمية نجدها آخذة في النمو والتوسع، فالمتتبع للتاريخ الاقتصادي يجد أنه بحلول منتصف الخمسينات، فإن التجارة في الموارد الأولية والسلع المصنعة تشهد

[1]- Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul, **Le commerce International : Théories, Politiques et Perspectives Industrielles**, Presses de l'Université du Québec,2006, p 53.
[2]- Ibid, p 55.

معدلات نمو أسرع بكثير مقارنة بالناتج العالمي، وهذا الاتجاه من الممكن ملاحظته حتى في الوقت الحالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4-3): تطور نسب المبادلات التجارية عبر العالم

المؤشر/ الاقليم (نسبة مئوية)	1985-71	1990-86	1993-91	1996-94	2004-97
نمو التجارة العالمية(01)	3.7	6.1	3.9	7.7	6.0
نمو الناتج العالمي	3.2	3.3	1.1	3.0	3.3
سرعة التكامل(02)	0.5	2.8	2.9	4.7	2.7
الدول مرتفعة الدخل OCDE	0.8	3.2	0.8	4.2	2.7
الدول النامية	**0.6**	**0.6**	**6.7**	**5.0**	**1.9**
افريقيا جنوب الصحراء	1.5	0.7	0.4	1.4	0.4
دول شرق آسيا	1.0	1.4	5.8	5.1	1.7
دول جنوب آسيا	0.4	0.2	4.1	3.2	1.5
أوروبا وآسيا الوسطى	0.0	2.1	7.3	8.3	1.4
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	1.5	3.1	0.3	0.9	1.3
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	1.6	1.6	9.6	2.8	2.2

(01):معدل النمو معطى لمجموع حجم الصادرات والواردات للسلع.

(02):معطى بالعلاقة: معدل نمو التجارة ناقص معدل نمو الناتج.

المصدر: Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul, ibid, p 54

من خلال الجدول يمكن ملاحظة سرعة التكامل المقاسة بالفرق بين معدل نمو التجارة في السلع ومعدل الزيادة في نمو التجارة العالمية، حيث بلغت ذروتها 4.7 في الفترة ما بين 1994 إلى 1996.

وتماشياً مع القفزة النوعية التي تشهدها السّاحة العالمية من نمو للتجارة الدولية، قام البنك الدولي بإعطاء نظرة تفاؤلية، يطرح من خلالها ستة عوامل تكون السبب في هذه الحركة من الانتعاش في التجارة الدولية، وتتمثل في الانتعاش الدوري الذي تشهده البلدان الصناعية؛ ارتفاع قيمة الين الياباني وفتح السّوق اليابانية؛ تعزُّز القدرة الشرائية للصادرات من السّلع الأساسية؛ زيادة معدلات النمو في البلدان النامية؛ تكامل الأسواق المالية العالمية وسرعة تحرير التجارة العالمية، وانطلاقاً من هذه العوامل فإنه يشار إلى أن البلدان في ميدان التجارة تختلف في مستويات نموها في هذه الأخيرة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4-4): نصيب مجموعات الدول الرئيسية من الصادرات العالمية في السلع خلال الفترة (1950- 2003)

الاقليم		1950	1970	1980	1990	2000	2003
العالم	مليار دولار	62.2	314.6	2031.8	3491.4	6364.0	7443.7
	(%)	100	100	100	100	100	100
البلدان المتقدمة		60.6	71.5	65.3	72.1	65.3	64.5
البلدان المتقدمة بما في ذلك أمريكا		21.0	18.9	14.4	14.9	16.6	13.4
الاتحاد الاوروبي (15)		30.6	41.0	38.5	43.2	35.3	38.3
اليابان		1.3	6.0	6.4	8.2	7.5	6.3
الدول النامية		**33.0**	**18.9**	**29.4**	**24.2**	**32.0**	**32.4**
بما في ذلك أمريكا		12.1	5.5	5.5	4.1	5.5	5.0
آسيا		15.2	8.5	17.9	16.9	24.0	24.9
دول جنوب، شرق ورابطة الدول المستقلة		6.4	9.6	5.3	3.7	2.7	3.1

المصدر: Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul, ibid, p 55

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه حتى مطلع السبعينات فإن صادرات البضائع للدول الصناعية تبقى أسرع مقارنة بنظيرتها في الدول النامية، حيث نلاحظ أن حصة هذه الاخيرة من التجارة العالمية آخذة في الانخفاض، من 33.0 % سنة 1950 إلى 18.9 % سنة 1970، ولكن خلال السبعينات تغيّر الوضع الاقتصادي لتتراجع معدلات النمو في التجارة العالمية لصالح الدول النامية على خلاف الدول المتقدمة، أين شهدت تراجع في معدلات نموها، ويرجع السبب في هذا إلى الصدمات النفطية التي حدثت في تلك الفترة، وتشير البيانات إلى أنه في فترة الثمانينات ارتفعت تجارة السلع في البلدان، فوصلت في سنة 2000 إلى معدل 32 % وهو أعلى مستوى منذ الخمسين عاماً الماضية، ويرجع هذا الارتفاع إلى الطفرة النفطية وارتفاع أسعارها، وعن نسب مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات العالمية نجدها كما يلي:

جدول رقم (4-5): نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي في مناطق العالم

الاقتصاد (نسبة مئوية)	1995	2000	2005	2010	2013
العالم	41.879	49.133	56.136	59.075	62.626
الاقتصاديات المتقدمة	37.477	40.615	48.820	53.448	57.002
الاقتصاديات النامية	**58.520**	**67.114**	**77.654**	**69.749**	**71.833**
البلدان أقل نمواً (LDCs)	49.009	53.149	66.066	68.413	69.656

المصدر: الدليل الاحصائي للأونكتاد (UnctadStat).

من خلال الجدول يتضح جلياً المشاركة الفاعلة للبلدان النامية في التجارة الدولية، وذلك للنسب المرتفعة من مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه النّسب إنما تعبِّر عن درجات الانفتاح التجاري في الاقتصاد، كما تعطي صورة عن مدى اعتمادية الاقتصاديات على العالم الخارجي، فالملاحظ أن الدول النامية تتفوق على الاقتصاديات المتقدمة من حيث هذه النسب، ففي سنة 2000 زادت نسبة مساهمة التجارة في الناتج الاجمالي في البلدان النامية، حيث بلغت 67.65 % مقابل 58.520 % سنة 1995 ارتفعت لتصل إلى 77.654 % سنة 2005، ثم شهدت انخفاضاً سنة 2010 قُدِّر بحوالي 07 % حيث سجلت 69.749 %، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض إلى تأثيرات الأزمة المالية (2007- 2008) وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وانطلاقاً من 2010 حين بدء الاقتصاد العالمي في التعافي عاد مؤشر التجارة إلى الناتج للإنتعاش من جديد ليبلغ 71.833 % مقارنة بنسبة 57.002 % مسجلة في البلدان المتقدمة و 62.626 % في الاقتصاد العالمي، و 69.656 % في البلدان الأقل نمواً.

وكما سبق الإشارة إليه فإن النسب الكبيرة المسجلة لمساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الاجمالي في الجدول للبلدان النامية لها دلالتان، فمن جهة تبيّن فعالية المشاركة في الحركة الدولية من جانب المساهمة في التجارة للدول، ومن جهة أخرى يضع هذه الاقتصاديات في مأزق التبعية والارتباط الشديد بالعالم الخارجي، وهذه النقطة الأخيرة تكون في صالح البلدان المتقدمة، نظراً للإمكانات التي من الممكن أن تتولد نتيجة للطلب المحلي في البلدان النامية، والتي من المحتمل أن تستقر في المستقبل مقابل الاتجاهات الديمغرافية طويلة الأجل ودرجة تشبّع الاستهلاك في هذه البلدان، لذلك يتبادر إلينا نظرة البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في اعتبارها خزان من الطلب لا ينضب، فإذا ما تم فتح هذا الخزان فبالإضافة إلى إعطائه دفعة قوية ومستمرة لنمو التجارة وتوسع الاقتصاد العالمي، فإنه يعمل ليعود بالنفع على رفاه البلدان المتقدمة ومستهلكيها وشركاتها[1]، إلا أنّه لا يمكن بحال من الأحوال الاغفال عن ما يمكن أن تسبب فيه التبعية إلى الخارج من إمكانية التعرض للصدمات الخارجية بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: نمو وديناميكية التجارة الدولية في البلدان النامية

ازداد دور التجارة في الاقتصاد العالمي على مدى الخمسين سنة الماضية، الأمر الذي دفع إلى أن يتجاوز نمو التجارة العالمية بكثير نمو الناتج العالمي، ففي ظل هذا الوضع فإن معظم البلدان حققت نسب نمو مرتفعة كنتيجة لمشاركتها في التجارة العالمية، من خلال السياسات التي قامت بتطبيقها على نطاق واسع ابتداءاً من النصف الثاني من القرن الماضي (1950 و 1960 و1970) ، وهذه الصورة من ديناميكية التجارة الدولية تعكس في الحقيقة وضعية الاقتصاد العالمي عموماً، وكذلك حركة رؤوس الأموال والتمويل الدولي، كما أن هذه الحركة الواسعة تدفع لخلق سوق عالمية واسعة، تضم مخرجات العمليات الانتاجية الكبيرة على المستوى

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مذكرة حول وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية**، الدورة الحادية عشرة أيام 13-18 جوان 2004، ساو باولو، ص 03.

العالمي، وهذه الأسواق نجدها قد تأثرت بشروط التجارة الخارجية التي تفرضها مجموعة البلدان المشـــاركة في السوق، بالإضافة إلى هذا فإن العمليات التي تتم في الأسواق العالمية تعمل إما على المساهمة في النمو الاقتصادي الطويل، أو تدفع بالاقتصاد الوطني إلى أن يقع في حالة من الركود والإنكماش، بالشكل الذي يندر بحـــدوث أزمة.

وعليه فإن العديد من العوامل ساهمت وبشكل كبير في نمو وتوسع التجارة الدولية، من خلال شبكات الانتاج الدولية ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات، عن طريق تحريـــر القيـــود الجمركية والحواجز الأخرى أمام حركة التجارة الدولية، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي من خـــلال التجـــارة والمسائل المرتبطة به، والإصلاحات الهيكلية ومجال التكنولوجيا والابتكار، كذا الاستفادة من نظام الأفضـــليات التجارية، وبناءاً على هذا يؤكد دعاة الانفتاح أن تحرير التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأمـــوال مجتمعـــة ساهمت في النمو السّريع للتجارة الدولية بدرجة أكبر من الناتج على المستوى الدولي[1].

وكنتيجة لتأثير هذه العوامل على حركة التجارة الدولية في العالم، فإن هذه الأخيرة تأخذ في التزايـــد عبر السنوات لتسجل كما سبق وأشرنا إليه معدلات نمو عالية مقارنة بنظيرتها للناتج الإجمالي، فقد بلغ متوسط النمو السنوي للتجارة السلعية نسبة 7.5 % سنة 2000، ارتفع هذا المعدل ليصـــل إلى 13 % لمتوســـط معدلات النمو في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006، وحيث نجد أن متوسط نمو الصادرات في البلـــدان النامية بلغ حوالي 15.9 % في حين بلغ في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقاليـــة 11 و21.3 % على التوالي وهذا خلال الفترة(1995- 2006)، ولبيان تطور التجارة السّلعية خـــلال الفتـــرة(1995-2006) نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (4-6): إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (1995- 2012)

(الوحدة: مليار دولار)

اتجاه الصادرات		1995		2000		2006		2012		نسبة النمو في الفترة (1995-2006)
		القيمة	النسبة إلى الصادرات العالمية	القيمة	النسبة إلى الصادرات العالمية	القيمة	النسبة إلى الصادرات العالمية	القيمة (مليار دولار	النسبة إلى الصادرات العالمية	
العالم	العالم	5.037	100	6.316	100	11.565	100	18.817	100	129.6
الدول النامية	العالم	1.417	28.1	2.061	32.6	4.110	35.5	8.432	4.481	190.0
الدول النامية	الدول النامية	570.2	11.3	786.6	12.5	1.824	15.8	-	-	219.9

المصدر: UNCTAD, **Globalization for Development : The International Trade Perspective**, p 15

[1]- UNCTAD, **Globalization for Development : The International Trade Perspective**, Uneted Nation, New York and Geneva, 2008, p08.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التجارة العالمية السلعية قد زاد خلال الفترة (1995- 2006) بنسبة 130 %، في الوقت التي تسجل فيه البلدان النامية أعلى نسبة زيادة مقارنة بالنسبة السابقة، أين بلغت 190 %، وهكذا فإن البلدان النامية تعرف اتجاهاً تصاعدياً في مشاركتها في التجارة العالمية، لهذا فإنه من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن حصة الدول النامية في التجارة العالمية كانت سنة 1995 تقدر بـ 28.1 % انتقلت لتصل إلى 35.5 % سنة 2006، وهذه الزيادة تدل على التطور الملحوظ في مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية، حيث نجد أنه خلال العقدين الماضيين (الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2010) ساهمت بعض البلدان بشكل كبير في نمو التجارة في البلدان النامية، ونجد على وجه الخصوص سبعة دول هي البرازيل والهند، الصين، المكسيك، روسيا، وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية، حيث بلغت إجمالي الصادرات السلعية لهذه الدول مستوى 1.76 تريليون دولار أمريكي، بينما إجمالي الصادرات في الخدمات وصلت إلى 232 مليار دولار أمريكي سنة 2005، وبلغت نسبة متوسط النمو السنوي للصادرات السلعية خلال الفترة 1995- 2005 معدل 11.6 %، في المقابل نسجّل فقط 05 % في البلدان المتقدمة خلال نفس الفترة، أما عن قطاع الخدمات فإن متوسط النمو السنوي للسبع بلدان النامية بلغ نسبة 10 %، وبالمقارنة مع الدول المتقدمة نجدها تقدر بـ 6.2 %.

وعليه فإن الأداء التجاري القوي لهذه البلدان قد رفع من نسب مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية، إضافة إلى انعكاس هذه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي لهذه البلدان، فمن خلال التقديرات التي قامت بها منظمة التجارة العالمية سنة 1998 فقد نمت الصادرات السلعية بمعدل سنوي 06 % من حيث القيمة الحقيقية بين عامي 1948 و 1997، في حين بلغ نمو الانتاج معدل 3.7 % فقط، ما أدى إلى حصول زيادة في التجارة بمقدار 17 مرة مقابل تضاعف الانتاج بمقدار 06 مرات، وحسب تقرير ماديسون (Madison, 2001) فإنه في الثلاثين سنة الماضية تضاعف حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بمقدار خمسة مرات وزادت مرتين أسرع من الانتاج العالمي، كما أن نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج الاجمالي العالمي انتقلت من 5.5 % سنة 1950 إلى 17.2 % سنة 1998، وفي الجدول الموالي نوضح مرونة الصادرات إلى الناتج الاجمالي لبعض المناطق.

جدول رقم (4-7): مرونة الصادرات خارج المنطقة لبقية العالم إلى الناتج الاجمالي العالمي لمناطق مختارة خلال الفترة (1970- 1999)

المناطق (بالقيمة الثابتة لأسعار تعادل القوة الشرائية)	1970- 1980	1980- 1990	1990- 1999	1970- 1999
أمريكا الوسطى و الجنوبية	2.02	0.34 -	0.87	0.87
الآسيان	4.16	0.77	3.09	2.71
اليابان و كوريا الجنوبية	2.88	1.63	1.32	2
الصين	3.44	2.6	4.26	3.36
أستراليا و نيوزيلندا	1.63	0.37	1.03	1.04

المصدر: **Le commerce mondial au 21ème siècle**, Institut français des relations internationales, 2002, p 57

ومنه من خلال الجدول نلاحظ أن مرونة الناتج الإجمالي العالمي لبقية العالم إلى الصادرات في أمريكا الوسطى والجنوبية تسجل انخفاض محسوس في الفترة (80- 1990) أين بلغت (-0.34)، كذلك منطقة الآسيان سجلت تراجع في هذه النسبة (0.77) لنفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة أين بلغت (4.16)، ونجد الصين تسجل المرونات فيها للناتج الاجمالي بالنسبة للصادرات مستويات مقبولة فمثلاً في الفترة (1990- 1999) بلغت المرونة (4.64) وهي أكبر بكثير من الواحد الصحيح، في الوقت الذي تسجل فيه أستراليا ونيوزيلندا مرونات ايجابية في الفترات المختارة، وعليه فإن مستويات المرونة الايجابية للبلدان المختارة تعكس مدى ارتباط قطاع الصادرات بالناتج العالمي لبقية العالم، فكلما كانت المرونة عالية كلما كان الاقتصاد أقرب إلى الانخراط واللحاق بمنظومة وحركة الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: اتجاهات ومشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

تكتسي مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية أهمية بالغة على المستويين المحلي والدولي، ذلك أن تعزيز مشاركتها يمكّن من ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية ومن المفاوضات التجارية الدولية، لهذا نجد أن هذا الموضوع يعد من إحدى أهم المواضيع الأساسية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبلدان النامية وكما تم تناوله في العناصر السابقة قد عززت من مكانتها في التجارة الدولية من خلال مضاعفة مشاركتها فيه، كون هذه المشاركة على نحو متزايد تعتبر إحدى الوسائل المهمة لتحقيق المكاسب، وبالتالي استخدام هذه الأخيرة كمحرك حقيقي للنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، والزيادة في التجارة من شأنه أن يدفع إلى الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المشاركة في التجارة، وهذا يدل على درجة الانفتاح من جهة ومستوى الاعتماد على التجارة من جهة أخرى، ولإلقاء الضوء أكثر على أحجام الصادات والواردات من السلع لمناطق مختارة نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (4-8): أحجام الصادرات والواردات من السلع لمناطق مختارة خلال الفترة (2009- 2012)

المنطقة	حجم الصادرات				حجم الواردات			
	2009	2010	2011	2012	2009	2010	2011	2012
العالم	13.3-	13.9	5.2	1.8	13.6-	13.8	5.3	1.6
البلدان المتقدمة	15.5-	13.0	4.9	0.4	14.6-	10.8	3.4	0.5-
الاقتصاديات الانتقالية	14.4-	11.3	4.2	1.0	28.2-	15.9	15.7	3.9
البلدان النامية	**9.7-**	**16.0**	**2.0**	**3.6**	**10.2-**	**18.8**	**7.4**	**4.5**
افريقيا	9.5-	8.8	8.3-	5.7	6.2-	8.4	2.8	8.0
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	7.4-	8.3	4.6	2.2	17.9-	22.5	10.8	2.5
الصين	14.1-	29.1	13.0	7.2	1.1-	25.4	10.3	5.9
جنوب شرق آسيا	10.0-	18.6	4.4	2.2	15.8-	22.0	6.7	6.0

المصدر: تقرير التجارة والتنمية 2013، ص 06.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع في معدلات التجارة الدولية، مقارنة بالمعدلات المرتفعة والسريعة المسجلة في الفترات السابقة على الأزمة المالية العالمية 2008، فقد تباطأت التجارة الدولية في كل مناطق العالم سنة 2009، مما خيمت عليه حالة من الغموض على مستقبل التجارة العالمية، وبعد الهبوط الحاد الذي شهدته التجارة الدولية في الفترة التي أعقبت الأزمة (2008)، عاد الانتعاش سنة 2010 إذ لم يزد حجم التجارة في السلع إلا بنسبة 5.3 في المائة فقط في 2011، وبنسبة 1.7 في المائة سنة 2012، وكان سبب هذا التباطؤ الكبير في التجارة تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة وبخاصة أوروبا، حيث أن انخفاض وضعف التجارة البينية الأوروبية كان مسؤولاً عن قرابة 90 في المائة من الانخفاض في الصادرات الأوروبية سنة 2012، كما أن الأداء التجاري في البلدان المتقدمة كان ضعيفاً هو الآخر.

أما في البلدان النامية فبالرغم من المعدلات الايجابية، إلا أنها كذلك شهدت تباطؤاً في معدلات نمو الصادرات، فكما هو ملاحظ في الجدول ففي البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، كان معدل نمو حجم الصادرات 1 في المائة سنة 2012 مسجلاً انخفاض عن مستواه البالغ 4.2 في المائة سنة 2011، بينما كان معدل نمو الواردات 3.9 في المائة سنة 2012 منخفضاً عن مستواه البالغ 10.7 في المائة سنة 2011، ونفس الأمر يسجل في البلدان النامية، حيث انتقل معدل النمو من 06 في المائة سنة 2011 إلى 3.6 في المائة سنة 2012، أما الواردات انتقلت من 7.4 في المائة سنة 2011 إلى 4.5 سنة 2012، وعن الصين التي تعدّ القوة الرئيسية للتجارة العالمية في السنوات الأخيرة، فإن التراجع في مستوى صادراتها كان بالغ الأثر نتيجة للأزمة الاقتصادية (2008- 2009)، حيث انتقل معدل نمو صادراتها من 13 في المائة سنة 2011 إلى 7.2 في المائة سنة 2012، وعن الواردات فإنها شهدت أيضاً تراجعاً خلال نفس الفترة.

وعليه فإن الأزمة المالية العالمية 2008 غيّرت من أنماط التجارة الدولية في كل من البلـــدان المتقدمـــة والنامية على حد سواء، حيث ازداد حجم الصادرات في الفترة التي سبقت الأزمة ما بين (2006- 2007) بمعدل سنوي قدره 11.3 في المائة انخفض بعدها إلى 3.5 في المائة، ونفس الأمر من الانخفاض الذي تعرضت له حجم الواردات، والشكل الموالي يوضح الأثر الذي أحدثته الأزمة في حجم التجارة الدولية كما يلي:

شكل رقم (4-1): التجارة العالمية حسب الحجم خلال الفترة (2004- 2013)

(الأرقام القياسية، 2005= 100)

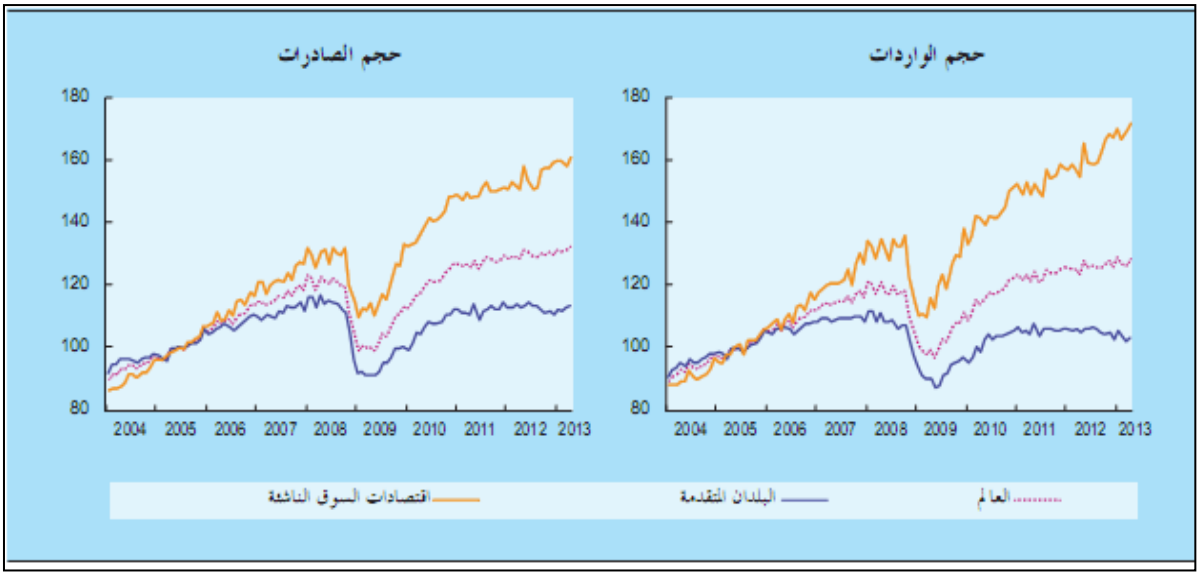

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفس المرجع، ص 07.

- **التجارة الدولية في الخدمات:**

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات ذات الأهمية في التجارة الدولية، من حيث أنه يســـهم في النمـــو والتنمية الاقتصادية للبلدان، كما أنه وفي القرن الواحد والعشرين مع زيادة وتنامي ظاهرة العولمة أصبح هـــذا القطاع من بين القطاعات الأكثر تنافسية في العالم من خلال توفيره لفرص العمل الجديدة، بالإضـــافة إلى أنـــه يعمل على تعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتحفيز التجارة والقيام بتحسين اقتصـــاد الخـــدمات كذلك يعمل على المساهمة في تحسين الأداء في تجارة البضائع، كما أن زيادة تطور وتوفر الخدمات المنتجة يعزز من القدرات التنافسية الدولية للصادرات من المواد الأولية والسلع المصنعة على حد سواء، ففي ســـنة 2013 بلغت قيمة صادرات العالم من الخدمات التجارية 4.6 تريليون دولار بمعدل نمو قـــدره 06 %، كمـــا أنهـــا تشكل 20 % من مجموع التجارة العالمية في السلع والخدمات التجارية لعام 2013[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- يشار إلى أنه ورد في تقرير التجارة العالمية 2014 أنه بسبب الاحصاءات التقليدية للتجارة الدولية المعتمدة في قياساتها على تدفقات التجارة الإجمالية بدلاً من القيمة المضـــافة في مراحل الانتاج المختلفة قلّل من مساهمة هذه الأخيرة (الخدمات) في التجارة الدولية.

جدول رقم (4-9): الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية (2005-2013)

المؤشر	القيمة في 2013 (مليار دولار)	التغير السنوي (%)			
		2011	2012	2013	2013-2005
البضائع	18.816	20	00	02	08
الخدمات التجارية	4.645	12	02	06	08
نقل	905	09	01	02	06
سفر	1.185	12	04	07	07
الخدمات التجارية الأخرى، منها:	2.550	14	02	06	09
خدمات الاتصالات	120	09	05	09	09
الانشاءات و البناء	105	07	00	02-	10
خدمات التأمين	105	09	01-	02-	10
الخدمات المالية	335	12	03-	09	08
خدمات الحاسوب و المعلومات	285	17	05	10	14
الاتاوات و رسوم الترخيص	310	14	01	06	09
خدمات الأعمال الأخرى	1.245	15	04	06	09
الخدمات الشخصية و الثقافية و الترفيهية	40	17	02	08	08
مذكرة السلع و الخدمات التجارية (POB)	23.255	18	01	03	08

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة، تقرير التجارة العالمية 2014.

من خلال الجدول نلاحظ كذلك نمو بعض الفئات الفرعية للخدمات التجارية الأخرى أسرع من غيرها، كخدمات الحاسوب والمعلومات التي سجلت أقوى نسبة نمو بمعدل 10 % في حين سجل أقوى انخفاض في كل من خدمات الانشاء والبناء وخدمات التأمين بنسبة (-02 %)، أما بالنسبة للخدمات المالية فشهدت أقوى انتعاش فمن انخفاض بنسبة 03 % في 2012 إلى نمو بنسبة 09 % في 2013، بالإضافة إلى نمو خدمات الاتصالات بمعدل 09 % والخدمات التجارية الأخرى بنسبة 06 %، وكذلك الاتاوات ورسوم الترخيص هي الأخرى نمت بنسبة 06 % بعد مرحلة من الركود في 2012، ومنه فالملاحظ أن جميع الفئات الفرعية للخدمات سجلت معدلات نمو ايجابية في سنة 2013، لذلك فإن البلدان النامية زادت من فرصها حول توسيع الاستفادة من هذا القطاع باعتباره المحرك نحو تحقيق المكاسب التنموية، فوفقاً للإحصائيات التي جمعتها كل من المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والخدمات (UNECTAD) فإن صادرات البلدان النامية من الخدمات التجارية زادت بنسبة 10 % في المتوسط بين عامي 2010 و2012 حيث بلغت 1372 مليار دولار في 2012، أما الواردات توسعت بنسبة 11 % لتصل إلى 1567 مليار دولار أمريكي، والشكل الموالي يوضح نسب الزيادة فيما تم ايضاحه آنفاً.

شكل رقم (3-2): تطور قطاع الخدمات التجاريـــة في التجارة الدولية للبلدان النامية بحسب الفئات الرئيسية خلال الفترة 2010-2012

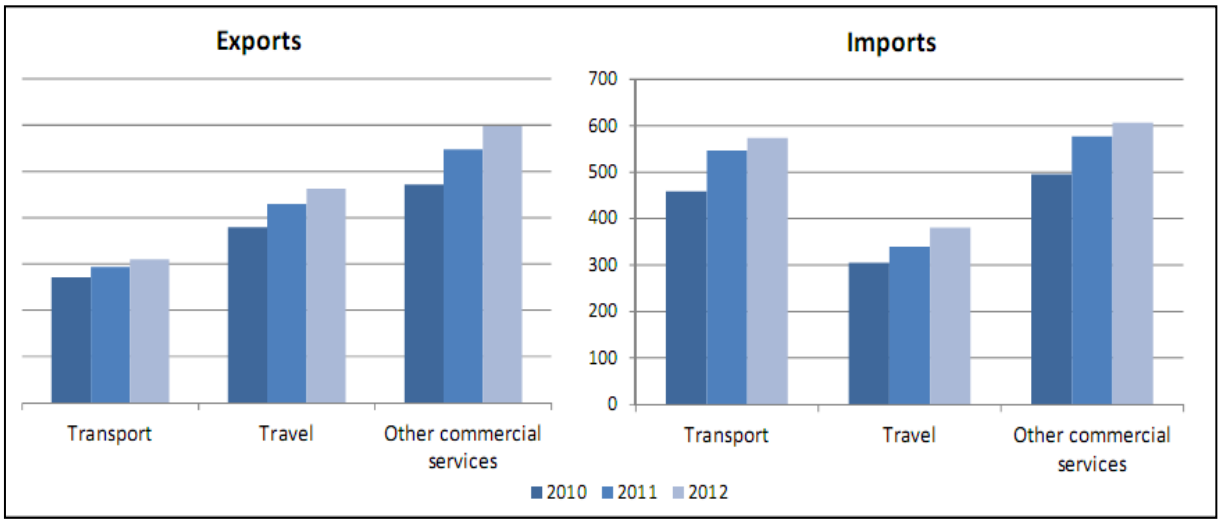

المصدر: تقرير لجنة التجارة والتنمية، المنظمة العالمية للتجارة 2013.

انطلاقاً من هذا فإن البلدان النامية واصلت المشاركة في التجارة العالمية في الخدمات باضطراد، حيـــث ارتفعت مشاركتها في الصادرات من الخدمات من 28.6 % سنة 2011 إلى 30.1 % سنة 2013، أمـــا الواردات فشهدت كذلك زيادة من 35.3 % إلى 37.7 % لنفس الفترة، ولبيان ذلك نورد الجدول التالي:

جدول رقم (4-10): صادرات الخدمات التجارية في الاقتصاديات النامية خلال الفترة (2011-2013) حسب الأقاليم الجغرافية

الأقاليم	قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)			الحصة من الصادرات العالمية (%)			نسبة التغير السنوية (%)		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الاقتصاديات النامية	1.252	1.353	1.422	28.6	30.2	30.1	12.9	8.0	5.1
أمريكا اللاتينية	0.153	0.162	0.167	3.5	3.6	3.6	16.4	5.7	3.6
افريقيا النامية	0.094	0.988	0.096	2.2	2.2	2.0	4.5	4.4	2.9-
آسيا النامية	1.00	1.088	1.154	22.9	24.3	24.5	13.2	8.7	6.1
العالم	4.372	4.473	4.720	100	100	100	12.2	2.3	5.5
الاقتصاديات المتقدمة	3.0111	3.003	3.169	68.9	67.1	67.2	11.7	0.3-	5.5
أقل البلدان نمواً	0.031	0.032	0.036	0.7	0.7	0.8	24.1	2.9	14.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECTADSTAT).

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة آسيا النامية تستأثر بالحصة الأكبر في تجارة الخدمات الدولية، فقد ارتفعت حصة صادراتها العالمية من الخدمات التجارية من 22.9 % سنة 2011 إلى 24.3 % سنة 2012 لتصل سنة 2013 إلى معدل 24.5 % وهذا بالرغم من تراجع نسب نموها السنوية مـــن 13.2 % ســـنة

2011 إلى 6.1 % سنة 2013، وعن المساهمات الرئيسية للزيادة في هذه الصادرات فإننا نجد أنه سنة 2011 بلغت حصة الخدمات في كوريا نسبة 42 % وفي الصين نسبة 44 % بينما في هونغ كونغ بلغت ذروتها أين وصلت إلى نسبة 83 % من مجموع الخدمات في آسيا النامية، ويأتي إقليم أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في تجارة الخدمات الدولية ضمن الأقاليم النامية الأخرى فمن 3.5 % ارتفع إلى 3.6 % من الخدمات العالمية لسنتي 2012 و2013 على الترتيب، كما أن نسب النمو السنوية في هذا الاقليم تشهد تراجعاً فمن 16.4 % سنة 2011 انخفضت إلى 3.6 % سنة 2013.

أما بالنسبة للواردات فقد شهدت هي الأخرى نمواً متزايد فمن 35.8 % في 2011 إلى 37.3 % في 2012 و 37.7 % سنة 2013 من الصادرات العالمية، كما تصدرت آسيا النامية الأقاليم النامية الأخرى من حيث واردات الخدمات فمن 26.6 % سنة 2011 إلى 28.6 % في 2013 من الصادرات العالمية، وهذا النمو في الواردات إلى آسيا النامية يرجع إلى حد كبير إلى ازدهار وتوسع قطاع الخدمات في الصين، ويأتي في المرتبة الثانية اقليم أمريكا اللاتينية بنسبة 5.0 % سنة 2011 إلى 5.2 % سنة 2013 من الصادرات العالمية تقابلها نسب نمو سنوية تقدر بـ 22.2 % سنة 2011 انخفضت إلى 5.7 % سنة 2013، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4-11): واردات الخدمات التجارية في الاقتصاديات النامية خلال الفترة (2011-2013) حسب الأقاليم الجغرافية

الأقاليم	قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)			الحصة من الصادرات العالمية (%)			نسبة التغير السنوية (%)		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الاقتصاديات النامية	1.497	1.599	1.696	35.8	37.3	37.7	14.9	6.8	6.1
العالم	4.180	4.292	4.499	100	100	100	11.8	2.7	4.8
الاقتصاديات المتقدمة	2.542	2.529	2.615	60.8	58.9	58.1	9.8	0.5-	3.4
أقل البلدان نمواً	0.074	0.077	0.078	1.8	1.8	1.7	21.3	3.7	1.4

المصدر: نفس المرجع.

المبحث الثاني: الاتجاه في تركيز الصادرات ومشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة

سيتم في هذا العنصر ايضاح نقطتين على قدر من الأهمية في تحديد الاتجاه في تركيز الصادرات من البلدان النامية، بالإضافة إلى النظر في مشاركة هذه البلدان في القطاعات الجديدة والديناميكية في التجارة العالمية، ما يفضي إلى إعطاء صورة عن مدى إمكانية صادرات البلدان النامية في الولوج إلى الأسواق الخارجية بالنظر إلى المنافسة الكبيرة التي تواجهها من البلدان المتقدمة أو البلدان الصناعية الكبرى فيه.

المطلب الأول: الاتجاه في تركيز الصادرات.

تشهد البلدان النامية حالة من التركّز في صادراتها حول سلعة واحدة أو عدد محدود من السّلع، وهذا ما يجعلها تقع ضمن ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بخطر تركّز الصادرات والآثار الناجمة عنه، ومن بين المؤشرات التي تكشف على نسبة تركّز الصادرات مؤشر هيرشمان[1] (Hirschman Index) والجدول الموالي يبيّن اتجاهات تركّز (تنوّع) الصادرات والواردات في البلدان النامية مقارنة بمناطق أخرى كما يلي:

جدول رقم (4-12): اتجاهات تطور مؤشّري تركّز وتنوّع الصادرات والواردات لمجموعات البلدان في العالم(01) خلال الفترة (1995-2012)

	1995	2000	2005	2010	2011	2012
مؤشر تركّز (تنوّع) الصادرات						
البلدان المتقدمة	0.055 **(0.117)**	0.072 **(0.134)**	0.066 **(0159)**	0.065 **(0.179)**	0.062 **(0.181)**	0.066 **(0.190)**
البلدان النامية	0.091 **(0.279)**	0.129 **(0.262)**	0.138 **(0.246)**	0.124 **(0.212)**	0.135 **(0.199)**	0.139 **(0.197)**
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	0.193 **(0.610)**	0.227 **(0.590)**	0.300 **(0.593)**	0.325 **(0.579)**	0.334 **(0.565)**	0.335 **(0.542)**
مؤشر تركّز (تنوّع) الواردات						
البلدان المتقدمة	**0.058** (0.072)	**0.077** (0.073)	**0.080** (0.091)	**0.082** (0.106)	**0.087** (0.099)	**0.092** (0.101)
البلدان النامية	**0.055** (0.172)	**0.087** (0.177)	**0.091** (0.191)	**0.089** (0.162)	**0.092** (0.147)	**0.097** (0.140)
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	**0.158** (0.417)	**0.054** (0.319)	**0.055** (0.253)	**0.054** (0.257)	**0.059** (0.259)	**0.058** (0.270)

(01): القيم الواردة بين قوسين تمثل مؤشر التنوّع للصادرات والواردات.

المصدر: قاعدة بيانات UNECTAD.

من خلال القيم للمؤشر يتبيّن أن البلدان النامية تعيش حالة من تركّز لصادراتها نحو العالم، ففي سنة 1995 سجلت قيمة المؤشر نسبة 0.091 أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 0.124 و0.139 لكل من سنة 2010 و2012 على الترتيب، وهي قيم تقترب من الواحد الصحيح الدال شدّة التركّز في الصادرات، والشكل التالي يبيّن اتجاهات تطور مؤشر تركّز الصادرات لمناطق مختلفة من العالم.

[1]- يمكن حساب قيمة المؤشر بالنسبة بين قيمة الصادرات من سلعة مختارة إلى إجمالي الصادرات في القطر مرجحاً بعدد السّلع الممكن تصديرها، فالحالة التي يكون فيها المؤشر معدوماً فهذا يدل على التنوّع الكبير في الصادرات أو الواردات، أما مساواته إلى الواحد الصحيح فهذا يدل على التركّز الكبير في الصادرات أو الواردات، والأمر كذلك عند اقتراب قيمة المؤشر إلى حدود القيمتين.

شكل بياني رقم (4-3): اتجاهات تطور مؤشر تركّز الصادرات خلال الفترة (1995-2012) لمجموعات البلدان في العالم[01]

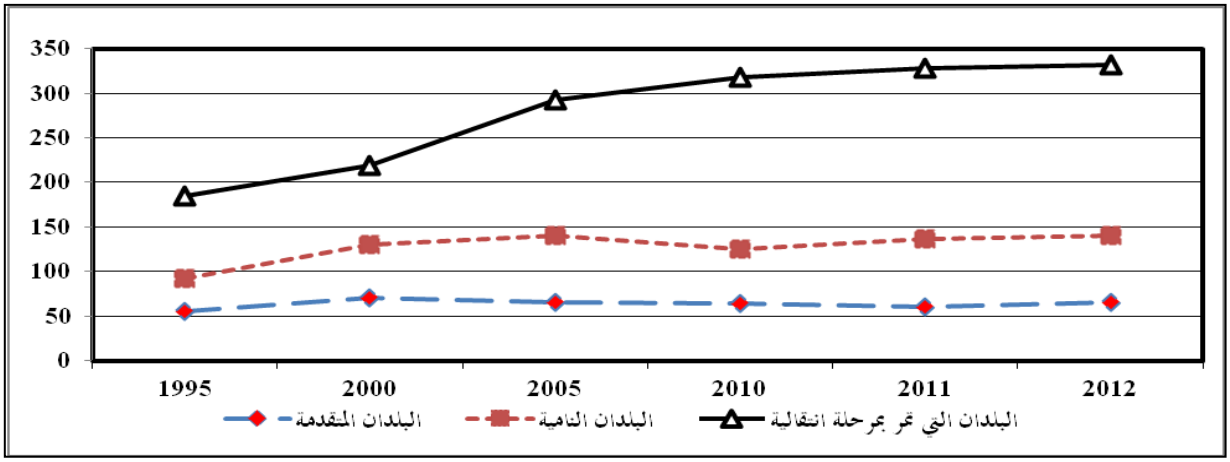

[01]: القيم الممثلة في الشكل البياني مضاعفة بمقدار 1000 درجة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه.

أما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فتركيز صادراتها أشدّ مقارنة بالبلدان في المجموعة الثانية (البلدان النامية)، ففي سنة 1995 سجّل المؤشر قيمة 0.193 انتقل بعدها إلى 0.325 و 0.335 لكل من سنتي 2010 و 2012، وعن المجموعة المكونة للبلدان المتقدمة فالأمر يختلف حيث نجد أن قيم المؤشر تقترب من الصفر ما يدل على درجة التنوّع الكبير التي تتمتع بها صادرات هذه المجموعة، ففي سنة 1995 سجّل المؤشر نسبة 0.055 انتقل بعدها إلى قيمة 0.066 سنة 2012.

أما بالنسبة لقيم المؤشر المتعلقة بالواردات فتظهر عكس تلك المتعلقة بالصادرات، حيث نسجّل في مجموعة البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية تركّز كبير في الواردات، على خلاف كل من المجموعتين الأولى والثانية التي تظهر اتجاه تصاعدي لمؤشّر تركّز الواردات، وهذا منطقي إذا ما تم النظر في هياكل الواردات للمجموعات الثلاثة، فمجموعة البلدان النامية ونظراً لضعف هياكلها الإنتاجية وعدم القدرة على تلبية الطلب المحلي (الداخلي)، جعلها تلجأ إلى السوق الخارجية لتغطية العجز والقيام بعمليات الاستيراد، وهذا بخلاف حالة البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية نظراً لتبنيها لاستراتيجيات تنموية مبنية على الاعتماد على الذات والتخلّص من التبعية، بالإضافة إلى نوعية المؤسسات والحكم الذي تمتاز به هذه البلدان تمكنت من التغلب على تلبية احتياجاتها من الأسوق الخارجية، والشكل الموالي يوضح اتجاهات تطور مؤشّر التركّز للواردات كما يلي:

شكل بياني رقم (4-4): اتجاهات تطور مؤشر تركّز الواردات خلال الفترة (1995-2012) لمجموعات البلدان في العالم[01]

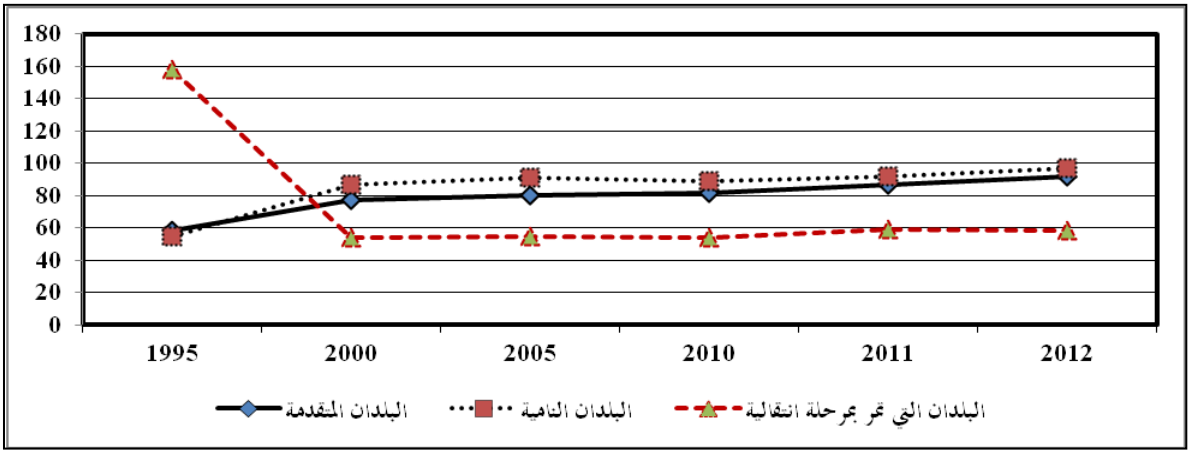

[01]: القيم الممثلة في الشكل البياني مضاعفة بمقدار 1000 درجة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه.

من خلال الشكل يلاحظ التراجع الكبير الذي شهده المؤشر في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، فمن قيمة 0.158 للمؤشر سنة 1995 تراجع إلى 0.058 سنة 2012 وهذا يبيّن فعالية السياسات المتبناة في هذه البلدان تجاه تقليص وارداتها، أما بالنسبة لمجموعة البلدان الأخرى (المتقدمة والنامية) فإن المؤشّر يشهد حالة من النمو التدريجي في قيّمه، فمن 0.058 و 0.055 لسنة 1995 انتقل إلى 0.092 و 0.097 لسنة 2012 على الترتيب ولهذا ما يبرّره، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة نظراً لسياساتها المتبعة المعتمدة على الاستثمارات الأجنبية وسلاسل الانتاج العالمية في مناطق مختلفة في الخارج، فإن قيمة المؤشّر لديها يظهر في منحى تصاعدي.

مما سبق يتبيّن أنّه بالرغم من أن البلدان النامية أخفقت في تنويع صادراتها نحو العالم الخارجي، إلاّ أن عدداً آخر من البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية تمكّنت من تقليل تركيز صادراتها، والتوجه بخطى سليمة نحو تنويع هذه الأخيرة، وهذا للخروج من دائرة التبعية وتبني سياسة الاعتماد على الذات، لما لهذا التوجه من ايجابيات في مجال الحصول على مكاسب أكبر من التجارة، بالإضافة إلى العمل على إحراز التقدم عن طريق اللحاق بمستويات الدخول في البلدان المتقدمة.

وبالنظر إلى مستويات الدخول في المجموعات الثلاثة لهذه البلدان المتقدمة، النامية والتي تمرّ بمرحلة انتقالية، فإنه تظهر جلياً الهوّة بين مستويات الدخول الفردية لكل مجموعة مقارنة بالمجموعات الأخرى، والجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الأخيرة.

جدول رقم (4-13): الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد خلال الفترة (1990-2012) لمجموعات البلدان في العالم

(الوحدة: دولار الولايات المتحدة الأمريكية، بالأسعار الثابتة لسنة 2005)

المناطق	1990	1995	2000	2005	2010	2012
البلدان المتقدمة	26385	27926	31851	34350	34785	35449
البلدان النامية	1292	1508	1744	2103	2660	2866
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	4124	2317	2548	3528	4257	4584

المصدر: قاعدة بيانات UNECTAD

فالبلدان النامية في هذا تشهد تخلفاً صارخاً في مستويات دخولها إذا ما قورنت بالأخرى المتقدمة، وهذا بالرغم من مجهوداتها نحو تحسين دخولها عن طريق التنويع في هيكل صادراتها نحو العالم الخارجي، والحقيقة أن هذا راجع إلى الاختلافات التي تشهدها هذه الأخيرة من أوجه التنافر الاقتصادية منها والاجتماعية، وحالات عدم الموائمة بينها وبين البلدان المتقدمة في مجال ضبط السياسات والتعاون، بالشكل الذي يعود عليها بالنفع وجني المكاسب من التجارة والمبادلات بين الطرفين.

شكل بياني رقم (4-5): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة البلدان خلال الفترة (1990-2012)

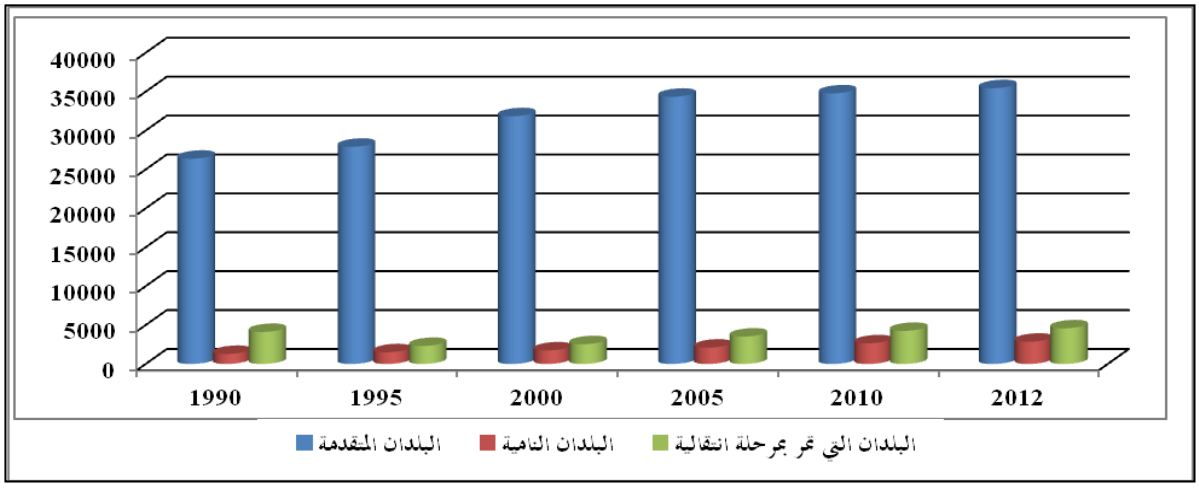

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

يتعيّن مما سبق على البلدان النامية عمل مجهودات أكبر في سبيل التخلّص من الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السّلع، لتتمكّن من تجاوز خطر التركّز في الصادرات والتبعية الاقتصادية نحو العالم الخارجي في تأمين احتياجاتها الضرورية لاستكمال مسارات التنمية، لذلك فإن التوجه نحو الاعتماد على الذات من خلال تبني مجموعة من الترتيبات يعتبر ضرورة، يمليها الوضع القائم من سيطرة للبلدان المتقدمة على مراكز الانتاج والقيم المضافة العالمية في المجالات الاقتصادية المختلفة، ولهذا فإن العمل على دعم التنويع للصادرات

كفيل بأن يمكّن هذه البلدان من الاستفادة من قدر معيّن من مكاسب التجارة العالمية في وضعها الراهن، المتميّز بتنامي ظاهرة العولمة واكتمال أطراف النظام التجاري العالمي الجديد بقيادة المنظمة العالمية للتجارة.

كما يلزم البلدان النامية للحاق بمستويات الدخول في البلدان المتقدمة أن تعمل على إحداث إصلاحات واسعة في الهياكل الانتاجية، عن طريق تبني سياسات سليمة في مجال بناء الأنظمة الداعمة للاصلاحات، بالإضافة إلى اتصافها وتميّزها بقدر كافٍ من المرونة من أجل انتهاج استراتيجيات تجارية وإنمائية وطنية، كما ينبغي للنظام التجاري الدولي أن يجسّد هذه الضرورة بشكل كافٍ[1].

المطلب الثاني: مشاركة الدول النامية في القطاعات الجديدة والديناميكية في التجارة الدولية.

تماشياً مع تحقيق المكاسب الإنمائية من التجارة الدولية للبلدان النامية، من خلال تعزيز المشاركة على نحو متزايد ومفيد عملت الدول النامية على الدخول في بعض القطاعات الديناميكية والجديدة للتجارة الدولية، والتي تعتبر أحد السبل المهمة لتحقيق هذه المكاسب والمحافظة على استمرارها، لذلك نجد أنه خلال العقود الأخيرة تمكن عدد من البلدان النامية من الدخول في هذه القطاعات، كما تمكن البعض الآخر من زيادة المشاركة فيها، بينما بلدان أخرى لم تحقق سوى مكاسب محدودة من حيث القيمة المضافة المحلية للصادرات، وعليه فإن هذه القطاعات هي التي تعمل على ضمان أداء ناجح للصادرات، مما يتيح الحصول على فرص جيّدة لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

كما أن هذه القطاعات الجديدة والحيوية تعمل على تحفيز وتحريك الطلب نحو الارتفاع، مع إمكانية ضمان استمراره بالإضافة إلى التأثير في تفضيلات المستهلك والتطورات التكنولوجية والمهارات المتصلة بها، ومن ضمن هذه القطاعات نجد المنتجات المعتمدة على الطاقة (الوقود الحيوي)، الخامات المعدنية والمعادن من السلع الأساسية، المصنوعات مثل الالكترونيات والمنتجات الكهربائية، قطاع غيار السيارات، المنسوجات والملابس، معدات الطاقات المتجددة، الخدمات (بما في ذلك خدمات تمكين تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات السمعية البصرية، المالية والخدمات التجارية)، حيث نمت هذه القطاعات الحيوية بمعدل سنوي قدر بـ 12 % خلال 15 سنة الماضية (فترة التسعينات).

لذلك نجد أنه بالرغم من نسب المشاركة الفاعلة في هذه القطاعات فإنه توجد اختلافات كبيرة في معدلات نمو التجارة في فرادى هذه القطاعات والمنتجات، حيث تشهد بعضها نمو أسرع مقارنة بأخرى، كما أن هذا التفاوت في درجات النمو من شأنه أن ينعكس على تكوين التجارة الدولية، ولبيان بعض أهم المنتجات الديناميكية في الصادرات العالمية نورد الجدول الموالي الذي يضم المنتجات في المراتب الأولى عالمياً من حيث الديناميكية في الصادرات.

[1]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مذكرة حول وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية**، مرجع سابق، ص 07.

جدول رقم (4-14):بعض أهم المنتجات الديناميكية في الصادرات العالمية خلال 1985، 2000

الرتبة	المنتج	الحصة السوقية (نسبة مئوية)			القيمة (مليون دولار)		
		1985	2000	الزيادة	1985	2000	معدل النمو السنوي
01	دوائر الكترونية صغيرة	0.82	3.83	2.56	13976	186667	18.9
02	قطع غيار آلات تجهيز البيانات وتوابعها	1.02	2.33	1.3	17446	128882	14.3
03	وحدات تخزين مركزية رقمية	0.02	1.01	0.99	295	55942	41.9
04	أجهزة إذاعة و تلفزيون وما يتصل بها	0.11	0.91	0.81	1811	50614	24.9
05	أدوية	0.53	1.24	0.71	8985	68452	14.5
06	قطع غيار أجهزة الاتصالات السلكية واللاسيلكية وأجهزة التسجيل وتوابعها	0.67	1.28	0.61	11346	70633	13

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مذكرة المعلومات الأساسية** TD/396/2004، ص ص07 08.

من خلال الاستعراض في الجدول اكتفينا فقط بإيراد السّتة منتجات الأولى من ضمن الأربعين منتجاً الأكثر ديناميكية في الصادرات العالمية، وهي تشكل حوالي 40 % تقريباً من قيمة الصادرات العالمية سنة 2000، وبالتالي فإن هذه المنتجات تأخذ في الزيادة ضمن الصادرات العالمية خلال السنوات التالية، كما أنه من ضمن هذه المنتجات البالغ عددها الأربعين فإن 25 منها في أربعة فئات صناعية (المنتجات الالكترونية والكهربائية، السيارات، والمحركات وقطاع الغيار والألبسة) قد شكلت في مجموعها أكثر من ربع إجمالي قيمة الصادرات سنة 2000، وتتصدر فئة المنتجات الالكترونية والكهربائية الأسرع نمواً حصة كبيرة من الصادرات العالمية بأكثر من 16 %، كما نجد أيضاً المنتجات ضمن فئة المواد الكيميائية سجلت نمواً سنوياً يزيد عن 13% خلال الفترة (1985 – 2000) وهي منتجات جاهزة للصناعة إلا أنها تتطلب إنفاقاً ضخماً في مجال البحوث والتطوير، كما أنها تتسم بدرجة عالية من التعقد التكنولوجي ووفورات الحجم.

أما السلع الأساسية فإنها تباطأت في التجارة العالمية على مر السّنين، بالرغم من بقاء بعضها يتمتع بالديناميكية في الأسواق العالمية كمنتجات الحرير، مستحضرات الحبوب، المشروبات غير الكحولية وبعض أصناف الفواكه ومستحضراتها، حيث زاد معدل نموّها السنوي خلال الفترة (1985- 2000) على 10%، وعلى الرغم من هذا كله فإن حصة البلدان النامية لا تتجاوز في مجموعها حصة البلدان المتقدمة من الصادرات العالمية، إلا في حالة الملابس المحاكة فإن الصين تستأثر بالمركز الأول كمُصدِّر رئيسي لهذه السلعة، أما المنتجات التي تقوم على أنشطة البحث والتطوير، أو أنها تتميز بالتعقيد التكنولوجي أو وفورات الحجم فإن البلدان النامية تشكل فيها نسبة العشر فقط من الصادرات العالمية، وعن الحالة الوحيدة التي تمتلك فيها البلدان نسبة الربع (¼) من الصادرات العالمية تقريباً (25 %) نجدها تتمثل في الأجهزة البصرية، وفي ما يلي نورد جدولاً يضم

حصص المصدرين الرئيسين والاقتصاديات النامية من الصادرات الصناعية لبعض القطاعات الديناميكية في الأسواق.

جدول رقم (4-15): حصص المصدرين الرئيسين والاقتصاديات النامية من الصادرات الصناعية لبعض القطاعات الديناميكية في الأسواق لسنة 2001

مجموعة المنتجات (%)	حصة البلدان النامية	البلدان المصدرة الرئيسية	الحصة	البلدان النامية المصدرة الرئيسية	الحصة البلدان النامية
ملابس داخلية محاكة أو منسوجة	60	الصين الو.م.أ تركيا المكسيك ايطاليا	13 07 05 05 05	الصين تركيا المكسيك الهند هونغ كونغ	13 5.4 05 4.1 2.9
صمامات وأنابيب وقطاع غيار أيونية حرارية	47	الو.م.أ اليابان سنغافورة ماليزيا مقاطعة تايوان الصينية	17 14 13 7 7	سنغافورة ماليزيا مقاطعة تايوان الصينية جمهورية كوريا الفلبين	13 07 07 6.8 5.8
خامات وخلاصة المعادن النفيسة ونفايات وبرادة الفلزات الخسيسة غير الحديدية	42	الو.م.أ بابوا غينيا الجديدة كندا جنوب افريقيا ألمانيا	24 23 8 8 5	بابو غينيا الجديدة جنوب افريقيا بيرو بوليفيا تنزانيا	23 8 1.5 1.4 1.3
غاز طبيعي ومصنع	36	كندا الاتحاد الروسي النرويج الجزائر اندونيسيا	22 22 09 07 07	الجزائر اندونيسيا ماليزيا الارجنتين ميانمار	07 07 4.3 0.8 0.7
معدات توزيع الطاقة الكهربائية	37	المكسيك الو.م.أ ألمانيا الصين اليابان	17 12 09 05 05	المكسيك الصين جمهورية كوريا مقاطعة تايوان الصينية الفلبين	17 05 1.9 1.7 1.6

المصدر: نفس المرجع، ص ص 10 12.

من خلال الجدول نجد أن حصة البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية من المنتجات الأكثر ديناميكية في الأسواق العالمية تزيد في بعض المنتجات بأكثر من 40 في المائة، وبقية المنتجات الأخرى تبقى

البلدان الصناعية هي المصدر الرئيسي فيها، ومن بين البلدان النامية التي تحوز على حصص كبيرة ضمن المنتجات الديناميكية في الأسواق العالمية التي سبق الإشارة إليها، نجد اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا التي تعد من الاقتصاديات الحديثة التصنيع المتمكنة من حيازة حصص في الأسواق العالمية، أما الاقتصاديات الأخرى النامية نجد مشاركتها في هذه المنتجات ضئيلة جداً، أو أنها مستبعدة أصلاً من التجارة في هذه المنتجات لضعف أدائها التجاري، بالإضافة إلى هذا نجد بعض من البلدان النامية الأخرى تمكنت من تعزيز مكانتها ضمن أكثر المنتجات الزراعية ديناميكية كالبرازيل، كينيا، الصين وتايلندا، وذلك من خلال توسيع صادراتها من بعض المنتجات الغذائية، في حين تبقى مشاركة كل من بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا إما محدودة أو مهمشة في هذه المنتجات.

كخلاصة لما تم معالجته في هذا العنصر نستنتج أن البلدان النامية تقوم بتعزيز مشاركتها في التجارة العالمية عن طريق الدخول في تجارة القطاعات الديناميكية والجديدة، وهي قطاعات تتماشى مع التوجهات الجديدة لحركة التجارة الدولية، كما أنها تحمل فوائد ديناميكية أكثر مقارنة بالمكاسب ذات الطبيعة الاستاتيكية للتجارة، وذلك من خلال تمكين البلدان النامية من زيادة عوائدها التصديرية وزيادة القيمة المطلقة، بالإضافة إلى القدرة على التنويع في هذه القطاعات الجديدة، ونظراً لهذه المكاسب الكبيرة نجد منظمة الأمم المتحدة للتجارة التنمية تولي أهمية بالغة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في هذه القطاعات، من خلال العمل على بناء القدرات الانتاجية والتنافسية وتحسين الوصول إلى الأسواق لهذه البلدان.

المبحث الثاني: التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي:

إن الحديث عن جغرافية التجارة يدفعنا إلى تجزئة العالم إلى قسمين شمال وجنوب، وهذا الشكل من التقسيم فرضه النظام الاقتصادي الجديد بين دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول في الجنوب هي البلدان النامية أو المتخلفة، وهي في الغالب كانت مستعمرات لدول الشمال المتقدمة.

المطلب الأول: نظرة عامة على أوضاع التجارة جنوب – جنوب.

لا تزال التجارة بين الشمال والجنوب قائمة كون البلدان في الجنوب تعتبر بلدان تتخصص في توفير المواد الأولية للبلدان الصناعية في الشمال من جهة، ومن جهة أخرى تعدُّ هذه البلدان أسواقاً رئيسية لتصريف المنتجات بعد عملية تحويلها، ومع التطورات الحاصلة في بلدان الجنوب خاصة بعد حصولها على الاستقلال السياسي، والتمكن من التحكم في ثرواتها برزت الحاجة إلى تفعيل التجارة بين بلدان الجنوب لتكون أكثر مركزية، في ظل لا عدالة العلاقات التجارية بين الأطراف (الشمال – الجنوب)، بالإضافة إلى التقارب في الخصائص والمقومات لمجموعة البلدان النامية في الجنوب، خاصة وأن البلدان الكبيرة تكون متقاربة في مستويات النمو الاقتصادي وعدد السُّكان، وتنامي هذا الأخير إنما يتيح القدرة على فتح الأسواق الكبيرة وتداول السلع من المصنوعات والخدمات فيما بين بلدان الجنوب.

ومنذ التسعينات بدأت تنمو التجارة بين البلدان جنوب – جنوب لتشكل 33 % من إجمالي صادرات دول العالم الثالث، أما التجارة في السلع المصنعة فقد ارتفعت من 05 % فقط سنة 1960 إلى حوالي 35 % من إجمالي الصادرات في التسعينات[1]، وهنا لا بدا من الإشارة إلى أنه هناك عدد قليل من البلدان النامية التي تهيمن على التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ومن البلدان التي نجد لديهم أعلى قيمة صادرات في 2005 كل من الصين وهونغ كونغ، كوريا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية[2].

بالإضافة إلى المكونات السابقة التي تحفّز العمل على توسيع التجارة العالمية فيما بين بلدان الجنوب، فإنها تستفيد أيضاً من قاعدة الموارد الطبيعية الغنية في هذه المنطقة، مع تكوين سلع تنافسية من حيث التكلفة والجودة، ما يؤدي إلى تلبية الاحتياجات الغذائية وتأمين الطاقة اللازمة لبناء بنية تحتية جيّدة، تكون هي المؤدية إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، لذلك فإن هذا الترابط الاقتصادي بين بلدان الجنوب يعتبر شكل جديد من أشكال التعاون والتبادل للإنتفاع من القدرات والمقومات الذاتية، التي تكون في مرحلة قادمة غاية أو هدف لبعث التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب، والجدول التالي يبيّن النمو المضطرد لتوزيع التجارة حسب المجموعات.

جدول رقم (4–16): متوسط نمو التجارة وتوزيعها بحسب المناطق

خلال الفترة (1985 – 2002)

الفترات، (نسبة مئوية (%)	شمال– شمال	شمال– جنوب	جنوب– جنوب
1990 -1985	14.30	9.32	5.99
1995 -1990	5.74	15.24	22.71
2000 -1995	5.20	8.41	13.18
2002 -2000	2.17-	1.17	3.45
2002 -1985	7.04	9.75	12.49

المصدر:

P. Kowalski & B. Shepherd, **South-South Trade in Goods**, OECD Trade Policy Papers N°40, p34.

يظهر من خلال الجدول أن نسب التجارة جنوب – جنوب تأخذ الحصة الأكبر من نسب المبادلات التجارية فيما بين الأقاليم، وهذا يعكس التوجه القوي لدى بلدان هذه المناطق لتطوير التجارة البينية داخل الاقليم، كنتيجة لممارسات البلدان الواقعة في الشمال تجاهها وعدة عوامل أخرى تبرّر هذا الاتجاه نحو تطوير العلاقات التجارية داخل الاقليم، ولإيضاح أكثر لاتجاه التغير في وجهة الصادرات من الجنوب نحو المناطق (شمال، جنوب) منذ التسعينات، نورد الشكل الموالي الموضح للتغير في وجهة الصادرات السلعية من الجنوب إلى المناطق الأخرى.

[1]– مشيل توداروا، مرجع سابق، ص 595.

[2]- UNCTAD, **Globalization for Development**, Ibid, p 24.

شكل رقم (4–6): التغير في وجهة الصادرات السِّلعية من الجنوب

(كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات من الجنوب)

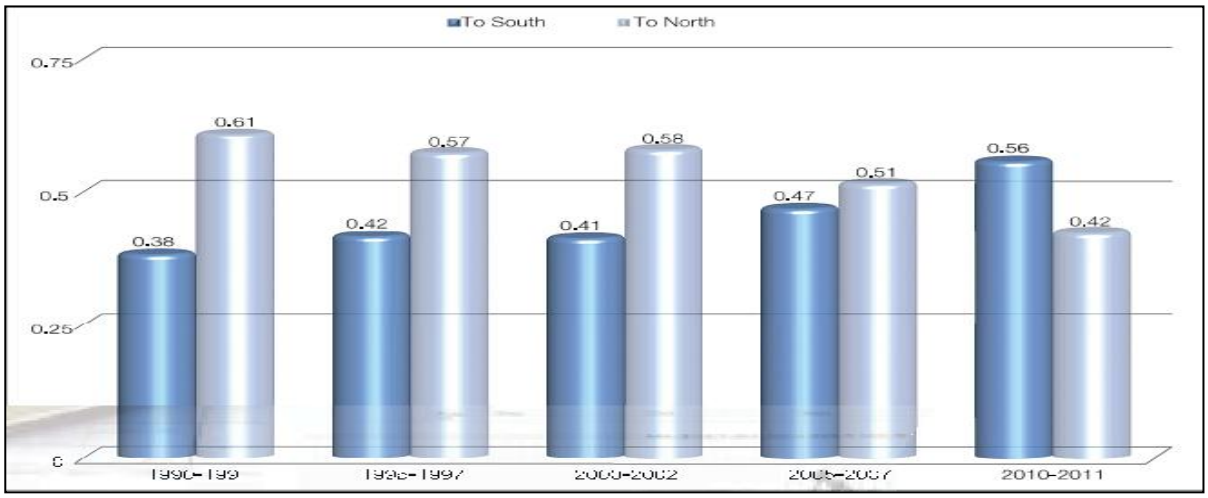

المصدر: UNCTAD (South-South Trade Monitor).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الصادرات السلعية من الجنوب بدأت تنمو تدريجياً نحو الجنـــوب منذ التسعينات، ففي عام 2011 بلغت الصادرات السلعية جنوب – جنوب ما يقارب 4 ترليون دولار، كما أن صادرات بلدان الجنوب قاربت ربع الصادرات العالمية (25%) سنة 2011 مقارنة بنسبة 13 % ســـنة 2001 وذلك يرجع إلى الزيادة في صادرات جميع المناطق النامية نحو الجنوب في العقـــدين الماضـــيين (انظـــر الشكل رقم 08)، فنجد مثلاً أن حوالي 65 % من صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانـــت وجهتها نحو البلدان النامية خلال هذه الفترة، ما أدى إلى زيادة في الصادرات جنوب جنوب بنحـــو 16 % سنوياً[1].

شكل رقم (4–7): نمو الصادرات جنوب – جنوب بحسب المناطق.

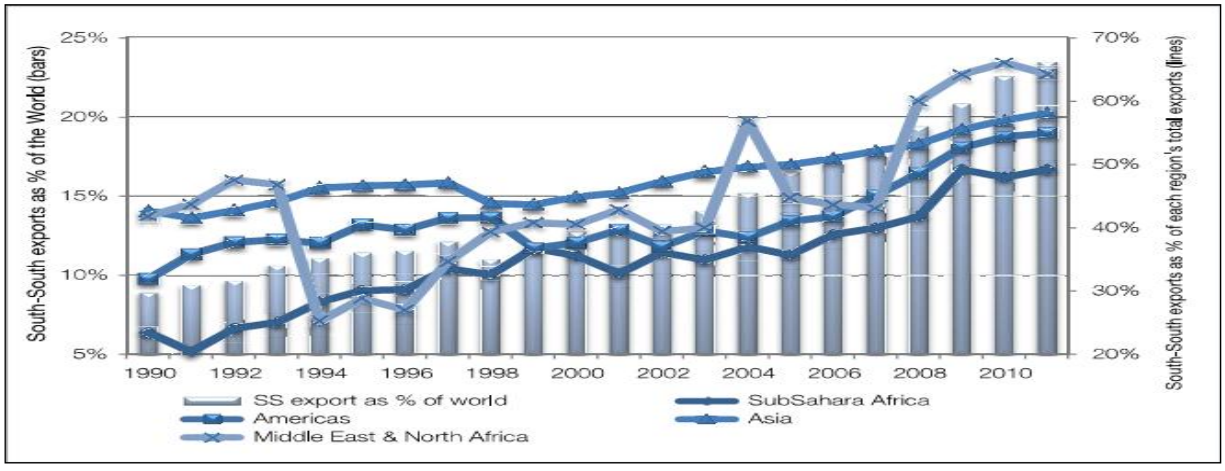

المصدر: نفسه.

[1]- UNCTAD, **South-South Trade Monitor**, N°02, July 2013, p 01.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التزايد المستمر والمضطرد للصادرات جنـــوب – جنـــوب للمنـــاطق الاقتصادية في البلدان النامية، وقد عرفت الصادرات اضطراباً وهبوطاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، عاود بعدها الانتعاش والنمو في الفترة التي تلت الأزمة، لتكون الصادرات فيما بين بلدان الجنـــوب أسرع من الصادرات في العالم من الجنوب إلى الشمال، وهذا ما يبيّنه الشكل الموالي:

شكل رقم (4-8): التغيـــر في اتجاه قيـــم الصـــادرات من الدول النامية نحو مناطق العالم

(100 = 2007)

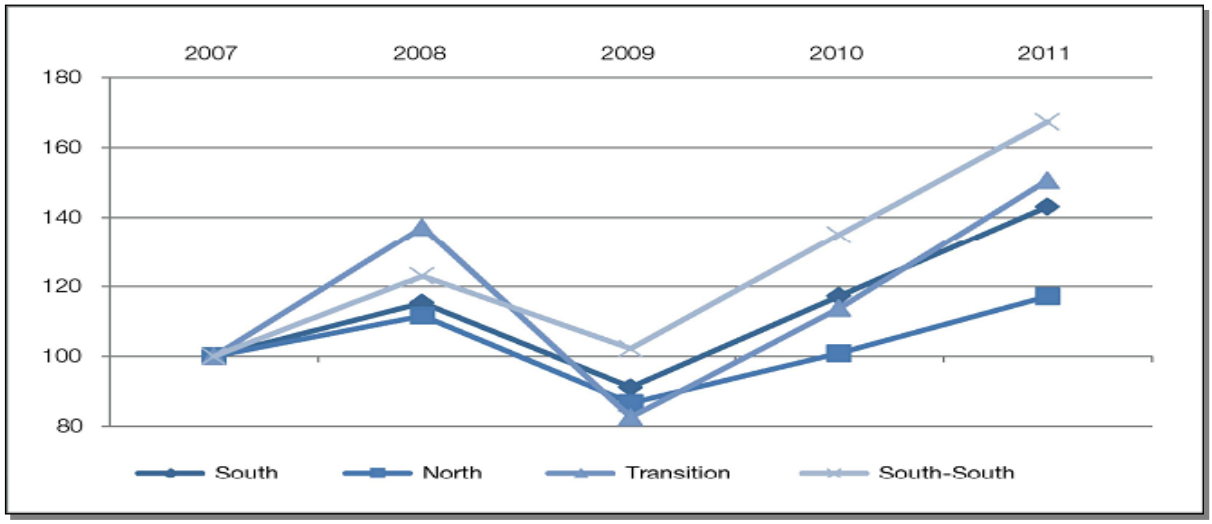

المصدر: نفس المصدر.

بالرغم من أن صادرات بلدان الجنوب لا تشكل سوى 10 % من مجموع الصادرات في المبـــادلات التجارية في العالم، إلا أنها تشهد نمواً ملحوظاً وتشكّل فرصاً هامة للبلدان النامية للعمل على زيادة صـــادراتها، وكما تم بيانه فإن أزيد من 40 % من صادرات هذه البلدان تتجه إلى بلدان نامية أخرى، ليزداد بذلك التبادل التجاري بين هذه البلدان بنسب تتجاوز 11 % سنوياً[1]، ومع التوسع في القطاعات الجديدة والديناميكية فإن هذه النسب من شأنها أن تتضاعف، خاصة إذا ترافق مع زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتـــرابط علـــى مستوى المؤسسات والهياكل التجارية داخل أقاليم هذه البلدان، وهذه الإشارات كلها تمثل علامات وبـــوادر جديدة لظهور " **جغرافية تجارية جديدة في الجنوب** "، فإذا تم التّمكن من الاستفادة من الأفضليات التجاريـــة التي تتيحها، فإنه ستكون هناك زيادة في فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية، لذلك ينبغي البحـــث والعمـــل على الاستفادة من فرص الروابط والأفضليات التجارية المتوفرة عبر العلاقات بين بلدان الجنوب.

[1]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية**، الدورة الحاديـــة عشـــرة (TD/397) 13-18 ماي 2004، ساو باولو، ص 40.

المطلب الثاني: التجارة البينية بين الأقاليم في الجنوب

عرفت التجارة الدولية خلال العقد الماضي زيادة ملحوظة، خاصة في جانبها المتعلق بالتجارة العالمية في البضائع، حيث زادت هذه الأخيرة بثلاث مرات أكبر من قيمتها مقارنة بسنة 2002 لتصل إلى حوالي 18.5 ترليون دولار سنة 2012، وقد شكلت صادرات البلدان النامية فيها حوالي نصف الصادرات العالمية، والشكل الموالي يوضح تقارب قيمتي التجارة بين كل من الدول المتقدمة والنامية كما يلي:

شكل رقم (4-9): التجارة العالمية بحسب مستوى التنمية 2002، 2006، 2012

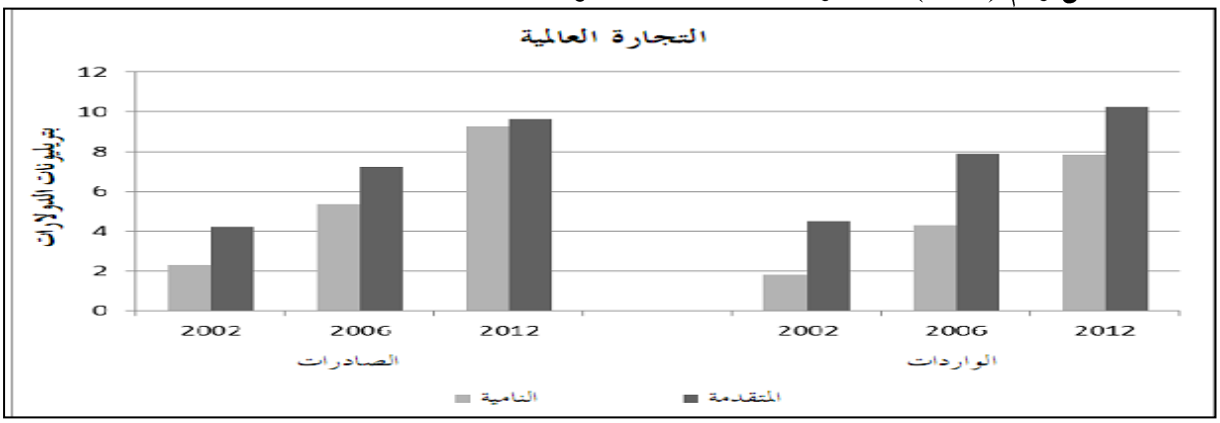

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لجنة التجارة والتنمية/ الدورة الستون)، **تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي**، 16-27 سبتمبر 2013، جنيف، ص 13.

من خلال الشكل أعلاه يتضح الأداء الجيّد للبلدان النامية كمجموعة مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يعكس مستوى انخراط واندماج هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي، إلا أنّ ما يجدر الإشارة إليه هو أنّه بالرغم من مستويات الأداء المشار إليها للدول النامية كمجموعة، إلا أن مستويات أدائها في ظل كتل (تجمع جغرافي) كانت شديدة الاختلاف، والشكل التالي يوضح التباين في التكوين الاقليمي للتجارة بين بلدان الجنوب.

شكل رقم (4-10): التكوين الاقليمي للتجارة بين بلدان الجنوب خلال الفترة 2006 2012

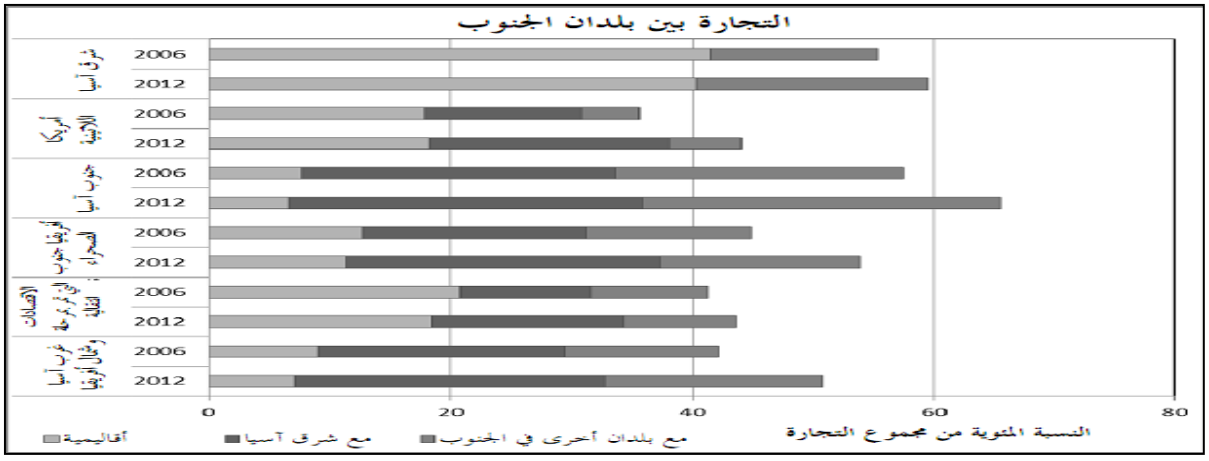

المصدر: نفس المصدر، ص 14.

وهنا نلاحظ أن بلدان شرق آسيا تسيطر على نسبة كبيرة من التدفقات التجارية للبلدان النامية، في الوقت الذي تسجل فيه دول أخرى تخلفها في هذا الخصوص، وهنا نسجّل أن الصين باعتبارها من البلدان

النامية قد خطت خطوات كبيرة نحو تعزيز دورها في التجارة الدولية، إذ أصبحت تمثل شريكاً تجارياً للكثير من البلدان عبر العديد من القارات، وهذا بدوره مكّنها من أن تزيد أهمية تجارتها للكثير من هذه البلدان وتكـــون كمقصد وكأسواق رئيسية لها، لذلك فإن زيادة الطلب من البلدان النامية فيما بينها يحقق زيـــادة ســـريعة في التجارة بين بلدان الجنوب.

وتجاوباً مع الحركة الواسعة التي عرفتها التجارة جنوب – جنوب، عملت هذه الدول إلى عقد اتفاقات تجارية إقليمية اكتسبت أهمية كبيرة خلال العقديين الماضيين من حيث التوسع والانتشار، ففي فتـــرة 2000 بلغت الاتفاقات التجارية 215 اتفاقاً تجارياً اقليمياً سارياً حازت في مجموعها 40 % من حجـــم التجـــارة العالمية، أما في عالم اليوم بعد مضي أكثر من عقد من الزمن نجد أن مجموع الاخطارات المتعلقـــة بالاتفاقـــات التجارة الاقليمية في السلع إلى اتفاق الغات ومنظمة التجارة العالمية حتى 31 ديسمبر 2012 تصل إلى 232 إخطار[1]، كما أنها لم تكن مقتصرة فقط على التجارة في السلع، بل تعدتها إلى مجالات أخرى والتي منها التجارة في الخدمات والاستثمار، المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والعمل والتعـــاون في ميـــداني البيئة والتنمية، وقد نمت التجارة بين الأقاليم بشكل لافت في الفترة (1995-2005) غلبت عليها الهيمنـــة الآسيوية الحائزة على أكثر من 80 في المائة من هذه التجارة، وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

شكل رقم (4-11): التجارة البينية فيما بين الأقاليم في البلدان النامية

الصادرات جنوب- جنوب (2005): إجمالي = 1.6998 بليون دولار

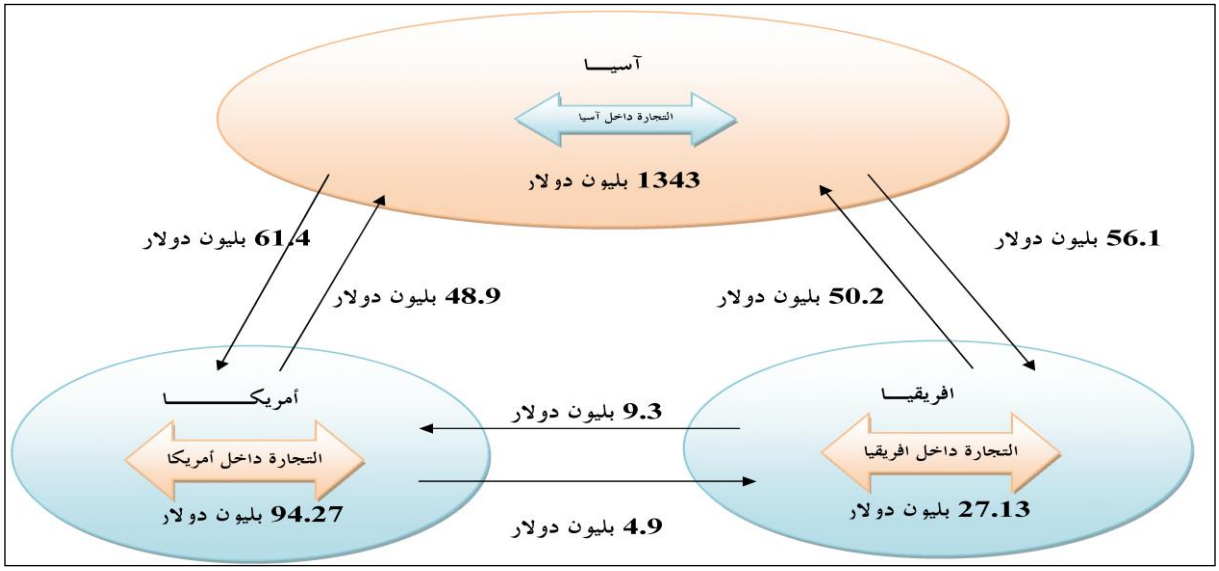

المصدر: UNCTAD, **Globalization for Development**, Ibid, p 24

يتبيّن من خلال الشكل البياني أعلاه أن التجارة بين الأقاليم في بلدان الجنوب شهدت نمواً كـــبيراً في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطور السريع في الطلب من البلدان في القارة الآسيوية على الطاقة والمـــواد الخـــام

[1]- Jo-Ann Crawford & Others, **Mapping of Safeguard Provisions in Regional Trade Agreements**, Economic Research and Statistics Division, WTO, 2013, p 04.

الصناعية لتلبية الاحتياجات الكبيرة من الطلب على المصنوعات إلى المناطق النامية الأخرى، وكما تم الإشـــارة إليه فإن التغير في طبيعة وأنماط الصادرات في البلدان النامية إلى القطاعات الجديدة والديناميكية، بالإضـــافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك السلع نتيجة لارتفاع معدلات النمو في هذه البلدان كلها عوامـــل أدت إلى نمو التجارة بين الأقاليم في الجنوب.

لذلك ونظراً إلى هذه العوامل وأخرى فإن التجارة التي تركّز عليها البلدان في الأقاليم الجنوبية تتمثل في السلع الأساسية خاصة الطاقة والمعادن، اللذان يعتبران من السلع الكثيرة التداول والضرورية في مجال الصـــناعة، وهي تحتوي على فرص كبيرة تعمل هذه البلدان على اغتنامها، والجدول الموالي يبين حصة السلع الأساسية إلى إجمالي الصادرات السلعية في البلدان النامية كما يلي:

جدول رقم (4-17): حصة السلع الأساسية إلى إجمالي الصادرات السلعية في البلدان النامية

الأقاليم	نسبة السلع الأساسية[01] إلى إجمالي الصادرات السلعية في الدول النامية (نسبة مئوية)			
	2000	2005	2010	2012
الاقتصاديات النامية: افريقيا	70.78	73.32	73.58	77.11
الاقتصاديات النامية: أمريكا (أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي)	54.79	55.20	63.63	64.71
الاقتصاديات النامية: آسيا	26.77	27.13	28.56	31.11
الاقتصاديات النامية الأخرى	49.58	54.72	76.29	73.84

[01]: السلع الأساسية تشمل السلع ذات التصنيف (0+1+2+3+4+68).

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الدليل الاحصائي UNCTADSTAT

من خلال الجدول نجد حصة السلع الأساسية تتراوح بين 27 و 75 في المائة من إجمالي الصـــادرات السلعية في البلدان النامية، وهذا ما يدعوا إلى الاعتقاد بأن التجارة البينية بين بلدان الجنوب سوف تســـتمر في الزيادة والنمو، كما أن هذه الزيادة سوف تدفع بالأسعار إلى الارتفاع ما يؤدي إلى تحسين شـــروط التبـــادل التجاري للمنتجين، لذلك وجب استغلال هذا الوضع في دعم مشاريع التنمية والحد من الفقر، مـــن خـــلال الاستثمار في البينية التحتية المادية والاجتماعية، مع العمل على خلق فرص العمـــل والوصـــول أو النفـــاذ إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: السّلع الأساسية والتطورات في استقرار الأسعار

تعتمد كثير من البلدان النامية على السلع الأساسية في صادراتها، فنجد أن نصف هذه البلدان تعتمـــد على السلع الأساسية غير الوقودية لكسب أزيد من نصف عائدات صادراتها، حيـــث تصـــل إلى الثلثـــان إذا أضيفت السلع الوقودية الأخرى، وخلال العقد الماضي استمرت تقلبات الأسعار في جميـــع أســـواق الســـلع الأساسية بحساب أمانة الأونكتاد، وهذا بالنسبة للسلع الأساسية بالقيمة الحالية لـــدولار الولايـــات المتحـــدة

الأمريكية، حيث بلغت 2.8 في المائة خلال الفترة من 1999 إلى 2002 مقارنة بنسبة 1.8 في المائة في الفترة ما بين 1989 و 1992 أي قبل عشرة سنوات[1].

وتعود الأسباب الحقيقية وراء الارتفاعات الأساسية لأسعار الأغذية العالمية إلى عدة عوامل نبرزها في الجدول الموالي، الذي يختصر مجموعة هذه الأسباب إلى عوامل متعلقة بالطلب وأخرى متعلقة بالعرض، مع احتساب الظروف الزمنية للعاملين من حيث هيكلية أو ظرفية التأثير كما يلي:

جدول رقم (4-18): أسباب الارتفاعات الأساسية لأسعار الأغذية عالمياً

	عوامل طلب	عوامل عرض
هيكلية أو تعمل من خلال آلية بطيئة	●دخول مرتفعة وتغيرات في الطلب. ●نمو سكاني. ●الطلب على الوقود الحيوي.	●انخفاض في الاستثمار في الزراعة وانخفاض الانتاجية الزراعية. ●انخفاض المخزون.
مؤقتة أو تعمل بشكل آلي	●انخفاض سعر صرف الدولار. ●استثمار مؤسسي (مضاربات).	●أسعار الطاقة: الأسمدة، والميكنة، والنقل. ●انخفاض سعر صرف الدولار. ●صدمات مرتبطة بتغيرات المناخ. ●قيود على الصادرات. ●الصراعات العنيفة.

المصدر: تقرير التنمية العربية 2014.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن الأسباب وراء الارتفاعات في أسعار الأغذية العالمية تتعلق أساساً بعوامل اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى أخرى سياسية، كما أن درجات تأثير هذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر، وهذا بحسب السياسات المتبعة ودرجات الارتباط أو الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وكما يلاحظ كذلك أن الظروف المناخية أو العوامل الطبيعية تعد كذلك من العوامل ذات الأثر على الأسعار العالمية للأغذية، فما زال التاريخ الاقتصادي يذكرنا بصدمة القمح سنة 2010 أين شهد العالم انخفاض في المعروض من هذه السلعة نتيجة الجفاف وموجة الحر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، والفياضانات التي أغرقت أستراليا، وهذه كلها عوامل دفعت بالأسعار العالمية للقمح إلى بلوغ مستويات قياسية، نهيك عن القيود التي تعتزم روسيا فرضها على صادراتها من القمح في شكل رسوم جمركية خلال القترة المقبلة إلى الخارج[2]، تزامناً مع الانخفاض والهبوط الكبير لقيمة عملتها المحلية الروبل[3].

---

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية**، مرجع سابق، ص 19.

[2]- قسم مال وأعمال، **روسيا تفرض رسوماً على القمح**، <على الخط>، على الرابط: http://ar.rt.com/ghi2، شوهد يوم 2015/07/06، على الساعة 09:07.

[3]- محمد سليمان، **الأزمة الروسية تهدّد اقتصاد مصر**،<على الخط>، على الرابط: http://old.dotmsr.com/ar/1110/1/164309، شوهد يوم 2015/07/06، على الساعة 09:07.

أما عن حالة عدم الاستقرار في الأسعار التي تغلب على أسواق السلع الأساسية، نورد الجدول الموالي الذي يبين تطورات مؤشر عدم الاستقرار، واتجاهات الأسعار لمجموعة مختارة من السلع الأساسية كما يلي:

جدول رقم(4-19): مؤشر عدم استقرار الأسعار، واتجاهات أسعار السلع الأساسية في السوق المفتوحة لمجموعة مختارة من المنتجات خلال الفترات (1993-2012)[01]

الفترة	2002-1993		2012-2003		2007-2003		2012-2008	
مؤشرات الحساب / المنتجات	مؤشر عدم استقرار الأسعار[1]	اتجاه الأسعار بالدولار الثابت[2]	مؤشر عدم استقرار الأسعار	اتجاه الأسعار بالدولار الثابت	مؤشر عدم استقرار الأسعار	اتجاه الأسعار بالدولار الثابت	مؤشر عدم استقرار الأسعار	اتجاه الأسعار بالدولار الثابت
جميع المنتجات الأولية	8.6	- 3.1	10.9	8.3	10.9	8.3	10.9	3.8
مجموعة المنتجات الغذائية	9.4	- 3.3	7.6	8.0	7.6	8.0	7.8	3.3
المنتجات الغذائية	8.8	-3.1	7.5	8.2	7.5	8.2	6.9	3.2
المشروبات	21.1	- 4.6	8.4	7.7	8.4	7.7	10.5	5.5
البذور الزيتية والزيوت النباتية	16.1	- 4.0	15.5	7.2	15.5	7.2	17.2	3.3
المواد الخام الزراعية	8.6	- 3.8	9.9	6.2	9.9	6.2	15.3	6.1
المعادن والخامات والفلزات	10.1	- 2.0	21.07	10.0	21.7	10.0	16.9	4.1

[01]: معدلات النمو للفترات المعينة تحسب وفق المعادلة التالية: $\log(p) = a + b(t)$، حيث: (p) مؤشر الأسعار، و (t) الزمن.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الدليل الاحصائي UNCTAD STAT.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة الأولى (1993-2002) تم تسجيل معدلات ايجابية لمؤشر استقرار الأسعار بالرغم من تفاوتها الواضح بين السلع، ولكن بالرغم من ذلك فإن الاتجاه في الأسعار كان سلبياً، ما يدل على أن هذه الفترة طبع عليها الاتجاه نحو الانخفاض في أسعار هذه السلع، وسببه حدوث الأزمة المالية الآسيوية أين ظلت الأسعار راكدة خلال معظم سنة 1999 وهي الفترة التي أعقبت الأزمة، حيث كانت السلع التي تضررت بصورة خاصة المنتجات الغذائية والمشروبات والمعادن، كما سجل انخفاض في أسعار النفط من 91.7 دولار أمريكي في الربع الأول من عام 1998 إلى 51.3 دولار أمريكي في الربع الأول من عام 1999 لتعاود في الانتعاش بداية من 2000 إلى أعلى مستوى منذ الثمانينات.

وفي الفترات التالية (2003-2007) و (2003-2012) عرفت أسعار المواد الأساسية زيادة وانتعاش كبيرين راجع إلى ظروف الطلب والعرض السائدة في السوق، حيث عرفت الصادرات الزراعية في العالم زيادة كبيرة بين عامي 2002 و 2004 بعد عدة سنوات من الركود، كما أن التوقعات العالمية تذهب إلى أن

[1]- مؤشر استقرار الأسعار هو النسبة المئوية لإنحراف المتغيرات عن خط الاتجاه الأسي لفترة معينة، و يعطى بالعلاقة:

$$1 / n * \Sigma = [(\hat{e}Y(t) - y(t) \hat{e}) / y(t)]*100$$

حيث $Y(t)$ تمثل القيمة الملاحظة للمتغير و$y(t)$ تمثل القيمة المقدرة بتعديل الاتجاه الأسي للقيم الملاحظة، وn تمثل عدد المشاهدات.

[2]- يتم الحصول على اتجاهات تطور الأسعار بالأسعار الثابتة لسنة 2000 عن طريق قسمة الأسعار الجارية بالدولار على مؤشر قيمة وحدة الصادرات من المنتجات المصنعة للاقتصاديات المتقدمة.

العديد من السلع الزراعية سوف تشهد مزيداً من الارتفاع في الأسعار، انطلاقاً من أن الطلب العالمي على الحبوب سوف يفوق العرض في السنوات القادمة، وهذا سوف يعمل على التقليل من المخزونات إلى مستويات منخفضة لا تدعو إلى الارتياح[1]، ولإيضاح أكثر حول ما جاء في الجدول أعلاه نورد الشكل البياني الموالي:

شكل بياني رقم (4-12): اتجاهات أسعار السلع الأساسية ومؤشر استقرار الأسعار في السوق المفتوحة لمجموعة مختارة خلال الفترة (1993-2012)

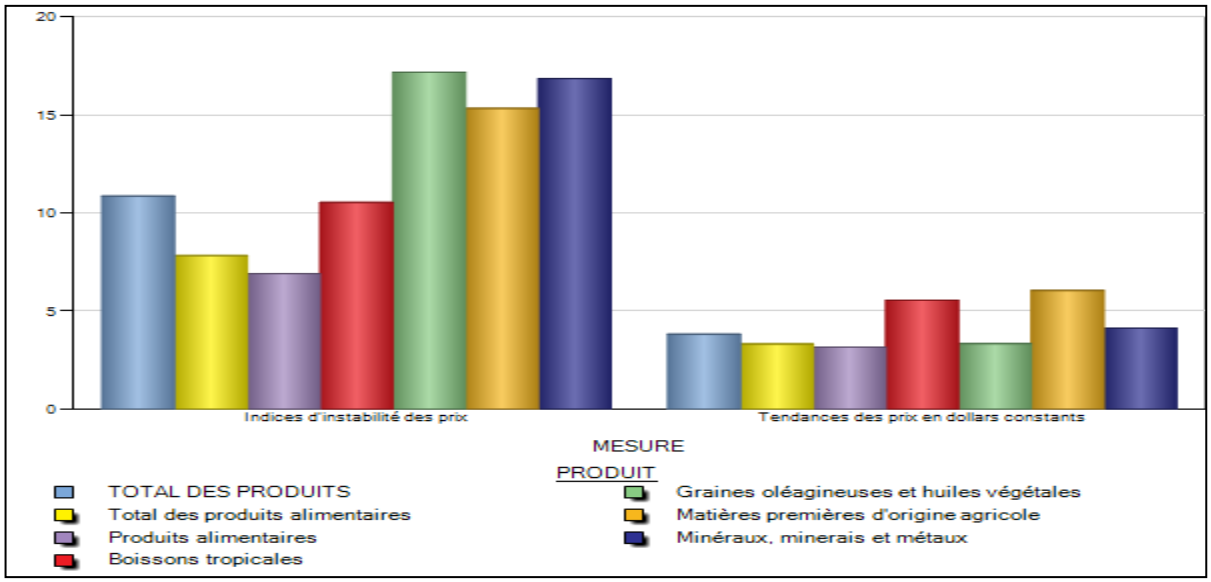

المصدر: الدليل الاحصائي UNCTAD-STAT.

كما أنه من الأسباب الأخرى التي تدفع بأسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع الزيادة الحاصلة في فاتورة واردات العالم من الأغذية، فبحسب المنظمة العالمية للأغذية فإن ارتفاعاً قُدِّر بنسبة 06 في المائة في فاتورة العالم من الأغذية عام 2006 مقارنة بعام 2005، كما ينتظر أن تكون أكبر زيادة في السكر والحبوب، وبالنسبة للبلدان النامية كونها تعد من البلدان ذات الاستيراد الواسع للأغذية والأعلاف، فمن المتوقع أن تزداد فاتورة وارداتها بنسبة 3.5 في المائة، أما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض تصل إلى نسبة 07 في المائة تقريباً.

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر فإن تراجع حصة التجارة الزراعية في البلدان عبر العالم يعدُّ كذلك من العوامل المؤدية إلى زيادة أسعار السلع في الأسواق العالمية، فقد تعرض نصيب التجارة الزراعية من مجموع تجارة البضائع إلى انخفاض مستمر طوال التسعينات، زادت بعدها لكن بنسب متواضعة مقارنة بتجارة المصنوعات أين استقر نصيب الزراعة من تجارة البضائع عند 07 في المائة مقابل 25 في المائة تقريباً في أوائل الستينات، وعن البلدان النامية انخفضت هذه النسبة إلى ما لا يقل عن 07 في المائة عام 2000 مقارنة بنسبة 50 في المائة أوائل الستينات.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة الفاو، **تقرير حالة الأغذية والزراعة " المعونة والأمن الغذائي "**، 2006، ص ص 95 99.

وفي الفترة التالية من سنة 2007 إلى سنة 2009 أدت أزمة أسعار المواد الغذائية تزامناً مع الأزمة المالية 2008 والانكماش الاقتصادي العالمي إلى اتساع دائرة الجوع، ونقص التغذية في أوساط السكان الفقراء ومحدودي الدخل في العالم إلى مستويات غير مسبوقة بلغت ذروتها في سنة 2009 إلى أكثر من المليار نسمة، تواصلت بعدها أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية في الارتفاع في النصف الأول من 2010، إلا أنها تميزت بنوع من الاستقرار والهدوء، في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي في التعافي من الانكماش، وهنا قُدِّرت نسبة السُّكان في البلدان النامية التي تعاني من نقص التغذية بنسبة 16 % بعد أن كانت 18 % سنة 2009، إلا أن هذه النسبة تكون بهذا أعلى من الغاية التي حددها الهدف الإنمائي رقم 01 (ج) من الأهداف الإنمائية للألفية القاضي بخفض نسبة ناقصي التغذية إلى 10 % خلال الفترة ما بين 1990 و 2015[1].

لذلك فإن السنوات الماضية تسلط الضوء على قابلية الأمن الغذائي للتأثر بالصدمات الكبرى التي تحدث في المشهد العالمي، من خلال انتقال آثار هذه الأخيرة إلى الأسواق الزراعية العالمية، لتُحدث أزمة في أسعار المواد الغذائية التي تنتقل آثارها إلى شرائح كبيرة من السكان في كثير من البلدان النامية، عن طريق انخفاض القدرة الشرائية لهذه الأخيرة، بالشكل الذي يؤدي إلى تقليص حصولها على الغذاء وبالتالي أمنها الغذائي، والشكل الموالي يوضح عدد ناقصي التغذية حسب الأقاليم في العالم.

شكل رقم (4-13): عدد ناقصي التغذية سنة 2010 حسب الأقاليم في العالم

(بالنسبة المئوية)، إجمالي ناقصي التغذية يقدر بـ 925 مليون شخص

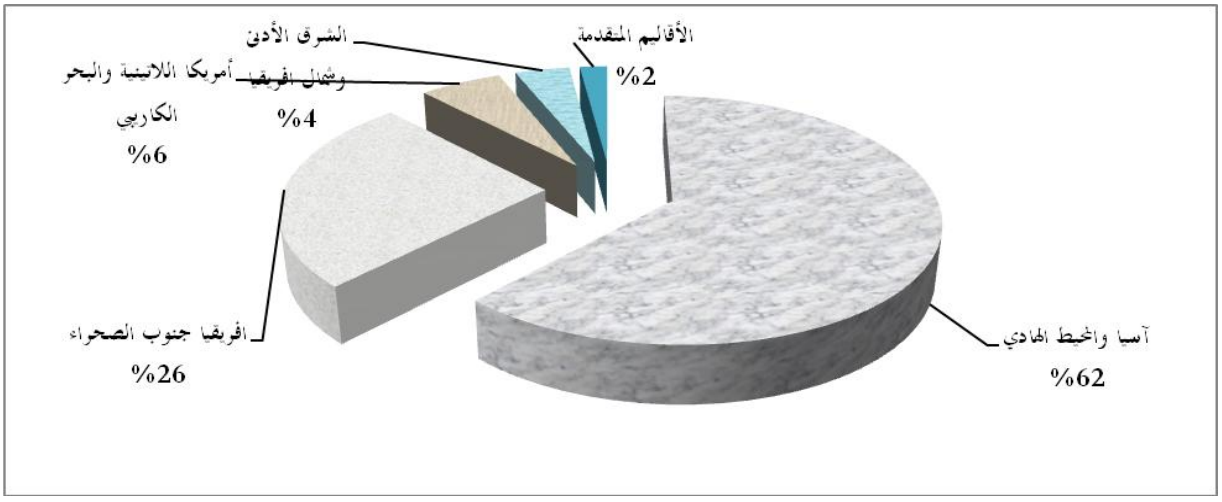

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010 2011.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن آسيا والمحيط الهادي تستأثر بأكبر عدد من ناقصي التغذية مقارنة بالأقاليم الأخرى، إذ يصل عدد ناقصي التغذية فيها 578 مليون شخص بنسبة تصل إلى 62 في المائة من إجمالي ناقصي التغذية المقدر بـ 925 مليون شخص، ويرجع السبب في ارتفاع عدد ناقصي التغذية في اقليم آسيا والبحر الكاريبي بحسب ما جاء في تقرير الأغذية والزراعة 2010-2011 إلى تباطأ النمو في نصيب

[1]- منظمة الأغذية والزراعة الفاو، **تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010-2011**، ص 65.

الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 5.7 في المائة سنة 2010 مقارنة بأكثر من 10 في المائة سنة 2007، كما أنه كان للانكماش الاقتصادي أثر سلبي شديد على إيرادات التصدير، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المهاجرين من الخارج التي تلقتها البلدان النامية، ثم تأتي في المرتبة الثانية افريقيا جنوب الصحراء بـ 239 مليون شخص بنسبة تقدر بـ 26 في المائة من إجمالي عدد ناقصي التغذية من بين الأقاليم في العالم، وبعدها نجد كل من أمريكا والبحر الكاريبي ثم الشرق الأدنى وشمال افريقيا ثم الأقاليم المتقدمة على الترتيب.

وبالتالي بالرغم مما ورد في التقرير من عودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2010 والزيادات الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، التي أثرت باتجاه انخفاض عدد ناقصي التغذية في العالم من جراء تراجع أسعار المواد الغذائية، فإن هذا الوضع يدلل على وضع وقابلية البلدان الفقيرة والسكان الفقراء للتأثر بالأزمات والصدمات العالمية الناشئة عن تقلبات الأسعار العالمية للأغذية، خاصة في ظل عدم توفر آليات لحماية هذه الشرائح الضعيفة، ما يضطرها في كثير من الأحيان إلى التنازل وبيع ما لديها من أصول منتجة يكون من الصعوبة في مراحل لاحقة إعادة بنائها من جديد.

خلاصة الباب: الاستنتاجات حول اتجاهات التجارة و الأسعار في الدول النامية

إنه وبالنظر إلى الخلل المستمر بين العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية العالمية، فإن أسعار هذه السلع تكون في حالة من عدم الاستقرار، وذلك بدرجات متفاوتة في مختلف السلع الأولية، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك الدعم المحلي المشوه للتجارة، بالإضافة إلى دعم الصادرات الممارس من قبل البلدان الصناعية على منتجاتها، ما يؤدي إما لإبعاد البلدان النامية من الأسواق العالمية أو حثها على زيادة حجم صادراتها حتى مع انخفاض أسعارها، وهذا من أجل المحافظة على مستوى عائداتها من النقد الأجنبي، وبالتالي الحفاظ على خدمة الدين والقدرة على الاستيراد.

وفي الغالب فإننا نجد أن البلدان النامية خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض منها، لأنها تعتمد على سلعة أو عدد قليل من السلع في صادراتها فإنها معرضة لصدمات التجارة الخارجية (خطر تركّز الصادرات)، وكون أن سكان هذه البلدان يعتمدون كذلك في معيشتهم على هذه السلع، فإنه لا يمكن التنبؤ بالآثار أو حجم الأضرار الممكن حدوثها في ضل هذه الظروف، ذلك لأن انخفاض وتقلب أسعار السلع الأساسية تؤثر سلباً على دخل المزارعين والأجور الزراعية والعمالة الريفية، بالإضافة إلى التأثير على آفاق التنمية ومستويات الفقر، وكل هذه العوامل تعمل على كبح رغبة وقدرة المزارعين ورجال الأعمال في مجال الاستثمار في هذه القطاعات، وهذا نظراً لسيادة حالة من عدم اليقين في عوائد الاستثمار في هذه الأخيرة.

وفي الجانب الآخر نجد الأمر نفسه في قطاع التعدين (النفط، الغاز والمعادن الأخرى) حيث تتأثر كذلك هذه القطاعات بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، الذي غالباً ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية ومباشرة على استقرار الاقتصاد الكلي، التوازن المالي وميزان المدفوعات، وكنتيجة لهذا فإن الحكومات ستواجه خطر انخفاض الايرادات والضرائب المؤدي إلى ظهور حالة من العجز المالي.

وكموائمة مع هذا الظرف الأخير الذي يتطلب من الحكومة القيام بخطوات نحو التصحيح، تلجأ هذه الأخيرة كحل إلى العمل على خفض الانفاق الحكومي، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من فقدان الوظائف كما أنه يؤدي إلى خفض وتراجع قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، والاستثمار في البنية التحتية (كالطرقات والموانئ وامدادت المياه، الكهرباء والغاز)، بالإضافة إلى هذا فإن الحكومة في ظل هذا الوضع المتأزم تعمل على اللجوء إلى استخدام واستهلاك عائدات النقد الأجنبي لديها، ما يتسبب في تراجع وفرض مزيد من الضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي، وهذا يحد من القدرة على الاستيراد والقدرة على سداد الديون.

لهذا ونظراً للآثار الناجمة من تقلبات الأسعار في السّلع الأساسية، فإنه على البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية أن تولي أهمية بالغة للحد من وإدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية من آثارها السلبية إلى الإيجابية، عن طريق استغلال الفرص التي تقدمها بيئة الأسواق الجديدة.

الباب الثاني

دور التجارة الخارجية في صناعة التنمية الاقتصادية في الجزائر

مدخل:

تعتبر الجزائر من الاقتصاديات النامية التي شهدت عدة فترات انتقالية في مسار تطورها، فبعد فترة استعمارية دامت طويلاً خلال الفترة الممتدة من (1830-1962) ورثت هذه الأخيرة اقتصاداً هشاً مدمراً من جراء الحرب، و لم تكن الطاقات البشرية مؤهلة لتسيير هذه الفترة الانتقالية، لذلك انتهجت الجزائر النظام المخطط الذي تعود فيه صلاحيات التحكم في الاقتصاد للدولة كطرف وحيد يحدد الخيارات الاقتصادية لتسيير الاقتصاد وتوجيهه، بالشكل الذي يحقق فيه الصالح العام دون تفضيل للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، لذلك فإننا نجد أن وسائل الإنتاج في هذه المرحلة مملوكة من طرف الدولة، كما أن هذه الأخيرة تشجع العمل ضمن نطاق الروح الجماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتوفير ظروف الحياة المناسبة للمواطنين.

واستكمالاً لمسار التخطيط الشامل الذي بدأته الجزائر منذ 1967 من خلال المخططات الثلاثية لإعادة الاعتبار لسلطات الدولة والقيادة الإدارية الفعالة، وهذا من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، بالشكل الذي يعطي أهمية قصوى لأجهزة الدولة للتكفل بعملية التنمية، ويطرح ضرورة إنشاء قطاع عمومي صناعي قوي، باعتبار أن الصناعة تمثل الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء هذا الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في المواثيق المختلفة[1].

لذلك انطلاقاً من هذه الخيارات نحو بناء اقتصاد وطني مستقل، عن طريق استغلال الثروات لصالح الشعب الجزائري، فإن السعي الحثيث نحو إحداث تغييرات جذرية في هياكل التصدير، بالشكل الذي تسمح فيه من تحقيق إيرادات متنوعة تبعاً لتنوع مخرجات القطاعات التصديرية من جهة، إضافة إلى خلق نسيج اقتصادي داخل الفروع الاقتصادية، وخلق شبكة من العلاقات بينها عن طريق حفز الروابط الأمامية والخلفية لها، لكن الصورة الحقيقية التي يجب أن يوصف بها الاقتصاد الجزائري وجانب الموضوعية الذي لا بدا من تحليه في التحليل ينظر إلى الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد يعتمد على تصدير المواد الأولية، بشكل كبير إلى نسب تتجاوز 97 % من الصادرات الإجمالية نحو العالم الخارجي، ومن المعلوم أن المواد الأولية في الأسواق العالمية تعرف تقلبات شديدة في أسعارها، ما يجعل من الإيرادات المتأتية من القطاعات التصديرية في الجزائر تكون حبيسة هذه التقلبات.

[1]- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (62-1989)، (90-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 148 (بتصرف).

الفصل الأول

واقع التجارة الخارجية
في الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر التجارة الخارجية بدورها في تصريف المنتجات نحو العالم الخارجي عنصراً فاعلاً في المساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد، من حيث أنها تعمل على إستحداث وتكوين قيم مضافة يتم استغلالها في مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على أساسها مخططات تنموية يتم وفقها العمل على استخدام ما هو متاح من الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية، إضافة إلى الاستعانة بالموارد التي يتم توفيرها عن طريق آلية أو عمليات الاستيراد.

لذلك فإنه في هذا الجزء سيتم توضيح اتجاهات تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال القيام بتحليل الاتجاه لمكونات هيكل التجارة الخارجية المتمثل في كل من الصادرات والواردات، فضلاً عن المكونات المتضمنة في كل منهما للفترة الزمنية الممتدة من (1990 إلى 2012)، إضافة إلى تتبع مسار تطور التوزيع الجغرافي أو الاقليمي للتجارة الخارجية الجزائرية تصديراً واستيراداً، كما يتم التطرق في الأخير إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري وفق التغيرات الحاصلة في المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: تحليل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

يتحدد هيكل التجارة الخارجية في البلد وفقاً لمكونات البنيان الاقتصادي لأي بلد، بحيث نجد أن القطاع الرئيسي في أي بلد هو الذي يحدد المعالم الرئيسية لهذا البنيان، فالجزائر كون القطاع الرئيسي فيها هو قطاع المحروقات فإنها بالضرورة تعتمد على القيام بتصدير المنتجات الرئيسية لهذا القطاع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها ستعمل على استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية غير القادر على انتاجها، أو التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية بحسب نظرية النفقات المقارنة (المطلقة) التي جاء بها آدم سميث (تم الإشارة إلى النظرية في الفصول السابقة)، هذا مع العلم أن التركيز على قطاع واحد في هذا الخصوص لابد أن يرافقه مجموعة من الاصلاحات التي تقود إلى خلاف ذلك، لأن التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني الذي يرافق عملية التنمية الاقتصادية لابد أن يؤدي إلى تغير هيكلي في التجارة الخارجية على المستويين لكل من الصادرات أو الواردات.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية

تعتبر الصادرات من المكونات الاقتصادية ذات الأهمية في البلد من حيث الفوائد التي تعود بها على الاقتصاد الوطني، فمن هذه الفوائد أنها تعمل على خفض العجز في الميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة أو العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة الأعباء المترتبة عن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توفير المال الضروري للقيام بذلك في البلد، بالإضافة إلى هذا فإن التحكم الجيّد في قطاع الصادرات يمكّن من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها البلد، ومن طريق آخر فإن الدفع بقطاع

الصادرات نحو التنافسية يعدّ من الوسائل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل، وكذا تحقيق نتائج إيجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية، والتي منها تحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف[1]، ولبيان تطور الصادرات الجزائرية يرد الجدول الموالي المبين لهذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).

جدول رقم (1-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الصادرات	نسبة النمو(01)	السنوات	الصادرات	نسبة النمو	السنوات	الصادرات	نسبة النمو
1990	129593	-	**1997**	837217,3	07.10	**2005**	3569649,3	44.93
			1998	652257,3	-22.09	**2006**	4149706,9	16.24
1991	246532,5	90.23	**1999**	911556,4	39.75	**2007**	4402231,8	06.08
1992	266289,9	08.01	**2000**	1734750,7	90.30	**2008**	5298034	20.34
1993	252299,4	-05.25	**2001**	1550898,4	-10.59	**2009**	3525855,1	-33.44
1994	342567,2	35.77	**2002**	1605789,6	53.03	**2010**	4610102,5	30.75
1995	533047,1	55.60	**2003**	2008951,3	10.25	**2011**	5630649,3	22.13
1996	781687,8	46.64	**2004**	2462919,6	59.22	**2012**	5894025	04.67

(01): نسب النمو المعطاة مقارنة بسنة الأساس 1990 (من حسابات الباحث).

المصدر: نشرية الديوان الوطني للإحصائيات Les Comptes Economiques (2000-2012), ONS, Alger

من خلال القيم الواردة في الجدول يلاحظ أن قيمة الصادرات لسنة 1990 بلغت 129593 مليون دينار جزائري، بزيادة تصل إلى 51535.5 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 1989 التي البالغة 78059.9 مليون دينار جزائري بنسبة نمو 66.021 في المائة ، وتوالت الزيادات في إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من (1991-1992) من 246532.5 إلى 266289.9 مليون دينار جزائري بنسب نمو تجاوزت 23.90 و 24.98 في المائة مقارنة بسنة 1990، ويرجع نمو الصادرات في هذه المرحلة إلى السياسة التجارية المنتهجة من قبل الجزائر في قطاع التجارة الخارجية، أين باشرت هذه الأخيرة مجموعة من الاصلاحات نحو التوجه إلى التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية.

وفي سنة 1993 انخفضت الصادرات بمقدار 122706.4 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 1990 بنسبة تراجع وصلت (05.25-) في المائة مقارنة بالسنة السابقة، المسجلة لقيمة 252299.4 مليون دينار جزائري ما أثر ذلك على رصيد الميزان التجاري، ومع تزامن تزايد فاتورة الواردات سجل هذا

[1] – هناء يحي سيد أحمد، مرجع سابق، ص 30 (بتصرف).

الأخير عجز في رصيده، وخلال الفترة من 1994 إلى 1997 تمكّنت الصادرات من تحقيق نتائج ايجابية بنسب نمو مقبولة مقارنة بسنة الأساس المعتمدة (1990)، حيث تظهر كما يلي 35.77، 55.60 في المائة ، 46.654 و 07.10 في المائة على التوالي، أما في سنة 1998 انخفضت الصادرات بدرجة محسوسة مقارنة بسنة 1997 بنسبة 22.09- % فكانت قيمتها 652257.3 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1999 تعود الصادرات إلى الارتفاع من جديد محققة قيمة 911556.4 مليون دينار جزائري بزيادة تصل39.75 % مقارنة بسنة 1998.

كما نلاحظ أن قيمة الصادرات بعد أن كانت سنة 2000 تتجاوز 1734750.7 مليون دينار جزائري تراجعت بنسبة 10.59 % لتبلغ ما قيمته 1550898.4 مليون دينار جزائري، وهذا نظراً للمشهد العالمي الذي عرف انخفاض في أسعار البترول مجدداً كانعكاس لأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، و خلال السنة الموالية 2002 عاودت الصادرات في النمو مقارنة بنفس السنة لتصل إلى 1605.79 مليار دينار جزائري محققة بذلك نسبة نمو تقدر بـ 3.53 %، لكن مقارنة بسنة 2000 تبقى هذه القيمة تتحرك بنسبة نمو سلبية (07.43-) %.

وانطلاقاً من سنة 2003 بدأت الصادرات الجزائرية في التحرك نحو الايجابية والانطلاق نحو النمو وتحقيق فوائض مالية معتبرة، حيث سجلت في هذه السنة (2003) قيمة 2008951.3 مليون دينار جزائري بنسبة تجاوزت 15.80 في المائة مقارنة بالقيمة المسجلة في سنة 2000، ولملاحظة تطور الزيادات في قيم الصادرات نورد الشكل البياني الموالي.

شكل بياني رقم (1-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990-2012

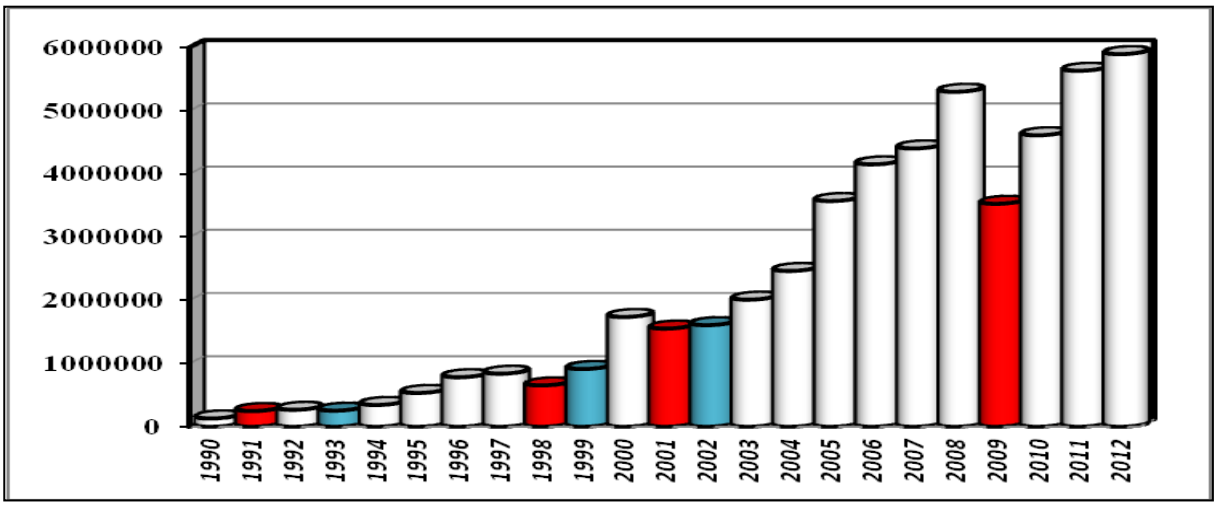

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

ومنه إضافة إلى ما تم بيانه فيما سبق من التحليل لتطور الصادرات، فإن قيم هذه الأخيرة شهدت نمواً مضطرداً على مر السنوات السبعة المتعاقبة بعد سنة 2001 خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2008 أين بلغت الصادرات ذروتها بتحقيق فوائض بلغت ما قيمته 5298034 مليون دينار جزائري، انهارت بعدها

عوائد الصادرات الجزائرية لتهاوي أسعار النفط، كنتيجة للأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي سنة 2008 والتي ظهرت نتائجها في العام 2009 على الاقتصاد الجزائري وعلى عوائد القطاع التصديري، وبالرغم من أن هذا الأخير لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية نظراً لعدم ارتباطه بالأسواق المالية العالمية، إلا أنّ الصدمة كانت لتنتقل عن طريق قناة القطاعات ذات العلاقة بالعالم الخارجي الممثلة في قطاع التصدير، كما أنه عن طريق الشركاء الأجانب في مجال التصدير والاستيراد فإن انتقال الأزمة يكون حقيقة واقعة في الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أن الصادرات في السنة التي تلت الأزمة تهاوت إلى 3525855 مليون دينار جزائري بنسبة تراجع تصل إلى (33.44-) في المائة.

وانطلاقاً من سنة 2010 بدأ الانتعاش في الاقتصاد العالمي وتطبيق خطط الإنقاذ، الأمر الذي انعكس على عوائد قطاع التصدير الوطني بالايجاب، فتم تسجيل زيادة في هذه الأخيرة وصلت إلى 4610103 مليون دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة 2009، تواصلت بعدها الزيادات في عوائد القطاع الخارجي في كل من سنتي 2011 و 2012 لتصل إلى 5630649 و 5894025 مليون دينار جزائري على الترتيب.

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية

اعتباراً من أنّ الصادرات تعدّ من المكونات الاقتصادية ذات الأهمية في البلد من حيث الفوائد التي تعود بها على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها تشكل إحدى الأدوات الهامة والإستراتيجية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمستوردات من مختلف السلع الانتاجية النادرة التواجد أو غير المتوفرة محلياً تعتبر الوسيلة الرئيسية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، سواءاً للأفراد أو المؤسسات والقطاعات الانتاجية الأخرى، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن مجموعة الواردات تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يمكن ايضاحها كما يلي[2]:

أ. أثر **العوامل الداخلية على حجم الواردات**: تتأثر الواردات بمجموعة من العوامل هي:

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار ومعاملات المحتوى الاستيرادي لكل منهم.
- سياسة الدول التجارية وهيكل الحماية السائد.
- استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة، فيما إذا كانت موجهة للداخل أو الخارج.

ب. أثر **العوامل الخارجية على حجم الواردات**: وتتمثل في العوامل التالية:

- السياسة التجارية للدول المتقدمة، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- مستويات الأسعار العالمية.

[2]– هناء يحي سيد أحمد، نفس المرجع، ص 42.

ومنه فإن مجموعة هذه العوامل هي التي تعمل على الحد من/أوْ الرفع من القدرات الاستيرادية للبلـــد، كما تعمل على توجيه هذه المستوردات إلى القطاعات التي تكون ضمن المخططات المشار إليها في السياســـات الاقتصادية والبرامج التنموية في البلد، ولمعرفة وإيضاح تطور قيم الواردات في الجزائر نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (1-2): تطور الواردات الجزائرية من العالم الخارجي خلال الفترة (1990-2012)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الواردات	نسبة النمو	السنوات	الواردات	نسبة النمو	السنوات	الواردات	نسبة النمو
1990	139110,1	-	**1997**	594683.4	-00.33	**2005**	1820427.1	15.42
			1998	656079,5	10.32	**2006**	1863501,3	02.36
1991	198354,3	42.58	**1999**	737629	12.42	**2007**	2326059,4	24.82
1992	244491,7	23.26	**2000**	857221,9	16.21	**2008**	3170777,2	36.31
1993	269125,7	10.07	**2001**	930677,5	08.56	**2009**	3583772	13.02
1994	424503,2	57.73	**2002**	1159170,2	24.55	**2010**	3768002,9	05.14
1995	616099,4	45.13	**2003**	1254041,2	08.18	**2011**	4114739,8	09.20
1996	596709,6	-03.14	**2004**	1577137,7	25.76	**2012**	4384957	06.56

المصدر: نفس المصدر.

من خلال الجدول يلاحظ أن الواردات إلى الجزائر تتزح إلى النمو بوتائر تصاعدية، وهذا بالرغم مـــن التذبذب فيها بين الزيادة والنقصان (بافتراض درجة 10% تقع عند المحـــور الصـــفري أو اعتبارهـــا نقطـــة ارتكازية)، ففي سنة 1990 سجلت الواردات قيمة 139110.1 مليون دينار جزائري بنسبة زيادة تجاوزت 14.90% مقارنة بسنة 1989 بقيمة 18044.2 مليون دينار جزائري، توالت الزيادات بنسب مختلفـــة في السنوات اللاحقة فكانت 42.58%، 23.26%، 10.07%، 57.73%، 45.13% لكل مـــن ســـنة 1991، 1992، 1993، 1994، 1995 على الترتيب، حيث سجلت سنة 1995 زيـــادة معتـــبرة في فاتورة الواردات نظراً للتطبيق الفعلي للقوانين المنضمة لتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو الخارج، فإذا مـــا قورنت الزيادة الحاصلة في هذه السنة بسنة الأساس المعتمدة في البحث 1990 فإنها تتجاوز 342.88% أي أن الزيادة الحاصلة تفوق قيمة الواردات لسنة 1990 بثلاثة أضعاف، تراجعت بعدها الواردات لكل من سنتي 1996 و 1997 إلى 596709.6 (03.14- %) و 594683.4 (00.33- %) مليـــون دينـــار جزائري على الترتيب، ويمكن ارجاع هذا التراجع في قيم الواردات إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية[3] الـــتي

[3]- عبد الرشيد بن الذيب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 84 (بتصرف).

رافقت هذه الفترة كحل المؤسسات الاقتصادية والتوجه نحو الخوصصة، غلق عديد الوحدات الانتاجية المملوكة للخواص، بسبب المنافسة التي تعرضت لها هذه الوحدات من طرف المستوردين، نتيجة الإعلان والتوجه الرسمي للسلطات الجزائرية نحو تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى الشروط الصعبة الخاصة بالعمليات التمويلية المفروضة من قبل البنوك على المؤسسات العمومية والتي صعبت من نشاط هذه الأخيرة، كذلك فإنه يشار إلى سيادة حالة قلة الاستثمارات في هذه المرحلة، بالرغم من الحوافز والقواعد المشجعة له من أجل ترقيته من قبل وكالة دعم وترقية الاستثمار (L' APSI).

انطلاقاً من سنة 1998 عادت الواردات إلى تسجيل مستويات نمو جديدة مقارنة بالمرحلة السابقة، ففي هذه السنة وصلت الواردات إلى 656079.5 مليون دينار جزائري، محققة نمو 10.32% مقارنة بسنة 1997 لذلك فإنه في هذه السنة سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (38222-) مليون دينار جزائري نظراً لتراجع الايرادات من القطاع التصديري بـ (22.09-%) مقارنة بسنة 1997 ومرده إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للبرميل البترولي الذي وصل إلى أدنى مستوى له بأقل من 12 دولار للبرميل، إضافة إلى الالتزامات بالديون الخارجية التي على الجزائر تسديدها والمقدرة بـ 180 مليار دينار جزائري (أي 5.4 مليار دولار).

ولإيضاح أكثر للتطورات الحاصلة في قيم إجمالي الواردات الجزائرية يدرج الشكل التالي المبين لذلك.

شكل بياني رقم (1-2): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1990-2012)

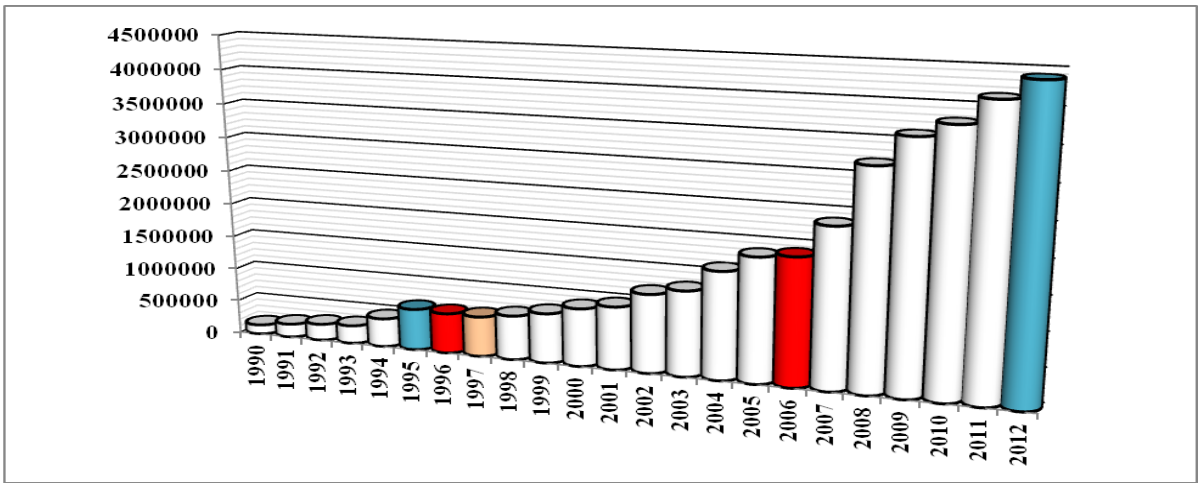

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

في نفس المسار من النمو يلاحظ الارتفاع التدريجي للواردات إلى الجزائر من العالم الخارجي خلال السنوات التي أعقبت 1999 مع ملاحظة التغير في الزيادات من سنة إلى أخرى، و هذا يكون كنتيجة للأوضاع والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، فالاقتصاد الجزائري وكما تم الاشارة إليه في الفقرات السابقة مرهون بتحركات الأسعار العالمية للنفط والفوائض العائدة من ايرادات هذا الأخير، بالإضافة إلى أن خطط

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تباشرها الدولة في الاقتصاد الوطني، واستحداثها للمشاريع الاقتصادية التي تعتمد بدورها على استيراد المواد والوسائل لتحريكها.

المطلب الثالث: اتجاهات تطور الميزان التجاري الجزائري

لمعرفة تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر يمكننا تتبع التطورات في هيكل ميزان التجارة الخارجية، فالملاحظ من خلال تجميع الجدولين (33، 34) أن الفترة الممتدة من (1990-2000) عرفت عدة تغيرات في إجمالي قيم كل من الصادرات والواردات، ما انعكس على رصيد الميزان التجاري بشكل مباشر، فتم تسجيل رصيد سالب (عجز) سنة 1990 بقيمة 9517.1 مليون دينار جزائري، وهذا دليل على تفوق فاتورة الواردات على الايرادات المتأتية من القطاع التصديري، ويمكن ارجاع سبب هذا العجز التجاري إلى تأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة، خاصة ما تعلق منها بالأحداث التي رافقت نهاية سنة 1989، وانطلاقاً من سنة 1991 تم تسجيل ارتفاع معتبر في قيمة الصادرات (246532.5 مليون دج) بنسبة نمو تجاوزت 90.23 % مقارنة بـ1990، كذلك الأمر نفسه الذي يسجل في سنة 1992 أين ارتفعت قيمة الصادرات إلى حوالي الضعف مقارنة بسنة 1990 بنسبة نمو 08.01 % مقارنة بسنة 1991.

وبالرغم من تنامي فاتورة الواردات لنفس الفترة (1991-1992) إلا أن الفوائض المسجلة في ايرادات التصدير مكّنت من تغطية فاتورة هذه الأخيرة، حيث سجل الميزان التجاري في هذه المرحلة قيمتي 48178.2 و 21798.2 مليون دج لكل من سنة 1991 و 1992 على الترتيب، ويعزى سبب هذا التحسّن خاصة في 1991 إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء الطلب العالمي المتزايد عليه، رافقه تسجيل حالة من الانخفاض في المعروض العالمي لهذه السلعة، وهذا بعد إعلان العراق الانسحاب من الأسواق العالمية للبترول، غداة توتر الأوضاع وحرب الخليج في هذه الفترة.

وبالنظر إلى الفترة الممتدة من (1993-1995) فقد عرف الميزان التجاري عجزاً بقيمة (16826.3-)، (81936-) و(83052.3-) مليون دج على الترتيب، ويعود السبب الرئيسي لهذه الحالة بالأساس إلى تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية، من 20.4 دولار للبرميل إلى 16.3 دولار للبرميل في 1994، بالإضافة إلى التزايد الواضح في المستوردات من العالم الخارجي لسنة 1995 بزيادة تصل إلى 45.13 % مقارنة بسنة 1994، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة المستوردات إلى كون أن سنة 1995 تعتبر سنة أول تطبيق فعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية، ما مكّن المستوردين من ادخال واستيراد المنتجات الأجنبية المحظورة والمقيّدة في ظل القوانين السابقة إلى التراب الوطني دون قيد أو شرط.

وفي السنة الموالية 1996 و1997 تم تسجيل فوائض ايجابية في رصيد الميزان التجاري، حيث وصلت إلى (184978) و(242534) مليون دج، إضافة إلى أنه في هذه الفترة عرف الدولار ارتفاعاً في قيمته ما أسهم في زيادة نسبة ايرادات الصادرات المقوّمة بالدولار، وعلى غرار الرصيد الموجب المسجل في سنة 1999

تميزت سنة 1998 بتسجيل عجز في ميزانها التجاري بقيمة (3822.2-) مليون دج، وهذا نظراً للتراجع المسجل في قيمة الصادرات بنسبة 22.09 % مع تنامي فاتورة الواردات بنسبة 10.32 % مقارنة بسنة 1997، وحقيقة هذا التراجع تعود إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية والتأثيرات المترتبة عن الأزمة المالية 1997 في جنوب شرق آسيا.

وعند محاولة تحليل تطور مكونات الميزان التجاري بالفترات، فإننا نجد أن نمو الصادرات امتاز بالبطء إلى غاية سنة 2004 أين سجلت نسبة نمو تقدر 0.41 % مقارنة بسنة 2000، وانطلاقاً من هذه السنة بدأت حصيلة الصادرات في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت نسبة نمو الصادرات خلال هذه الفترة 1.15 %، وخلال هذه السنة شهد الاقتصاد العالمي الأزمة المالية، أين تراجعت مختلف المؤشرات الاقتصادية وسجل بذلك تباطؤ في حركة الانتاج العالمية، أدت إلى تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات، وفي هذا الخصوص لم يكن الاقتصاد الجزائري بمعزل عن التأثيرات التي خلفتها هذه الأزمة، خاصة مع انحصار المكونات التصديرية للجزائر على سلعة واحدة في قطاع المحروقات (البترول)، حيث تراجع الطلب العالمي عليها ما أدى إلى انخفاض أسعارها في الأسوق العالمية، لهذا فإن صادرات الجزائر بدءاً من 2009 سجلت تراجعاً (انخفاضاً) في قيمتها البالغة 1772.18 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2008.

وانطلاقاً من سنة 2010 بدأت حصيلة الصادرات في الاتفاع تدريجياً، ما يمكّن الميزان التجاري من تحقيق فوائض ايجابية في قيمه، والشكل رقم (23) يوضح تطور مكونات هيكل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2012).

شكل بياني رقم (1-3): تطور مكونات هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

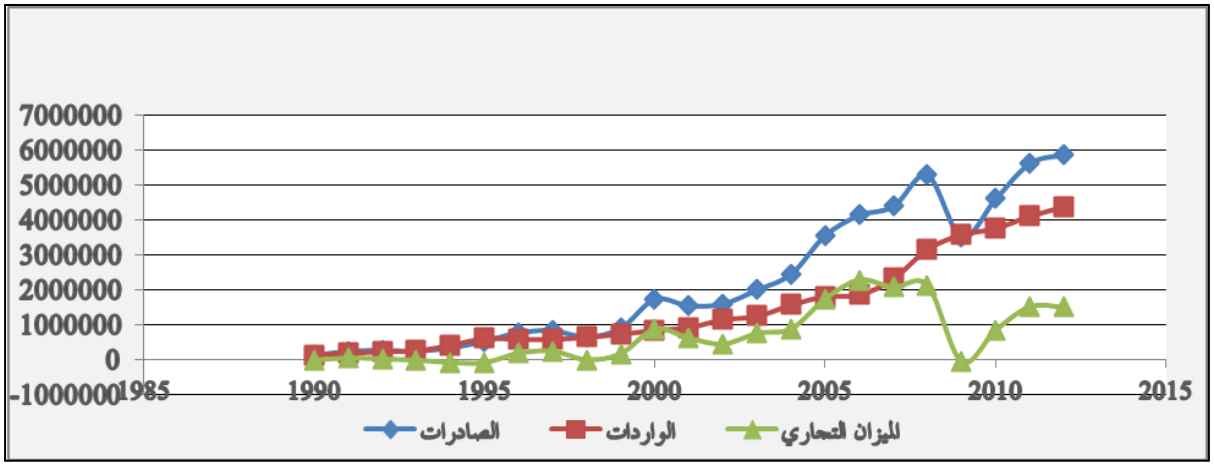

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدولين رقم (1-1، 1-2)

أما بالنسبة للواردات فيلاحظ أنها في زيادة فمن خلال الشكل البياني أعلاه أن الواردات تأخذ في النمو بوتيرة تدريجية فمن قيمة للواردات قدّرت بأكثر من 857 مليار دينار جزائري سنة 2000 ارتفعت لتصل إلى 1863 مليار دينار جزائري سنة 2006، أي بنسبة نمو في إجمالي الواردات تصل إلى

117.83%، وفي السنة الموالية 2007 قبيل الأزمة المالية العالمية ارتفعت فاتورة الواردات الجزائرية بحوالي الضعف مقارنة بسنة 2006 حيث تجاوزت قيمة 2326 مليار دينار جزائري، ومرجعه إلى انكماش العرض في الأسوق العالمية نتيجة الإفلاس المتزايد لعديد الشركات، ووقوع الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة من نقص في السيولة، بالإضافة إلى تراجع في بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة مع بقاء الطلب على حاله، ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار العالمية، وفي سنة 2008 استمرت كذلك فاتورة الواردات بالارتفاع لتصل إلى 3171 مليار دينار جزائري بزيادة تصل إلى 845 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2007، وفي سنة 2011 وصلت إجمالي الواردات إلى قيمة 4173 مليار دينار جزائري انتقلت إلى 4385 مليار دينار جزائري سنة 2012 بزيادة تقدر بـ 212 مليار دينار جزائري، أي بنسبة نمو 05.08 %.

وعند تحليل الميزان التجاري والمعبّر عن رصيد أو الفرق بين الصادرات والواردات الإجمالية، فإنه يلاحظ عليه عدم التوازن والاستقرار وهذا تبعاً للتغير في كل من مكوناته السابقة الذكر، فبالرغم من تسجيله لفوائض أو قيم ايجابية في السنوات من 2000 إلى غاية 2008 إلا أن هذه النتائج تختلف في نسب نموها من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2000 سجل هذا الأخير فائض قدره 877.529 مليار دينار جزائري تأرجح إلى الانخفاض والهبوط إلى 620.677 مليار دج في السنة الموالية 2001 بانخفاض قدره 257.308 مليار دج بنسبة تراجع تصل إلى 29.32 %، وفي 2002 شهد الميزان التجاري تحسن في قيمته مقارنة بسنة 2001 فارتفع رصيده إلى 446.619 مليار دينار جزائري، ما يعني أن الصادرات سجلت ارتفاع كبير مقارنة بقيمها للسنة السابقة 2001، بالرغم من الزيادة المعتبرة التي شهدها قطاع الواردات لنفس السنة، وفي نفس المنحى استمر الميزان التجاري في تسجيل فوائض ايجابية إلى غاية سنة 2009 أين ظهرت النتائج السّلبية معبّرة عن حالة من العجز لهذا الأخير، فكان رصيده (-57.917) بنسبة تراجع تصل إلى 102.72 % وهذا ما يظهر جلياً في الشكل البياني أعلاه، وسبب هذا التراجع هو الانخفاض المحسوس في ايرادات القطاع التصديري ومواصلة فاتورة الواردات في الارتفاع، لانتشار وقع الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثر القطاع الخارجي في الاقتصاد الجزائري بالأزمة.

وانطلاقاً من سنة 2010 عاود الميزان التجاري لتسجيل فوائض ايجابية تصل إلى 842.1 مليار دج، فواصلت الأرصدة في تحقيق نتائج ايجابية باضطراد في كل من سنتي 2011 و 2012 حيث يسجل قيمتي 1451.47 إلى 1509.07 مليار دج على الترتيب، بنسب نمو تصل إلى 72.36 و79.20 % مقارنة بسنة 2010 لكل من 2011 و 2012، وعند النظر في تطور أرصدة الميزان التجاري بالفترات فنجد أنه في الفترة (2000-2004) وصل الرصيد المتوسط هذا الأخير إلى 717.012 مليار دج ونسبة نمو تقدر بحوالي 01 % (00.94 %)، أما في الفترة (2005-2008) كانت نسبة النمو تصل إلى 21.61 % برصيد متوسط للميزان يقدر بـ 2059.71 مليار دج، وعن الفترة التالية (2010-2012) فإن نمو الرصيد يصل

إلى 79.20 % برصيد متوسط 936.181 مليار دج، مضافاً إليه قيمة العجز للميزان التجاري سنة 2009.

المبحث الثاني: مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

تتضمن دراسة مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية على تحليل مكونات كل من الصادرات والواردات، عن طريق تقسيم كل منهما إلى مجموعات سلعية يتبيّن من خلالها الاتجاه الذي تسلكه كل مجموعة، بالإضافة إلى بيان العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتغيّر الهياكل الانتاجية المولدة للتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، لذلك سنقوم بتحليل التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات على النحو التالي.

المطلب الأول: مكونات الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

يعبّر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، فالتركيب في الصادرات الجزائرية يشتمل على سبعة مجموعات سلعية مبينة في الجدول أدناه، كما أن التطورات في هذا الأخير تدل على مدى التطور الحاصل في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، بالإضافة إلى أن التنوّع في مكوناته يعكس القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر التي من الممكن أن يتعرض إليها الاقتصاد، فكلما تنوّعت مكونات الصادرات السلعية إلى عدد أكبر من السلع، كلما قلّت المخاطر الموجهة للصادرات في حصولها على العوائد من النقد الأجنبي، لذلك فإن درجة التركيز في مكونات الهيكل السلعي تعكس تخلف الهيكل الإنتاجي وتبعيته إلى اقتصاديات خارجية بعينها، والملحق رقم (04) يبيّن التركيب السّلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2012) مقسماً إلى سبعة مجموعات سلعية كما أوضحنا سلفاً.

ولأكثر تمثيلاً وإيضاحاً لتطور المجموعات السلعية للصادرات الجزائرية نورد الشكل التالي الذي يبيّن التركيب والتركيز السلعي للصادرات، والتوجه لهذه الأخيرة عبر الفترة الزمنية المعينة.

شكل بياني رقم (1-4): تطور هيكل الصادرات السّلعية الجزائرية

خلال الفترة الممتدة (2000-2013)

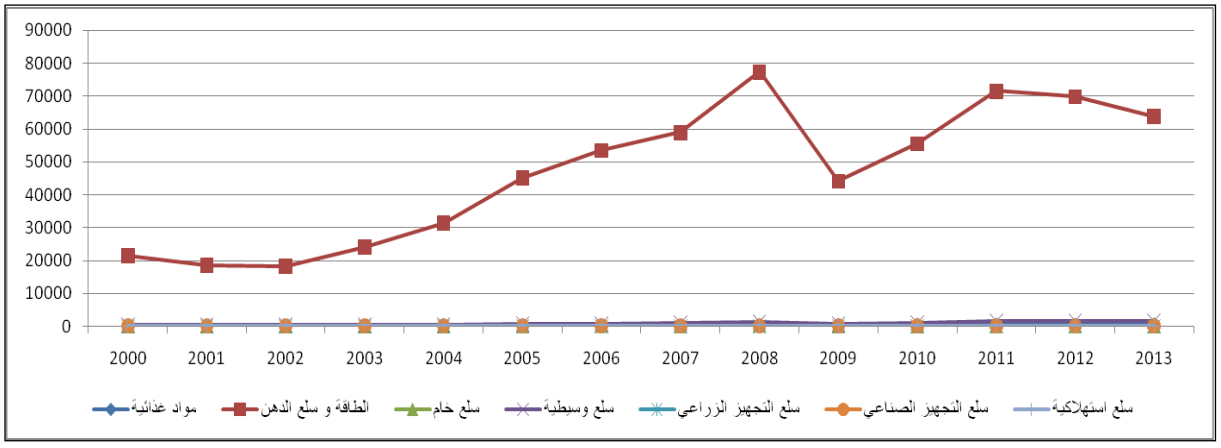

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

انطلاقاً من الجدول أعلاه والممثل بالشكل البياني أعلاه فإن الغالب على مكونات هيكل الصادرات السلعية المجموعة الثانية المتمثلة في مجموعة الطاقة والمعادن على الإطلاق من سنة 2000 إلى غاية 2012 والشكل الموالي يبيّن تفوق هذه المجموعة كما يلي:

شكل بياني رقم (1–5): توزيع الصادرات الجزائرية على المجموعات السلعية سنة 2000

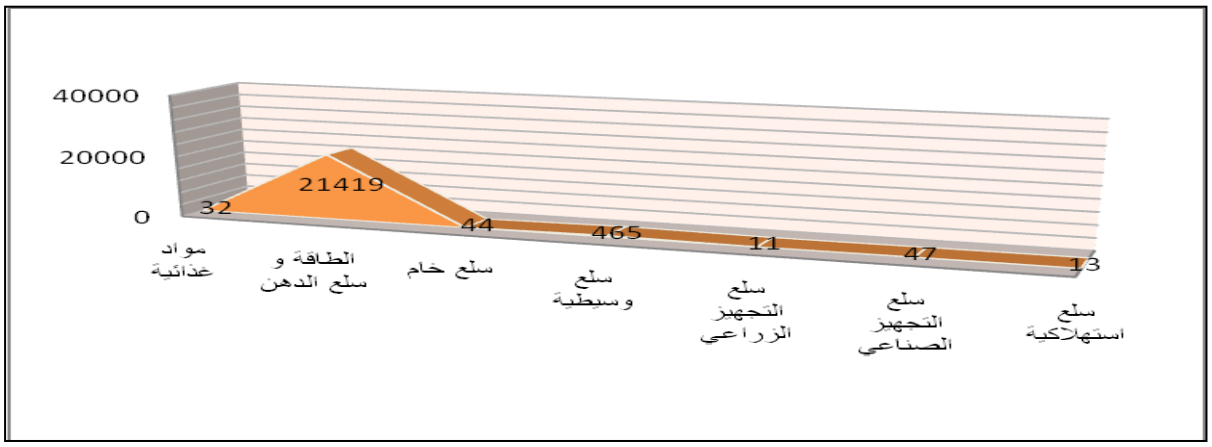

المصدر: نفس المصدر.

يتضح من خلال الشكل البياني ارتفاع نصيب مجموعة الطاقة والمعادن من إجمالي المجموعات السلعية الأخرى للصادرات سنة 2000، وهذا يعكس التركيز الذي يمارسه الاقتصاد الجزائري من خلال اعتماده الكبير على مجموعة محدودة من السلع في صادراته نحو الخارج، نفس النمط من التصدير نجده يتكرر بعد مرور عقد وثلاثة سنوات أي سنة (2013) مبيناً في الشكل التالي:

شكل بياني رقم (1–6): توزيع الصادرات الجزائرية على المجموعات السلعية سنة 2013

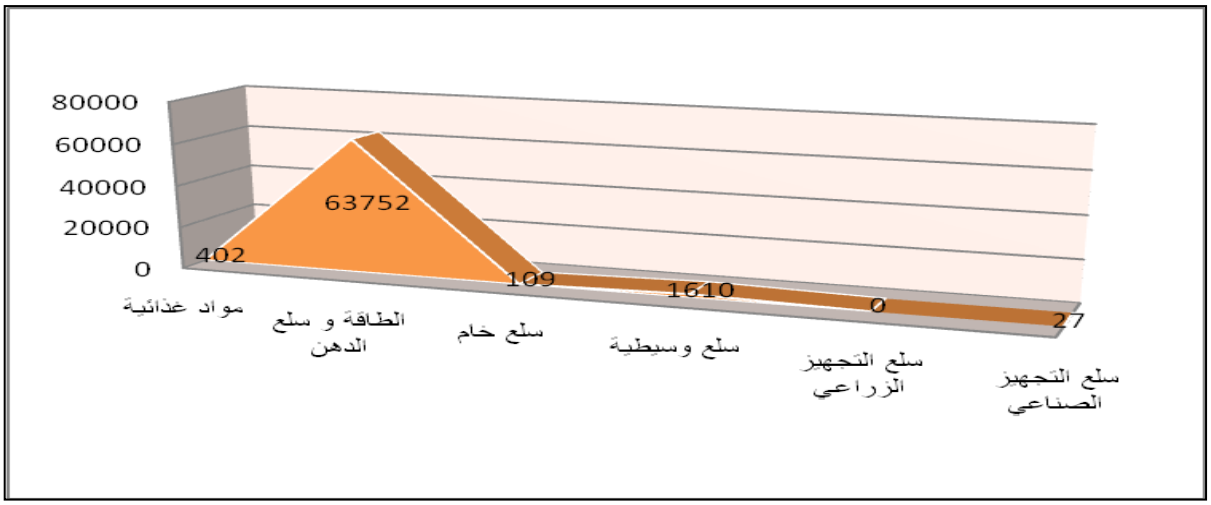

المصدر: نفس المصدر.

يلاحظ أنه بعد مرور عديد السنوات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي محافظ على نفس تركيبة مكونات الهيكل السلعي للصادرات، حيث نجد نسبة المجموعة الأولى في مكونات هيكل الصادرات (الطاقة والمعادن) بلغت نسبة 97.22 في المائة وهي تنتقل في حدود 01 في المائة صعوداً وهبوطاً، وخلال السنوات اللاحقة

بلغت أقصاها سنة 2005 بنسبة وصلت إلى 98.02 في المائة، ثم أخذت في الانحدار إلى أن سجلت سنة 2013 ما نسبته 96.71 في المائة، وهذا دليل على التركيز المفرط للصادرات وانقيادها نحو مجموعة محددة من مكونات هيكل الصادرات، الأمر الذي جعل هذا الأخير كما بيّنا أعلاه يقع تحت ظروف تمتاز بالحساسية تجاه التحركات التصاعدية والتنازلية لأسعار السلع المتحيّزة نحوها، وتباعاً فإنه كذلك تتأثر عوائد التصدير بنفس الاتجاه الذي تأخذه الأولى، وأما عن المجموعات الأخرى فتأتي السلع الوسيطية في المرتبة الثانية بقيمة 1610 مليون دولار أمريكي، ثم المواد الغذائية في المرتبة الثالثة بقيمة 402 مليون دولار أمريكي، ثم نجد كل من السلع الخام وسلع التجهيز الصناعي ثم السلع الاستهلاكية لتأخذ القيم 109 و 27 و 17 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

المطلب الثاني: مكونات الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

ترجع الأهمية لدراسة بنية الواردات في الاقتصاد الوطني، كونها تعتبر من الأدوات الهامة للقيام بعملية التنمية، إضافة إلى أنها تعكس التوجهات الحقيقية والإرادة الفعلية للجهات القائمة على تخطيط عملية التنمية للخروج من التبعية، لذلك فإنها تمكّن من الحصول على مختلف المستلزمات من سلع إنتاجية غير متوفرة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى أنها تزوّد الاقتصاد وتؤمنه من الحاجات الاستهلاكية غير المتوفرة محلياً، وهي كما سبقنا إلى ذكره أن الواردات تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تجعل من مكونات هيكل الواردات تتمايز وفقها، ولإيضاح التركيبة العضوية لهيكل الواردات المبيّن لتطور هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 نرفق الملحق رقم (05)، والذي يمكن من خلاله ترجمة المتضمنات فيه من الأرقام في شكل مخطط بياني، يوضح تطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، وذلك لملاحظة التحركات السنوية للمجموعات السلعية الممثلة لهيكل الواردات وذلك على النحو التالي:

شكل بياني رقم (1-7): تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية خلال الفترة (2000-2013)

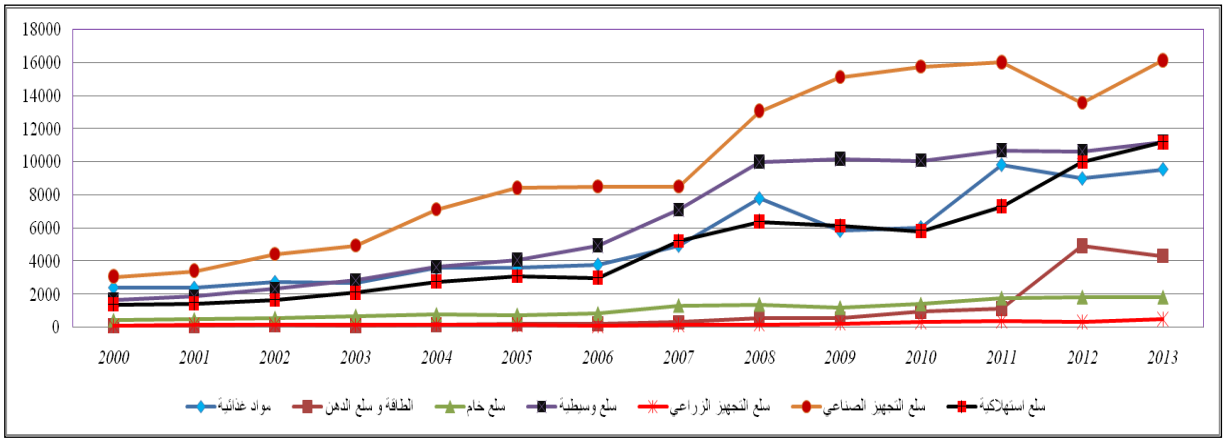

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن الجزائر عبر مختلف السنوات من 2000 إلى 2013 تشهد توجه كبير نحو استيراد سلع التجهيز الصناعي، فبلغت قيمة الواردات لهذه الأخيرة 3068 مليون دولار أمريكي سنة 2000 أي ما نسبته 33.44 % من إجمالي الواردات لترتفع سنة 2003 لتحقق ما قيمته 4423 مليون دولار أمريكي بنسبة 36.83 % من إجمالي الواردات، تواصل بعدها النمو بوتيرة متزايدة إلى غاية سنة 2007 لتسجل قيمة 8534 مليون دولار أمريكي، لتحقق بعدها سنة 2008 قفزة نوعية ووتيرة نمو متسارعة مقارنة بالفترات السابقة، أين تضاعفت قيمة الواردات من سلع التجهيز الصناعي لتسجل ما قيمته 13093 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 33.16 % من إجمالي الواردات، وفي كل من السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و2013 بلغت قيمة الواردات 15139، 15776، 16050، 13604 و16172 مليون دولار أمريكي على الترتيب بنسب مختلفة تراوحت من 38.52 % سنة 2009 إلى 29.48 % سنة 2013، والملاحظ هنا هو تراجع قيمة الواردات في هذه المجموعة إلى إجمالي الواردات مسجل في كل من سنتي 2012 و2013 وهذا التراجع يعود لصالح مجموعات أخرى في هيكل الواردات.

تأتي في المرتبة الثانية مجموعة السلع الوسيطية، وهي تعدّ إضافة للمجموعة الأولى من الأدوات الهامة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها تعتبر المحرّك للقطاعات الإنتاجية ذات الأهمية في الاقتصاد، خاصة إذا كان الحديث عن قطاع الصناعة العصب المحرّك لنهضة الاقتصاديات الوطنية، حيث يلاحظ أن السلع الوسيطية كانت تحتل المركز الثالث بعد المواد الغذائية خلال السنوات من 2000 إلى غاية 2003 تفوقت واردات هذه الأخيرة مقارنة بالأولى، فبلغت قيمتها سنة 2003 2857 مليون دولار أمريكي متجاوزة المواد الغذائية البالغ قيمتها 2678 مليون دولار لنفس السنة، وبعدها تسجل مجموعة السلع الوسيطية قيم متزايدة تبلغ أقصاها نسبة إلى إجمالي الواردات سنة 2009 لتسجل قيمة 10165 مليون دولار أمريكي بنسبة 25.86 % من إجمالي الواردات السلعية.

أما في المرتبة الرابعة لاستقدام المجموعات السلعية إلى الجزائر نجد كل من مجوعتي المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، ففي الفترة الممتدة من (2000-2007) تفوقت الواردات من المواد الغذائية على السلع الاستهلاكية، فسجلت الأولى قيمة 2415 مليون دولار أمريكي سنة 2000 بينما سجلت الثانية 1393 مليون دولار أمريكي لنفس السنة، أما في سنة 2007 حدث انعكاس لقيمتي الواردات من المجموعتين لصالح المجموعة الثانية (السلع الاستهلاكية)، حيث سجلت قيمة 5243 مليون دولار أمريكي بنسبة تصل إلى حوالي 19 % من إجمالي الواردات مقارنة بالمواد الغذائية المسجلة لقيمة 4954 مليون دولار أمريكي بنسبة 17.92 % من إجمالي الواردات، وفي سنة 2008 عاودت الواردات من المواد الغذائية لتتفوق مجدداً على السلع الاستهلاكية، فبلغت قيمة الأولى 7813 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت الثانية قيمة 6397 مليون دولار أمريكي.

أما في سنة 2009 نظراً للأوضاع التي ميّزت الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية العالمية 2008، تراجعت واردات الجزائر لكل من مجموعتي المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، فكان التراجع في المجموعة الأولى محسوس، ما جعل المجموعة الثانية تتفوق عليها مقارنة بإجمالي الواردات، فسجلت واردات الموارد الغذائية قيمة 5863 مليون دولار أمريكي في حين سجلت الواردات من السلع الاستهلاكية قيمة 6145 مليون دولار أمريكي، إلا أن هذا الوضع تغيّر انطلاقاً من سنة 2010، حيث عادت واردات المواد الغذائية إلى التفوّق على حساب الواردات من السلع الاستهلاكية، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2012 و2013 لتشهد الواردات من السلع الاستهلاكية نمواً محسوساً وتفوّق ملحوظ على الواردات من المواد الغذائية.

أما في المراتب المتأخرة للمجموعات السلعية المستوردة نجد كل من السلع الخام، الطاقة وسلع المعادن وسلع التجهيز الزراعي على الترتيب، حيث حققت القيم 428، 129 و85 مليون دولار أمريكي في سنة 2000، وفي سنة 2011 سجلت المجموعات قيمة 1783، 1164 و330 على الترتيب المسمى سابقاً، أما في سنة 2012 سجلت الواردات الجزائرية من الطاقة والمعادن ارتفاعاً ملحوظاً، فاقت به القيم المسجلة للسلع الخام ببلوغها قيمة 4955 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 و4340 مليون دولار أمريكي لسنة 2013 مقارنة بالسلع الخام المسجلة لقيمة 1839 و1832 مليون دولار أمريكي لسنتي 2012 و2013 على الترتيب.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية

بالإضافة إلى الأهمية التي تكتسيها دراسة وتحليل المكونات للهياكل السلعية لكل من الصادرات والواردات، فإن الاطلاع ومعرفة الاتجاهات التي تنساب إليها هذه المكونات من الأهمية بمكان، خاصة مع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا فإن دراسة موضوع التوزيع الجغرافي لمكونات التجارة الخارجية أصبح من بين الأمور الهامة التي تستند إليها بحوث التجارة الخارجية.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

تمكّن دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات من معرفة طبيعة أسواق التصدير الخارجية، التي تتجه إليها صادرات البلد، كما أنها تمكّننا من دراسة درجات التنوّع والتركيز في الأسواق الخارجية التي تستوعب سلع التصدير، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على درجة المخاطرة التي تصيب الصادرات في الأسواق الخارجية.

من خلال الملحق رقم (06) يمكن أن نميّز المناطق ذات الجدب للصادرات من الجزائر، حيث تبرز منطقة الاتحاد الأوروبي في صدارة الأقاليم المستقبلة للصادرات الجزائرية، وهذا من المؤكد أنه يعود إلى عدة اعتبارات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية، ولبيان أكثر حول الاتجاهات للصادرات الجزائرية وانتشارها نورد الشكل البياني التالي الذي يعكس الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، بالإضافة إلى أنه يدلّل النظر نحو تحليل أفضل.

شكل بياني رقم (1-8): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بحسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة الممتدة (2000-2013)

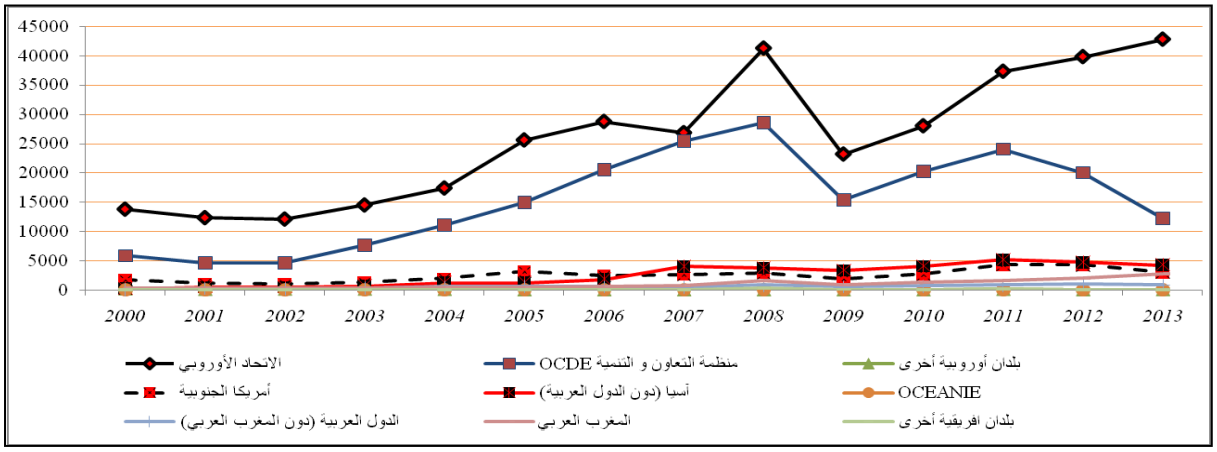

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه.

انطلاقاً من الشكل البياني تتضح اتجاهات الانتشار التي تسلكها الصادرات الجزائرية، حيث تميل بشدة نحو منطقة الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، فإن هذه الأخيرة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة تنمو بوتيرة متزايدة في نفس المنطقة، حيث سجلت الصادرات نحوها سنة 2000 قيمة 13792 مليون دولار بنسبة 62.60 في المائة من إجمالي الصادرات، ارتفعت لتسجل سنة 2003 نسبة تجاوزت 58.92 في المائة من إجمالي الصادرات، استمرت في الارتفاع إلى غاية 2007 أين عرفت تراجع طفيف (1917 مليون دولار) بانتقالها من 2875 سنة 2006 إلى 26833 مليون دولار أمريكي (من 52.64 إلى 44.60) في المائة من إجمالي الصادرات، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بزيادة الصادرات الجزائرية نحو منطقتي منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ودول آسيا (دون الدول العربية).

أما في سنة 2009 سجلت الصادرات الجزائرية نقطة انعطاف شديدة الانحدار نحو التراجع في قيم صادراتها نتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول الأوروبية بدرجة كبيرة، لذلك فإن هذا الوضع من شأنه أن يقلّل من الطلب الأوروبي على الصادرات الجزائرية، ونفس الأمر حدث مع المناطق الاقتصادية الأخرى، أما عن البلدان الواقعة في هذه المنطقة وذات الكثافة التجارية مع الجزائر نجد ايطاليا في المرتبة الأولى بنسبة 30.40 في المائة من إجمالي الصادرات الموجهة إلى منطقة الاتحاد الأوروبي لسنة 2007 تبلغ أقصاها سنة 2008 مسجلة قيمة 798537.2 مليون دينار جزائري.

وخلال السنوات التالية بالرغم من معرفة بعض الاضطرابات في قيم الصادرات، إلا أن ايطاليا تبقى تحتل الصدارة في طلب السلع والمنتجات الجزائرية ضمن منطقة الاتحاد الأوروبي، تليها من البلدان الأخرى ذات الطلب على صادرات الجزائر كل من اسبانيا، فرنسا، المناطق المنخفضة، بلجيكا وبريطانيا على الترتيب.

أما في المرتبة الثانية نجد أن الصادرات الجزائرية تتوجه نحو دول منظمة التعاون والتنمية (OCDE) حيث قدرت الصادرات إلى هذه المنطقة سنة 2000 5825 مليون دولار أمريكي بنسبة تجاوزت 26.44

في المائة من إجمالي الصادرات، بلغت أقصاها تمثيلاً لإجمالي الصادرات سنة 2007 أين سجلت قيمة 25387 مليون دولار أمريكي بنسبة تجاوزت 42.19 في المائة.

وبعدها (بعد الأزمة المالية العالمية 2008) شهدت تراجعاً محسوساً سنة 2009 حيث بلغت 15326 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض تجاوزت 46.43 في المائة مقارنة بسنة 2008، بعدها بدأت مستويات الصادرات إلى هذه المنطقة بالتحسّن إلى غاية سنة 2011 الذي سجلت فيه قيمة 24059 مليون دولار، تراجعت هذه الأخيرة لكل من سنتي 2012 و 2013 إلى 20029 و12202 مليون دولار أمريكي على الترتيب، وهذا التراجع كان لحساب الصادرات إلى منطقة الاتحاد الأوروبي التي عادت بقوة لتستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية في السنوات التالية للأزمة، أي بعد التعافي والانتعاش الذي تحقق في اقتصادياتها.

أما بالنسبة للمناطق الاقتصادية الأخرى فإنها تستحوذ على جزء متواضع من الصادرات الجزائرية، فنميّز في الصدارة دول منطقة آسيا ما عدا الدول العربية وبعدها بلدان أمريكا اللاتينية (الجنوبية)، أما في المناطق التي تضم كل من بلدان المغرب العربي والبلدان الإفريقية الأخرى، والدول العربية مستثناة منها بلدان المغرب العربي تظهر صادراتها من الجزائر ضئيلة جداً، بالرغم من القرب الجغرافي لبعضها من الجزائر وتشابه الأذواق والعادات والتقاليد، إلا أن تشابه هياكل الإنتاج والتبعية الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل التي ذكرناها سابقاً الممثِلة لعوامل الجذب بين منطقة الاتحاد الأوروبي والجزائر، تجعل من صادرات هذه الأخير نحو هذه المناطق ضعيفة ولا تتمتع بالمرونة الكافية التي تمكّن من خلق حيز للتبادل، ولبيان توزيع الصادرات لسنة 2013 يأتي الشكل البياني التالي.

شكل بياني رقم (29): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2013

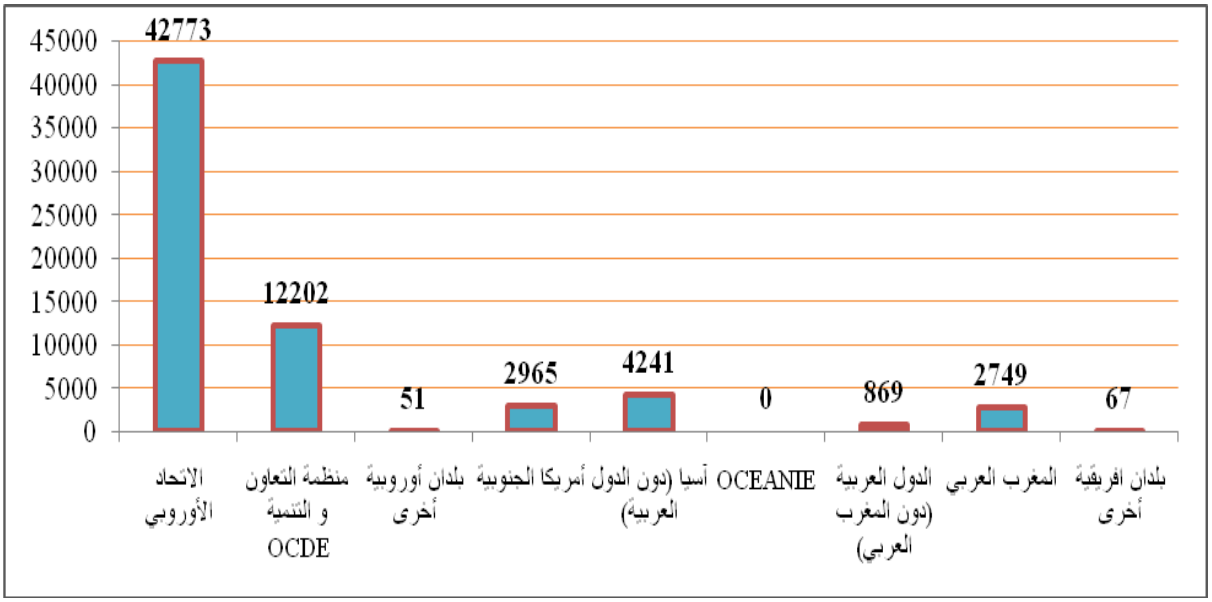

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على المناطق الاقتصادية

تعتبر دراسة الواردات وتوزيعها الجغرافي ذات أهمية كبرى في الاقتصاديات الوطنية والمحلية، وذلك انطلاقاً من المؤشرات والدلالات المختلفة التي يعكسها هذا التوزيع الجغرافي، حيث نجد من أبرزها ما يلي[4]:

1. يساعد التوزيع الجغرافي في تحديد موقع البلد في النظام الاقتصادي العالمي، ودرجة حساسيته إزاء الاختلافات في العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا المنافسة بين أقطاب الاقتصاد الدولي.
2. توزّع الواردات السلعية يساعد إلى حد ما على تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية.
3. تساعد دراسة التوزيع الإقليمي والدولي للواردات في تحديد أثر التطورات في الأسعار، والضرائب في الأسواق الدولية على الأسواق المحلية والمستوى المعيشي في الداخل، فالآثار السلبية والنتائج غير المرغوبة بالنسبة لاقتصاد ما، تكون كبيرة إذا كانت الواردات يتم الحصول عليها من أسواق متقلّبة تعاني من التضخم وعدم الاستقرار، وعند النظر في بعض مؤشرات التجارة المتعلقة بالشركاء التجاريين فإننا نلاحظ:

جدول رقم (1-3): بعض مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالشركاء التجاريين خلال (1992-2013)

المؤشرات	1992	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
قطاع الواردات								
عدد الشركاء	87	98	105	123	117	120	117	123
عدد السلع المستوردة	1923	2167	1973	2450	2685	2774	2868	2927
مؤشر الاختراق للصادرات	1.78	1.73	1.60	1.74	1.78	1.72	1.75	1.72
قطاع الصادرات								
عدد الشركاء	29	50	53	62	79	82	73	73
عدد السلع المصدرة	111	208	201	281	394	363	337	278
مؤشر تركز الصادرات (HH)	0.16	0.09	0.09	0.11	0.12	0.09	0.08	0.08

المصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية WITS.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الشركاء التجاريين في قطاع الواردات في تزايد مستمر، ما يعكس الانتشار الجغرافي لواردات الجزائر في العالم، كما أن عدد السلع أيضاً يشهد ارتفاعاً فمن 1923 سلعة مستوردة في 1992 ارتفعت إلى 2868 سلعة سنة 2012 و 2927 سلعة سنة 2013، وهذا يعكس التواجد الكبير للمنتجات الأجنبية في السوق المحلية، وما يعزز ذلك الارتفاع الملاحظ في معدل الاختراق للواردات خلال الفترة المبينة في الجدول أعلاه، على عكس قطاع الصادرات الذي يشهد عدد أقل من الشركاء

[4]- هناء يحي سيد أحمد، مرجع سابق.

مقارنة بالواردات وعدد أقل من السلع المصدرة، حيث يتبيّن من خلال مؤشر تركّز الصادرات التركّز الشديد لصادرات الجزائر نحو العالم الخارجي.

لذلك فإن الحكم على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، من حيث عدد الشركاء والسلع محل التبادل يعطي صورة على أن هذا الأخير، يعتمد بشكل كبير على تلبية احتياجاته من قطاع الواردات (الأسواق الدولية)، كما أن تركّز صادراته حول عدد قليل من المنتجات تبقه عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية التي من الممكن أن تحدث في هذه المنتجات، والملحق رقم (07) يمكّنا من معرفة اتجاه تطور الواردات الجزائرية للفترة الممتدة من (2000-2013).

من خلال القراءة التحليلية للملحق يمكن أن نميّز المناطق التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها من العالم الخارجي، فبنفس الاتجاه الذي تسلكه الصادرات الجزائرية وتمركزها في منطقة معينة، فإنه بنفس المنحى نجد الواردات الجزائرية قادمة من اتجاه منطقة الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث تبرز هذه المنطقة في صدارة الأقاليم المصدرة للسلع نحو الجزائر، ولبيان أكثر حول هذه الاتجاهات نورد الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (1-10): تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية بحسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة الممتدة (2000-2013)

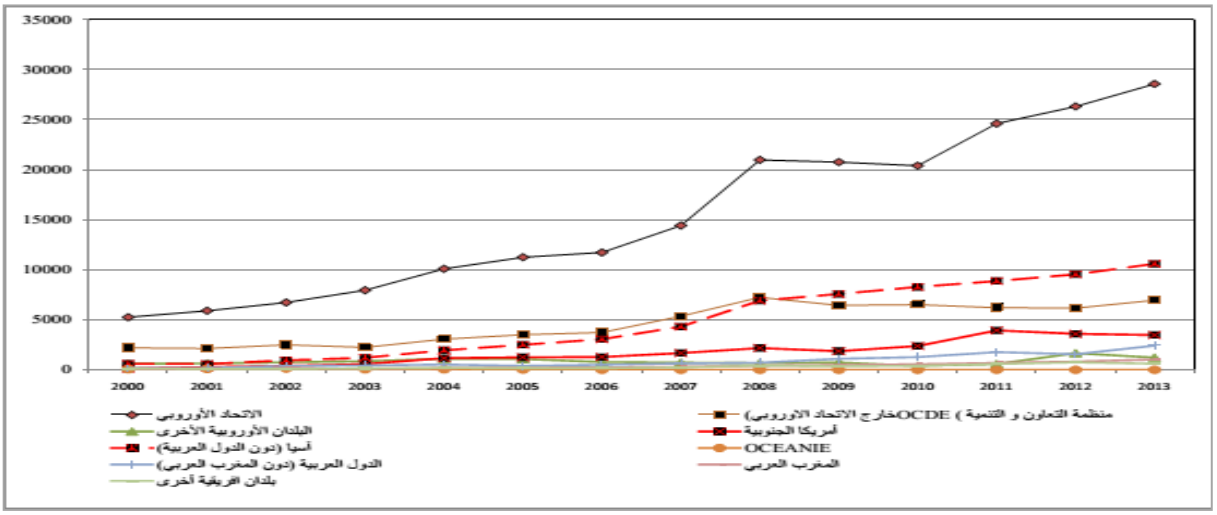

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل بوضوح الشركاء التجاريين التي تعتمد عليهم الجزائر في وارداتها، فمنطقة الاتحاد الأوروبي تبتعد كثيراً في مبادلاتها التجارية استيراداً وتصديراً مع الجزائر عن المناطق الأخرى وهذا يعكس بالطبع عمق العلاقة بين الطرفين، حيث تتجاوز نسبة الصادرات من هذه المنطقة إلى الجزائر 52 في المائة من إجمالي الواردات لسنة 2013، ومن بين بلدان الاتحاد الأوروبي الأكثر تصديراً إلى الجزائر فرنسا في المركز الأول ثم ايطاليا واسبانيا على الترتيب، وفي المرتبة الثانية دول منطقة آسيا باستثناء البلدان العربية بقيمة 1023 مليون دولار بنسبة تصل إلى 19.32 في المائة من إجمالي الواردات، ولإجراء مقارنة زمنية حول واردات الجزائر بين سنتي 2000 و 2013 نورد الشكلين التاليين.

شكل بياني رقم (1-11): مقارنة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية في كل من سنتي 2000 2013

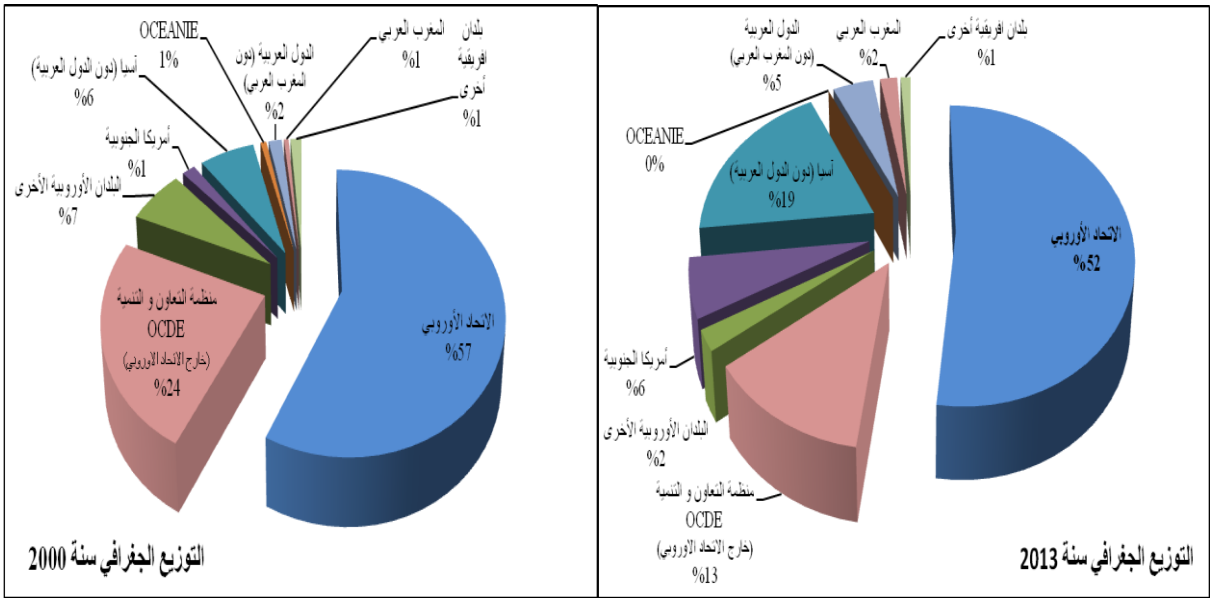

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول أعلاه

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن واردات الجزائر شهدت زيادة في بعض المناطق عنها في الأخرى، فمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية تحولت من نسبة مساهمة في الواردات من 24 في المائة سنة 2000 تقلصت إلى 13 في المائة سنة 2013 كذلك البلدان الأوروبية الأخرى انتقلت من 07 في المائة لتنخفض إلى 06 في المائة، أما الزيادات والتحوّل في اتجاه الواردات نجده في كل من منطقتي آسيا دون الدول العربية وأمريكا الجنوبية، بانتقالهما من نسبة مساهمة في الواردات من 06 و 01 في المائة إلى 19 و 06 في المائة على التوالي.

أما في المرتبة الثالثة نجد دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بقيمة 6958 مليون دولار أمريكي بنسبة 12.69 في المائة، وتترتب على التوالي كل من منطقة أمريكا الجنوبية 6.32 في المائة، الدول العربية 4.4 في المائة، الدول الأوروبية الأخرى 2.21 في المائة، البلدان المغاربية 1.87 في المائة والبلدان الأخرى الإفريقية 1.09 في المائة من الواردات الإجمالية، ومنه فإن الملاحظ تركّز الواردات الجزائرية بشكل كبير على إقليم واحد هو منطقة الاتحاد الأوروبي، وقد سبق الإشارة في هذا السّياق إلى إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري إلى الصدمات الخارجية الناشئة من التقلبات في الدورات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التقلبات المفاجئة لعملة اليورو تجاه الدولار الذي يعد العملة الرئيسية في إيرادات الجزائر من الخارج.

المبحث الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم بين الحقوق والديون النقدية، الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ممثلة في كافة المعاملات السلعية والخدمية والرأسمالية، التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[5](عادة سنة).

وميزان المدفوعات بهذا الشكل يفيد في كشف موقف الدولة من حيث السيولة الدولية مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى معرفة مكانة عملتها الوطنية من بين عملات الدول الأخرى، كما يتيح ميزان المدفوعات الكشف بالأرقام للمعاملات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمتعاملين معها من الخارج خلال فترة معينة من الزمن، فإذا كان الجانب الدائن موجباً فهذا يدل على أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، ما يعني أن ذخيرة (احتياطات) الدولة مدعومة بالعملات الأجنبية، وهذا ما يحفّز مركز عملتها المحلية مقارنة بالعملات الأخرى، أما الحالة الثانية أين تكون المحصلة في الجانب المدين موجباً فإن ميزان مدفوعاتها يكون في حالة عجز.

جدول رقم (1-4): ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2013)

المؤشرات (مليون دولار أمريكي)	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات السلعية (فوب)	45190	57090	72880	71806	64378
الواردات السلعية (فوب)	- 37400	- 38890	- 46927	- 51569	- 55062
الميزان التجاري	7790	18200	25953	20237	9316
ميزان الخدمات	- 10020	- 8710	- 10845	- 10912	- 10976
ميزان الخدمات والسلع والدخل	- 2230	9490	15108	9325	- 1660
صافي التحويلات الجارية	2630	2650	2649	3163	2417
الميزان الجاري	400	12140	17757	12.488	757
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	3458	3180	2370	- 352	- 623
بنود صافي السهو والخطأ	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
الميزان الكلي	3858	15320	20127	12136	134.0

المصدر: الملاحق الاحصائية لتقرير صندوق النقد العربي 2014.

على ضوء الحسابات المجمعة لميزان المدفوعات سنبحث في تحليل القيم المتعاقبة لها عبر السنوات من خلال التعرض لكل حساب على حدى على النحو التالي:

[5]- محمد إبراهيم الشيخ حمد، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة (1970-1980)**، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1988، ص 81.

المطلب الأول: الحساب الجاري

يعتبر الحساب الجاري من أهم الحسابات المكونة لميزان المدفوعات، كونه يتضمن قيم أو حسابات المبادلات للبلد مع العالم الخارجي، وإذ نجده يتضمن حصيلة كل من قيم الصادرات والواردات المسجلة في جانبيه الدائن والمدين على الترتيب، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين الحساب التجاري وحساب الخدمات على النحو التالي:

أ. الحساب التجاري: حيث يبيّن هذا الأخير حركة السلع المنظورة من الصادرات والواردات المرصودة أثناء عبورها للحدود الجمركية، وتكمن أهمية هذا الحساب كونه يعكس مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على مستويين، الطاقة الانتاجية من خلال الصادرات والقدرة الاستيرادية من خلال الواردات، لذلك فإن مكونات هذا الحساب ترتبط مباشرة بالدخل الوطني.

ب. حساب الخدمات: يبيّن حركة السلع غير المنظورة وهي على عكس السلع المنظورة، لا يمكن رصدها عبر الحدود الجمركية وكما أنه يبين الفرق بين جانبي الحساب، ومن أهم بنود هذا الحساب نجد خدمات الشحن، التأمين، والسفر، والدخل من الاستثمارات في الخارج، والتحويلات الخارجية.

وبعد تناول تعريف بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فإن واقعها في الجزائر يكون كما يلي:

أ. الحساب التجاري: إن الصادرات من السلع المنظورة تعتبر من أهم المكونات للميزان التجاري فهي التي تشكل الفارق في هذا الحساب دوماً من ناحية وقوعه في حالتي الفائض أو العجز، فلكون الاقتصاد الجزائري يعتمد كلية وبنسب كبيرة تصل إلى 97 % من الصادرات النفطية فإنه يشهد غالباً حالة من الفائض، وهذا في الحقيقة يؤكد على أمرين غاية في الأهمية، فمن جهة يكرّس التبعية إلى العالم الخارجي، ومن جهة أخرى يبيّن مدى الاعتماد الكبير لميزان المدفوعات الجزائري على الصادرات النفطية، كما يمكن التنبيه كذلك إلى أن هذه الفوائض المتحققة من الصادرات، تكون حبيسة أو كنتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك نجد أنه خلال سنة 2012 سجل الميزان التجاري تراجعاً حقق فيه ما قيمته 2037 مليون دولار أمريكي عنه في سنة 2011 أين وصل إلى 25953 مليون دولار أمريكي، استمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى 9316 مليون دولار أمريكي، ويمكن ربط هذا الانخفاض بالتراجع لأسعار النفط العالمية وانخفاض مستويات الانتاج منه، إضافة إلى الارتفاع المحسوس في الواردات السلعية إلى الجزائر من العالم الخارجي.

ب. ميزان الخدمات: على عكس الحساب التجاري يسجل ميزان الخدمات عجز مزمن مستمر ومتعاقب خلال الفترة (2009-2013) كما هو موضح في الجدول أعلاه، ومرده خاصة إذا كان الحديث عن الاقتصاد الجزائري، فمن المعروف أن الجزائر مستورد صافي للخدمات لضعفها ونقصها فيه.

ونظراً لهذا يسجل ميزان الخدمات والسلع والدخل عجز سنة 2009 بقيمة (2.230-) مليون دولار أمريكي، يتحسّن سنة 2010 ليسجل ما قيمته 9.490 مليون دولار أمريكي، ويبلغ أقصاه سنة

2011 مسجلاً قيمة 15.108 مليون دولار أمريكي يأخذ بعدها في الانخفاض إلى أن يصل إلى (1.660-) مليون دولار أمريكي سنة 2013.

المطلب الثاني: ميزان الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

تشتمل بنود الحسابات الرأسمالية والمالية على الاستثمارات الأجنبية، الأسهم والسندات والقروض القصيرة والطويلة الأجل بفروعها، وعن الحسابات الرأسمالية فإن حركة الرأس المال هي التي تعبر عنه دخولاً وخروجاً، أي أن استيراد رأس المال يعتبر في الجانب الدائن كمتحصلات من الخارج، بينما خروجه يعتبر في الجانب المدين في شكل مدفوعات إلى الخارج.

فمن خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فإن المعاملات المالية والرأسمالية إلى الخارج تحقق تراجعاً بدأً من سنة 2010 المسجلة لقيمة 3180 مليون دولار أمريكي، مسجلة تراجع بنسبة تصل إلى 08.03 في المائة مقارنة بسنة 2009 (كسنة أساس)، تواصلت المعاملات في الانخفاض خلال السنوات التالية لتستقر عند (352-) و (623-) مليون دولار أمريكي لكل من سنتي 2012 و2013 على الترتيب، وهذا يعتبر كانعكاس للفوائض والعجوزات المسجلة في موازين الحسابات الخارجية الجارية، وهذا كباقي الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط فإنها تسجل تراجعاً في إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية بنسبة بلغت 08 في المائة لتصل إلى نحو 291.4 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2013 مقارنة بالسنة الماضية، ويرجع هذا إلى زيادة صافي قيمة التدفقات إلى الخارج بنسبة 77 في المائة لتبلغ نحو 623 مليون دولار أمريكي[6].

شكل بياني رقم (1-12): التطور في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2013)

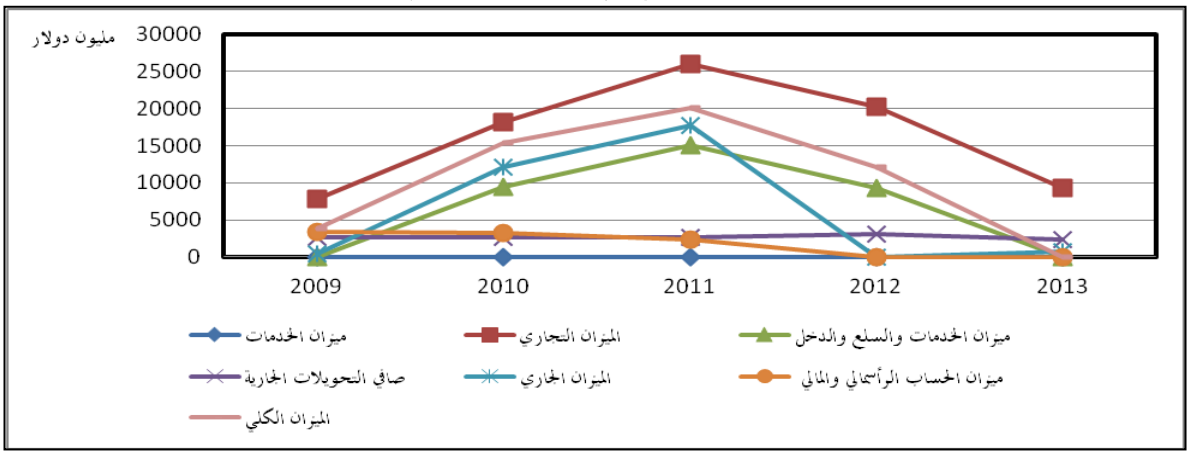

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول أعلاه.

[6]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 (الفصل التاسع)**، أبوظبي- الامارات العربية المتحدة، ص 198.

نجد أنه كنتيجة للتطورات الحاصلة في كل من الموازين الجارية والحساب الرأسمالي والمالي، فقد شهد الميزان الكلي انخفاضاً في فوائضه المسجلة، فمن مستوى 3858 مليون دولار أمريكي مسجل سنة 2009 تراجع إلى مستوى 12136 مليون دولار أمريكي سنة 2012، انخفض بشدة سنة 2013 ليصل إلى 134 مليون دولار أمريكي، والشكل أعلاه يلخص مسار تطور النتائج والأرقام الواردة في التحليل السابق ليعطي صورة أكثر وضوحاً عن تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2013).

في الأخير فإنه تمكنّا من خلال هذا الفصل من تحليل الوضعية التي تعيشها التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك خلال العقدين والسنتين من الألفية الثالثة أي الفترة الممتدة من (1990-2012)، حيث تبيّن من واقعها اعتماد للجزائر على قطاع المحروقات بنسب كبيرة في صادراتها وايراداتها من العالم الخارجي، كما اتضح أيضاً أن التجارة الخارجية في الجزائر إضافة إلى تركّزها السلعي تعاني من تركّز جغرافي، ما يجعلها معرضة لصدمات خارجية على نطاقين، الأولى تنشأ نتيجة لظروف الطلب والعرض في الأسواق الدولية، والثانية تكون مصاحبة لحالات الانتعاش والانكماش في الدورات الاقتصادية للبلدان الشريكة.

أما الجانب الآخر الذي تم تناوله بالتحليل في هذا الفصل والمتعلق بميزان المدفوعات، فقد تأكّد من نتيجة التحليل السابق اعتماد الجزائر على صافي ايرادات معاملاتها الخارجية في تحقيق فوائض لميزان مدفوعاتها، ما يجعل هذا الأخير يشهد حالات متناوبة من العجز والفائض، وفقاً لمقدار الربح والخسارة في قطاع التجارة الخارجية، لهذا فإن هذا الوضع من إيلاء الأهمية والدور الكبير لهذا القطاع، يدفعنا لأن نبحث في مساهمة هذا الأخير في تحصيل مشاريع التنمية، والمشاركة في الخطط التنموية لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والتطورات في مستويات التنمية في الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني: التجارة الخارجية والتطورات في مستويات التنمية في الاقتصاد الجزائري

نظراً لوضعية الاقتصاد الجزائري المعتمد إلى حد كبير في مداخله على الإيرادات من قطاع المحروقات تعرض سنة 1986 إلى صدمة خارجية كبيرة، أدت إلى انهياره ووقوعه في أزمة اقتصادية خانقة عجلت بالتفكير في كيفية إصلاح هذا الوضع والخروج من المأزق، لكن ونظراً لضرورة متابعة بعض المشاريع والوفاء بالمصروفات والالتزامات الخارجية، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى الاستدانة من الأطراف الخارجية والمؤسسات المالية الدولية، وبهذا دخلت الجزائر في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي تتكيف فيه مع مشروطية المانحين من المؤسسات المالية الدولية، كما عرفت الجزائر في هذه الفترة المصاحبة لبداية التسعينيات انتهاج فكر جديد يقوم على التوجه لاقتصاد السوق والتخلي عن النظام الموجه أو المخطط (التخطيط المركزي)، وهنا قامت الجزائر بالعديد من التغيّيرات شملت أغلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل التعافي من الأزمة والعمل على إيجاد البدائل المؤدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإنه من خلال هذا العنصر سنقوم بدراسة وعرض تطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن متانة الاقتصاد ومدى الاستقرار الاقتصادي في الدولة، حيث أنه من بين هذه المؤشرات نجد النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الخام، الاستثمار، الادخار، التضخم، البطالة، الميزان التجاري والموازنة العامة.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المؤشرات ذات الأهمية في الاقتصاديات الوطنية، فهو يعبر عن مدى تحقيق ونجاح السياسة الاقتصادية في الدولة، كما أنه يعطي صورة عن وضعية البلد وحسن تسييره لموارده المستغلة، بشكل جيّد بما يتوافق مع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، بالإضافة إلى أنّه يعتبر من المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي في الدولة، ويمكن النظر في أهمية الناتج الوطني من خلال النقاط التالية:

1. **تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:** حيث تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيهاً صحيحاً، فقد ترغب الدولة في تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات، وترغب في معرفة نتائج هذه السياسة الاقتصادية، عندئذ تأخذ تقديرات الناتج الوطني للسنوات التي أعقبت تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة وتقارنها بنتائج السنوات السابقة، فإذا تبيّن أن الناتج الوطني قد زاد بمعدل يفوق معدل الزيادة السنوية المعتادة فإنه يمكن تفسير ذلك بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة.

2. **دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي:** لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني مجموع هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط إنما تبيّن أيضاً مكوناته، أي مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الوطني (كمساهمة كل من قطاع الفلاحة، وقطاع المحروقات في الناتج المحلي)، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على مساهمة كل

قطاع في الناتج، نتيجة للتغيرات التي تحصل في القطاع نفسه كاستخدام الآلات الحديثة في الزراعة أو في مجال المحروقات.

3. **بحث توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج:** يهتم الاقتصاديون اهتماماً بالغاً بالتوزيع الوظيفي للدخل، أي نصيب عوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثلة في الرواتب والفوائد والريوع والأرباح.

4. **قياس مستوى رفاهية الأفراد:** عند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى في بلد ما خلال فترة معينة، لا يؤخذ فقط مؤشرات نمو الدخل الوطني بل يجب أن يؤخذ إلى جانبه معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، والذي هو حاصل قسمة الناتج الوطني أو الدخل الوطني على عدد السكان، باعتبار أن متوسط دخل الفرد يبيّن الصورة الأدق للتغيرات التي طرأت على المستوى المعيشي للأفراد.

لذلك ومن أجل متابعة التطورات في التجارة الخارجية ومستويات التنمية في الاقتصاد الجزائري سنتناول بالدراسة والتحليل مجموعة من العناصر الرئيسية تتمثل في ربط كل من التجارة الخارجية بالناتج الوطني، التخطيط على المستويين المحلي والدولي، والميزانية العامة والهياكل الإرتكازية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة)، بالإضافة إلى التجارة الخارجية والتشغيل.

المبحث الأول: التجارة الخارجية والناتج المحلي الخام

كون التجارة الخارجية تعتبر احدى العناصر الأساسية المكونة للناتج الوطني الخام، فإن مساهمتها تتمايز وتختلف من بلد لآخر، وهذا يرجع إلى مدى الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني واعتمادية البلد عليه في تعاملاتها والحصول على النقد الأجنبي من الأطراف الخارجية، لذلك فإن الأهمية والدور المتزايد للتجارة الخارجية لا يمكن حصرها في القيمة والحجم المطلق فقط لعمليات التصدير والاستيراد، بل يكمن دور هذه الأخيرة في أهميتها النسبية للناتج المحلي الاجمالي والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة في الاقتصاد.

انطلاقاً من هذا التقديم فإننا في هذه المرحلة سنناقش تطور بعض متغيرات التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي والدلالة الاقتصادية لها خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).

المطلب الأول: تطور متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر

يتم في هذا العنصر بالدراسة والتحليل التطرق إلى بعض المؤشرات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، والتي نجد من أهمها نسبة قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي، نسبة قيمة الواردات إلى الناتج المحلي، بالإضافة إلى نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي.

أ. نسبة قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن أن نعرف الصادرات بأنها ذلك الجزء الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محلياً، إما لأنه يكون في صورة مادة أولية، أو لأنه مادة خام لا يمكن المضي في تصنيعها إلا في مرحلة أكثر تقدماً من الناحية

التكنولوجية أو فائضاً عن حاجة الطلب المحلي[1]، ولملاحظة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (37): اتجاهات تطور التجارة الخارجية الجزائرية وأهميتها النسبية إلى GDP خلال الفترة (1990- 2012)

(الوحدة: مليون دينار جزائري، نسبة مئوية)

السنوات	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الصادرات الاجمالية إلى GDP(01)	الواردات الاجمالية إلى GDP(02)	حجم التجارة(03) (الصادرات + الواردات)	نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي(04)
1990	129593	139110	554388.1	23.37	25.09	26870	48.47
1995	533047	616099	2004994	26.58	30.72	1149146	57.31
2000	1734750.7	857221.9	4123513.9	42.08	20.79	2591972.6	62.86
2001	1550898.4	930677.5	4227113.1	36.69	22.03	2481575.9	58.71
2002	1605789.6	1159170.2	4522773.3	35.53	25.64	2764959.6	61.13
2003	2008951.3	1254041.2	4252321.1	38.2	23.9	3262992.5	76.73
2004	2462919.6	1577137.7	6149116.7	40.01	25.65	4040057.3	6.57
2005	3569649.3	1820427.1	7561984.3	47.22	24.1	5390076.4	71.28
2006	4149706.9	1863501.3	8501635.8	48.82	21.92	6013208.2	70.73
2007	4402231.8	2326059.4	9352886.4	47.07	24.87	6728291.2	71.94
2008	5298034	3170777.2	11043703.5	48.0	28.72	8468811.2	76.68
2009	3525855.1	3583772	9968025.3	35.37	35.96	7109627.1	71.32
2010	4610102.5	3768002.9	11991563.9	38.45	31.42	8378105.4	69.87
2011	5624366.3	4172893	14519807.5	38.74	28.74	9797259.3	67.48
2012	5894025	4384957.3	15843022.8	37.20	27.68	10278982.3	64.88

(01) (02) (03) (04): حسابات الباحث.

المصدر: Les Comptes Economiques de 2000 a 2012, N°640, ONS

من خلال ملاحظة الجدول والقيم الواردة للنسبة بين إجمالي الصادرات والناتج المحلي الخام، فإنه نجد أن هذه النسبة بلغت سنة 1990 قيمة 23.37 في المائة، ارتفعت بعد عقد من الزمن لتسجل نسبة 42.08 في المائة سنة 2000، وبالرغم من التفاوت من سنة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية العالمية، إلا أنها بقيت مستقرة على العموم في حدود 35 إلى 49 في المائة خلال العقد وسنتين بعد سنة 2000، ووقوع نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي في حدود النسبة المبيّنة في التحليل إنما يعكس ويدل على أهمية الطلب العالمي على صادرات الجزائر، الممثلة أساساً في النفط ومشتقاته وأثر ذلك على الجهود والخطط التنموية في الاقتصاد الوطني بعد استبعاد الصادرات غير النفطية، إلا أنه يبقى ارتفاع هذه النسبة مرهونة بحجم الطلب العالمي ما

[1]- محمد إبراهيم الشيخ حمد، مرجع سابق، ص 96.

يؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات وتباعاً المداخيل المتأتية من هذا القطاع، ولتتبع تطور كل الصادرات والناتج المحلي الاجمالي بوضوح نورد الشكل التالي:

شكل بياني رقم (2-1): تطور الناتج المحلي وإجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2012)

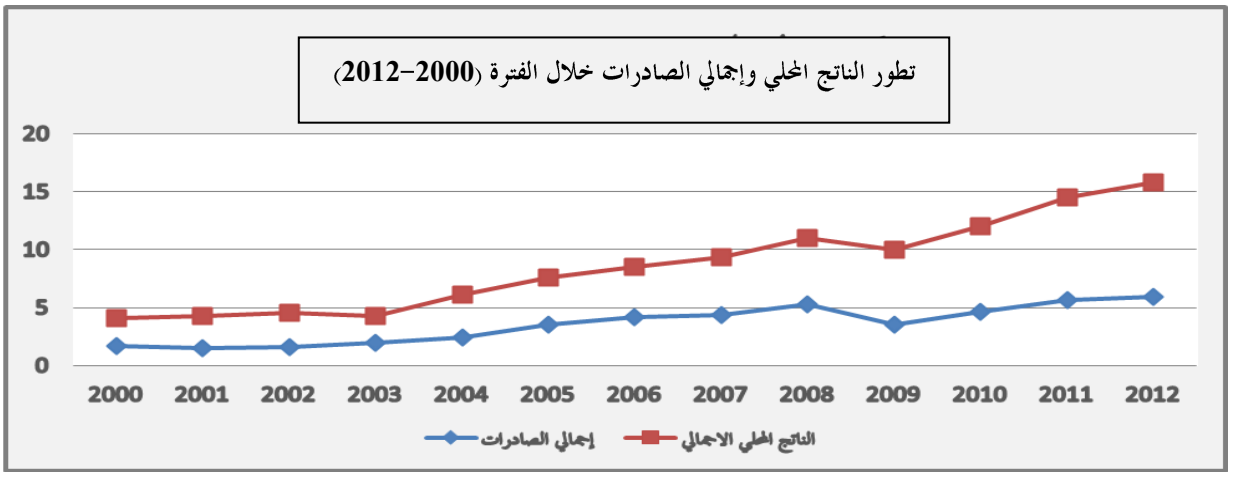

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه

ب. نسبة قيمة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي:

كما أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي تدل على أهمية هذه الأخيرة في الطلب العالمي، فإن نسبة الواردات في الجانب الآخر تدل على مدى اعتمادية البلد عليها في انتاجه المحلي، وهذا سواء كانت هذه الواردات ممثلة في سلع أولية أو وسيطية أو استهلاكية، ولكل من هذه الفئات الثلاثة مدلول اقتصادي مهم في الحكم على المستوى الانتاجي لهذا البلد، أما الواردات الاستهلاكية فهي تعتبر مؤشراً هاماً لمدى إمكانية انتاج بدائل محلية للسلع الاستهلاكية المستوردة، كما يعطي صورة على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني في سد احتياجاته الاستهلاكية أو الانتاجية على العالم الخارجي من خلال الاستيراد.

لذلك وعند النظر وملاحظة هذه النسبة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012) نجدها تتراوح في حدود 20 إلى 35 في المائة، حيث تم تسجيل 25.09 في المائة سنة 1990 انخفضت بداية 2000 إلى معدل 20.79 في المائة بلغت حدودها القصوى سنة 2009 مسجلة نسبة 35.96 في المائة وهذا راجع للانخفاض المحسوس في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تراجع مداخيل الصادرات، مع بقاء الواردات ثابتة بسبب الأزمة العالمية 2008، أما في الفترة اللاحقة من سنة 2012 سجل تراجع في هذه النسبة أين حققت معدل 27.68 في المائة، وهذا يعتبر تحسّن في هذا المعدل بفقد تقريباً 10 درجات مئوية.

ج. نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الخام:

تعتبر هذه النسبة من احدى أهم المؤشرات الدالة على موقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فارتفاعها يدل على تزايد الأهمية لهذا المكوّن (التجارة الخارجية) ضمن حسابات الناتج الوطني والعكس صحيح، وعند الاطلاع على نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري لفترة الدراسة فإننا

نجدها تتزايد، فمن نسبة 48.47 في المائة مسجلة سنة 1990 ارتفعت إلى 64.88 في المائة سنة 2012، أين سجلت أعلى المستويات في كل من سنتي 2003 و 2008 البالغة 76.73 و 76.63 في المائة على الترتيب.

وحقيقة الارتفاع في هذه النسبة إنما يعكس الارتفاع في النسبتين المشار إليهما سابقاً، الممثلتين في كل من نسبتي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذلك واعتباراً من هذه النسبة وما أسفرت عليه نتائج التحليل فهل يمكن اعتبار التجارة الخارجية قاطرة أو ماكنة النمو في الاقتصاد الوطني؟

انطلاقاً من هذه النتيجة المتحققة لا بدا من البحث ومناقشة الاضافات التي أسهمت بها التجارة الخارجية في هياكل الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ملاحظة التغيرات الهيكلية لبيان الاسهام الذي قدمته هذه الأخيرة في دفع بقية أجزاء أو مكونات الاقتصاد الوطني، وهذا اعتباراً من أن التجارة تعمل على المساهمة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري

سنتعرف في هذا العنصر على الآثار التي خلفتها التجارة الخارجية على قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطورات التي حصلت في القطاعات السلعية والخدمية والتوزيعية، لكن قبل ذلك نراعي التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والمتحققات في القطاعات الأخرى، ومن أجل هذا نورد الجدول التالي الموضح لتطورات الناتج المحلي الاجمالي ونسب نموه عبر السنوات المختلفة لفترة الدراسة المقترحة.

جدول رقم (2-2): الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية، ومعدلات نموه في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)

(الوحدة: مليون دينار جزائري، نسبة مئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل نمو الناتج	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل نمو الناتج
1990	554388,1	0.8	**2001**	4227113,1	3.0
			2002	4522773,3	5.6
1991	862132,8	- 1.2	**2003**	5252321,1	7.2
1992	1074695,8	1.6	**2004**	6149116,7	4.3
1993	1189724,9	- 2.2	**2005**	7561984,3	5.9
1994	1487403,6	0.2	**2006**	8501635.8	1.7
1995	2004994,7	3.8	**2007**	9352886.4	3.4
1996	2570029	3.7	**2008**	11043703.5	02
1997	2780168	1.1	**2009**	9968025.3	1.7
1998	2830491	6.2	**2010**	11991563.9	3.6
1999	3238197,5	3.2	**2011**	14519807.5	2.6
2000	4123513,9	3.8	**2012**	15843022.8	-

المصدر: الحوصلة الاحصائية (1962-2011) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر

تشير الاحصاءات المتوفرة والواردة في الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يتزايد بنسب متفاوتة، ففي سنة 1990 بلغت قيمة الناتج المحلي 554388,1 مليون دينار جزائري، ارتفعت لتصل إلى 15843022.8 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تقدر بـ 27.57 في المائة مقارنة بسنة 1990.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوي خلال هذه الفترة (1990-2012) فقد كانت ايجابية، تراوحت بين 0.8 في المائة مسجلة في 1990 و 7.2 في المائة سنة 2003 عدا النسب السّلبية لكل من سنتي 1991 و1993 التي انخفضت إلى حدود (1.2-) و(2.2-) في المائة على الترتيب، ويعود هذا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مع عدم توفر الاستقرار الأمني خلال هذه الفترة.

لكن بالرغم من التحليل المقدم لا بدا من التأكّد من أن مسيرة النمو هذه في الناتج المحلي الاجمالي متبوعة بتغيرات نوعية في القطاعات الانتاجية أو الهياكل الانتاجية المكونة للاقتصاد الجزائري، ولإيضاح هذا نرفق الملحق رقم (08) الذي يبيّن الانتاج الداخلي الخام بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي (القطاعات القانونية)، حيث الملاحظ بالنسبة لنمو القطاعات غير النفطية أن قطاع التجارة قد حقق أعلى معدل من حيث القيمة خلال فترة الدراسة، فكانت قيمته سنة 1991 تقدر بـ 102728.3 مليون دينار جزائري، ارتفعت لتحقق قيمة تصل إلى 1444635.8 مليون دينار جزائري سنة 2011، أي بزيادة كبيرة جداً تقدر 1341907.5 مليون دينار جزائري، كما نجد أن نسبة النمو للسنتين الأخيرتين 2010 و 2011 تصل إلى حدود 13 في المائة (12.90 %)، وهي كذلك تعد نسبة معتبرة لتنامي قطاع التجارة ومساهمته في الناتج الداخلي الخام، أما عن أهم ثلاثة قطاعات المساهمة في الناتج الداخلي التي تلي قطاع التجارة نجد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الفلاحة، الصيد والغابات ثم قطاع النقل والاتصالات على الترتيب.

وهنا يمكن أن نفسّر النمو الكبير في هذه القطاعات المتحقق أساساً من قطاع المحروقات - نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار هذه الأخير - إلى سعي الدولة الجزائرية أو توجهها نحو تأمين إقامة بنية تحتية كمنطلق أساسي نحو القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن المشاريع الخماسية التي تعمل الجزائر على تجسيدها على أرض الواقع تتضمن وتعتمد في جزء كبير منها على مشاريع البنية التحتية.

أما عند النظر في قطاعات النشاط المساهمة في الناتج الاجمالي الخام وأهميتها النسبية بالنسبة لتكوين هذا الأخير، نجدها كما يظهر في الملحق رقم (09) لإنتاج الأمة بحسب قطاعات النشاط والقطاع القانوني لسنوات مختارة، أنه خلال فترة الدراسة يغلب قطاع المحروقات دائماً في اسهامه في الإنتاج الاجمالي الخام على القطاعات الأخرى، ففي سنة 1990 كانت النسبة الممثلة له تصل إلى 29.17 في المائة من المجموع الاجمالي للناتج قبل اقتطاع الرسوم والاستهلاكات المنتجة، ارتفعت سنة 2005 لتسجل نسبة 52.10 في المائة، وفي سنة 2011 شهدت انخفاضاً طفيفاً قُدِّر بـ 5.72 في المائة مقارنة بسنة 2005 والذي حققت فيه نسبة 46.38 في المائة.

أما القطاعات الأخرى تباينت مساهماتها في إجمالي الناتج، ففي سنة 1990 كانت الصناعة خارج المحروقات تحتل المرتبة الثانية بنسبة 15.59 في المائة تليها التجارة بـ14.84 في المائة ثم الفلاحة بـ14.62 في المائة ، بعدها نجد قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بنسبة 13.33 في المائة ، لكن في سنة 2005 تغيرت الأدوار ليحتل بعد قطاع المحروقات قطاع التجارة المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج بنسبة تقدر بـ 10.38، ونجد هنا أيضاً أن قطاع النقل والاتصالات شهد زيادة في مساهماته لتكوين إجمالي الناتج، فمن 06.35 في المائة سنة 1990 إلى 10.021 في المائة سنة 2005 وهي زيادة معتبرة تحسب لهذا القطاع، كما شهدت هذه السنة تراجعاً في قطاع الفلاحة المسجلة لنسبة 09.04 مقارنة بسنة 1990، كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فمن 15.59 إلى 06.49 في المائة سنة 2005 لمساهمته في اجمالي الناتج.

أما عن سنة 2011 فيلاحظ أنه بالرغم من التراجع المسجل في قطاع المحروقات، إلا أنه يبقى القطاع المتصدر في اسهامه لتكوين اجمالي الناتج، كما بقي قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة تصل إلى 12.79 بتسجيل تحسُّن بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بسنة 2005، يأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية محققاً نسبة تحسن معتبرة كذلك مقارنة بسنة 2005 تقدر بخمسة درجات مئوية تقريباً، فمن 07.86 في المائة سنة 2005 إلى 11.18 في المائة سنة 2011، ويبقى متذيّلاً الترتيب كل من قطاعي الخدمات والأشغال البترولية بنسبتي 03.51 في المائة و 00.63 في المائة على الترتيب.

إلا أن نمواً قطاعياً بهذا الشكل لصالح قطاع المحروقات في كل أطوار تكوين اجمالي الناتج المحلي لفترة الدراسة، يعتبر نمواً غير صحي في الاقتصاد الجزائري، كما أنه يمكن الحكم على طبيعة الاقتصاد من خلال ملاحظة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين اجمالي الناتج المحلي، بأنه اقتصاد مشوّه يحتكم في تكوينه اعتماداً على قطاع واحد، دون النظر في تقوية وتعبئة القطاعات الأخرى لتؤدي دورها في تكوين هذا الأخير.

المطلب الثالث: معدلات التبادل التجاري في الجزائر

إن الحكم على انفرادية قطاع في تكون اجمالي الناتج المحلي، والاعتماد على ايراداته كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لا يكون ذو معنى وأهمية إلا إذا تمكّن من تغطية وسد الالتزامات نحو الأطراف الخارجية، من قبيل عمليات الاستيراد أو الاحتياجات المحلية المتحصل عليها من الخارج، وبنظرة أدّق وتمحيص أكثر فإن مراجعة الايرادات ومدى أهميتها، من حيث حصولها من قطاع ارتكازي في الاقتصاد يكون عن طريق التطرق ومقارنة القوة الشرائية بالعوائد المتأتية من هذا القطاع.

لذلك من الأهمية التطرق إلى معدلات التبادل التجاري للجزائر مع العالم الخارجي، لحساب وقياس العلاقة بين الأسعار التي تحصل عليها الجزائر لقاء صادراتها مع تلك الأسعار المقابلة لقاء أو نظير الحصول على وارداتها، وقد سبق وأن أشرنا في فصول سابقة إلى أن معدلات التبادل الدولي تمكننا من مقارنة ثمن الصادرات

في البلد مع ثمن الواردات إليه، ليمكن الحكم حينئذ عليه بالتحسن أو التدهور من خلال ارتفاع ثمن وحدة الصادرات للدولة، مع بقاء ثمن الوحدة من الواردات على ما هي عليه، لنكون بذلك أمام الحالة الأولى والعكس صحيح إذا تعلق الأمر بالحالة الثانية، كما أن مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلد مرتبط أساساً بالحالة الأولى من وضع التحسن في معدل التبادل الدولي، وبالتالي من خلال هذا الجزء سنعتمد في دراستنا لشروط التجارة الخارجية على المعدلات التي تأخذ في الاعتبار الأساس السلعي، ومنه فإن تطبيقنا سيتم فقط على كل من معدلات التبادل التجاري السلعي (الصافي)، الإجمالي ومعدل التبادل الدخلي.

أ. الأرقام القياسية لأسعار الصادرات: يبيّن الجدول التالي الأرقام القياسية للأسعار والكميات (الحجم) للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (1990-2012) كما يأتي.

جدول رقم (2-3): الأرقام القياسية لأسعار وكمية (حجم) الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	الرقم القياسي لكمية الصادرات	الرقم القياسي لوحدة الصادرات	السنوات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	الرقم القياسي لكمية الصادرات	الرقم القياسي لوحدة الصادرات
1990	67.93	77.19	88	**2001**	86.84	88.46	98.17
				2002	85.32	99.52	85.73
1991	61.49	74.99	82	**2003**	105.13	98.66	106.56
1992	56.10	77.92	72	**2004**	142.08	108.63	130.79
1993	50.18	77.20	65	**2005**	208.80	109.66	190.39
1994	45.93	74.09	62	**2006**	247.88	105.66	234.59
1995	46.56	78.22	66	**2007**	273.08	108.82	250.9
1996	60.14	84.37	77	**2008**	359.93	100.34	358.70
1997	63.06	90.26	75	**2009**	205.04	89.40	229.33
1998	46.33	93.13	55	**2010**	258.96	97.83	264.69
1999	56.85	91.80	63	**2011**	333.56	95.48	349.35
2000	100	100	100	**2012**	326.19	90.00	362.42

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية UNECTAD

يلاحظ من خلال الجدول أن الرقم القياسي لحجم الصادرات يشهد نوعاً نمواً مستقراً في قيمه، خلاف الرقمين القياسيين لكل من وحدة الصادرات وأسعار الصادرات اللذان يشهدان نمواً مستقر طيلة الفترة (1990-2002)، وانطلاقاً من سنة 2003 زادت قيمهما عن المعدلات السابقة بشكل كبير، ومن أجل إعطاء صورة أكثر ايضاحاً للتطورات في الأرقام القياسية الواردة في الجدول أعلاه نقدم الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (2-2): تطور مؤشرات الأرقام القياسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980-2013)

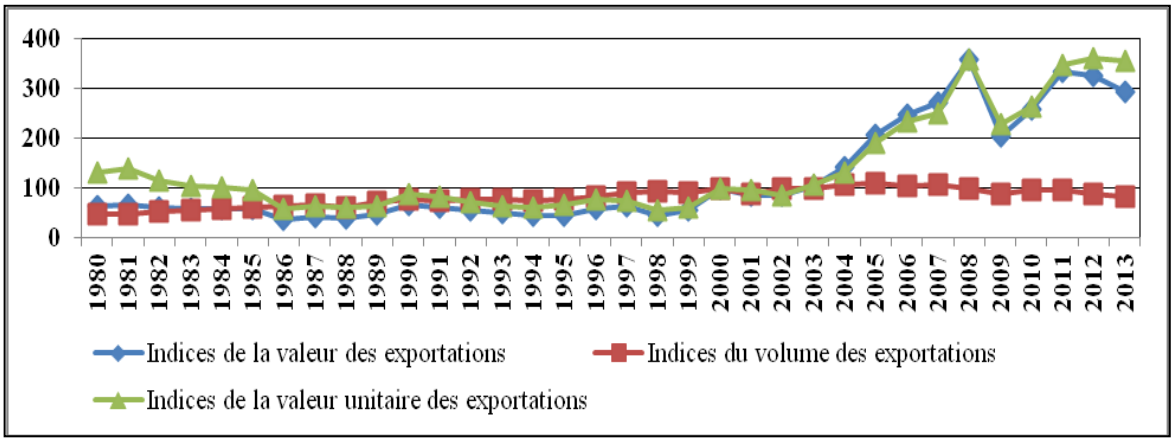

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ استقرار كل من مؤشري الرقم القياسي لأسعار وكمية الصادرات، وهذا يرجع إلى استقرار مؤشر الرقم القياسي المتعلق بوحدة الصادرات، فعدم التذبذب في أسعار الوحدة من الصادرات وثبات الكميات المصدرة من هذا الأخير، تؤدي إلى حالة من الثبات والاستقرار في المؤشر المتعلق بالرقم القياسي للصادرات عموماً، وكما معلوم نظراً لأن صادرات الجزائر تتصف بالتركز حول سلعة واحدة، فإن مؤشرات الأرقام القياسية تكون مرتبطة بالأسواق الدولية لأسعار وكميات هذه السلعة، لذلك فإن استقرار المؤشرات لفترة طويلة من الزمن يعود إلى عامل التحكم في الكميات والأسعار الممارسة في الأسواق الدولية، من طرف التجمعات الدولية للبلدان المنتجة والمصدرة لهذه السلعة، وإذا كان الحديث عن الجزائر فهي تعتبر أحد أعضاء منضمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، والتي تعمل على التدخل في الأسواق الدولية عن طريق تحديد الكميات والأسعار للنفط.

لكنه بالرغم من التحليل السابق يسجل انطلاقاً من سنة 2004 زيادة وارتفاع في مؤشري الأرقام القياسية المتعلقة بوحدة الصادرات وقيمتها، ما أدى بمنحنى المؤشرين إلى الانتقال نحو الأعلى حيث بلغ ذروته سنة 2008، إلا أن هذا الارتفاع لم يصاحبه ارتفاع في المؤشر المتعلق بكميات وحجم الصادرات أي أن استجابة كميات الصادرات للارتفاع في الأسعار كانت معدومة أو ضعيفة، ومن خلال النظر في الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه في الوقت الذي سجلت فيه الأسعار ذروتها (2008) كان مؤشر الكميات للصادرات يساوي 100.34 في المائة محققاً انخفاضاً في قيمته مقارنة بسنة 2007 البالغ 108.82 في المائة.

أما في سنة 2009 تراجعت قيمة المؤشر إلى 89.40 في المائة، دلالة على أن استجابة كميات الصادرات للارتفاع في الأسعار كانت سلبية، وفي نفس السياق تراجعت قيمة كل من المؤشرين سنة 2009 وبدءاً من 2010 عاود المؤشرين في الارتفاع من جديد.

ب. الأرقام القياسية لأسعار الواردات: يبيّن الجدول التالي الأرقام القياسية للأسعار والكميات (الحجم) للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة (1990-2012) كما يأتي.

جدول رقم (2-4): الأرقام القياسية لأسعار وكمية (حجم) الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الواردات	الرقم القياسي لكمية الواردات	الرقم القياسي لوحدة الواردات	السنوات	الرقم القياسي لأسعار الواردات	الرقم القياسي لكمية الواردات	الرقم القياسي لوحدة الواردات
1990	106.29	89.32	119	**2001**	108.38	108.83	99.58
				2002	130.51	130.63	99.90
1991	117.26	116.10	101	**2003**	134.99	127.68	105.72
1992	124.56	122.12	102	**2004**	198.10	173.44	114.21
1993	125.51	113.08	111	**2005**	221.97	187.43	118.42
1994	129.50	119.91	108	**2006**	233.95	186.46	125.47
1995	110.12	120.96	114	**2007**	301.28	214.32	140.57
1996	99.11	106.15	114	**2008**	430.47	278.89	154.35
1997	94.73	107.83	106	**2009**	428.45	292.89	146.28
1998	102.49	105.83	108	**2010**	441.31	294.66	149.76
1999	99.90	93.96	106	**2011**	515.17	298.99	172.30
2000	100	100	100	**2012**	549.31	325.91	168.54

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية UNECTAD

من خلال الجدول المعبّر عن التطورات الحاصلة في مؤشرات الأرقام القياسية الثلاثة للواردات الجزائرية نقوم بترجمة الأرقام إلى الشكل البياني التالي الذي يمكننا من معالجتها بصورة أوضح وأكثر تعبير كما يلي:

شكل بياني رقم(2-3): تطور مؤشرات الأرقام القياسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)

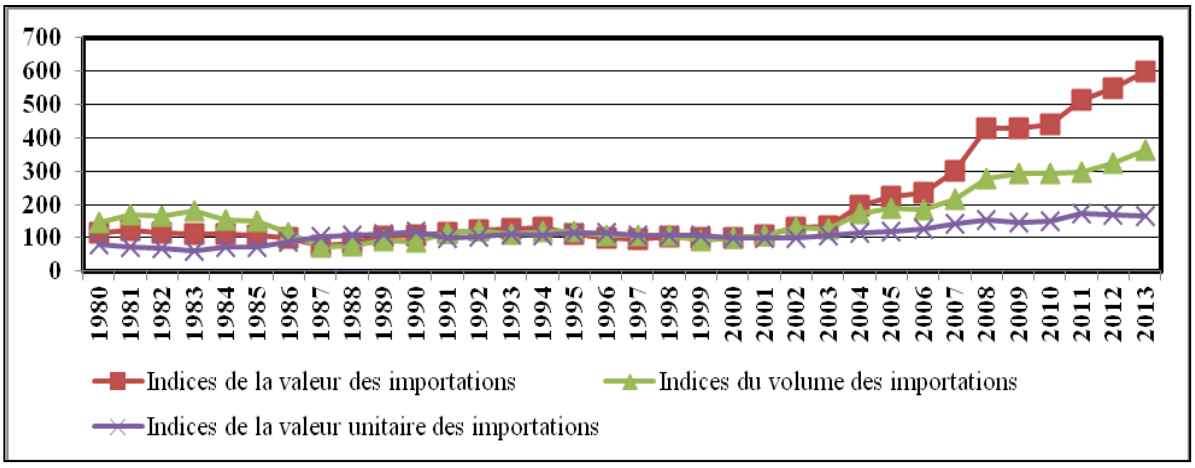

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه

من ملاحظة الشكل البياني والأرقام الواردة في الجدول فإنه انطلاقاً من سنة 2002 أخذت الأرقام القياسية لأسعار الواردات في الارتفاع، حيث انتقلت من 130.51 في المائة إلى 549.31 في المائة سنة 2012 بزيادة تقدّر بـ 418.8 في المائة، وباعتبار الجزائر مستورد صافي من العالم الخارجي فإننا نلاحظ كذلك انعكاس ذلك في المؤشر المتعلق بكميات الواردات الذي أخذ هو الآخر بالارتفاع نحو الأعلى ما يبرّر نزوح مؤشر الأرقام القياسية للأسعار للواردات نحو الأعلى.

ج. معدلات التبادل التجاري السّلعي (الصافي): يعبّر معدل التبادل الصافي عن النسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات إلى الأرقام القياسية لأسعار الواردات كالتالي:

$N = 100.(Pm/Px)$، حيث **(N)**: معدل التبادل الصافي، (P_X) و (P_M) تمثلان الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات على الترتيب.

بعد تطبيق الصيغة الرياضية الموضحة للحصول على معدل التبادل السلعي (الصافي) للجزائر تحصلنا على المخرجات المبينة في الجدول رقم (2-4) أدناه، حيث أنه من خلال هذا الأخير يتبين أن معدل التبادل السلعي للجزائر يعاني من حالة تدهور في نسبه خلال الفترة الممتدة من (1990-2002)، وسبب هذا التدهور راجع إلى تدهور مكافئ في أسعار الوحدة من الصادرات، أي أنه خلال هذه الفترة شهدت أسعار النفط العالمية حالة من الانخفاض مقابل ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الواردات، ما انعكس على قيم معدل التبادل، وهذا مبيّن في الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (2-4): تطور مؤشرات الأرقام القياسية للوحدة من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)

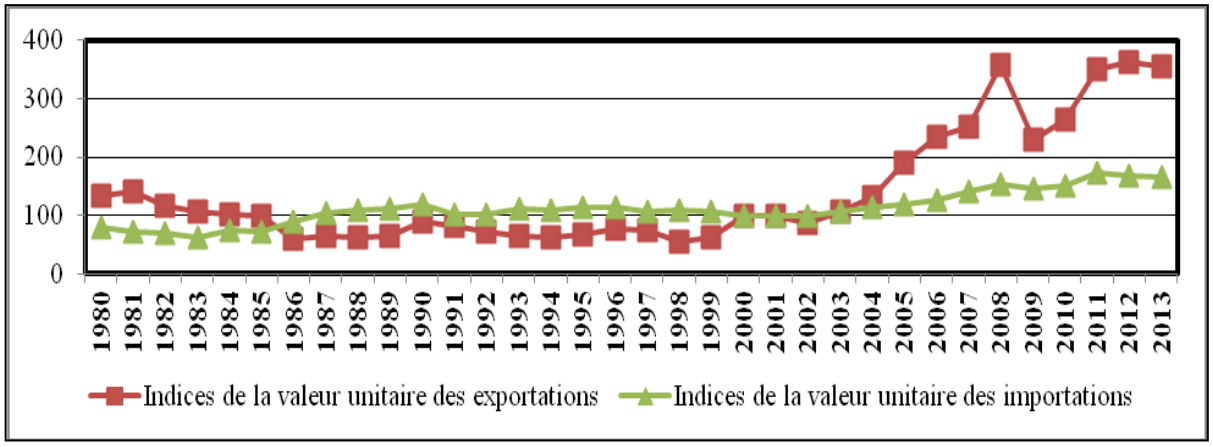

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

وانطلاقاً من سنة 2003 شهد معدل التبادل تحسن طفيف مقدر (0.79 %) بعدها تحسنت معدلات التبادل السلعي خلال الفترة (2004-2012) بدرجات كبيرة نظراً للزيادات المتوالية في أسعار النفط، إلا ما سجل سنة 2009/2008 من تراجع في المعدل كانعكاس للأزمة المالية العالمية وأثرها على

أسعار النفط، فمن معدل 232.39 في المائة سنة 2008 انخفض إلى 156.77 في المائة سنة 2009 وهذا مقابل للرقم القياسي لأسعار الصادرات 359.39 في المائة سنة 2008 و 205.04 في المائة سنة 2009.

د. معدلات التبادل التجاري الاجمالي: يبيّن معدل التبادل الاجمالي عدد وحدات الواردات التي يحصل عليها البلد بوحدات الصادرات وهذا بغض النظر عن قيمة الصادرات، ويعبر عنه بالنسبة المئوية بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات كما يلي:

معدل التبادل الإجمالي = (الرقم القياسي لكمية الواردات)/(الرقم القياسي لكمية الصادرات) × 100

وبالنظر إلى حسابات ومخرجات الجدول رقم (2-5) نجد أن معدل التبادل الاجمالي لصالح الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2012)، مع التمييّز أن هذا المعدل زادت نسبته بدءاً من سنة 2008 ما جعله أن يكون لصالح الجزائر بدرجة أكبر، وسبب ارتفاع هذا المعدل في الجزائر إنما يعود لارتفاع مؤشر الرقم القياسي للكميات أو الحجم للواردات مقارنة بنظيره من الصادرات، وهذا يظهر في الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم(2-5): تطور مؤشرات الأرقام القياسية للكميات من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2012)

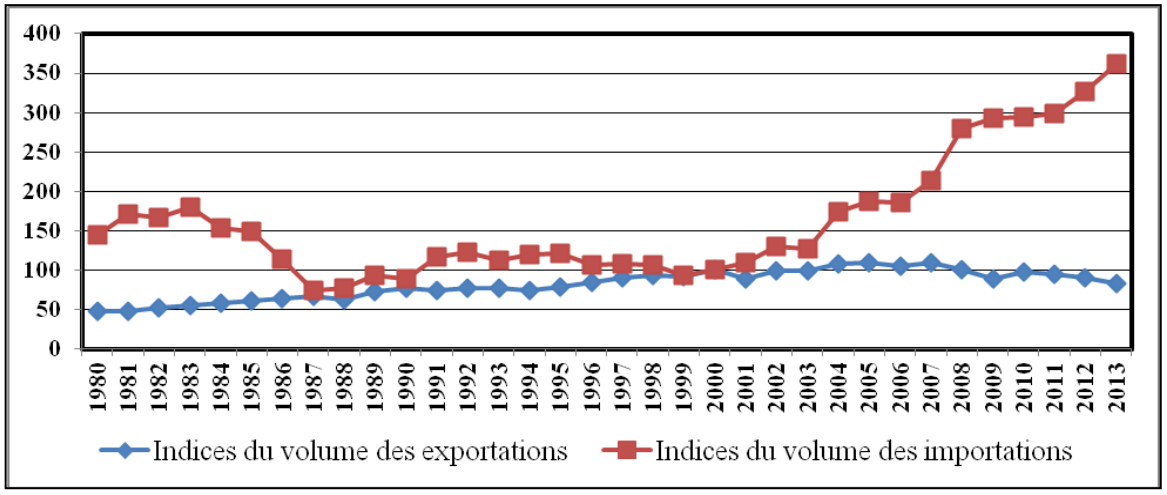

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدولين رقم (44، 45)

فمن خلال الشكل يظهر أن مؤشر الحجم للواردات كان 89.32 في المائة سنة 1990 ارتفع سنة 1999 إلى 93.96 في المائة مقترباً بكثير من مؤشر الكميات للصادرات البالغ 91.80 في المائة، توالت بعدها الوتيرة التصاعدية لهذا المؤشر إلى 187.34 و 294.66 و 325.91 في المائة لكل من سنوات 2005 2010 و 2012 على التوالي.

هـ. معدلات التبادل التجاري الدخلي: يشير هذا المعدل إلى مقدرة الصادرات على الحصول على الواردات (Export-Based Capacity to Import)، ويحسب كنتيجة لمعدل التبادل السّلعي مضروباً في الرقم القياسي لكمية الصادرات، وبحسب الاقتصاديين فإن التغيّر في هذا المعدل (الدخلي) مهم جداً بالنسبة للدول النامية إذ أنه مبني إلى حد كبير على واردات السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الخاصة بهم.

جدول رقم (2-5): معدلات التبادل التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	السلعي (الصافي)	الاجمالي	الدخلي	السنوات	السلعي (الصافي)	الاجمالي	الدخلي
1990	73.94	115.71	57.08	**2001**	98.58	123.03	87.20
				2002	85.81	131.26	85.40
1991	81.18	154.83	60.88	**2003**	100.79	129.42	99.44
1992	70.58	156.71	55.00	**2004**	114.51	159.66	124.40
1993	58.55	146.47	45.20	**2005**	160.77	170.91	176.31
1994	57.40	161.83	42.53	**2006**	186.97	176.46	197.56
1995	57.89	154.62	45.28	**2007**	178.49	196.93	194.25
1996	67.54	125.81	56.99	**2008**	232.39	277.94	233.18
1997	70.75	119.46	63.86	**2009**	156.77	327.59	140.16
1998	50.92	113.63	47.42	**2010**	176.73	301.18	172.90
1999	59.43	102.34	54.42	**2011**	202.75	313.15	193.59
2000	100	100	100	**2012**	215.03	362.10	193.53

المصدر: حسابات الطالب اعتماداً على الجداول رقم (39، 40)

من خلال المعدلات (معدل التبادل التجاري الدخلي) المتحصل عليها نتيجة التطبيق، نلاحظ أنه خلال الفترة (1990-2003) شهد حالة من التدهور المزمن بالرغم من انتقاله من 57.08 في المائة سنة 1990 إلى 99.44 في المائة سنة 2003، وخلال هذه الفترة سجل أدنى قيمة له سنة 1994 والتي لم تتجاوز حدود 43 في المائة، لذلك فإن هذا المعدل كان في غير صالح الجزائر في هذه الفترة (1990-2003)، أي أن الوحدة من الصادرات تحصل على كمية أقل من المستوردات، تتراجع خلالها تدريجياً إلى غاية سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس 1990، وانطلاقاً من سنة 2004 تحسّن هذا المعدل بتسجيله لنسبة 124.40 في المائة ارتفعت بعدها لتصل إلى 193.53 في المائة سنة 2012، ويعود سبب التحسّن والارتفاع في هذا المعدل للجزائر لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ظاهر في الشكل البياني السابق والمتعلق بتطور مؤشر الرقم القياسي لوحدة الصادرات مقارنة بالوحدات من الواردات، الأمر الذي مكّن الجزائر من استيراد كميات أكبر مقابلة لنفس الكمية من الصادرات، لأن الوحدة من الصادرات أمكن من خلالها الحصول على وحدات أكبر من الواردات مقارنة بسنة الأساس المعيّنة 1990 لذلك فإن الجزائر في هذه الفترة مكّنها ارتفاع هذا المعدل من الزيادة في قدرتها الاستيرادية.

كما يمكن في هذا الصدد تحديد مقدار الربح أو الخسارة من التجارة الدولية من خلال حساب ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري من التجارة الدولية وذلك من خلال العلاقة التالية:

ربحية الاقتصاد الوطني = إجمالي قيمة الصادرات – (قيمة الصادرات/الرقم القياسي لأسعار المستوردات) x 100

وبالإستعانة بالجدولين رقم (1-1) و(2-4) نتحصل على الجدول التالي المبيّن لربحية الاقتصاد الوطني من التجارة الخارجية كما يلي:

جدول رقم (2-6): ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري من التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من (1980-2013) لسنوات مختارة

ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري					
1547.284	**2001**	796.966	**1990**	1817.032	**1980**
46929.32	**2010**	1006.263	**1995**	882.222	**1985**
61656.4	**2012**	124.485	**1996**	**- 2941.39**	**1987**
56868.59	**2013**	**- 12.8094**	**1999**	**- 1589.71**	**1988**

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدولين رقم (1-1) و(2-4)

ولتوضيح سلسلة التطورات لربحية الاقتصاد الوطني الجزائري من التجارة الخارجية خلال الفترة (1980-2013) نورد الشكل البياني التالي كترجمة للأرقام الواردة في الجدول أعلاه كما يلي:

شكل بياني رقم (2-5): ربحية الاقتصاد الوطني الجزائري من التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من (1980-2013)

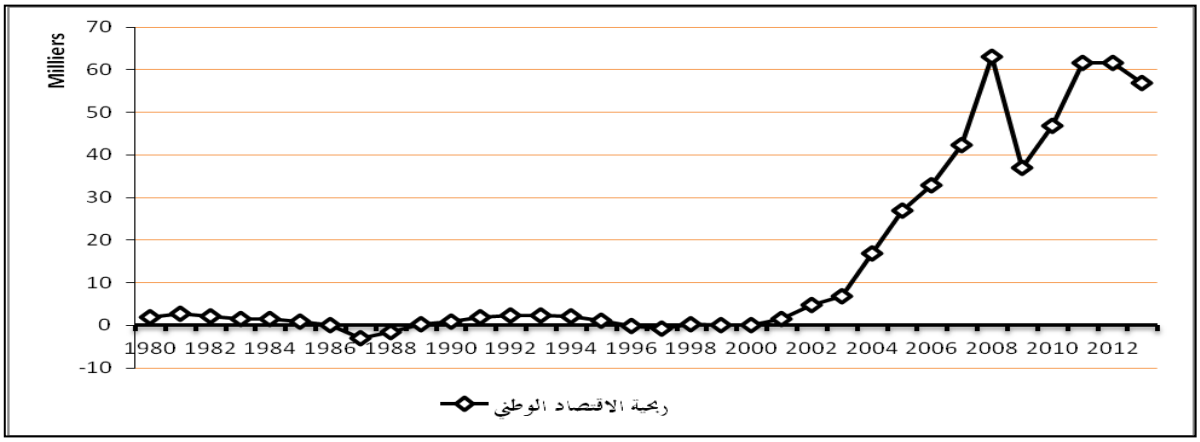

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات الجدول رقم (2-6)

من خلال المنحى الممثل لربحية الاقتصاد الوطني من التجارة الخارجية، يلاحظ أنها كانت ايجابية على مدى الفترة (1980-2013) أين سجلت سنة 1980 قيمة 1817.032 مليون دولار أمريكي ارتفعت إلى 56868.59 مليون دولار أمريكي سنة 2013، بلغت أدناها سنة 1986 مسجلة قيمة 25.203 مليون دولار أمريكي، أي سنة الأزمة النفطية 1986 باستثناء بعض السنوات التي ظهرت فيها خسارة من التجارة الدولية وهي: 1987، 1988، 1996، 1997، 1999 حيث وصلت الخسارة إلى (2941.39-)، (1589.71-)، (124.485-)، (827.149-) و(12.8094-) مليون دولار

أمريكي، وترجع الأسباب وراء هذه الخسائر إلى التغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة، وإلى الاصلاحات التي باشرتها الجزائر مع كل مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين في اطار برامج التعديل والتكييف الهيكلي فترة التسعينات والتأثيرات الناتجة عنها من جهة أخرى.

انطلاقاً من التحليلات السابقة حول معدلات التبادل الدولي في الجزائر وتفسيرها، فإن هذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية، فيمكن من خلالها معرفة أو النظر في مستويات الرفاهية الاقتصادية المتأتية من جانب قطاع التجارة الخارجية، وذلك عن طريق معرفة أثر المبادلات السلعية على الدخل الوطني، حيث أن التحسن في هذه معدلات يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بأسرع من المنتج، وذلك من خلال الزيادة الناتجة في القوة الشرائية لوحدة الصادرات[1]، وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تضاف في تحصيل المشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية والميزانية العامة

تحضى الميزانية العامة[2] بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر من طرف البلدان، وذلك لكونها لا تعد مجرّد حسابات مسجلة لنفقات وايرادات الخزينة فحسب، بل تعدتها إلى أن تكون عبارة عن تنظيم مالي كبير تعمل على توفير الموارد وتوجيهها إلى وجوه الانفاق العام المختلفة، وهذا بالشكل الذي يحقق فيه الأغراض والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لهذا فإن الميزانية العامة أصبحت تشكل أداة الدولة لتشكيل سياساتها المالية التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي[3]، لهذا سيتم في هذا العنصر تحليل كل من جانبي الميزانية العامة للجزائر، وهذا لمعرفة مصادر الايرادات وأوجه الانفاق في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الايرادات العامة

في الجزائر تساهم الايرادات البترولية بأكثر من ثلثي (3/2) جملة الايرادات العامة منذ الاستقلال إلى اليوم، بينما تساهم الايرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية) بالثلث المتبقي (3/1) من جملة الايرادات خلال الفترة نفسها، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي المبيّن لهيكل الايرادات العامة والمنح في الجزائر كما يلي:

---

[1]- هناء يحي سيد أحمد، مرجع سابق، ص173.

[2]- تعرّف **الميزانية العامة** على أنّها عبارة عن تقدير لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية معينة في المستقبل غالباً ما تكون سنة، وتدعى بالسنة المالية، وليس من الضروري أن تكون موازية للسنة الميلادية، والميزانية العامة للدولة تشتمل على تقديرين هما تقدير الايرادات تقدير النفقات.

[3]- محمد إبراهيم الشيخ حمد، مرجع سابق، ص 125 (بتصرف).

جدول رقم (2-7): الايرادات العامة والمنح في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2013)

المؤشرات	2000	2010	2011	2012	2013
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي):	20.945	59.042	79.476	81.743	75.529
• نسبة التغير 12-2013 (%)	- 7.6				
• النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	38.27	36.6	39.9	40.00	33.4
الايرادات البترولية (مليون دولار أمريكي):	-	39.044	54.626	53.955	46.761
• نسبة التغيّر 12-2013 (%)	- 13.3				
• الحصة من إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)	-	66.1	68.7	66.0	61.9
• النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	-	24.4	27.4	26.4	20.7
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي):	-	17.446	20.961	24.611	25.662
• نسبة التغيّر 12-2013 (%)	4.3				
• الحصة من إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)	-	29.5	26.4	30.1	34.0
• النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	-	10.8	10.5	12.0	11.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

من خلال البيانات الواردة في الجدول يلاحظ تطور إجمالي الايرادات في الجزائر من 20.945 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 59.042 مليون دولار أمريكي سنة 2010 ارتفعت بعدها لتصل إلى 81.743 مليون دولار أمريكي سنة 2012، أي بنسبة نمو تفوق 38.45 % للفترة (2010-2012) وقد تأثرت تطورات الايرادات العامة في الجزائر بشكل ملحوظ بوتيرة النشاط الاقتصادي وتطورات أسواق النفط ومعدلات إنتاجه، إلا ما تم تسجيله سنة 2013 من انخفاض في الايرادات العامة، والذي يعود سببه إلى التراجع في الايرادات النفطية، ويمكن استعراض التطورات التي مست هياكل الايرادات بالتفصيل كما يلي:

1. الايرادات البترولية: من خلال الكشف عن بيانات الايرادات العامة في الجزائر تم التأكد بأن الجزائر تعتمد في ايراداتها العامة بدرجة كبيرة على عوائد القطاع النفطي، فكما هو وارد في الجدول أعلاه فإن الايرادات النفطية تساهم بمقدار الثلثين من إجمالي الايرادات العامة والمنح، حيث نجد أنه في سنة 2010 كانت حصة الايرادات البترولية 39.044 مليون دولار أمريكي، انتقلت إلى 54.626 مليون دولار أمريكي سنة 2010 أين كانت هذه الحصص تتجاوز كل من 66.1 و 68.7 في المائة من إجمالي الايرادات.

وبالرغم من تسجيل انخفاض في الايرادات البترولية لكل من سنتي 2011 و 2012 إلا أن حصتها من إجمالي الايرادات والمنح ضلت متجاوزة للثلثين، وعن نسبة التغيّر المسجلة والتي تأخذ قيمة سلبية (13.3-) في المائة للفترة (2012-2013)، فإنه يعود بدرجة رئيسية لانخفاض الانتاج النفطي أو نموه بمعدلات بطيئة[1]،

[1]- يذكر أن انتاج النفط في مجموعة الدول العربية انخفض بحوالي 3.7 في المائة ليصل إلى حوالي 22.9 مليون برميل يومياً مقارنة بحوالي 23.8 مليون برميل في اليوم لسنة 2012، إضافة إلى أنه في هذه الفترة شهدت أسعار النفط العالمية تراجعاً حيث انخفض متوسط السعر السنوي لسلة خامات الأوبك بنسبة 3.3 في المائة ما ترتب عنه تراجع في

كما أن تراجع أسعار النفط العالمية كان له الأثر الكبير في تراجع هذه العوائد النفطية، وكل هذه العوامل عملت على إحداث ضغوط على رسم الميزانية العامة في الجزائر.

2. الايرادات الضريبية: نمت الايرادات الضريبية بشكل معتبر خلال الفترة (2010-2012) حيث تجاوزت 47 في المائة أين انتقلت من 17.446 مليون دولار أمريكي لسنة 2010 إلى 25.662 مليون دولار أمريكي سنة 2013، مع تسجيل ارتفاع نسبتها إلى إجمالي الايرادات العامة البالغة 34.0 في المائة سنة 2013 مقارنة بنسبة 29.5 في المائة المسجلة في سنة 2010، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حصتها في الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى حوالي 12.0 في المائة سنة 2012 مقارنة بنسبة 10.02 في المائة سنة 2010، ولملاحظة توزع الايرادات الضريبية يرد الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الجزائر 2012 – 2013

المؤشرات (نسبة مئوية)	2012	2013	نسبة التغيّر
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي):	24.611	25.662	1.051
• **الدخل والأرباح**	45.2	40.5	- 4.8
• **السلع والخدمات**	34.2	36.5	2.3
• **الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية**	17.7	19.9	2.2
• **ضرائب أخرى**	2.9	3.1	0.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

ويرجع الارتفاع في الايرادات الضريبية إلى نمو حصيلة الضرائب على الانتاج والاستهلاك (السلع والخدمات) والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسب متقاربة بمعدل 2.3 و 2.2 في المائة على التوالي، في الوقت الذي تراجعت فيه الضرائب على الدخل والأرباح بـ 4.8 في المائة، فمن معدل متحقق في 2010 مقدّر بـ 45.2 في المائة إلى 40.5 في المائة سنة 2012، وبالرغم من هذا التراجع فإن الضرائب على الدخل والأرباح تبقى المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في الجزائر.

يشار في الأخير إلى أن هيكل الايرادات الضريبية في الجزائر تشهد تنوعاً في تركيبتها، فنجدها موزّعة بين مصادر مختلفة وبعيدة عن التركيز على مصدر واحد، هذا ما يخلق نوعاً من التوازن في هيكل الايرادات الضريبية ويجعلها أكثر قدرة على تمويل احتياجات الدولة في مشاريعها التنموية.

قيمة الصادرات النفطية لمجموعة الدول العربية بحوالي 06 في المائة وهذا يحدث لأول مرة منذ الاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط العالمية منذ 2009 وهذا ما أدى إلى إحداث تأثيرات مباشرة على الموازنات العامة خصوصاً في الدول المعتمدة بدرجة كبيرة على الايرادات البترولية في موازنة العامة (التحليل كما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد-بتصرف).

المطلب الثاني: النفقات العامة

يعتبر الانفاق العام القوة الدافعة والمحركة للنشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، ويبرز دور الانفاق العام من خلال عمله على الاستجابة للحاجات الضرورية والملحة الاجتماعية منها أو الاقتصادية، وهـذا بالشـكل الذي يحقق متطلبات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل الانفاق العام على شقين بالغي الأهمية هما الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، كل منهما يتم تحقيقه (تسييره) عن طريق ضخ أموال من خلال الميزانية العامة والميزانيات الملحقة المستقلة حال ظهور كلفات مالية إضافية أو محدوديـة الموارد المالية المتوفرة، وللتعرّف على هيكل الانفاق العام في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)

المؤشرات (مليون دولار أمريكي)	2000	2009	2010	2011	2012
الانفاق العام[01]:	15.651	60.358	61.904	82.121	91.871
• نسبة التغير 11-2012 (%)	15.1 - 14.4				
• نسبة التغير 12-2013 (%)					
• النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	28.60	44.0	38.4	41.2	45.0
الانفاق الجاري[02]:	-	-	35.738	53.247	61.670
• معدل النمو (%)	-	-	12.9	49.0	15.8
الانفاق الرأسمالي:	-	-	24.299	27.101	29.342
• معدل النمو (%)	-	-	- 9.3	11.5	8.3
صافي الاقراض الحكومي[03]:	-	-	1.867	1.733	0.859

[01]: يمثل مجموع الانفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، في حين يشمل الانفاق العام هذا المجموع بالإضافة إلى صافي الاقراض الحكومي.

[02]: يتضمن الانفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الانفاق الرأسمالي والإنفاق الانشائي ومشـتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

[03]: حسابات الطالب بناءاً على ما ورد في [01].

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 و2014

عند النظر والإطلاع على النفقات العامة للجزائر، فإننا نسجل ارتفاعها من 15.651 مليـون دولار سنة 2000 إلى 82.121 مليون دولار أمريكي سنة 2011 ثم زادت إلى 91.871 مليون دولار أمريكي سنة 2012 بنسبة تغيّر تقدر بـ 15.1 في المائة مقارنة بسنة 2011، كما ارتفع الانفاق الجاري هو الآخر من 35.738 مليون دولار أمريكي إلى 61.670 مليون دولار أمريكي محققاً معدل نمو يقدّر بـ 15.8 في المائة للفترة 11-2012، ويرجع هذا الارتفاع بصورة جوهرية إلى الارتفاع في نفقات الأجـور والمرتبـات والدعم التي طبقتها الدولة في هذه الفترة، أما الفترة 12-2013 سجّل الانفاق العام تراجعـاً قـدّر بنسـبة (14.4 -) في المائة، وكانت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر خلال العقـد الأول من الألفية الثالثة (2000-2012) فمن 28.60 % مسجلة سـنة 2000 إلى 45.0 % سـنة 2012

وهذا الارتفاع في الانفاق يؤكّد مدى استجابة الحكومة للحاجات الضرورية في البلاد مع التزامها بتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية له.

أما عن التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري فإنه يلاحظ ارتفاع كل من نفقات الخدمات الاجتماعية والأمن والدفاع في الجزائر، فالأولى تأتي في اطار اتجاه الجزائر نحو دعم الشرائح المجتمعية المستحقة وكأداة نحو تعزيز العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، أما الثانية فتكون في اطار سياسة الجزائر الدفاعية خاصة مع تنامي ظاهرة التطرف وبؤر التوتر التي تشهدها الدول المجاورة، ولبيان أكثر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري خلال الفترة (2008-2012)

المؤشرات (نسبة مئوية)	2008	2009	2010	2011	2012
نفقات الخدمات العامة	16.8	11.1	-	-	-
نفقات الأمن والدفاع	21.5	33.6	-	-	-
نفقات الخدمات الاجتماعية	40.0	36.9	-	-	-
نفقات الشؤون الاقتصادية	2.5	13.0	-	-	-
نفقات أخرى	19.2	5.4	-	-	-

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: نفس المصدر.

كذلك فإننا نلاحظ أن الانفاق الرأسمالي شهد ارتفاعاً، لكنّه أقل من سابقه فمن قيمة 24.299 مليون دولار أمريكي مسجلة سنة 2010 إلى 29.342 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 بمعدل نمو 11.5 و8.3 في المائة لكل من الفترات 2010-2011 و2011-2012 على الترتيب.

ويرجع ارتفاع الانفاق الرأسمالي في الجزائر إلى الفوائض المالية المسجلة في قطاع النفط على مرّ السنوات الماضية، ما أدى إلى نمو الاستثمارات الحكومية بنسب مرتفعة، وهذا يلاحظ في الجزائر من خلال الزيادة المضطردة في نفقات البناء والتشييد.

أما عن الوضع الكلي للميزانية العامة في الجزائر في جانبي الايرادات والنفقات فإنه يلاحظ تراجع في فائض الميزانية العامة بحوالي 10.129 مليون دولار لسنة 2012 بعد تسجيل فائض متتالي في كل من سنتي 2000 و 2008 بقيمة 5.294 و13.562 مليون دولار أمريكي على التوالي، إلا أنه بالرغم من هذا فإننا نسجل تراجع في فائض الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة فمن 9.67 في المائة سنة 2000 انخفضت إلى 7.9 في المائة لسنة 2008، توالت بعدها حالة العجز في الموازنة العامة وانخفاض نسبتها إلى الناتج إلى 2012 أين سجل الفائض نسبة (5.0 -) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2-11): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2013)

المؤشرات (مليون دولار أمريكي)	2000	2008	2009	2010	2011	2012
العجز أو الفائض الكلي	5.294	13.562	- 9.816	- 2.861	- 2.645	- 10.129
النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	9.67	7.9	- 7.1	- 1.8	- 1.3	- 5.0

المصدر: نفس المصدر السابق

المبحث الثالث: التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الرئيسية

إن المعرفة بمكانة ووضعية الاقتصاد الوطني مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، يدفعنا إلى النظر في بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى تطور وتقدم البلد، ومن أجل هذا يلجأ الاقتصاديون عن طريق الاستعانة بأدوات التحليل الاقتصادي لتحديد بنية وطبيعة الصادرات والمستوردات للبلد، سواء كانت من قطاع الزراعة أو الصناعة الذي يُعرف منهما المستويات الانتاجية، بالإضافة إلى المساهمة المقدمة من كل قطاع في الدفع بالتنمية الاقتصادية للبلد، لذلك سنحاول في هذا العنصر أن ننظر في العلاقة القائمة بين قطاعات الاقتصاد الرئيسية والتجارة الخارجية، كون هذه الأخيرة تدفع بقطاعات الاقتصاد الوطني هذه لعمل دور فاعل في تنمية البلد الاجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى أنهما يحققان الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال توفير الأمن والصحة والعيش الكريم.

المطلب الأول: نظرة عامة حول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد

قبل التطرق إلى التحليل القطاعي لكل من دور وعلاقة الزراعة والصناعة بالتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، سنقوم باستعراض تطور كل من معدل النمو المتوسط لكل هذه القطاعات، قبل وبعد التحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري في مسيرة ايديولوجيته المتبناة، من مرحلة التخطيط المركزي إلى انفتاحه على العالم الخارجي من خلال توجهه نحو الانخراط في اقتصاد السوق.

جدول رقم (2-12): معدل النمو المتوسط لقطاعات الزراعة، الخدمات والصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (1971-2011)

في ظل التخطيط المركزي (قبل القيام بعملية التحرير التجاري)			
الفترات/ القطاعات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات
1971 – 1975	04.0	07.8	07.4
1976 – 1980	03.6	09.3	07.2
1981 – 1985	02.9	08.3	04.6
1986 – 1990	03.6	00.6	01.2

في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (بعد القيام بعملية التحرير التجاري)			
1995 – 1991	04.5	- 02.7	00.4
2000 – 1996	03.9	- 00.3	03.3
2005 – 2001	07.3	- 00.8	06.00
2011 – 2006	05.9	00.5	07.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير التنمية العربية 2013.

من خلال الجدول يتضح التباين في معدلات النمو المتوسط للقطاعات الاقتصادية بين الزراعة والصناعة إضافة إلى قطاع الخدمات، وهذا راجع إلى مجموعة الظروف التي تزامنت مع كل مرحلة من المراحل السابقة، ولإعطاء صورة أوضح حول المعدلات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بترجمة البيانات الصماء إلى أشكال بيانية يمكن من خلالها إجراء مقارنات وتحليل للفترات.

شكل بياني رقم (2-7): معدلات النمو المتوسط في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري في ظل التخطيط المركزي (1971-1990)

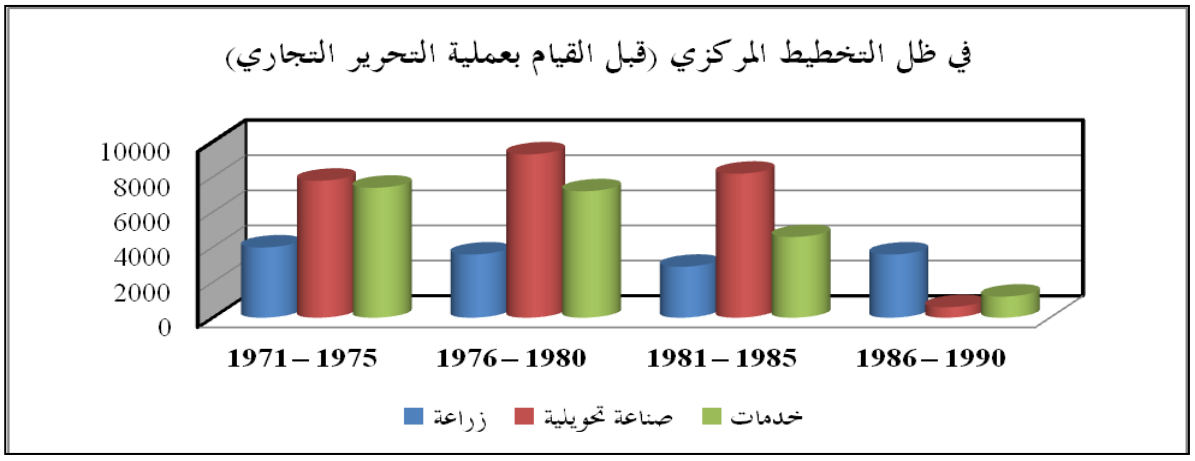

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول أعلاه.

يتضح من خلال الشكل البياني أن متوسط النمو في قطاع الصناعات التحويلية تفوق كل متوسطات النمو في قطاعي الخدمات والزراعة، وهذا خلال الفترات الثلاث الأولى من عهد التخطيط المركزي (1971-1975)، (1976-1980) و(1981-1990)، والحقيقة أن هذه الفترات كانت عقب حصول الجزائر على الاستقلال، تم بعدها في هذا الوقت بالذات بداية سنوات السبعينات تم القيام بعملية تأميمات واسعة النطاق للمؤسسات والشركات الوطنية التي كان المستعمر يستحوذ عليها، والجزائر لبناء اقتصادها في الفترات الأولى من الاستقلال قامت بإتباع النهج الاشتراكي في التسيير (ايديولوجية الاتجاه شرقاً بقيادة الاتحاد السوفياتي) القائم أساساً على التخطيط المركزي والتأميم الهادف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مستندة في نظامها الصناعي على تصورين أساسيين أحدهما متأثر بنظرية **أقطاب التنمية** لفرانسوا بيرو ونظرية **الصناعات المصنعة** لـ: ج.د. دوبرنيس، والآخر تطبيقي يأخذ محتواه من مخطط قسنطينة الموضوع من قبل السلطات

الفرنسية قبل الاستقلال[1]، لذلك عملت الجزائر على التركيز على الصناعات الثقيلة نظراً لتوفرها على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الموارد المالية المتأتية من الايرادات البترولية، خاصة وأن أسعار البترول تشهد ارتفاعاً في الأسواق العالمية، ما مكّن من تحقيق فوائض مالية تم توجيه جملة منها إلى إقامة هذه الصناعات، والحقيقة أن الجزائر بتوجهها هذا من مطلع فترة الاستقلال، نحو تبني سياسة التصنيع مكّنها من إقامة صناعة قوية في بداية الأمر حتى وصفت في تلك الفترة **ببابان افريقيا**[2]، أين صاحبها استرداد الثروات الوطنية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل ورفع المستوى الثقافي، وتطوير القطاع العام وممارسة التسيير الذاتي لملء الفراغ الاداري والتنظيمي وتعميم اللغة العربية.

أما في المرحلة الأخيرة الممتدة (1986-1990) يلاحظ تراجع متوسط النمو في القطاع الصناعي مقابل ارتفاع يشهده قطاع الزراعة في هذه المرحلة، ففي عقد الثمانينات قامت الجزائر بتطبيق المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) عرفت خلالها السياسة الاقتصادية الجزائرية المتبناة توجهاً جديداً نحو محاولة ايجاد توازن بين القطاعات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى عرفت هذه السياسة تحولاً نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاجزة والمثقلة بالديون، ما جعلها تشكل عبئاً على ميزانية الدولة[3]، لهذه الأسباب فإننا نسجل تراجع في متوسط النمو في القطاع الصناعي في هذه الفترة.

بعد تجربة طويلة للجزائر في انتهاجها للنهج الاشتراكي دامت قرابة العقدين من الزمن (1971-1990)، ومع انهيار الاتحاد السّوفياتي بدأت بوادر ظهور أزمة إنمائية في الجزائر، خرجت منها بأوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، تسببت بتوقف العديد من الشركات وتسريح العديد من العمال، بالإضافة إلى تدهور القدرة المعيشية للمواطن، ما نتج عنه تدمر المجتمع الجزائري حيال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهنا ظهر الاقتصاد الجزائري أكثر استعداداً للتحول في نهجه وهيكله أوْ أيضاً مساره الايديولوجي، حيث تحوّل من الاتجاه شرقاً بقيادة الاتحاد الاشتراكي إلى الاتجاه غرباً وفق النهج الرأسمالي، وفيما يلي حالة القطاعات الاقتصادية بعد التحول في الاقتصاد الجزائري.

---

[1]– **مشروع قسنطينة (Plan de Constantine)**: تم الاعلان عن مشروع قسنطينة سنة 1958 من قبل الجنرال ديغول وهذا سعياً منه لإخماد الثورة الجزائرية، ويمتاز برنامج هذا المشروع عن سابقه كونه يعد أول مشروع يتضمن **برنامج اقتصادي – اجتماعي** يغطي **الآفاق الشاملة الخاصة بعملية النمو** لمدة عشرة سنوات ترتكز على ثلاثة محاور أساسية السياسة الزراعية، الصناعية والنفطية، ففي جانبها الصناعي قامت فرنسا بإنشاء العديد من الوحدات الصناعية في الجزائر لتوفير مناصب شغل الجزائريين، إلا أنه عقب مفاوضات ايفيان في مارس 1962 قام المعمرون بتخريب معظم الوحدات الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى فرار الاطارات الفرنسية لذلك نجد أنه في هذه المرحلة عرفت الصناعات الجزائرية ركوداً كبيراً، وبعد الحصول على الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية قامت الجزائر بإعادة ترميم هذه المؤسسات والشركات لبعثها من جديد والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني.

[2]– ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة (دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا)**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص214.

[3]– يجدر الاشارة إلى أنه نظراً للعجز المالي والديون المثقلة للشركات العمومية من البنوك قامت الدولة الجزائرية بتطبيق **سياسة الاستقلالية للمؤسسات الصناعية** في تسييرها وفي الاعتمادات المالية التي تتحصل عليها وتقوم بتوظيفها، حيث حولت العديد من الشركات الوطنية إلى وحدات صناعية مستقلة، وهي الخطورة التي عرفت فيما بعد بالتحول في السياسة الاقتصادية الجزائرية.

شكل بياني رقم (2-8): معدلات النمو المتوسط في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (1991-2011)

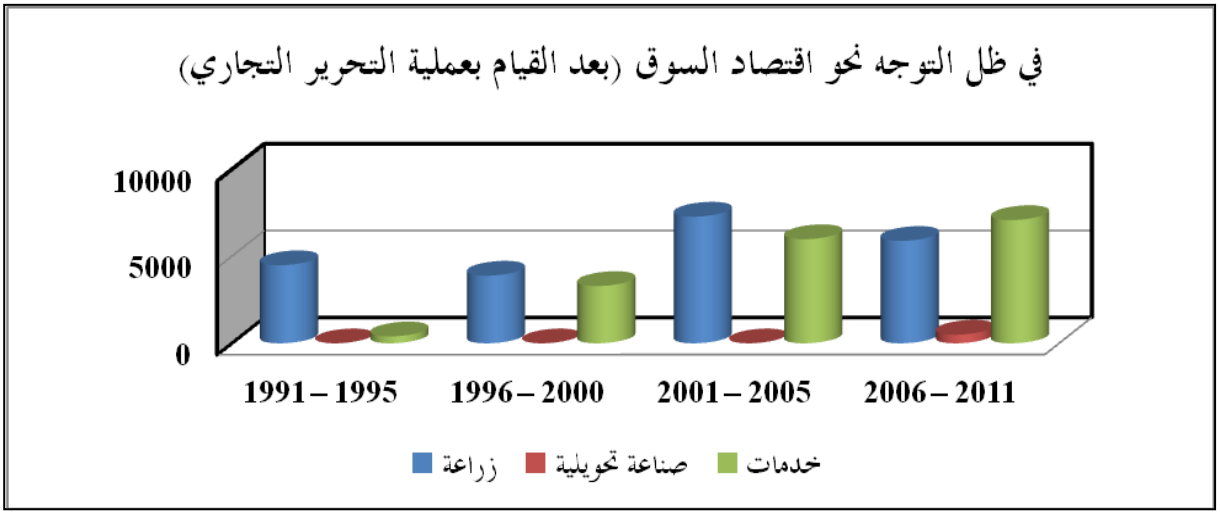

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول أعلاه.

من خلال التمثيل البياني لبيانات القطاعات الاقتصادية الواردة في الجدول يظهر واضحاً مدى التراجع الذي سجلته الجزائر في مستويات التنمية في كل من الزراعة والصناعة، فالزراعة وإن كانت قد عانت التهميش نتيجة الاعتماد الكلي على ايرادات الثروات النفطية، لتلبية حاجات السوق المحلية من الخارج في شكل استيرادات، فإن الصناعة كانت أكبر الخاسرين خاصة بعد سياسة التقشف التي باشرتها الجزائر عقب الأزمة النفطية نهاية الثمانينات (1986)، أين تسببت هذه السياسة في عجز القطاع الصناعي عن تلبية ومواجهة التزاماته مطلع 1992، لذلك تظهر المعدلات المتوسطة لهذا القطاع في هذه الفترة سالبة وتعاني أزمة هيكلية.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية وقطاع الزراعة في الجزائر

يعتبر قطاع الزراعة في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تحظى بالاهتمام لدى صانعي السياسات في البلدان المختلفة نظراً لما تؤديه من دور في تطوير الاقتصاديات الوطنية، فقطاع الزراعة بالإضافة إلى كونه من أكبر القطاعات توظيفاً واستعاباً لليد العاملة فإنه يسهم في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع، وإذا كان الحديث عن العلاقة المتبادلة بين قطاعي التجارة الخارجية والزراعة فإن التجارة الخارجية كما تم بيانه في الفصول السابقة تأتي لتصريف المنتجات الفائضة عن حاجة المجتمع إلى الأسواق الخارجية من خلال عمليات التبادل فإنها كذلك تعمل على تغطية العجز في الانتاج الزراعي للمجتمعات أو البلدان التي تعانيه، كما أن تجارة المنتجات الزراعية نحو الخارج تشكل في حقيقة الأمر دعامة اقتصادية وسياسية لأية دولة، من خلال تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على استقرار الأسعار من التقلبات التي تمس الاقتصاد العالمي، ومنه انطلاقاً من الأهمية لهذا القطاع والتجارة الخارجية سنعكف على دراسة تطور كل من الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات العلاقة التي تعكس مدى مساهمة هذا القطاع

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه خلال الفترة من (2000-2013) لسنوات مختارة:

جدول رقم (2-13): الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2013)

المؤشرات	2000	2005	2010	2012	2013
الناتج الزراعي (مليون دولار)	4.598	7.927	13.644	18.332	21.029
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	151	241	379	489	550
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	8.4	7.7	8.5	9.0	9.3

معدل التغير السنوي للناتج الزراعي (%)			
2009 – 2000	2011 – 2010	2012 – 2000	2013 – 2012
12.0	17.6	11.5	14.7

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2014 وأعداد متفرقة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي في الجزائر سجل زيادة بنسبة 14.7 في المائة سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة 2012، حيث ارتفع الناتج الزراعي من 18.332 إلى 21.029 مليون دولار، ارتفع على اثرها نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 489 دولار سنة 2012 إلى 550 دولار لسنة 2013، وخلال نفس الفترة نجد أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً طفيفاً بانتقاله من 9.0 إلى 9.3 في المائة، أما بالنظر إلى التحليل بالفترات فإننا نجد أن معدلات التغير للناتج خلال الفترة (2000-2012) شهدت تراجع طفيف مقدّر بنسبة 0.5 في المائة مقارنة بالفترة (2000-2009) أين سجل تغيّر قُدّر بنسبة 12.0 في المائة.

وبالموازاة مع القدرات والمقومات التي تحوز عليها الجزائر في قطاع الزراعة، فإنها تمتلك موارد مائية كبير تمكنها من زيادة المساحات المسقية، فبحسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر سنة 2013 فإن الجزائر تمتلك موارد مائية طبيعية متجددة تقدّر بـ 11.50 مليار م^3 سنوياً، مع استخدام سنوي يصل إلى 4.6 مليار م^3 يستغل منها حوالي 60 في المائة في قطاع الزراعة، وهنا لا بدا أن نذكر بأن كفاءة هذا القطاع في مجال الري تمتاز بالضعف وهذا نظراً لانتشار طرق الري التقليدية بنسب كبيرة، ما يؤدي إلى إهدار للثروة المائية من جهة وانخفاض المساحات المسقية من جهة أخرى.

وعن اليد العاملة في قطاع الزراعة فإننا نجد أن أغلب السكان الريفيون يشتغلون كزراعيين، إلا أنّ أعداد الزراعيين آخذ في التناقص نظراً للهجرة التي تشهدها اليد العاملة الزراعية نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بسبب تدني مستويات الأجور في هذا القطاع بالإضافة إلى النقص الملاحظ في الخدمات

الأساسية المقدمة في هذا القطاع، مقارنة بالقطاعات الأخرى الأكثر استقطاباً لليد العاملة، ولتتبع تطور السكان الريفيون والزراعيون في الجزائر يأتي الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الجزائر لسنوات مختارة خلال (2000-2012)

المؤشر	2000	2005	2010	2011	2012
السكان الريفيون (ألف نسمة)	12.438	12.063	10.369	10.212	10.065
معدل التغيّر السنوي (%)					
2008 – 2000	2008 – 2007	2012 – 2000	2012 – 2011		
0.8	1.2	- 1.7	- 1.4		
السكان الزراعيون (ألف نسمة)	7.376	7.408	7.404	7.383	7.352
معدل التغيّر السنوي (%)					
2008 – 2000	2008 – 2007	2012 – 2000	2012 – 2011		
0.9	3.4	0.0	- 0.4		

المصدر: نفس المرجع.

يلاحظ من الجدول أن عدد السكان الريفيون في تناقص مستمر، وهذا للأسباب المذكورة سابقاً من قلة الامكانيات والفرص المتوفرة في الريف على خلاف المدينة، فنجد أنه من 12.438 ألف نسمة في الريف مسجلة سنة 2000 انخفضت إلى 10.065 ألف نسمة سنة 2012، ومثل ذلك مسجل لعدد السكان الزراعيون الذين يمثلون حوالي 56 في المائة من سكان الريف، فتراجع عددهم من 7.376 ألف نسمة سنة 2000 إلى 7.352 ألف نسمة لسنة 2012، ويبرز هذا أيضاً من خلال معدلات التغيّر السنوية الآخذة في التراجع عبر الزمن كما هو مبيّن في الجدول.

أما عن تمثيل قوة العمل الزراعية من قوة العمل الكلية فإنه يتضح بأنها الأقل تمثيلاً، حيث قدرّت نسبة القوى العاملة الزراعية من إجمالي العمالة الكلية سنة 2000 بـ 24.5 في المائة، تراجعت لتصل إلى 20.5 في المائة سنة 2012، كما أن معدل التغيّر السنوي المسجل للفترة 2011-2012 البالغ 0.7 في المائة يعدّ ضعيف جداً مقارنة بنظيرها للعمالة الكلية المحقق لمعدل 2.5 في المائة، وهذا موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-15): العمالة الكلية والقوى العاملة بالقطاع الزراعي لسنوات مختارة

المؤشرات	2000	2005	2010	2011	2012
العمالة الكلية (ألف نسمة)	11.519	13.540	15.651	16.052	16.456
القوى العاملة بالزراعة (ألف نسمة)	2.824	3.096	3.318	3.345	3.368
القوى العاملة بالزراعة (%)	24.5	22.9	21.2	20.8	20.5

معدل التغير السنوي (2011 – 2012)	
العمالة الكلية	العمالة الزراعية
2.5	0.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

في ظل هذه الشروط والإمكانيات البشرية الآخذة في التدهور من سنة إلى أخرى، يدفعنا إلى البحث عن عوامل أخرى جعلت من قطاع الزراعة رغم أهميته في حياة الأفراد، إلا أنه قطاع يشهد تراجعاً وهروباً في قوى العمل بالرغم من توفرها، وهنا لا بدا من التعرّف على إنتاجية العامل الزراعي ونصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع، كذلك النظر في كفاءة القطاع الزراعي الاقتصادية.

جدول رقم (2–16): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية لسنوات مختارة من الفترة (2000–2012)

المؤشرات	2000	2005	2010	2011	2012
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[01]	1.628	2.561	4.112	4.855	5.443
معدّل التغيّر (%) للفترة 2011 – 2012	18.1				
الكفاءة الاقتصادية الزراعية[02]	0.34	0.34	0.40	0.39	0.44

[01]: قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

[02]: نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي/نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر: نفسه.

يلاحظ من خلال الجدول أن نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي تتزايد عبر الزمن، فمن 1.628 دولار محققة سنة 2000 ارتفعت إلى 5.443 دولار لسنة 2012 مع تسجيل معدل تغيّر متوسط نسبياً 18.1 في المائة للفترة (2011–2012)، والارتفاع في هذا المؤشر يعود أساساً إلى تناقص العاملين في هذا القطاع، مع ثبات غلة الانتاج عند المستويات الدنيا ما انعكس في صورة الارتفاع التي يظهر بها المؤشر، وما يؤكد هذا مؤشر الكفاءة الاقتصادية للزراعة، الذي يظهر ضعيف جداً ويكاد يكون ثابت عند حدود 0.34 و 0.44 في المائة خلال (2000–2012).

ومنه بعد التعرّف على المقومات المادية والبشرية التي تتمكن منها الجزائر في القطاع الزراعي، نأتي إلى دراسة حصة هذا القطاع من التجارة الخارجية الجزائرية، والجدول الموالي يبيّن قيمة الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية كما يلي:

جدول رقم (2-17): الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية
لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2012)

المؤشرات (مليون دولار)	2000	2005	2010	2011	2012
الصادرات الزراعية	33	95	125	148	170
الواردات الزراعية	5.592	3.922	6.223	6.807	7.529
عجز الميزان التجاري الزراعي[01]	5.559	3.827	6.098	6.659	7.359
نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية[02]	00.59	02.42	02.01	02.17	02.25
متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)	84	116	169	181	196

معدل التغير السنوي (%)			
الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية	
2012 – 2000	2012 – 2011	2012 – 2000	2012 – 2011
14.6	14.7	9.3	10.6

[01]، [02]: حسابات الطالب.

المصدر: نفسه.

بلغت قيمة الصادرات الزراعية سنة 2000 حوالي 33 مليون دولار، ارتفعت لتصل إلى 170 مليون دولار سنة 2012 بمعدل تغيّر يصل إلى 14.6 في المائة للفترة (2000-2012)، أما الواردات الزراعية فقد حققت سنة 2012 قيمة 7.359 مليون دولار بارتفاع قدره 9.3 في المائة مقارنة بسنة 2000 المحققة لقيمة 5.592 مليون دولار، وبالنظر إلى التفاوت الكبير بين قيم الصادرات والواردات الزراعية فإن الميزان التجاري الزراعي يشهد عجز مزمن عبر السنوات، حيث وصل العجز سنة 2000 إلى حوالي 5.559 مليون دولار ارتفع هذا العجز إلى 7.359 مليون دولار سنة 2012، وفي نفس السّياق فإن نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية يعد ضعيف جداً، وهذا لعدم قدرة الصادرات الزراعية على تغطية الواردات الزراعية إلا في حدود ضيقة جداً، محصورةً بين 00.59 و02.42 في المائة، ولأكثر بياناً عن تطور كل من الصادرات والواردات الزراعية نورد الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (2-9): تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر
لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2012)

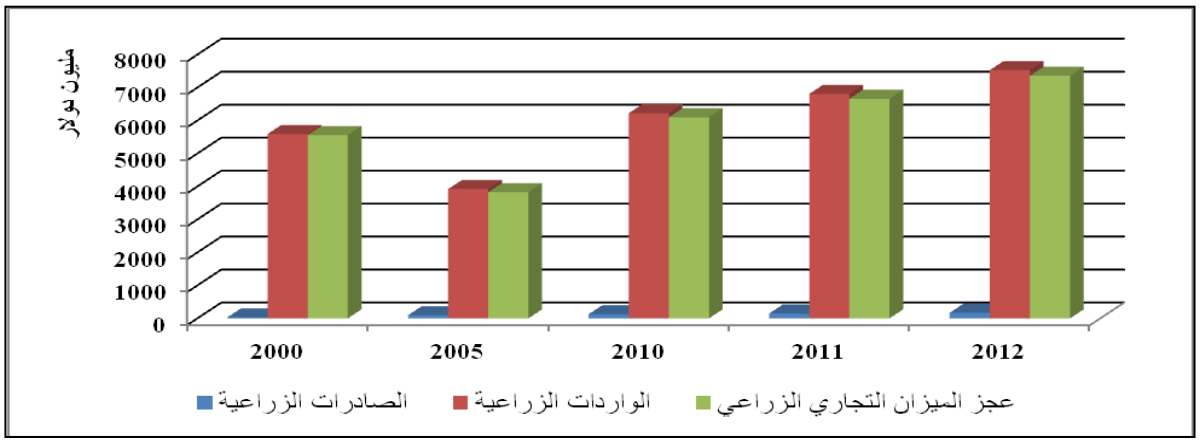

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

لذلك وانطلاقاً من التحليل السابق، فإنه يلاحظ أن الجزائر بالرغم من حيازتها على العديد من المقدرات الطبيعية والبشرية في المجال الزراعي، إلا أنها تعتبر مستورد صافي للمنتجات الزراعية، وهذا من شأنه أن يشكل عبءاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة، وخاصة مع ارتفاع نصيب الفرد من صافي الواردات الذي سجل سنة 2000 قيمة 84 دولار، ارتفع ليصل سنة 2012 إلى قيمة 196 دولار من جهة، ومن جهة أخرى فإن الارتفاعات المتكررة للأسعار الأساسية للأغذية عالمياً، من شأنها أن تشكل عبئاً إضافياً لفاتورة الدولة من الاستيرادات الغذائية، يستتبع هذا بوقوع البلد في مشكلة التبعية الغذائية، واللجوء إلى تلبية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد (عن أسباب ارتفاعات أسعار الأغذية راجع الجدول رقم 3-18 الباب الثاني).

لذلك نظراً إلى العجز المزمن في الميزان التجاري الزراعي للجزائر، بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقاً حول الأسباب التي أدت إلى تخلف القطاع الزراعي ووقوعه في حالة من العجز، فإن هذا كله سوف يؤدي إلى أن تكون درجة المساهمة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني المتحققة (الأداء الفعلي) أقل من المخرجات المتوقعة في ظل توافر الامكانيات المتاحة، وهو ما يعبّر عنه بنسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة، والتي سجلت نسب ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب، بالشكل الذي تحقق فيه حالة من الاكتفاء الذاتي، ولإبراز هذه الحقيقة نورد الجدول الموالي الموضح لنسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة، ونسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل، وهو ما يعكس نسبة الامكانات البشرية الممكنة في القطاع مقارنة بالمتاحات الكلية منها كما يلي:

جدول رقم (2-18):نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة ونسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل خلال (1980, 2010)

الدولة (%)	القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة		قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل	
	1980	2010	1980	2010
الجزائر	6.75	8.42	49.9	13.1
السودان وجنوب السودان	32.87	31.37	76.9	44.00
مصر	19.62	13.34	54.4	29.9

المصدر: تقرير التنمية العربية 2013.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة إلى إجمالي القيمة المضافة سجلت تحسناً سنة 2010 مقارنة بسنة 1980، حيث حققت الأولى معدل 8.42 في المائة أما الثانية فكانت دون 07 في المائة (06.75)، أي بزيادة تقدّر بحوالي 02.00 في المائة، إلا أن هذه المعدلات تعتبر ضعيفة كما تم الاشارة إليه مقارنة بالإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن مصر تحقق معدل 19.62 في المائة لهذا المؤشر والسودان 32.87 في المائة لسنة 1980 وهي مقارنة بالجزائر تعدّ معدلات جيّدة بالرغم من انخفاض هذا المؤشر لكليهما سنة 2010 إلى 13.34 و 31.37 في المائة على الترتيب، ويعود السبب الرئيسي وراء تراجع معدلات المساهمة في القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة إلى هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى نظيره الصناعي (بالرغم من تصنيف هذه الأخيرة كيد عاملة تقليدية)، وهذا التحول أو النزوح في العمالة نابع من الاعتقاد السّائد لدى أوساط المزارعين بأفضلية هذا القطاع (الصناعي) على نظيره الزراعي، من حيث الامتيازات الممكن الحصول عليها في شكل أجور مرتفعة المؤدية بدورها إلى تحسين ظروف حياتهم الاقتصادية والاجتماعية (الرفاهية بأبعادها المختلفة).

كخلاصة لما تم تناوله في هذا العنصر فإنه بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه الزراعة في اقتصاديات الأمم والمجتمعات، إلا أن مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية كما تم التطرق إليه في الجزائر تعد ضعيفة جداً، ولا تعبّر عن المأمول منها في ظل الامكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، فبالرجوع إلى مقومات التنمية الاقتصادية فإن قطاع الزراعة من شأنه أن يعمل على توفير احتياجات الطلب الاضافي للغذاء، الناشئ عن نمو وازدياد عدد السكان، كما يؤدي حال استغلاله استغلالاً أمثل إلى ارتفاع دخول المزارعين وتحسين قدراتهم الشرائية، بالشكل الذي يحد من الهجرة نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن التنمية الزراعية تكون بالغة الأهمية إذا كان الحديث عن التنويع لمصادر الدخل الوطني، وخلق فرص جديدة من الاستثمار الاقتصادي.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية وقطاع الصناعة في الجزائر

تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بما تؤديه من دور رئيسي في هيكل النشاط الاقتصادي ضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، فمن خلال الصناعة يُتمكن من تصحيح الاختلالات في الهيكل الانتاجي وتوفير الاحتياجات القائمة في الاقتصاد الوطني، كما أنه من خلال الصناعة يُتمكن من توفير الهياكل الأساسية المادية لتقويم الاقتصاد، لذلك تولي العديد من البلدان أهمية بالغة للقطاع الصناعي، وتنظر إليه باعتباره عنصراً مهماً في الحفاظ على سلامة البلاد واستقلالها، فضلاً على أن التصنيع يعد قاطرة وسبيلاً نحو ضمان الازدهار الواسع النطاق، الذي ينعكس على حياة الأفراد ويدعم رفاهيتهم.

والنظرة إلى أهمية الصناعة نجد لها جذور تاريخية، ففيشير وجونسون (Harry Jhnson) يعتبران أن التصنيع يعد أحد الأهداف الوطنية، حيث يعتقد الأفراد أن الاستقلال والهيبة الوطنية تكمن في انتاج المصانع وخاصة انتاج السلع المعدنية، أما ميردال (G.Myrdal) فإنه يؤكد على التاريخ الاقتصادي للبلدان النامية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، فتاريخها الاقتصادي يشهد على أن توسعها الاقتصادي كان مقتصر فقط على الزراعة وإنتاج المعادن، بالإضافة إلى بعض السلع الاستهلاكية الموجهة لمقابلة حاجات السوق المحلية، لذلك يكون من مصلحة المستعمر ابقائها على أن تتخصص في انتاج المواد الخام وشراء السلع المصنعة المستوردة، دون العمل على تنمية الصناعة فيها من أجل مستقبل تلك البلدان، لذلك وانطلاقاً من هذه النظرة التاريخية فإن معظم البلدان النامية عملت على تركيز جهودها نحو الصناعة وإعطائها كبير الأهمية في الاقتصاد الوطني، وهذا لاعتقادها بأن الطريق للتنمية الاقتصادية يمر عبر عملية التصنيع وتطوير تلك العملية، بالاتجاهات التي تتلائم مع طبيعة دوال الانتاج في تلك البلدان وكذلك طبيعة وفرة الموارد الطبيعية[1].

والحقيقة وراء توجه عدد من البلدان النامية إلى تبني خيار التصنيع لإحداث التنمية الاقتصادية، يرجع إلى طبيعة التجارة الخارجية ومشكلة الاستقرار في ايرادات الصادرات، التي تتألف أساساً من المنتجات الأولية بشكل رئيسي، كما أن الطلب عليها في الأسواق الدولية غير مرن للسّعر والدخل، بالإضافة إلى أنها غالباً ما تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، لذلك فإن الرغبة في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والعمل من خلال التصنيع على التأثير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان كلها أسباب تدفع إلى تبني هذا الخيار.

والجزائر تعتبر من الدول التي خاضت غمار التصنيع وإقامة صناعات جديدة[2]، بالشكل الذي تحقق فيه كفاية للسوق المحلية والتوجه نحو التصدير، وهذا نجده نابعاً من إدراكها لأهمية التصنيع ومكانته في التنمية

---

[1]– سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص216 (بتصرف).

[2]– يجدر الإشارة إلى أن الجزائر استندت في نظامها الصناعي في الستينات على تصورين أساسيين أحدهما متأثر بنظرية **أقطاب التنمية** لفرانسوا بيرو و**الصناعات المصنعة** لـ:ج.د. دوبرنيس، والآخر تطبيقي يأخذ محتواه من مخطط قسنطينة الموضوع من قبل السلطات الفرنسية قبل الاستقلال.

الاقتصادية والاجتماعية، واعتقاداً منها بأن التقدم الاقتصادي والنهضة الحضارية تكون مرادفة للتصنيع، ومن الاعتبارات التي دفعت بالجزائر لوضع استراتيجية للتنمية الصناعية نجد[1]:

1. النتائج السلبية الناجمة عن غياب استراتيجية اقتصادية شاملة – بما في ذلك القطاع الصناعي – باعتبار أن التنمية الصناعية تعد العمود الفقري للتنمية الاقتصادية الشاملة.

2. مواجهة التطورات والتغيرات الاقتصادية العالمية، التي رافقت وارتبطت بقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد في السنوات الأخيرة، كارتفاع أسعار الطاقة، انخفاض أسعار الدولار وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الإنتاجية، بالإضافة إلى افرازات العولمة واقتصاد السوق.

3. ضرورة القيام بتنمية اقتصادية مستديمة وليست ظرفية، بالشكل الذي يكون فيه القطاع الصناعي رائداً ومحفزاً للقطاعات الأخرى.

4. وضع استراتيجية صناعية يعد تعبيراً موضوعياً عن الحرية الاقتصادية، انطلاقاً من تسخير الامكانيات المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا ما يتفق مع خلق شروط السيادة الاقتصادية الوطنية.

5. فشل التجارب والسياسات الاقتصادية السابقة في مجال التنمية والتصنيع، لذلك يعوّل بشكل جدّي على الاستراتيجية الصناعية الجديدة المنتهجة.

6. العمل على إضفاء الشفافية، من خلال هذه الاستراتيجية لجلب المتعاملين الأجانب في الميادين الصناعية.

أما عن الخطوط العريضة لتنفيذ الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، فقد حددت الجزائر في المشروع الأساسي للإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية ما يلي:

1. ضرورة انتقال الجزائر من وضعية مصدر للمواد الأولية إلى مرحلة منتج ومصدر للمواد المحوّلة لتكنولوجية أكثر تقدماً وقيمة مضافة أكبر، بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية.

2. ترتيب الفروع، من خلال إعداد قائمة تتضمن إعداد قاعدة صناعية تتضمن خمسة قطاعات هي الكيمياء والبيتروكيمياء، الصناعات الكهربائية، صناعة الحديد والتعدين، الصناعات الغذائية، التطوير المتسارع لصناعات جديدة كصناعة السيارات والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

3. انتشار مكاني يعتمد على رؤية مدمجة جديدة للتنمية الصناعية، من خلال مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكة المؤسسات ومجمعات صناعية، وذلك من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث والتكوين والمؤسسة.

ومنه في ضل هذه الجهود تسعى الجزائر لبناء قاعدة صناعية حديثة، تمكّنها من النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة التحولات في الاقتصاد العالمي، خاصة مع الموجة الجديدة للعولمة وتنامي تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وللتعرف على القيمة المضافة للناتج الصناعي الجزائري وتوزيعه عبر الصناعات نورد الجدول التالي:

---

[1]– مختار بن هنية، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية (حالة البلدان المغاربية)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، 2008/2007، صفحات متعددة (بتصرف).

جدول رقم (2-19): قيمة الناتج الصناعي الجزائري لسنوات مختارة خلال الفترة (1995-2013)

المؤشرات (مليون دولار)	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعة الإستخراجية									
القيمة المضافة	-	10.699	21.536	45.786	42.977	56.426	72.222	67.454	65.359
معدل النمو السنوي (%)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)		-	-	46.0	33.1	36.2	37.6	35.6	28.9
الصناعة التحويلية									
القيمة المضافة	-	3.576	3.167	4.596	6.420	6.727	7.324	7.522	9.035
معدل النمو السنوي (%)	-	-	-	-	-	-	-	04.00	-
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	-	-	-	4.3	4.7	4.2	3.7	4.2	4.00
اجمالي القطاع الصناعي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2005)									
القيمة المضافة	40.76	39.74	48.38	59.16	64.25	66.56	68.29	70.54	72.14
معدل النمو السنوي (%)	2.55	2.88	4.32	5.57	4.55	3.6	2.6	3.3	2.3
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	48.16	50.40	58.60	59.73	48.87	51.41	50.93	50.73	47.60

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة)، تقرير التنمية العالمية 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الصناعي سجل تراجعاً في 2013 حيث حقق قيمة 79351 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2012 المسجلة لقيمة 74394 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب التراجع هذا إلى الانكماش الذي حصل في قطاع الصناعات الاستخراجية، أين تراجعت هي الأخرى من قيمة 67.454 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 إلى 65.359 مليون دولار أمريكي لسنة 2013، كنتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية، وفي نفس السياق فإن مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي شهدت تراجعاً بحوالي 07.00 درجات مئوية لسنة 2013 مقارنة بالسنة الماضية 2012، وهذا ما أدى في المحصلة إلى تراجع اجمالي الانتاج الصناعي من 50.73 في المائة إلى 47.60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد شهدت نمواً فمن قيمة 7.522 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ارتفعت إلى 9.035 مليون دولار أمريكي سنة 2013، وهذا بالرغم من المساهمة المتواضعة لهذا القطاع في الناتج المحلي التي لم تتجاوز نسبة 04.00 في المائة. والجدول يبرز تطور قيمة الانتاج الصناعي في الجزائر.

شكل بياني رقم (2-10): تطور قيمة الانتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

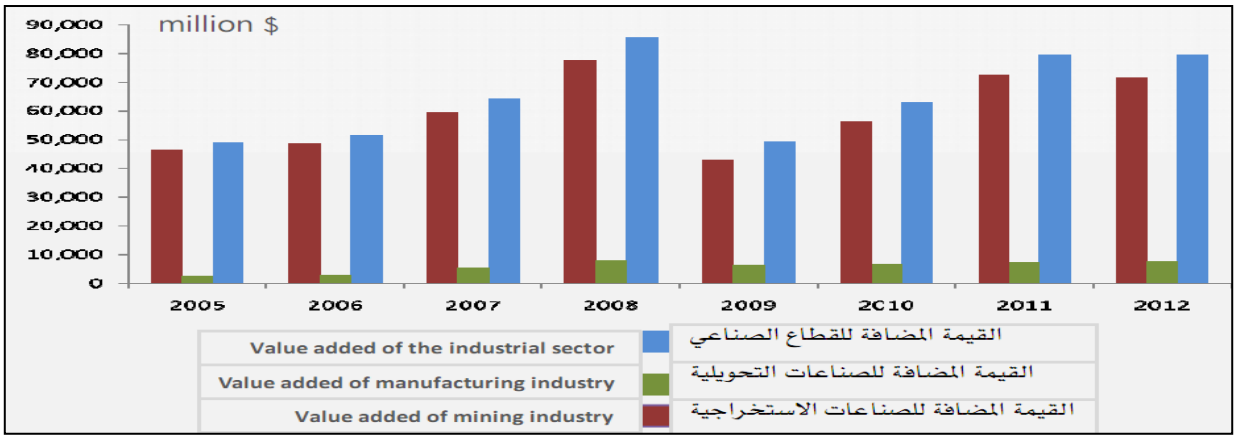

المصدر: المؤشرات الاقتصادية والصناعية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO).

من خلال الشكل الوارد أعلاه يلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر مصدره الصناعات الاستخراجية، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز أساساً على هذا النوع من الصناعات كونه اقتصاد بترولي يعتمد على صناعات استخراج النفط والغاز، وتبعاً لتلك لمؤشرات الواردة في الجدول أعلاه فإن الصناعات الاستخراجية كما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، فإنها تمثل مركز ثقل في دول كثيرة والتي منها الجزائر، وفي دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة والتنمية فإن خمس دول عربية احتلت المراكز الخمس الأولى عالمياً في قائمة الدول العشرين الأكثر اعتماداً على انتاج وتصدير النفط والغاز عالمياً، ولإعطاء نظرة حول المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-20): المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية في الجزائر (2006-2012)

نوع المنتج		2006	2008	2009	2010	2011	2012
النفط الخام	ألف برميل/يوم	1.369	1.356	1.216	1.190	1.162	1.200
الغاز الطبيعي	مليار م^3	88	87	81	84	83	86
الحديد الخام	ألف طن	2.340	2.077	1.307	1.307	-	-
الفضة الخام	كغ	63	114	200	-	-	-
الرخام	ألف م^3	16	11	9	-	-	-
الفوسفات	ألف طن	1.493	1.805	1.067	1.525	1.287	-
البنتونيت	ألف طن	28	31	32	34	29	-
الملح الخام	ألف طن	260	202	269	269	-	-
الباريت	ألف طن	51	56	36	40	30	-

المصدر: نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية 06-2012 (العدد الثامن)، الأمم المتحدة نيويورك 2014.

بناءاً على هيكلة قطاع الصناعة في الجزائر يلاحظ تركز هذه الأخيرة على الصناعات الاستخراجية نظراً لوفرة الموارد الطبيعية فيها، والمتمثلة أساساً في النفط الخام بكميات كبيرة، إلا أن الأدب الاقتصادي والشواهد التاريخية تثبت أن الاستفادة من القيم المضافة للصناعة، إنما تتأتى من خلال التركيز على الصناعات

التحويلية لا الاستخراجية بدرجة أولى، ذلك أن الصناعات التحويلية تشتمل على إنتاج كل من السلع التي تتطلب بعض التحويل من مواد أولية أو شبه مصنعة، إلى حالة جديدة ذات قيمة مضافة على قيمة المواد الأولية، لذلك فإن نسبة القيمة المضافة لهذه الصناعة في الناتج المحلي تكون أكبر، كما أنها تستخدم نسباً أكبر من العمالة، والذي ينعكس في مراحل لاحقة على الدخل الفردي بالارتفاع.

وبالنظر إلى الجزائر فإن قطاع الصناعة يضم 14.24 في المائة من العمالة المشتغلون سنة 2011 بحسب مركز الاحصاء الوطني (ONS)، وبحسب البيانات الصادرة في تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2012 فإن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الصناعي لا تتجاوز 2.118 دولار أمريكي، كما نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في هذا القطاع متدنية جداً، إذا ما قورنت بمتوسط الانتاجية للعامل في الدول المتقدمة (إذ بلغت سنة 2013 حوالي 40 % من إنتاجية العامل الصناعي في الدول الصناعية و60% كمتوسط إنتاجية العامل الصناعي في العالم) فلم تتجاوز 22 دولار أمريكي (21.722 دولار)، والسبب وراء هذا راجع إلى كثافة العمالة من جهة، وقلة الكفاءة والاعتماد على الوسائل التقليدية مع سوء ظروف العمل من جهة أخرى.

جدول رقم (2-21): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية لسنوات مختارة من الفترة (1995-2013)

المؤشرات (دولار للعامل)	1995	2000	2005	2012	2013
نصيب الفرد من الناتج الصناعي[01]	7,020	11,737	22,96	2,118	1,946
نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	-	-	-	21,722	18,915
الكفاءة الاقتصادية الصناعية[02] (%)	-	-	-	1.6	1.4

[01]: تم حساب متوسط نصيب العامل بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي (الاستخراجية والتحويلية) على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بما فيها قطاعات التشييد والبناء والغاز والمياه).

[02]: الكفأة الاقتصادية الصناعية تساوي الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي مقسوماً على القوة العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

(-): بيانات غير متوفرة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

فمن خلال الجدول تظهر الاحصاءات أن نصيب الفرد من الناتج الصناعي يأخذ في التراجع والانخفاض، حيث بلغ هذا الأخير سنة 2012 مايعادل 07,020 دولار للعامل، ارتفع عام 2005 ليتجاوز 22,96 دولار للعامل، تهاوى بحدة ليسجل قيمة 2,118 و1,946 دولار للعامل، انعكست هذه القيم تباعاً كذلك على نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي، ففي 2012 سجل نصيب العامل من القيمة المضافة في القطاع قيمة 21,722 دولار للعامل، انخفضت إلى 18,915 دولار للعامل في

السنة الموالية 2013، ويعود سبب تراجع هذا المؤشر لتأثره بعوامل عدة منها كمية الإنتاج، أسعار المنتجات وعدد العاملين في القطاع.

بعد استعراض الانتاج الصناعي والمساهمة التي يقدمها في الاقتصاد الوطني، كذلك القيمة المضافة للعامل الجزائري لهذا القطاع، لا بدا من النظر في مساهمة هذا الأخير في الحركية التجارية الخارجية للمنتجات الصناعية في الجزائر، وذلك من خلال الاطلاع على الصادرات والواردات الصناعية، ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر.

جدول رقم (2-22): نسبة صادرات المصنوعات من الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

المؤشرات (%)	1990	1995	2000	2005	2010	2012
الصادرات	2.644	3.692	2.311	1.323	1.786	2.163
الواردات	68.39	64.62	66.61	76.45	78.43	67.40

المصدر: تقرير التنمية العالمية 2015.

من خلال الجدول يتبيّن الحجم الضئيل لصادرات المصنوعات الجزائرية من إجمالي الصادرات السلعية الموجهة نحو العالم الخارجي، ففي سنة 1990 بلغت هذه الأخيرة نسبة 2.644 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية، شهدت تحسناً سنة 1995 أين سجلت نسبة 3.692 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية، إلا أنه في السنوات اللاحقة عرفت تراجعاً في قيمها فنجد في كل من سنتي 2005 و 2010 سجلت الصادرات من المصنوعات إلى إجمالي الصادرات السلعية نسبة 1.323 و 1.786 على التوالي، والسبب وراء التراجع في هذه الأخيرة هو دخول الجزائر في مراحل الاصلاح الاقتصادي، الذي كان من بين بنوده خوصصة المؤسسات العمومية (المملوكة للدولة) نتيجة افلاس العديد منها، وهذا لووقوعها في أزمة مديونية وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الخزينة والبنوك العمومية المقرضة الممولة لنشاطاتها، أما في سنة 2012 فقد شهدت الصادرات من المصنوعات تحسناً طفيفاً (2.163 %) إلى إجمالي الصادرات السلعية ويمكن اعتباره طريق نحو ايجابية القطاع، وتمكّنه من تحسين قدراته الانتاجية والمساهمة في الصادرات نحو الخارج.

أما بالنسبة للواردات فالملاحظ أنها تأخذ في الزيادة، وإذ تشكل أكثر من نصف الواردات السلعية من العالم الخارجي، ففي سنة 1990 وصلت الواردات الصناعية من إجمالي الواردات السلعية إلى نسبة 68.39 في المائة انتقلت بعدها إلى 76.45 و78.43 في المائة لكل من سنتي 2005 و 2010 على التوالي، ثم 67.40 في المائة سنة 2012، والحقيقة أن هذه الأرقام تعكس توجه الجزائر نحو بناء قاعدة صناعية في البلد لخدمة أغراض التنمية من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعمل في هذا الاطار على استيراد المصانع الجاهزة من العالم الخارجي لبناء هذه القاعدة، ما جعل الواردات من مواد التجهيز الصناعي والمواد الوسيطية تشهد ارتفاعاً

معتبراً في قيمها، وللتعرف على طبيعة الصادرات ونسب مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-23): الصادرات الصناعية الجزائرية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات خلال السنوات (2000-2010-2012)

المؤشرات	2000	2010	2012
قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)	506.7	1.141,1	1.479,6
نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى اجمالي الصادرات	02.3	02.00	02.0
نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات	00.30	00.00	00.00
نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات	97.2	97.00	97.0
نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات	00.2	01.00	01.00

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

من خلال الجدول فإن قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية بلغت سنة 2000 حوالي 506.7 مليون دولار ارتفعت تباعاً في كل من سنتي 2010 و 2012 إلى 1.141,1 و 1.479,6 مليون دولار أي بمعدل تغيّر يصل إلى 70.79 في المائة للفترة (2000-2012) و 29.66 في المائة للفترة (2010-2012)، وبالرغم من معدلات التغيّر المرتفعة في صادرات السلع الصناعية التحويلية، إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية تبقى ضئيلة، حيث لم تتجاوز سنة 2000 معدل 02.30 في المائة، انخفضت سنة 2012 إلى 02.00 في المائة، في المقابل فإن الصادرات من الوقود تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات حيث تجاوزت 97 في المائة في كل من السنوات 2000 و 2010 و 2012، أما باقي الصادرات الأخرى تبقى تحتفظ بمعدلات ضعيفة غير متجاوزة نسبة 01.00 في المائة.

وهكذا فإنه في معرض الحديث عن نوع الصناعات التي تتبناها الدولة الجزائرية، فإنه يمكن القول أنه كلّما توسعت المستويات التنموية، وازدهرت فإن نسبة المساهمة من الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تأخذ في الزيادة، وترتفع معه كذلك نسبة الزيادة في قوة العمالة في مثل هذه الصناعات.

- **تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**

إن معرفة الاتجاه العام لتنافسية الصادرات، يتم عادة عن طريق التعرّف على أهم المؤشرات المحصلة لهذا القطاع، وذلك من خلال التعرف على البيانات المتعلقة بحجم هذه الصناعة وصادراتها، كما ينظر كذلك في أداء أهم المنتجات المصدرة في هذا القطاع إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى الانتاجية المتحققة في هذا القطاع، وبحسب الترتيب العالمي للتنافسية الصناعية فإن الجزائر تحتل المركز 115 لكل من سنتي 2005 و2009 من بين 118 دولة مدرجة في الترتيب، وهذا ما يدفعنا إلى البحث في شروط إقامة صناعات تنافسية على المستوى العالمي في الجزائر من خلال التعرف على أهم المؤشرات المتعلقة بالقطاع.

ومن بين أهم المعايير المعتمدة لقياس تنافسية القطاع الصناعي مؤشر الانتاجية الصناعية للعامل من القيمة المضافة في هذا القطاع، ولهذه النظرة حول العلاقة بين الانتاجية وعلاقتها بالمبادلات الدولية في الاقتصاديات ذات التوجه نحو الخارج (الاقتصاديات التي تشهد انفتاح تجاري) جذورها التاريخية، فقد أثبتت الدراسات التجريبية وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والأداء (الإنتاجية) من خلال[1]:

- أن الانفتاح التجاري له تأثير مباشر على إنتاجية الشركات.
- أن الشركات المصدرة تتميّز بخصائص مختلفة عن الشركات غير التصديرية، كون الشركات المصدرة تتمتع بأحجام كبيرة وأكثر كفاءة، بالإضافة إلى أنها تدفع أجوراً مرتفعة لعمالها...إلخ.
- الاتصالات مع المنافسين تجبر الشركات المحلية على اعتماد تغيرات تكنولوجية سريعة، من أجل الحد من أوجه القصور في التقنيات المستخدمة، وبالتالي العمل على تحسين جودة المنتج.
- المكاسب الانتاجية الناجمة عن التجارة، وذلك بسبب إعادة تخصيص الموارد بين مختلف المستويات مع الشركات الانتاجية.

وللتعرف على تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية، يأتي الجدول الموالي المتضمن لمقارنة دولية عن أهم المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على تنافسية هذه الأخيرة كما يلي:

جدول رقم (2-24): المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2005-2013)

المؤشرات (بالأسعار الثابتة 2005 بالدولار الأمريكي)	**السنوات/ الفترة**	**الجزائر**	**الدول النامية**	**العالم**
الناتج المحلي الاجمالي (المتوسط السنوي للنمو الحقيقي %)	2010-2005	0.95	6.87	1.31
	2013-2010	3.26	5.57	2.63
القيمة المضافة للناتج الصناعي (MVA) (المتوسط السنوي للنمو الحقيقي %)	2010-2005	2.74	5.88	2.05
	2013-2010	2.94	4.26	2.14
نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	2005	160.04	480.09	1.212,94
	2013	169.93	545.33	1.269,69
القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الاجمالي	2005	4.86	20.24	16.24
	2013	4.94	20.84	16.44
القيمة المضافة الصناعية لمجموعة البلدان (%)	2005	-	0.30	0.08
	2013	-	0.20	0.07

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

[1]- عبد العزيز عبدوس، مرجع سابق، ص 249.

من خلال الجدول يتبين أن متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي كانت قريبة منها إلى نمو الناتج العالمي، إلا أن هذا النمو يعتبر بعيد جداً مقارنة بمثيله في البلدان النامية، وهذا يعكس ضعف الأداء الاقتصادي الجزائري، أما بالنسبة لمتوسط النمو السنوي للقيمة المضافة للناتج الصناعي (MVA) خلال الفترتين (2005-2010) و (2010-2013) المحققة لـ 2.74 و 2.94 في المائة على الترتيب، كذلك تعتبر ضعيفة مقارنة بما هو محقق في الدول النامية المسجلة لـ 5.88 و4.26 في المائة لنفس الفترتين على الترتيب ويعود سبب هذا التخلف في مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر إلى عدة عوامل تم الاشارة إليها في معرض الحديث عن القطاع الصناعي في الفقرات السابقة، إضافة إلى أن الجزائر وبحسب تقديرات الخبراء الاقتصاديين فإنه من الأسباب الرئيسة في تراجع القطاع الصناعي هو عدم الاستعمال الكامل لقدرات إنتاج المصانع المقامة، بالإضافة إلى الانتاج المنخفض للإنتاج الصناعي مقارنة بالتقديرات المتوقعة.

كذلك الشأن نفسه يذكر عن نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بالبلدان النامية، ففي سنة 2005 سُجلت القيمة لهذا المؤشر 160.04 دولار، في الوقت الذي تجاوز فيه نفس المؤشر في البلدان النامية لقيمة 480.09 دولار (بتفوق يقدر بأربعة مرات)، في حين يسجل تأخر واضح وفرق صارخ بين نصيب العامل من القيمة المضافة في القطاع الصناعي بين كل من العامل الجزائري مقارنة بنظيره في العالم بفارق اثني عشرة ضعف.

أما المساهمة التي يقدّمها القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي فتعتبر ضعيفة، ولا تتجاوز الخمسة في المائة (4.86 دولار/2005)، في حين نجدها في البلدان النامية تتجاوز نسبة المساهمة للقطاع في الناتج المحلي الخمس أي 5/1 الناتج المحلي الإجمالي (20.24 دولار/2005)، وتسجل مستويات المساهمة العالمية في القطاع 16.24 في المائة من الناتج الاجمالي، وترجع المستويات المنخفضة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري إلى كون الضعف المزمن في القيم المضافة المتحققة في القطاع، مع الاعتماد الواضح للجزائر على الصناعات الاستخراجية بدل الصناعات التحويلية، فالأخيرة تتضمن تحويل المواد الأولية إلى حالة جديدة، فيتم من خلالها الحصول على قيمة مضافة ونفع كبير، كما أن هذه الصناعات تستمد أهميتها من حيث أنها أصبحت محلاً لتنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات وخفض الواردات، والأهم من ذلك وكما ورد في تقرير التنمية العربي 2014 أن المساهمة المتوقعة من هذا القطاع تتمثل في ايجاد وتعزيز المفهوم الواسع للتنمية، أما الصناعات الاستخراجية فنجدها تصدّر وتباع على حالتها الخام أين تعد تحويلاً صافياً للقيم المضافة إلى الخارج.

كما أن المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة الصناعية التحويلية في الجزائر، وبحسب ما ورد في تقرير التنمية الانسانية لسنة 2014 (انظر الملحق رقم 10) فإنه يصل إلى 11.28 في المائة لكل من سنتي 2005 و 2009 على حد سواء تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى، حيث نجد أن المحتوى التكنولوجي للصناعات التحويلية لمصر تسجل نسبة 28.55 و 25.72 في المائة خلال الفترة نفسها

2005 و 2009، أما في سنغافورة فإننا نجد أن هذا المؤشر يتجاوز 76.99 و75.03 في المائة للفترة نفسها، لذلك عند النظر في الأداء المتواضع للقطاع الصناعي التحويلي في الجزائر لا يبدوا أمراً مستغرباً، إذا ما تم قياسه بحجم المحتوى التكنولوجي المستغرق والمتضمن فيه، كما أن نسبة الأداء المعرفي المشارك به في هذه الصناعات يعد ضعيف، فمؤشر الأداء الاقتصاد المعرفي[1] المعتمد من قبل البنك الدولي يصنف الجزائر سنة 2012 في المرتبة 96، حيث قدّرت قيمة المؤشر بـ 3.79 عنه في سنة 2000 المحققة للمرتبة 110 (أي بتفوق أربعة درجات كعدد لمراتب التغير الايجابي) من بين 146 بلد ضمن الترتيب العام.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية ومؤشرات التنمية الاجتماعية

تعتبر التجارة الخارجية عن طريق مواردها من العالم الخارجي، من بين أهم القطاعات ذات الأثر البالغ على تنمية الجوانب المتعلقة بظروف وحياة الأفراد والمجتمعات، فعن طريقها يتمكن من تنمية وتطوير المرافق التعليمية والصحية التي تحسن من رفاهية المواطنين وتضمن معيشتهم، فثلاثية (التعليم، الصحة، الأمن) تمثل أهم المؤشرات الاجتماعية التي تركّز عليها المنظمات الدولية في عالم اليوم، لتقييم مستويات الرفاهية والرضا للمجتمعات في بلدانهم، لذلك تعمل جميع البلدان على تحسين الظروف المرتبطة بهذه المؤشرات وتطويرها، بالشكل الذي يضمن تعليم مستمر في كل أطواره، صحة أفضل، وأمن مستقر.

أ. نوعية التعليم والبحث العلمي وانعكاساته على القطاعات الاقتصادية

إن الأخذ بتطوير قطاع الزراعة والصناعات التحويلية، ثم الخدمات كأسلوب للعمل على تنويع مصادر الدخل، يعتبر بالنسبة للبلدان العربية أكثر من ضرورة – خاصة إذا كان الحديث عن الدول النفطية – إلا أن النتائج التنموية المحققة في هذا المجال تعدّ متواضعة وضعيفة، فمن بين القضايا الخمسة التي أشارت إليها الدراسة المسحية لجهود التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي التي قام بها (Hvidt, 2013)، والتي تبرر اللجوء إلى التنويع في هذه الدول ما تعلق منها بالوضع التعليمي غير التنافسي لقوة العمل.

لذلك فإن التطور في هذه القطاعات رافقه تطور مماثل في التحول التكنولوجي، ترتب عليه زيادة في الانتاجية من حيث تكثيف رأس المال وابتكار الأساليب الحديثة في الإنتاج، وبالتالي فإن السّعي نحو مزيد من التطور في هذه القطاعات لابد أن يجانبه مزيد من توفير القدرات التعليمية والبحث العلمي، وهذا عن طريق دعم التوجه القائم على المعرفة وتطوير البحوث العلمية التي تساهم في تحسين الانتاجية القطاعية، والحقيقة أن إدراك هذا الأداء المعرفي وتطويره، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية التعليم والظروف السائدة في كل دولة، والجزائر

[1]– **مؤشر الاقتصاد المعرفي KEI (Knowledge Economy Index)**: يعتبر هذا المؤشر احدى المؤشرات التي قام البنك الدولي بتطويرها ليمكن من معرفة الاستعدادات الشاملة للبلد أو المنطقة وقدرتها على المنافسة في ظل الاقتصاد المعتمدة على المعرفة، ويستند في حسابه على المتوسط البسيط للأرقام القياسية لأربعة فروع يرتكز عليها تتمثل في: (01) نظام الحوافز الاقتصادية (المتضمن قياس النظام الاقتصادي والحكم)، (02). نظام الابتكار والتكنولوجيا المعتمدة، (03) التعليم والموارد البشرية (من خلال التعليم والتدريب)، (04) تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية ITC.(لمزيد من التفصيل حول المؤشر راجع الرابط: **www.worldbank.org/kam**).

من بين الدول التي أولت أهمية بالغة لقطاع التعليم بمختلف أطواره، سعياً وإدراكاً منها بضرورة تكوين الكادر البشري، الذي يعتبر القوة الدافعة والمحرّكة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية.

لذلك سنعمل في هذا الجزاء على تشخيص واقع التعليم في الجزائر من حيث نسب المقيدين في المراحل التعليمية ومستويات الانفاق عليها، بالإضافة إلى الانفاق على البحث والتطوير، وفيما يلي بيانات عن معدلات القيد في المراحل التعليمية المختلفة في الجزائر.

جدول رقم (2–25): معدلات القيد الصافي[01] في مراحل التعليم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)

2012	2011	2010	2005	2000	1995	1990
المرحلة الابتدائية						
97.30	97.58	97.29	92.34	87.72	84.61	83.41
المرحلة الثانوية						
66.11	-	-	-	-	51.45	-
المرحلة الجامعية (% إجمالي[03])						
31.46	30.27	28.75	19.76	-	10.05	10.22

[01]: تعرّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيّدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

[02]: البيانات لسنة 2011 (تقرير التنمية العربية 2014).

[03]: تعرّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيّدين في مرحلة تعليمية، بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي لتلك المرحلة.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2015.

من خلال الجدول يتبيّن أن معدلات القيد في المراحل الابتدائية في الجزائر تأخذ منحى متزايد، فمن 83.41 في المائة سنة 1990 إلى 92.34 في المائة سنة 2005، ارتفعت إلى 97.30 في المائة سنة 2012 أما في المرحلة الثانوية انتقلت كذلك من 51.45 في المائة سنة 1995 إلى 66.11 في المائة سنة 2012 وهي نسب مرتفعة ومقبولة جداً، خاصة إذا تم مقارنتها ببلدان أخرى مماثلة، أما بالنسبة للمرحلة الجامعية فإنها كذلك تشهد نمواً متسارعاً فمن 10.22 سنة 1990 انتقلت إلى 19.76 و31.46 في المائة لكل من سنتي 2005 و2012 على الترتيب.

ويمكن أن نرجع المستويات المرتفعة في معدلات القيد في المراحل التعليمية إلى جانب السياسة القطاعية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فالتعليم بكافة أطواره المختلفة في الجزائر مجاني (مجانية التعليم)، كما أن القانون الجزائري ينص على إجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية، لذلك فإن هاذين العاملين في اعتقادنا من بين الأسباب التي رفعت من معدلات القيد التعليمية في الجزائر.

وبالنظر إلى جانب الانفاق العام على التعليم في الجزائر، بالإضافة إلى الانفاق على البحث والتطوير فإننا نجده كما هو مبيّن في الجدول الموالي.

جدول رقم (2-26): الانفاق العام على التعليم، البحث والتطوير في الجزائر

الانفاق العام على التعليم			
	1990	**2000**	**(2008-2011)**
نسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي	5.5	5.1	4.4
نسبة (%) من الانفاق الحكومي	21.1	-	20.3
الانفاق على البحث والتطوير			
	(1997- 2002)		(2005- 2010)
نسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي	-		0.1
نسبة (%) من الانفاق الحكومي	-		-
	(1990- 2003)		(2002- 2010)
العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص)	-		170.1

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2005، 2013

من خلال الجدول يتضح أن معدلات الانفاق على التعليم في الجزائر تقع في حدود 04- 05 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أما نسبة إلى الانفاق الحكومي فكانت سنة 1990 21.1 في المائة انخفضت كمتوسط للفترة (2008- 2011) إلى معدل 20.3، وهي تعد نسب مقبولة إذا اتبعت برشادة في تسييرها كما أن هذه النسب تشهد في الواقع تذبذباً حول متوسط ثابت، كونها تخضع للتذبذبات التي تسجلها الايرادات النفطية المشكلة للغالبية العظمى في صرفها إلى أوجه النفقات الحكومية.

أما ما تعلق بأوجه الانفاق على البحث العلمي والتطوير، فبالرغم من عدم توفر البيانات حول البحث العلمي، إلا أنه بحسب ما جاء في تقرير التنمية العربية 2014 فإن هذا البند يشهد شح في البلدان العربية، مقارنة بتلك الميزانيات التي تصرف على مجالات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة، التي تشهد نهضة صناعية وحضارية، كون نتائج البحوث تستثمر في المجالات التطبيقية لخلق قيم مضافة في القطاعات الاقتصادية، على خلاف واقع البلدان العربية من عدم إيلاء الأهمية لمخرجات الباحثين، ما يتسبب في هجرة رؤوس الأموال الفكرية نحو الخارج، كما يجدر التنبيه إلى أن دعم مشاريع البحث في البلدان المتقدمة، تموّل نسبة كبيرة منها وتدّعم من طرف القطاع الخاص للإستفادة منها في المجالات الانتاجية، وهذا خلاف ما يتم في البلدان العربية والنامية، كما أن التركيز في البحث يتم في العلوم التطبيقية في البلدان المتطورة، خلاف البلدان النامية أين يتم التركيز على العلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية والانسانية.

ب. الخدمات الصحية: يعتبر الاهتمام والعناية بالمجال الصحي من بين الأولويات التي تولي لها البلدان أهمية إلى جانب التعليم، كون الصحة تمثل الركن الأساسي لأمن الانسان وهذا ما ورد في تقرير التنمية العربي 2014، كما أنه مما ورد في مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية (Constitution of the WHO)، من أن الحقوق

الصحية هي الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا بغض النظر عن العرق والجنس أو القناعة السياسية أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لذلك وجب الاهتمام بهذا الجانب من حياة الانسان.

والجزائر من بين البلدان التي سارعت إلى توفير الخدمات الصحية لمواطنيها مجاناً، من خلال إنشاء العديد من المنشآت الطبية (كالمستشفيات، والصيدليات، ومخابر البحث الطبية)، بالإضافة إلى توفير الكادر البشري العامل في القطاع الذي يعتبر العنصر الأساسي في القطاع، مع الحرص على توفير الميزانيات الضرورية التي يتطلبها القطاع، وفيما يلي جدول يوضح نسب الانفاق على الصحة في الجزائر.

جدول رقم (2-27): نسب الانفاق على الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

إجمالي الانفاق على الصحة		الانفاق العام على الصحة	
من الناتج المحلي الاجمالي		من إجمالي الانفاق العام	
2009	2012	2009	2012
5.8	5.2	10.6	8.1
الانفاق على الصحة حسب نوع الانفاق			
العام		الخاص	
86.2	80.7	13.8	19.3
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية			
الحضر	الريف	الاجمالي	السنوات
100	95	98	(2000 -2009)
100	95	98	2012[01]

[01]: البيانات الواردة لسنة (2002- 2010).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الملف الاحصائي لدولة الجزائر (مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63- 64، صيف- خريف 2013، ص 199).

من خلال الجدول يلاحظ التراجع في إجمالي الانفاق على الخدمات الصحية في الجزائر، فمن نسبة 5.8 في المائة إلى 5.2 في المائة من الناتج المحلي مسجلة لكل من 2009 و2012 على الترتيب، ونفس الأمر كذلك من الانخفاض شهدته نسبة الانفاق العام على الصحة، فمن 10.6 في المائة مسجلة سنة 2009 انخفضت إلى 08.1 في المائة لسنة 2012، في الوقت الذي يسجل فيه زيادة في الانفاق على الصحة من جانب القطاع الخاص مقارنة بالعام، فمن 13.8 في المائة مسجلة في 2009 ارتفعت إلى 19.3 في المائة سنة 2012 في حين انخفض في القطاع العام من 86.2 إلى 80.7 في المائة لكل من 2009 و2012 على الترتيب، وهذا التوجه للدولة نحو خوصصة القطاع، من الممكن أن يفسّر التراجع السابق في الانفاق على هذا القطاع.

أما ما تعلق بنسب السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية، فإن سياسة الدولة الجزائرية تسعى من خلال مجانية العلاج، لأن تجعل الخدمات الصحية حق لكل فرد من أفراد المجتمع بدون تمييّز ولا بيروقراطية.

وعن العمالة المتوفرة في القطاع، فإن الجزائر تعمل على توفير الأطباء والممرضين لتغطية المستشفيات عبر التراب الوطني، ولتشمل الخدمات الصحية أكبر عدد ممكن من السّكان، والجدول التالي يبيّن التغطية الصحية وعدد الأسِرَّة المتوفرة للسّكان.

جدول رقم (2-28): التغطية الصحية من الكادر البشري[01] وعدد الأسِرَّة للسكان[02] خلال الفترة (1990- 2012)

عدد الأطباء		عدد الممرضات		عدد السكان (مقابل كل سرير)	
1990	2012	1990	2012	1990	2012
94	162	-	253	400	594

[01]: محسوبة لكل 100.000 نسمة، (-): غير متوفرة.

[02]: البيانات الواردة لسنة 2011.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

من خلال البيانات الواردة في الجدول فإنه يتضح النقص الفادح في مؤطري القطاع الصحي من الأطباء والممرضات - بالرغم من التطور الملاحظ في المؤشر - مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، حيث انتقل عدد الأطباء في الجزائر من 94 إلى 162 طبيب لكل 100.000 نسمة في كل من سنتي 1990 و2012 على الترتيب، في حين تسجّل السعودية لنفس الفترة انتقال من 143 إلى 245 طبيب لكل 100.000 نسمة، كذلك الأمر بالنسبة لعدد الممرضات وعدد الأسِرَّة المقدَّرة بسرير لكل 400 و594 نسمة لسنتي 1990 و2012 على التوالي، وهذا الوضع من نقص الأسرّة نجده في كل الدول العربية بدون استثناء.

ج. الدفاع والأمن: إن نجاح المقومات السابقة لمؤشرات التنمية الاجتماعية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار وعدم الصراعات، كما أن المكتسبات الاقتصادية التي يتوفر عليها البلد من شأنها أن تكون محل أطماع، خاصة ما تعلق منها بالثروات الباطنية كالنفط والغاز في الجزائر، لذلك فإن هذه العوامل تشكل تحدياً أمنياً وحقيقة قائمة أمام السلطات الجزائرية، لهذا فإن هذه الأخيرة سخرت كل الوسائل للحفاظ والدفاع عن هذه المكتسبات، ويظهر هذا من خلال الميزانيات المسخّرة لهذا القطاع كما يلي:

جدول رقم (2–29): الانفاق على القطاع العسكري في الجزائر
خلال الفترة (1990 – 2012)

	1990	1995	2000	2005	2012
من إجمالي الناتج المحلي	1.45	2.95	3.44	2.82	4.56
من إنفاق الحكومة المركزية	-	-	-	14.38	-
بالأسعار الجارية للعملة المحلية (10^9 دج)	8.1	58.8	142	214	723

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2015.

من خلال الجدول يتبيّن أن الجزائر تعمل على رفع انفاقها على القطاع العسكري، فمن نسبة انفاق 1.45 في المائة مسجلة سنة 1990 انتقلت إلى 4.56 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2012، وهذه الزيادات على الانفاق تظهر كذلك من خلال القيم الموضحة في الجدول بالأسعار الجارية للعملة المحلية، وهذا نجد له مبرراً إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الصراعات وعدم الاستقرار في دول الجوار، إضافة إلى بعض الثغرات الأمنية المسجلة في بعض المناطق المختلفة على مستوى التراب الوطني.

المبحث الرابع: علاقة مؤشرات التجارة الخارجية ببعض الحسابات الاقتصادية

ترجع الأهمية للتجارة الخارجية إلى قدرتها على إحداث التحوُّل في بعض الحسابات الاقتصادية ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني، فالتحول في البنية الهيكلية لمكونات هذه الأخيرة كاف لعمل تأثير على كل من الانتاج والاستهلاك والاستثمار، لذلك فإن العلاقة التي تنشأ بين كل من مؤشرات التجارة الخارجية والحسابات الاقتصادية الأخرى هي علاقة تبادلية مباشرة، نجدها بين كمية السلع والخدمات والاستهلاكات بنوعيها الوسيطية والنهائية، بالإضافة إلى استهداف مختلف العمليات الموجهة للقيام بالمشروعات التنموية والاستثمارية، والتي تستكمل من خلال مدخلات الاستيراد والقيم المضافة عن طريق عمليات التصدير.

كما لا يمكن إغفال الجانب المتعلق بتغطية السوق المحلية من السلع النهائية، وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الفروع الاقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبيّن الأهمية النسبية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي كما يلي:

جدول رقم (2-30): الأهمية النسبية لبعض مؤشرات التجارة والحسابات الاقتصادية

المؤشرات (% من إجمالي الناتج المحلي)	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012
واردات السلع والخدمات	24.93	28.99	21.35	24.07	31.42	28.73	29.11
صادرات السلع والخدمات	23.44	26.19	41.17	47.20	38.44	38.97	37.74
إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	66.76	67.62	78.89	103.19	116.51	119.77	123.72
النفقات النهائية للاستهلاك، إلخ	72.90	71.89	55.15	45.21	51.54	52.04	51.95
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	26.97	29.13	20.67	22.37	36.28	31.82	31.51

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 29.11 في المائة سنة 2012 مقارنة بسنة 1990 المسجلة لنسبة 24.93 في المائة، في الوقت الذي سجلت فيه الصادرات (1990) نسبة 23.44 في المائة، وهي أقلّ من تلك المسجلة في الواردات إلى الناتج ما أدى إلى تحقيق رصيد سالب للميزان التجاري في هذه السنة، أخذت بعدها الصادرات في الزيادة تمثيلاً إلى الناتج المحلي حيث سجلت سنة 2012 نسبة 37.74 في المائة، بلغت أقصاها سنة 2005 لتصل إلى 47.20 في المائة، وبهذا كان الميزان التجاري يحقق فوائض طوال هذه الفترات.

أما بالنسبة للنفقات النهائية للاستهلاك بشقيه العام والخاص تسجل أعلى نسبة لها 72.90 في المائة سنة 1990 مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذه النسبة تعكس الرصيد السلبي للميزان التجاري، أين تجاوزت قيمة الواردات مثيلها من الصادرات في نفس السنة، ومردّه إلى مباشرة الجزائر لعمليات الاصلاح الواسعة في الاقتصاد الوطني عامة وفي قطاع التجارة الخارجية خاصة، ما دفع إلى فتح عمليات الاستيراد بشكل واسع ورفع القيود عليها، ونظراً للآثار الممكن حدوثها من جراء تزايد عمليات الاستيراد (ارتفاع فاتورة الاستيراد) لجأت الدولة إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بالاستيراد وخروج العملة، ما أدى في مراحل لاحقة إلى تراجع نسبة النفقات النهائية للاستهلاك إلى الناتج المحلي، فتسجل سنة 2012 نسبة 51.95 في المائة، أي أنها تراجعت مقارنة بسنة الأساس 1990، إلا أن هذه النسبة تبقى رهينة السّياسات الاقتصادية والخطط المطبقة من طرف الدولة وفقاً للظرف الاقتصادي والاجتماعي لها، لذلك فإنه ليس من الصواب ربط الاتجاه السّلوكي لهذا المؤشر بشكل مباشر بالمؤشرات الممثلة لقطاع التجارة الخارجية.

وعن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فإن نسبه إلى الناتج المحلي تشهد تذبذباً، ما يعني أن قيم هذا الأخير كذلك، وإجمالي التكوين الرأسمالي بهذا الشكل مرتبط بالفوائض المتاحة المتحققة من خلال قطاع التجارة الخارجية، فالفائض المتاح يتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات من قيمة إجمالي الناتج وقيمة المستوردات، وهذا الفائض يستخدم في عمليات التكوين الرأسمالي الثابت والاستهلاكات الأخرى بأنواعها، وهنا يبرز بوضوح دور المستوردات من السلع والخدمات على كل من هذه المؤشرات.

فمما يلاحظ أن التذبذب المسجّل في إجمالي التكوين الرأسمالي يتبع الاتجاه السلوكي لحركة الواردات، فطبيعة المستوردات التي تقوم الجزائر باستقدامها تؤثر في نوعية مشاريع التنمية في البلد، إضافة إلى أن ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي الثابت إلى إجمالي المستوردات تمكّن من معرفة درجة اعتمادية البلد على العالم الخارجي ومحدودية قدرة الصادرات على الوفاء بالالتزامات تجاه الأطراف الخارجية.

لذلك فإن الفجوة الممكن ظهورها نتيجة عدم كفاية الانتاج المحلي لاحتياجات السوق الداخلية ممثلة في الاستهلاكات الوسيطية والنهائية بالإضافة إلى التكوين الرأسمالي الثابت، حيث يمكن استيعابها عن طريق اللجوء إلى الأسواق الخارجية (عمليات التجارة الخارجية)، وفي هذه الحالة من الممكن أن نسجل أرصدة سالبة في الميزان التجاري، تؤثر بدورها في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات، أين يسجّل تسرّب للعملة الصعبة نحو الخارج، وبهذا الشكل وفي حال الاستمرار في فقدان العملة الصعبة، تتأثر العملة الوطنية بالانخفاض كنتيجة لهذا الوضع المزمن في الاقتصاد، والشكل الموالي يبيّن تطور المؤشرات السالفة الذكر وربطها ببعض مؤشرات التجارة الخارجية كما يلي:

شكل بياني رقم (2-11): ربط مؤشرات التجارة ببعض الحسابات الاقتصادية

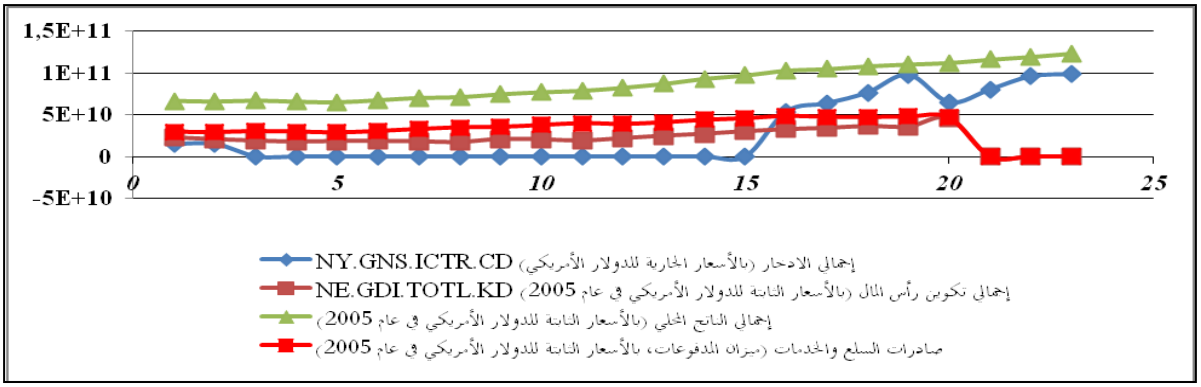

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015.

بالإضافة إلى التحليل السابق فإنه من خلال الشكل البياني أعلاه، يتضح أنه بدءاً من سنة 2004 عرف إجمالي الادخار ارتفاع ملحوظ، وهذا تزامناً مع الطفرة التي عرفتها أسعار النفط العالمية، كما أن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على علاقة بالتغيرات الحاصلة في قيم الصادرات وهذا ظاهر في الشكل البياني، ذلك أن مقابلة الالتزامات الخاصة بالمستلزمات الداخلة في تكوين الاستثمارات تكون عن طريق متحصلات الصادرات، وهذا تبعاً للتحليل السابق عن الفائض المتاح للتنمية وعلاقته بالايرادات والعوائد من القطاع التصديري، كما يبرر ارتفاع نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج بقصور الخطط التنموية للدولة وعدم وجود رؤية مستقبلية واضحة حول المشاريع التي تخدم البلد في المراحل القادمة، إضافة إلى عامل عدم اليقين والتحوّط للمستقبل الذي يطبع عقلية وتفكير الفرد الجزائري سواء منهم الخواص أو صانعي السِّياسة.

المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بكل من الادخار والاستثمار

تحظى العلاقة بين ثلاثية (تجارة، ادخار، استثمار) باهتمام واسع لدى الاقتصاديين نظراً للروابط المهمة التي تنشأ بين هذه المكونات الثلاثة في الاقتصاد، فكما تم التطرق إليه في نص فقرة العنوان السابق، فإن احدى هذه العناصر تعمل على تنشيط العنصر الآخر في شكل روابط أمامية وأخرى خلفية، فمن المعلوم بإن التكوين الرأسمالي الثابت يتأثر بالقدرات الادخارية للاقتصاد، من حيث إمكان بناء أنشطة اقتصادية جديدة في البلد، كما أن الاستثمار يتأثر هو الآخر بمدخلات التجارة الخارجية من مواد أولية أو وسيطية (نصف مصنعة) أو مصنعة، كون هذه العناصر تعتبر في مرحلة من مراحل الاستثمار كمدخلات للعمليات الانتاجية.

بالإضافة إلى هذا كله فإنه كذلك عن طريق التجارة الخارجية، يمكن الحصول على المعرفة التكنولوجية والفنية الجديدة لتقويم الآلة الانتاجية والرفع من قدرات النشاط الانتاجي، وهذا يعتبر في عصر العولمة من آكّد الضروريات أو المتطلبات التي يجب أن تحوزها كل المشاريع الاستثمارية، سواء للعمل ضمن نطاق اقتصاديات الحجم، أو الرفع من القدرات التنافسية لمجابهة المنافسة الأجنبية أو التموقع في الأسواق العالمية، لذلك فإن الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في إمداد المشاريع الاستثمارية بالمستلزمات الضرورية لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة إذا ترافق هذا مع وجود ندرة في هذه المدخلات في السوق المحلية، ومع هذا فإن الانفاق على التكوين الرأسمالي من شأنه أن يزداد ويرتفع، طالما كان الاعتماد على المستوردات في تعبئة الآلة الإنتاجية، وهذا بدوره يعمل على التأثير في حجم المدخرات عن طريق تمويل هذه المشاريع الاستثمارية، وفي المحصلة فإن حجم تسرّب العملة الأجنبية لمقابلة الالتزامات سيتفاقم ويزداد مع الارتفاع في المكوّن السّابق.

المطلب الثاني: العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية

بالرّجوع إلى الأدب الاقتصادي والنظرية الاقتصادية فإن لهذه النظرة جذورها التاريخية، من حيث العلاقة بين حاصل التعامل مع العالم الخارجي ممثلاً بالتجارة الخارجية والاختلال بين الإنتاج، الإستهلاك، الادخار والاستثمار، فعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المستوى الملائم للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المنشودة، تؤدي حتماً إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل هذه المشاريع التنموية، وهذا يؤدي إلى حدوث فجوة في التجارة الخارجية[1] بين الصادرات والواردات، وأخرى على المستوى المحلي هي فجوة الموارد المحلية[2] تحدث بين كل من الادخار والاستثمار، وهي مطابقة للفجوة الأولى، ويمكن تحليلها رياضياً كما يلي[1]:

---

[1]– تعرّف **فجوة التجارة الخارجية** بأنها مقدار العجز الحاصل في حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات، وذلك خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).

[2]– تعرّف **فجوة الموارد المحلية (المدخرات)** بأنها عبارة عن مقدار العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية حجم معين من الاستثمارات المطلوب تنفيذها، حيث يكون حجم الاستثمار (I) أكبر من حجم المدخرات المحلية (S)، ومن ثم يكون العجز $F = I - S$ حيث $F > o$ ، ومن ثم تتم تغطية هذا العجز عن طريق اللجوء والاستعانة بالتمويل الخارجي.

إذا كان لدينا الترميز التالي للمتغيرات الاقتصادية:

Y : الناتج الداخلي الخام، M : الواردات، X : الصادرات، C : الاستهلاك، I : الاستثمار

مع العلم أن التوازن يتحقق بين كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل البلد خلال فترة زمنية معينة سابقة، والممثلة بكل من الناتج الوطني والواردات، وبين أوجه الاستخدامات الثلاثة المتمثلة في كل من الاستهلاك، الاستثمار والصادرات، ومنه نتحصل على معادلة التوازن التالية:

$$Y = C + I + (X - M)$$

ومنه بعد ترتيب المعادلة حسب ما تم الاشارة إليه تكون:

$$Y + M = C + I + X$$

وبالإمكان كذلك كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$M - X = I - (Y - C)$$

حيث $(Y - C)$ تمثل ما تبقى من الناتج بعد الاستهلاك وهي عبارة عن الادخار S، ومنه يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$I - S = M - X = F \text{ حيث } F > o$$

الثنائية $(M - X)$ يمثل العجز في الميزان التجاري للبلد أي فجوة التجارة الخارجية أو فجوة الصادرات – الواردات، أما الثنائية $(I - S)$ فتمثل العجز الادخاري للبلد أي فجوة المدخرات المحلية أو فجوة الموارد المحلية.

تبيّن المعادلة الأخيرة أن الاستثمارات المنجزة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معيّنة بشكل يفوق المدخرات الوطنية أو المحلية، من شأنها أن تعمل على إحداث زيادة مقابلة في الواردات، وفي حال عدم توفر التغطية لها من جانب الصادرات، فإن تمويلها يكون عن طريق التدفقات من رأس المال الأجنبي خلال المدة نفسها، وبهذا يتحقق ما تم الإشارة إليه سابقاً من تطابق كل من فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية، مع العلم أن هذا التطابق يكون في الفترات السابقة، وقد يكون من الصعوبة التنبؤ بها في الزمن القادم[2] (أي أن التطابق في الفجوتين ليس شرطاً تحققه في المستقبل)، والجدول الموالي يبيّن قيمة الفجوتين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012 كما يلي:

---

[1]– حسين بن الطاهر، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2008/2007، ص ص 28، 29.

[2]– تكمن الأسباب وراء عدم التطابق بين **فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية** إلى أن القرارات المتعلقة بمتغيرات الفجوتين (الادخار، الاستثمار، الصادرات والواردات) لا تقتصر على تدخلات الأفراد أنفسهم أو الهيئات لوحدها، بل ترجع إلى مدى التنسيق والاستجابة بينهما، كما أن تقدير حصيلة الصادرات يتوقف على عوامل خارجية متغيرة تتعلق بظروف السوق العالمية منها ما تعلق مستوى الطلب العالمي على صادرات البلد، ومدى مرونة الجهاز الانتاجي فيه ومدى وجود سلع بديلة منافسة للصادرات من البلد، وهي إذ تمثل شروط أو إمكانيات من الصعب التحكم أو التأثير فيها خاصة إذا تعلق الوضع بظروف الدول النامية.

جدول رقم (2-31): فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

المؤشرات (مليار، بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	1990	1995	2000	2005	2010	2012
نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي	27.09	28.10	44.84	54.78	48.45	48.04
فجوة الموارد المحلية (المدخرات)						
الادخار المحلي	56.714	45.341	79.997	305.195	--	--
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	49.524	43.218	48.982	66.226	--	--
قيمة الفجوة (I – S)	**- 7.19**	**- 2.123**	**- 31.015**	**- 238.96**	**--**	**--**
فجوة التجارة الخارجية						
واردات السلع والخدمات	39.287	34.066	32.707	51.499	--	--
صادرات السلع والخدمات	84.167	87.299	113.88	138.42	--	--
قيمة الفجوة (M – X)	**- 44.88**	**- 53.233**	**- 81.173**	**- 86.921**	**--**	**--**

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2015.

يتضح من خلال فجوتي التجارة الخارجية والموارد المحلية لا تتطابقان عبر الفترات الزمنية المختارة بالرغم من فرضية التطابق القائمة نظرياً، إلا الحجج الواردة حول الشكوك الدائرة لعدم التطابق تبقى أقرب للصواب، ذلك لأن المتغيرات المرتبطة بفجوة التجارة الخارجية تعتبر متغيرات خارجية ليس بالإمكان التحكم فيها، لذلك يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الفجوتين تأخذان في الارتفاع عبر الزمن، وهذا لحجم الاستثمارات الكبيرة المنجزة في الجزائر، والأغلفة المالية الكبيرة المرصودة لها من جهة، ومن جهة أخرى فإن قرارات الاستثمار هذه تتبعها استيرادات كبيرة من المواد الأولية أو الوسيطية (نصف مصنعة)، ما يدفع بفجوة التجارة الخارجية إلى الاتساع مع تزايد المستوردات من هذه المواد والسّلع.

وعند تحليل الجدول فإنه يظهر جلياً الاتساع الكبير بين الفجوتين، إلا أنه في المسار الايجابي بالشكل الذي يمكن الجزائر من تغطية وارداتها عن طريق حصائل الصادرات من القطاع الخارجي، كذلك فإن قيم الادخار بحسب الجدول تفوق قيم الاستثمار في نفس الفترة، ففي سنة 1990 وصلت فجوة التجارة إلى (44.88 -) مليار دينار جزائري، بينما بلغت قيمة فجوة الموارد المحلية (7.19 -) مليار دينار جزائري، وتفوقت خلال السنوات المختارة في الجدول أعلاه فجوة التجارة الخارجية على نظيرتها من الموارد المحلية لكل من السنوات 1995 و 2000، وفي سنة 2005 فاقت فجوة الموارد المحلية فجوة التجارة الخارجية، حيث سجلت (238.96 -) مليار دينار جزائري مقابل (86.921 -) مليار دينار جزائري، وهذا يعكس زيادة وتحسن مستوى الادخار في الاقتصاد الوطني، إذ ارتفع إلى 54.78 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2005 مقارنة بنسبة 44.84 في المائة في سنة 2000، ومنه فإن الجزائر تستفيد بشكل كبير من الايرادات

المتأتية من جانب قطاع المحروقات، خاصة مع تسجيل الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أن الفوائض المتحققة من هذه الأخيرة نظراً لضخامتها فإن الجزء المتبقي منها بعد تخصيص حاجات التنمية الوطنية يتم ايداعها في شكل احتياطيات من العملة الصعبة في صندوق ضبط الايرادات[1].

بالتالي فإن التطورات في الاقتصاد الكلي الجزائري يتسم بسيادة حالة فائض الادخار عن الاستثمار، إذ تعتبر هذه الحالة كميزة هيكلية للاقتصاد الوطني، كما أنها تعكس متانة الوضعية المالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، بالرغم من عدم توجيهها لخدمة أغراض التنمية التي يُفقد الجزائر مكاسب كبيرة.

لذلك ولتنفيذ الاستثمارات المخططة في الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة، فإن الجزائر بالرغم من كفاية المدخرات وتوفر التمويل اللازم للقيام بالمشروعات، إلا أنّها تلجأ إلى فتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بدافع استقدام التكنولوجيا المتطورة والاستفادة من الخبرات والمهارات الأجنبية.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التجارة الخارجية

يرتبط الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الانتاج وانتقالها عبر بلدان العالم المختلفة، بما يشتمل من عنصري العمل ورأس المال إضافة إلى نقل التكنولوجيا، أما عند الحديث عن الاستثمار الاجنبي المباشر فالأمر ينصرف إلى ما يتعلق بإنشاء المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، وهذا بصرف النظر عن طبيعة ملكية هذه المشاريع، سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم أنها مملوكة عن طريق المشاركة في رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر بهذه الصورة يقوم بالعمليات الانتاجية في البلد المضيف له.

ونجد البلدان في سعيها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، يكون إما بدافع الحصول على رؤوس أموال لإستيفاء المقادير الكافية لتحقيق المستوى المطلوب من التنمية، عن طريق استغلال مواردها الطبيعية والبشرية أو الرغبة باستقدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات العائد على المشروع وتطوير الأساليب الانتاجية، لذلك فإن الهدف الأول يكون تحت ضغط نقص الموارد المحلية في البلد وتفادي اللجوء إلى المديونية الخارجية، وهذه الحالة كما تم الإشارة إليها في الفقرات السابقة تكون مصاحبة لظهور الفجوات (فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية) في الاقتصاديات الوطنية.

أما الهدف الثاني لاستقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة والذي تركّز عليه أغلب البلدان النامية، هو الرغبة في استقدام التكنولوجيات الحديثة والمهارات المطلوبة لانجاز المشاريع التنموية، وهذا يكون مع الضعف أو النقص الكبير لدى هذه الدول في الجوانب المتعلقة بمفاهيم الادارة الحديثة والاستغلال الأمثل للموارد، بالشكل الذي يحقق الاحتياجات والرغبات الحالية للمجتمعات الحاضرة، مع ضمان حق واحتياجات الأجيال

---

[1]– **صندوق ضبط الموارد:** تم إنشائه بمقتضى القانون 2000–02 المؤرخ في 2000/06/27 المتعلق بقانون المالية التكميلي 2000، حيث ينص على أنّه " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103–302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويفيد هذا الحساب أولاً في باب الايرادات فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، ثانياً في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، وتخفيض الدين العمومي، ويعتبر وزير المالية الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب عن طريق التنظيم ".

المستقبلية (دعم مفهوم التنمية المستديمة)، ومن أجل تتبع مسار تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-32): توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال

خلال الفترة (2002-2012)

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة المالية بالمليون دينار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمارات المحلية	31594	99	1743783	68	256156	86
الاستثمارات الأجنبية	410	01	803057	32	42959	14
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI).

يظهر من خلال الجدول أن عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) تصل إلى 410 مشروع، وهي تمثل 01 في المائة من مجموعها مقارنة بالاستثمارات ذات المصدر الجزائري، لكن بالرغم من قلة مجموع هذه الاستثمارات إلا أن القيم المالية المتدخلة بها في الاقتصاد الجزائري تصل إلى حوالي 33 في المائة من مجموع المبالغ الكلية المستثمرة، مقارنة بتلك المحلية التي تصل إلى نسبة 68 في المائة من المجموع الاجمالي للمبالغ المستثمرة.

وبالنظراً إلى قلة المشاريع الاستثمارية ذات المصدر الأجنبي مقارنة بإجمالي المشاريع، وتسجيلها تحت مبالغ كبيرة تدعونا إلى البحث عن أنواع القطاعات المستثمر فيها من طرف الأجانب، وفي هذا الخصوص نورد الجدول التالي:

جدول رقم (2-33): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر

خلال الفترة (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	220	56	599200	74	23450	57
الخدمات	97	23	167118	21	10363	24
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	15	12082	01	6698	14
النقل	16	04	3991	00	505	01
الفلاحة	06	01	887	01	82	02
الصحة	05	01	6192	00	737	00
السياحة	03	01	13587	02	1124	01
المجموع	**410**	**100**	**803057**	**100**	**42959**	**100**

المصدر: نفسه.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع في قطاع الصناعة تأتي في المرتبة الأولى من ضمن المشاريع الأخرى خلال الفترة (2002-2012)، حيث تصل إلى 220 مشروع من بين 410 مشروع بنسبة تصل إلى 56 في المائة، وبمبلغ يصل إلى 599200 مليون دينار جزائري بنسبة 74 في المائة من المجموع الكلي للاستثمارات في مختلف القطاعات، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بـ97 مشروع بدرجة تمثيل تقدر بـ23 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، وبمبلغ 167118 مليون دينار جزائري، وهذه المؤشرات تعطينا في الحقيقة صورة عن طبيعة تدخل الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، والتي نجدها متمركزة في القطاع الصناعي، خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية (التنقيب عن النفط والعمليات المرافقة له)، وهذا لتمكن هذه الأخيرة من امتلاك التكنولوجيا المتطورة والمهارات الضرورية، التي تسمح بدعم هذه الصناعات واستغلالها الاستغلال الأمثل.

مما سبق يظهر الدور الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي، عن طريق الاستثمار في الصناعات الاستخراجية (النفط والعمليات اللوجيستية المرافقة) في ظل غياب الامكانيات الوطنية لذلك، وهذه الاستثمارات بالإضافة إلى ما تم ذكره من أهميتها، فإنها تؤدي إلى الرفع من القدرات التصديرية للبلد، وهذا يؤدي إلى خلق طلب جديد في السوق المحلية، ما يدفع إلى العمل نحو زيادة المستلزمات الانتاجية لمقابلة هذا الطلب، وهذا ينعكس بدوره على زيادة الطلب على اليد العاملة.

لذلك فإنه من خلال الجدولين السابقين نجد أن 14 في المائة من قوة العمل المشغّلة تعمل ضمن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، كما أن تحليل هذه النسبة عن طريق توزيعها القطاعي لمجال عمل هذه الاستثمارات يظهر أن 57 في المائة تعمل في قطاع الصناعة و14 في المائة في قطاع الخدمات (الخدمات اللوجيستية).

في الأخير تبيّن في هذا الفصل حجم الاعتماد الكبير للجزائر على الايرادات المتأتية من قطاع التجارة الخارجية في تمويل مشاريعها التنموية، حيث تبيّن من خلال تحليل علاقة مؤشرات التجارة الخارجية بالناتج المحلي أن هذا الأخير يشهد مسيرة من النمو تزامناً مع الارتفاع في ايرادات قطاع التجارة، كما أن نمو الناتج إذا لم يستتبع بتغيرات نوعية في قطاعات النشاط الاقتصادي، فإن هذا الاقتصاد سيعاني من تشوّهات واختلالات هيكلية في قطاعاته، كما أن تحليل معدلات التبادل التجاري في الجزائر أوضحت نتائج ايجابية في المدى القصير الموافق لفترة الدراسة، إلا في بعض الحالات التي كان فيها لغير صالح الجزائر.

أما ما تعلق بعلاقة التجارة الخارجية بقطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية، فقد تبيّن الاسهام الواضح للتجارة في تموين هذه القطاعات بالمستلزمات الانتاجية والمواد الأولية، في الوقت الذي تعجز فيه هذه الأخيرة عن ضمان توفير قدر معين من القيم المضافة في الاقتصاد، وهذا لمحدودية المخرجات والمساهمة المتواضعة التي

تقدمها هذه القطاعات في الناتج المحلي، وهذا مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر في القطاعين سواء كان من جانب الموارد البشرية أو المادية.

والجانب الآخر من علاقة التجارة الخارجية ما تعلق منها بإسهامها في بناء المؤشـــرات الاجتماعيـــة، حيث ظهر التوجه للجزائر نحو ضمان التعليم والأمن والصحة لمواطنيها، عـــن طريـــق الانفاقـــات في هـــذه القطاعات، وتطوير علاقاتها بإشراك القطاع الخاص في تنمية هذه المكونات، ذات الأهمية في تحســـين رفاهيـــة الأفراد والمجتمعات، كذلك فإنه من خلال عوائد التجارة تمكّن الاقتصاد الجزائري من تمويل وتسيير العديد من المشاريع في جزء منها، مع العمل على توفير الجزء المتبقي في شكل احتياطيات، يتم اللجوء إليهـــا في أوقـــات الحاجة، كما أنه من خلال هذا القطاع ودوره في تمويل السوق الدولية بالمحروقات، تم توفير العديد من مناصب الشغل في الشركات الوطنية والأجنبية في ميدان الصناعات النفطية، وهذا إلى جانب المناصب الأخرى الخاصة بالعمليات المرافقة لهذه الصناعات.

الفصل الثالث

تخطيط سياسات التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث: تخطيط سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية في عالم اليوم تزايد في درجات التشابك والاعتماد الدولي المتبادل، كنتيجة لموجة التحرر التي تشهدها حركة المبادلات التجارية الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم، لذلك فإن اتجاه الدول نحو تبني سياسات واستراتيجيات اقتصادية وتجارية في ظل البيئة الجديدة للاقتصاد العالمي له ما يبرره، خاصة مع تنامي دور مؤسسات النظام العالمي الجديد وانتشار تطبيق التشريعات التي أسفر عليها، وفي ظل هذه الظروف والمتغيرات سعت الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى تعزيز مكانتها والانخراط في النظام العالمي الجديد، من خلال تبني العديد من التشريعات وسن مجموعة من القوانين لتسيير علاقاتها مع الخارج.

لذلك سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى السياسة التجارية التي قامت الجزائر بانتهاجها منذ التسعينات، لمواكبة حركة الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق خلافاً لنهج التخطيط المركزي المتبع قبل هذه الفترة، بالإضافة إلى الاطلاع على مجهودات الجزائر نحو الانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال السعي إلى الانضمام إلى التكتلات الاقليمية والمنظمات العالمية.

المبحث الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت السياسة التجارية في الجزائر تذبذباً في مسارها بين وضع من الحرية وبالانفتاح من جهة، وبين نزعة وتقيّيد لحركة المبادلات التجارية من جهة أخرى ولكل ما يبرره، فالحالة الأولى تكون مصاحبة لسعي الدولة نحو بناء شبكة من العلاقات مع العالم الخارجي، كخطة استراتيجية تتحرك من خلالها للاستفادة من المكاسب التي تتيحها التجارة الخارجية، أما الحالة الثانية المرافقة لوضع الحماية فيكون مرتكزاً على هدفين إما حمائي بحت أو مالي، فالحمائي يرمي على العمل على حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة في الاقتصاد الوطني، أما الهدف المالي فيكون موضوعاً لجلب موارد للخزينة العمومية.

لذلك في ظل هذه الظروف والأوضاع فإن النظرة الفاحصة نحو تبني سياسة تجارية رشيدة، والمرافقة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد، لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية، من حيث مدى قدرة الاقتصاد الوطني على المواجهة بالإضافة إلى تمكنه في اطار العمل من استغلال الفرص المتاحة في نفس الوقت.

لهذا سنحاول في هذا المبحث أن نتعرف على مسار السياسة التجارية في الجزائر قبل وبعد سنة 1990، باعتبار هذه السنة هي سنة تحوّل في مسار السياسة التجارية، مع محاولة التركيز على الفترة الثانية كونها تدخل في الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: مرحلة سياسة الحماية التجارية (1962-1989)

دامت سياسة الحماية التجارية في الاقتصاد الجزائري قرابة ثلاثة عقود (28 سنة)، أعقبت حصول الجزائر على الاستقلال حديثاً وخروج المستعمر من التراب الوطني، أين خلّف اقتصاد يمتاز بالهشاشة وغياب سياسة تجارية واضحة، إلا ما كان في اطار استتراف الثروات والعمل على تكريس التبعية نحو الاقتصاد الفرنسي، المستفيد الأول من الثروات الجزائرية والمصدّر الأول إليها من خلال الاستفادة من ميزات السوق الكبير، وتراجع أو انعدام الطاقات الانتاجية في الجزائر.

لذلك فإننا في هذه الفترة نميّز بين مرحلتين، مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)، ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989).

1. مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969): تزامنت هذه الفترة مع حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث كان الاقتصاد يعيش حالة من الهشاشة وروثها عن المستعمر، قائمة على استتراف الثروات والاستغلال غير الكفء واللاعقلاني لها، كما أن تنظيم العلاقات التجارية الدولية كان كذلك مسير من طرف المستعمر، وهذا الوضع تسبب في صعوبة تسيير القطاع وعملية إجراء تغييرات عليه خاصة في المراحل الأولى من الاستقلال.

ومع استكمال حصول الجزائر على الاستقلال الاقتصادي خلال مؤتمر طرابلس 1962 وتقرير ميثاق هافانا 1964، قامت بإجراء العديد من الاصلاحات للخروج من هذا الوضع، تمثلت في انتهاج وتبني الجزائر للنموذج الاشتراكي من خلال التوجه إلى الداخل، مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على المستوردات من الخارج وعلى الاستثمار الأجنبي، وهذا عن طريق الاعتماد على:

- التخطيط المركزي للاقتصاد.
- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات الإحلال للواردات.

ومن أجل تعزيز هذه الاجراءات على أرض الواقع، قامت الجزائر بتطبيق بعض الوسائل التقليدية معبّرة من خلالها على انتهاجها لسياسة الحماية التجارية، ومن بينها فرض الحواجز (التعريفات) الجمركية، حيث تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن لإنشاء التعريفة الجمركية[1]، نظام الحصص والرقابة على الصرف الأجنبي، وهذا كلّه يكرّس رقابة الدولة على التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى الاجراءات السابقة ومن أجل التحكم والرقابة الفعلية على التجارة الخارجية، قامت الجزائر سنة 1963 بتنصيب أجهزة تقوم بالإشراف على العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، والتي تأخذ

[1]- تم تصنيف المنتجات في هذا الصدد إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية، تعريفة جمركية لسلع التجهيز والمواد الأولية (10 %) وتعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة بين (05-20 %)، وأخرى تخضع لها السلع النهائية بين (15-20 %)، وهنا يمكن ملاحظة انخفاض التعريفة بالنسبة لتلك المعلقة بسلع التجهيز والمواد الأولية، وهذا للرفع من وتشجيع الصناعات القائمة على فكرة الاحلال محل الواردات، إلى غاية سنة 1968 أين تم فيها استحداث تعريفة جديدة كمراجعة للتعريفة القديمة، وفيها يتم التمييز بين المناطق الجغرافية (المنشأ ومصدر البضائع) التي تقوم الجزائر معها بمعاملاتها التجارية خاصة ما تعلق منها بعمليات الاستيراد.

إسم التجمعات المهنية للشراء **GPA**، وهي عبارة عن شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعمليات التصدير والاستيراد في اطار القانون الجزائري، تم توسيعها سنة 1964 لتشمل إضافة إلى أجهزة الدولة مستوردين خواص، وميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات وتسطير برامج الاستيراد السنوية والاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية، بالإضافة إلى القيام بتوزيع هذه السلع على أصحابها، مع التمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد وعقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء.

أما الجانب الآخر المتعلق بالتصدير فإنه لم يحظى بنفس الأهمية للواردات، وهذا لتركّز العمليات المتعلقة بالتصدير على سلع واحدة، لذلك فإنه يمكن القول على أن هذه الفترة المميّزة لرقابة الدولة على التجارة الخارجية لعبت فيها الدولة دور المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير، تميّزت فيها بظهور عديد المشاكل والتي نجد منها[1]، غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري، تدني نوعية المواد المستوردة وعدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع، الأمر الذي كلّف المؤسسات الوطنية مبالغ مرتفعة نتيجة للممارسات البيروقراطية عند الإستيراد، بالإضافة إلى طول قنوات تصريف المنتجات واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989): جاءت المرحلة الأولى من رقابة الدولة للتجارة الخارجية كمرحلة انتقالية، تزامنت مع حصول الجزائر على استقلالها السياسي والاقتصادي، وإرادتها نحو وضع سياسة جديدة لإحكام السيطرة على قطاع التجارة الخارجية، خاصة مع الآثار السّلبية التي خلّفها المستعمر على هذا القطاع، لذلك بدأت الجزائر في الانتقال تدريجياً نحو مرحلة أخرى يغلب عليها تكريس طابع الاحتكار وهذا ابتداءاً من منتصف سنة 1971، حيث نميّز في هذه الفترة مرحلتين، مرحلة الاحتكار المسيّر من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971– 1978)، ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978– 1989).

أ. مرحلة الاحتكار المسيّر من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971– 1978):

استكمالاً لاجراءاتها المتعلقة باحتكار التجارة الخارجية قامت الدولة الجزائرية في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات تمنح من خلالها المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار العمليات التجارية أو المنتوجات المتعلقة بنشاطاتها، ومن الأمثلة على ذلك كل من شركة SONACOM وشركة SNS التي تقومان باستيراد الأدوات والوسائل الميكانيكية ومواد البناء والمواد الحديدية على الترتيب، وكان الهدف من هذا الاجراء هو تنظيم وضبط أفضل للتدفقات التجارية، بالإضافة إلى إحداث ترابط بين سياستي التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] -Hocine Benissad, **Economie de Develepment de L'Algérie**, 2eme Edition, opu, 1982, p84.
[2] - Hocine Benissad, **Algérie restructuration et reforme économiques**, opu, 1994, p85

أما ما تعلق بجانب التصدير فإن الأمر 74-11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكّد ويكـــرّس الحرية في ممارسة نشاط التصدير ويمنع احتكاره من قبل المؤسسات، عدا المنتجات التي قامت الدولة بتحديدها كسلعة النفط.

لكن بالرغم من هذه الاجراءات من طرف الدولة إلا أن احتكار المؤسسات لعمليات الاستيراد المتعلقة بأنشطتها كل حدا سبب فوضى في أسعار الواردات، نتيجة التفاوض مع المتعامل الأجنبي بشكل فردي من قبل المؤسسات العمومية،كما أن الغرض من الاستيراد يختلف من استعماله في العمليات الانتاجيـــة إلى اســـتعماله لغرض التوزيع.

كذلك مما يذكر أن هذه الفترة شهدت إجراء إصلاح جبائي سنة 1973 يقوم على التميّيـــز بـــين المنتجات والسلع المستوردة بحسب المناطق الجغرافية للبلد المصدّر فيقسّمها إلى مجموعتين، فالمجموعة الأولى تضم الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر رعاية، وتتمثل في دول المجموعة الأوروبية ســـابقاً بالإضـــافة إلى الدول التي قامت بإبرام اتفاقيات تجارية مع الجزائر، أما المجموعة الثانية فتضم بقية الـــدول الأخـــرى، وكـــان الغرض من هذا التميّز هو السّعي نحو احداث تنوّع جغرافي للسلع والمنتجات المستوردة على أساس القـــدرات التنافسية لكل مجموعة في الأسواق الدولية.

ب. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978– 1989): نظراً للمشاكل التي ظهرت في المرحلـــة السابقة من احتكار المؤسسات العمومية وبعض الخواص لعمليات الاستيراد، قامت الدولـــة الجزائريـــة ســـنة 1978 بمعاودة تعزيز موقفها الاحتكاري، كخطوة نحو إعادة فرض السيطرة على قطاع التجارة الخارجيـــة، وذلك من خلال إصدار القانون 02-78 الصادر بتاريخ 1978/02/11 والذي ينص على على أن تســـيير العمليات المتعلقة بالصادرات والواردات من مهام الدولة إشارة إلى قيامها بعمليـــة تـــأميم لقطـــاع التجـــارة الخارجية، وهذا نجده واضحاً في نص ما جاء في الميثاق الوطني الجزائري:

" إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية يشكل مكسباً ثميناً لـــدعم نشـــاطها في ميـــدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية،

إن ممارسة هذا الاحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مســـتمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على التعقيدات البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف ". [دليل الجزائر 1989، ص 210]

والحقيقة أن ممارسة الاحتكار هذه على قطاع التجارة الخارجية له ما يبرّره، بدعوى أنه يأتي في اطـــار النظام الوطني للتخطيط، وهو يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي[1]:

- تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية.
- تشجيع، تطوير وتكامل الانتاج الوطني.

[1]- **دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص 210-211.

- تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق العمومية.

أما عن أهداف الاحتكار للقطاع الذي باشرته الدولة والواردة في القانون 02-78 فتتمثل فيما يلي[1]:

1) حماية الاقتصاد الوطني. 2) تنويع العلاقات مع الخارج.

3) إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير. 3) مراقبة حركة رؤوس الأموال.

4) تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية. 5) ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل).

6) ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

وفي الجانب الآخر المتعلق بعمليات التصدير فإن القانون 78/02 يحدّد أن كل من عمليات التصدير والاستيراد من اختصاص الدولة وحدها، لذلك لا يمكن إبرام العقود المتعلقة بالعمليتين إلا من قبل الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها.

وفي اطار السّعي نحو تنويع الصادرات والخروج من دائرة التبعية، والتركّز السلعي في الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بصادراتها البترولية، قامت هذه الأخيرة بإصدار عدة تعليمات ومراسيم، نجد منها:

- التعليمة رقم 11 الصادرة عن وزارة المالية في 1984/05/30 المتضمنة لمنح بطاقة القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين المصدرين أثناء وجودهم بالخارج.
- المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 1986/12/24 المتضمن للتعويضات الخاصة بالسلع والخدمات المصدّرة.
- بالإضافة إلى إصدار عدة تعليمات ومراسيم جاءت في قانون المالية لسنة 1986 المتضمنة لتحفيزات وإعفاءات جبائية على رقم الأعمال المحققة من التصدير، والدعم المقدّم لأسعار المواد المصدّرة وتسهيل فتح حسابات بالدينار القابل للتحويل، بالإضافة إلى التكفل بعمليات التأمين من طرف الشركة الوطنية للتأمين بضمان من 80 إلى 90 في المائة من المخاطر المتعلقة بالتصدير.

مما سبق يمكن النظر إلى أن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي دامت قرابة 18 سنة، تم خلالها اصدار العديد من المراسيم والتشريعات تتضمن أهدافاً واقعية، من شأنها أن تعمل على الرفع من أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، باعتباره قطاع استراتيجي ومحرّك بامتياز لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المظاهر التي سادت هذه الفترة من تنامي للممارسات البيروقراطية وأنواع الاجراءات التعسفية عطلت من تحقيق الأهداف المرسومة، وحالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني، كما أن الأزمة النفطية 1986 كشفت على الهشاشة التي يعيشها الاقتصاد الوطني نظراً لتركّز صادراته بنسب كبيرة حول سلعة واحدة، ما يبقيه معرّض للصدمات الخارجية ويعاني من التبعية نحو الخارج، لذلك فإن هذه الأسباب وأخرى عجلت بالتفكير في مستقبل التجارة الخارجية في الجزائر.

---

[1] – **Programme des UN pour le Développement Algérienne**, 6 éme Programme du pays (1992-1996), Algerer, Septembre 1990, p88.

نقلاً عن: محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص 169.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي ومسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي

شهدت الجزائر فترة الثمانينات عدة اختلالات شملت مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، كنتيجة للسياسات المنتهجة من طرف الدولة، خاصة تلك المتعلقة بتسيير قطاع التجارة الخارجية الذي يعد القطاع الاستراتيجي في الدولة، إضافة إلى الأزمة النفطية 1986 التي عصفت بالاقتصاد الوطني (انخفاض سعر برميل النفط من 29 دولار إلى 14 دولار)، والتراجع المحسوس في معدلات النمو وتفاقم عبء المديونية وخدماتها سنة 1989 (78 في المائة من إجمالي الصادرات)، هذه الأسباب كلّها جعل من الجزائر من بلد يتمتع بوفورات مالية، وبلد يطلق عليه يابان افريقيا إلى بلد يقبع في أزمة مديونية خانقة، أين قامت الجزائر حينها بتقديم طلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

أمام هذا الوضع واستجابة لطلب الجزائر، قام صندوق النقد الدولي باقتراح مبادرة تمثلت في برامج التعديل الهيكلي[1]، حيث تم خلالها عقد العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تمثلت في:

- اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 وجوان 1991.
- اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994.

1. اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 وجوان 1991: وهنا قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت (Accord de Confirmation) مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 ماي 1989 حيث حددت مدة الاتفاقية بـ 18 شهر، وتنص على تطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، كتعويض للانخفاض الذي شهدته أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة[2].

أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand by Crédit) حيث تم توقيعه في 1991/06/03 بقيمة 400 دولار أمريكي، يتم تقسيمه إلى أربعة أقساط كل قسط يتضمن 100 مليون دولار أمريكي (جوان 1991، سبتمبر 1991، مارس 1992)، والقسط الرابع لم يتم الحصول عليه نظراً للإنحرافات التي عرفتها مستويات الأجور في الفصل الأول من 1992.

ومع إبرام الجزائر لهذه الاتفاقيات كانت تتعهد في كل مرة بتطبيقها وإحداث مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية العميقة، وهذا ما تم فعلاً بعد إبرام الاتفاق الائتماني الثاني الموقع في جوان 1991 أين اضطلعت الجزائر بإحداث مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى:

---

[1]– يستند خبراء الصندوق في في تشخيص البلدان المتخلفة وتصحيحها إلى مقاربتين أساسيتين الأولى مستمدة من النظرية الكنزية، وتعرف بمقاربة أو أسلوب الامتصاص، حيث العجز أو الفائض الذي يظهر في الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية أي إفراط في الطلب الكلي بما لا يتناسب مع إمكانيات العرض، أما المقاربة الثانية فتستند على النظرية النقدية التي ترجع كل عجز إلى وجود إفراط في الاصدار النقدي، حيث أن التوسع في السيولة التي يرغب المتعاملون بالاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة ستوجه إلى شراء سلع أجنبية، أو تستثمر في الخارج وهذا بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية للبلدان المتخلفة أو أن الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن العجز الخارجي الذي يظهر في البلدان المتخلفة ما هو في النهاية إلا نتيجة للعجز الداخلي الناتج عن السياسات التوسعية التي تنتهجها هذه البلدان (**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، عبد الباقي روابح وغياط شريف).

[2]– نور الدين حامد ، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004، ص 06.

1) التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة، لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوّع من صادراتها.
2) ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات، وكذلك أسعار الصرف.
3) تحرر التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار[1].
4) إعداد حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا لانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها.
5) تخفيف التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

وإرادة من الجزائر في استكمال مسار الاصلاح، تم الاتفاق مجدداً على برنامج للتصحيح الهيكلي يتضمن ستة نقاط، تشتمل على الجوانب المؤسساتية كالقيام بعملية التطهير المالي للمؤسسات وخوصصتها، وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار، بالإضافة إلى العمل على تحرير الأسعار وخلق ضرائب من شأنها أن تخفّض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة، والقيام بتخفيض أسعار الصرف للدينار ومحاربة التضخم، كما يستهدف البرنامج أيضاً تنمية القطاع وتنظيمه بواسطة الاصلاحات التنظيمية الضرورية لذلك، مع العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق التخفيض أو الإلغاء للحواجز الكمية المقيّدة لها.

إلا أنه بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة في مسار الخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أن الشروط المجحفة من قبل الصندوق وعدم توفر السيولة المالية الكافية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 1993 مجدداً، جعل من الجزائر بلد يعاني من أزمة متعددة الجوانب، الأمر الذي جعلها تلجأ مجدداً للهيئات المالية الدولة وتقبل بشروطها القاسية على الاقتصاد الوطني.

2. الاتفاق الاستعدادي الائتماني لأفريل 1994-1995: مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، قامت هذه الأخيرة بالشروع في تنفيذ برنامجين اقتصاديين بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الأول برنامج قصير يمتد على مدار سنة كاملة (1994-1995)، تميّز هذا البرنامج بتنفيذه في ظروف أمنية صعبة كانت البلاد تعيشها[2]، إلا أنه بالرغم من ذلك كله فقد تم تحقيق واحترام كافة بنود الاتفاق التي أملاها الصندوق من خلال خفض بعض المؤشرات الاقتصادية التي عانت العجز.

3. **برنامج التعديل الهيكلي الموسع PAS (التمويل الموسع) 1995- 1998**: يعتبر هذا البرنامج ثاني برنامج استقراري تباشر الجزائر في تطبيقه، في اطار برامج الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية، يمتد هذا البرنامج إلى ثلاثة سنوات خلال الفترة من أفريل 1995 إلى أفريل 1998، وعرف هذا البرنامج ببرنامج التعديل الهيكلي أوْ برنامج تسهيل التمويل الموسع FFE (Facilite de Financement Elargie) ، ومنه بعد موافقة الصندوق على تقديم القرض بتاريخ 1995/05/22 حدد مبلغه بـ1169.28 مليون وحدة

[1]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، أفريل 1996، ص ص 199-200.

[2]- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق**، ملتقى السياسات الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004، ص 03.

حقوق خاصة، قامت الجزائر خلالها بسحب القسط الأول من القرض المقدّر بـــ325.28 مليـــون حقـــوق سحب خاصة، على أن يتم سحب المبلغ المتبقي (844.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 1998/05/21، ولإلقاء نظرة حول دفعات المبالغ المالية التي تحصلت عليها الجزائر، خلال اتفاقياتها الموقعة مع الصندوق في اطار اتفاقات الاستعداد الائتماني من 1989 إلى 1995 نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني

الطبيعة	تاريخ التنفيذ	المدة	المبلغ (وحدة حقوق سحب الخاصة – DTS)
اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	30 ماي 1989	سنة واحدة	155.7
اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	03 جوان 1991	سنة واحدة	300
اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	27 أفريل 1994	سنة واحدة	270.7
تسهيل التمويل الموسع (FFE)	22 أفريل 1995	ثلاثة سنوات	1169.28

المصدر: Ammor Belhimer, **La dette extérieur de L'Algérie**, Casbah édition, Alger, 1998, P202.

من خلال الاطلاع على مبالغ التسهيلات الائتمانية في اتفاقيات الاستعداد، والمدد المقررة لها تتضح لنا رغبة السلطات الجزائرية، في العمل من أجل الخروج من دائرة الضائقة المالية، التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، لذلك فإنه مع كل اتفاق هناك أهداف تسعى السلطات إلى تحقيقها، كما نجد ذلك ظاهراً كـــذلك في اتفـــاق الاستقرار الأخير (تسهيل التمويل الموسع)، حيث نجد من بين أهدافه العمل على التكفـــل بـــبعض المشـــاكل الاجتماعية موازاةً مع تلك الأهداف التي تستهدف بعض مؤشرات التوازن الكلية في الاقتصاد كمعدل النمـــو والتضخم وتحقيق الموازنة العامة للدولة وأخرى.

أما عن الأهداف في الجانب المتعلق بمتغيرات التوازنات الخارجية، بما فيها تلك المتغيرات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية فنجدها كما يلي:

- العمل على التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل 1996.
- العمل على وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- العمل نحو إبقاء خدمة الدين في حدود 45-50 في المائة حتى سنة 1995.
- أما ما تعلق بأسعار الصرف فإن الهدف هو الوصول إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات، وهذا ابتـــداءاً من 1997.

- العمل على التحكم في نمو النفقات العامة وتشجيع القطاع الانتاجي.

وعن البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي فهو يتمحور أيضاً حول ستة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية.
- نظام سعر الصرف.
- السياسة النقدية.
- السياسة المالية.
- سياسة الأسعار.
- الشبكة الاجتماعية.

أ. تحرير التجارة الخارجية: إن الاجراءات التي يتقرر اتخاذها في سياق تحرير التجارة الخارجية، تشمل كما جاء في برنامج التعديل الهيكلي كافة الاجراءات التي تنطوي على إلغاء القيود الكمية، وتعديل نظام التعريفة الجمركية بالشكل الذي يتناسب ومستويات البلدان المجاورة، التي تقوم هي الأخرى بعمل تخفيض على قيودها، وحُدّد التخفيض في البداية بنسبة 50 في المائة كحد أقصى وهذا لحماية المنتج الوطني وتوسيع قطاع التصدير[1]، بالإضافة إلى العمل على تبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسبة للواردات، والقيام بتدعيم المبيعات إلى الخارج بالإعتماد على نظام قرض خاص ونظام تأمين مناسب[2].

ومن أجل التخلّص من أشكال الاحتكار والبيروقراطية في التسيير لقطاع التجارة الخارجية، وإزالة كافة القيود على الصادرات والتضييق الممارس على طرق تمويل الواردات، عملت الجزائر على إقامة جهاز تشريعي وتنظيمي يعمل على التكفل بهذه الجوانب ورعايتها، إضافة إلى هذا قامت السلطات الجزائرية بتعليق استيراد بعض المنتوجات خلال السنة الأولى من تطبيق البرنامج، مع العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتوفير الشروط المناسبة لتحقيقها.

ب. نظام سعر الصرف: يستمد نظام سعر الصرف أهميته من خلال الدور الذي يؤديه في تثبيت وتحفيز أسعار الاستيراد والإنتاج والاستثمار، لذلك فإننا نجده حاضراً في أغلب برامج إعادة الهيكل، كما أن سعر الصرف يعدّ وسيلة فعّالة للموارد الخارجية والداخلية.

وإذا ما تم ربطه بالتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية فإن المستوى الحقيقي لسعر الصرف يعتبر كإجراء مرافق للقيام بعملية التحرير ودعم استقرار الأسعار، وكونه يعتبر أداة للتوازن بين العرض والطلب للعملة، فإن الدولة تسعى إلى الوصول إلى تحقيق سعر صرف توازني (يعمل وفق ميكانيزمات السوق).

وبالتالي فإن إيلاء الأهمية لسياسة التصحيح لسعر الصرف، والمحافظة على استقراره يستهدف ضمان قابلية التحويل التجاري للدينار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التقدّم في قابلية التحويل للدينار تتوقف على حجم احتياطيات الصرف والتنويع للصادرات، والتحكم الأفضل في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى القدرة على المنافسة في الاقتصاد الوطني.

---

[1]– الهادي خالدي، مرجع سابق، ص218.

[2]- Benissad Hocine, **L'adjustement Structurel (Objectif et Expériences)**, Alin Édition, Décembre 1993, P 47- 48.

ج. سياسة الأسعار: كما أن سياسة سعر الصرف تعتبر من السياسات المرافقة لتحرير التجارة فإن سياسة الأسعار تعتبر كذلك، ففي ظل التوجه نحو تحرير التجارة لابد من أن تأخذ الأسعار قيمتها الحقيقية، بالشكل الذي تتبيّن فيه الندرة للسلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا طبعاً يفرض على السلطات في الدولة أن تقوم باتخاذ مجموعة من الاجراءات يتم فيه الوصول إلى الحالة التي سبق ذكرها، كإلغاء الدعم على السلع والخدمات بشكليه المباشر وغير المباشر، وكذلك تخفيض نفقات وأعباء الميزانية عن طريق ترشيد الاستهلاك والتخفيف من عبء المديونية، لهذا يمكن القول بأن البرنامج يعمل على تحرير أكثر للأسعار الداخلية.

د. نظام الحماية الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية): نظراً لردود الفعل حول البرامج التي يقدّمها صندوق النقد الدولي وآثارها القاسية على الطبقات الفقيرة في البلدان، أقدم الصندوق على تعديل هذه البرامج لتكون برامج محابية للفقراء، عن طريق تكييفها وفق متطلبات هذه الفئات والنظر في أشكال المساعدات التي يمكن تقديمها.

وفي هذا المسعى نجد الجزائر وبالتعاون مع الصندوق، قامت بإجراء تعديلات وتغييرات سنة 1994 على نظام الشبكة الاجتماعية (نظام الحماية الاجتماعية المكملة) الموضوعة سنة 1992، حيث تقوم بصرف تعويضات ومنح للأشخاص والعائلات، إضافة إلى العمل على إقرار صندوق وطني للتشغيل الخاص بالشباب، وبرمجة وضع نظام للتأمين على البطالة.

هـ. السياسة النقدية: إن أهم ما جاء في السياسة النقدية داعماً لمسار تحرير التجارة الخارجية قانون النقد والقرض لأفريل 1990 الذي يعد أهم قانون قامت السلطات الجزائرية بإقراره في طريق الاصلاح النقدي والمالي، ومن بين ما يهدف إليه هذا القانون هو العمل على إدخال قواعد السوق في الجزائر، والمساعدة على التطهير المالي للمؤسسات، مع العمل على محاربة التضخم المالي في الاقتصاد، وسيراً في طريق الاصلاح تقرّر دعم هذه السياسة سنة 1994 عن طريق اجراءات جديدة.

و. سياسة الميزانية: إن الاصلاحات التي شملت الميزانية تتمحور حول تخفيض الجانب المتعلق بالنفقات مع العمل على الرفع والزيادة في جانب الايرادات، فالأولى تكون عن طريق تدنئة الأجور أي التخفيض في عدد العمال لدى المؤسسات العمومية، وكذلك العمل على رفع الدعم على المواد الأولية مع محاولة تحقيق الادخار في الاقتصاد، بالشكل الذي يسمح بتمويل وإعادة الهيكلة المالية للبنوك والمؤسسات العمومية.

أما الجانب الآخر المتعلق بالإيرادات فإنه تقرّر توسيع مجال الرسوم على القيمة المضافة (TVA)، وتقليص مجال الاعفاءات الضريبية الممنوحة، مع إجراء اصلاحات على هيكل الضرائب الجمركية[1] وتعديلات على هيكلة تعريفة الاستيراد، وهنا يذكر أنه تم الحصول وتحقيق وفورات مالية هامة من التحويلات الجارية كنتيجة لرفع الدعم على السلع الأساسية والمنتجات البترولية، مع خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي[2].

---

[1]– صالحي صالح، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.

[2]– سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

المطلب الثالث: مرحلة سياسات الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية

يعتبر التوجه والانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر ضرورة حتمية تمليها مقتضيات العصر الذي تعيش فيه، وهذا نظراً للمشاكل التي عان منها النظام الاقتصادي في هذه الأخيرة في ظل الاقتصاد المخطط والموجه، فالانتقال نحو مسار الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية إلى العالم الخارجي يتطلب ويستلزم أمام هذا الوضع القيام بمجموعة من الاصلاحات.

والجزائر في سعيها في توجهها نحو اقتصاد السوق وفض الارتباط بأشكال المعاملات السابقة المبنية على التوجيه والمركزية في ظل الاقتصاد المخطط، قامت بعدة خطوات وإجراءات يمكن أن نلخصها في قيامها بإلغاء الاحتكار التقليدي الممارس في قطاع التجارة الخارجية، وسن مجموعة من القوانين والتشريعات تدعم الوضع الجديد، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات المكلفة بترقية وتسيير قطاع التجارة الخارجية، من هذا كله سنتناول في هذا العنصر نقطتين بالغتي الأهمية في مسار الاصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية كما يلي:

- الاجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.
- المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

أ. الاجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية:

شهدت الاجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية عدة تطورات، على مستوى النصوص التشريعية ودرجة التحرير التي ينبغي أن يسمح بها لدخول وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الجزائر، لذلك نجد هذه الفترة مرت بأربعة مراحل يمكن ايجازها فيما يلي:

- مرحلة التحرير المقيّد للتجارة الخارجية.
- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.
- مرحلة العودة إلى التقييّد والمراقبة للتجارة الخارجية.
- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.

1. مرحلة التحرير المقيّد للتجارة الخارجية: إن البوادر الأولى لتخلي السلطات الجزائرية عن الاحتكار الممارس في قطاع التجارة الخارجية ظهر مع صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 (قانون 90/10)، حيث جاء هذا القانون ليشمل على الاصلاحات في مجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر (الاستيراد والتسيير المالي، القرض والاستثمار)، كما تم في نفس السنة إصدار القانون 90/16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن في قانون المالية التكميلي لسنة 1990، حيث جاء في المادة الواحد والأربعون منه أن استيراد السلع لإعادة بيعها أصبح أمراً مسموحاً به للمتعاملين التجاريين[1]، كما تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات

[1]– بالرغم من هذه الخطوة نحو التحرير إلا أن طبيعة الانفتاح في هذه المرحلة كانت ذو طابع تقييّدي جزئي، وذلك من خلال العمل على تحديد جملة من البضائع تعتبر مستثناة من مجال التطبيق، مع فرض شروط على إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة (بلقاسم زايري، 2004).

الامتياز وشركات البيع بالجملة، ما ساعد بقدر كبير في تفتيت احتكارات الاستيراد، وشركات الامتياز بمقتضى هذا القانون تتمكن من الحصول على حق الاستفادة من صفة مورد أجنبي[1].

– بالإضافة إلى القانون 90/16 الصادر في قانون المالية التكميلي، تم إصدار المنشور 63 الصادر في 1990/08/20 من طرف الوزارة الوصية بالتجارة الخارجية، والنظام 90/04 لبنك الجزائر الصادر في 1990/09/08 المتعلق بتجارة الجملة، وقبول إدراج المؤسسات الوطنية أو الأجنبية للاستيراد والتصدير.

– وفي نفس السياق قام البنك بإصدار نصوص تشريعية وتنظيمية، تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات، وذلك عن طريق اللجوء إلى وسيط معتمد وفق الاجراءات التالية:

أ. يحدد النظام 90/02 شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

ب. النظام 90/03 ينص على تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج.

ج. يتضمن النظام 90/04 أنه للمتعاملين وتجار الجملة المخوّل لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنو 1990 حرية استيراد السلع لأجل إعادة بيعها يكون فقط عندما تمنح لهم الرخصة بذلك.

انطلاقاً مما جاء في هذه المرحلة فإنه يسجّل بعض الملاحظات، والتي نجد منها استحالة الحصول على مساعدة البنوك لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، الأمر الذي يدفع بالمتعاملين للجوء إلى السوق الموازية لصرف الدينار أي انتشار التجارة غير الرسمية، كما أن وجود قائمة محددة من المنتجات المسموح باستيرادها والقابلة لإعادة بيعها بالعملة الصعبة[2] يحد من عملية التحرير للسلع والخدمات.

كما أن المراسيم التنظيمات التي قام البنك بإصدارها تدفعه لأن يتولى عملية التسيير والإشراف على عمليات الاستيراد رفقة البنوك التجارية الأخرى، وهكذا فإن مجموعة هذه العوامل أدت إلى ظهور عدة مشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

1. عدم إمكانية قيام المنافسة لتمويل عمليات التصدير و الاستيراد، بل اللجوء إلى السوق الحر للحصول على العملة الأجنبية.
2. انتقال رؤوس الأموال من العملة الأجنبية إلى الخارج.
3. ضرورة قيام المتعاملين غير المقيمين بالاستثمار الداخلي.

لذلك وانطلاقاً من هذه العراقيل والمشاكل تم فتح حلقات النقاش للبحث والتفكير في سبل التوصل إلى حلول تمكن من الانفتاح الفعلي على الاقتصاد العالمي.

2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية: في محاولة إلى ايجاد حل للصعوبات والعراقيل التي ظهرت في المرحلة السابقة من التحرير المقيّد للتجارة الخارجية، وفي سبيل تغييّر هذا الوضع نحو التحرير للمبادلات

[1]– كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص110.

[2]- Benissad Hocine, op cit, P93.

التجارية تم سنة 1991 إصدار المرسوم 91/37 المؤرّخ في 1991/02/13 الذي يؤكد على إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية، ويعزّز مبدأ الحرية للتجارة الخارجية الذي دأبت عليه الجزائر منذ فترة التسعينات، كما يؤكد هذا المرسوم على مبدأ التحرير التام للمبادلات التجارية، مع العمل على إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير، وهذا المرسوم يأتي بالموازاة مع مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي حول اتفاق التثبيت (Accord de Confirmation) الذي كان من بين شروطه ما تم بيانه سابقاً.

لذلك نجد أنه من خلال هذا المرسوم فإن كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بصفة تاجر أو بائع بالجملة ومقيّد في السجل التجاري، أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية وذلك مهما كانت نوعية البضائع المستوردة، عدا تلك التي تصنف في خانة المواد ذات الاستهلاك الواسع الخاضعة لشروط الإدارة التجارية (المواد الغذائية والمنتجات الصيدلانية)، عن طريق دفتر الشروط من وزارة التجارة قبل المبادرة إلى القيام بعملية الاستيراد[1].

وسعياً لتجاوز العراقيل الممارسة من قبل البنوك في عمليات الصرف المتعلقة بالمبادلات التجارية نحو الخارج، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم 91/03 بتاريخ 1991/04/21 المتضمنة لما يلي:

- إلغاء الميزانية للعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.
- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهراً، وإيداع مقابل مبلغ الواردات بالدينار.
- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية، للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (طبقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 1990)، وتعويضه بالتسوية بالدينار (وهذا في ظل غياب آلية لحماية الأعوان الاقتصاديين من مخاطر الصرف).
- توطين عمليات الاستيراد إجباري عملاً بالتنظيم رقم 91/12 الصادر بتاريخ 1991/08/04، حتى تلك التي تكون بلا دفع (أي الواردات التي تموّل من المال الخاص للمتعامل)، وهذا في احدى البنوك المعتمدة على أساس عقد أو فاتورة شكلية.
- إجبار المستوردين لإيجاد تمويلات خارجية، وهذا بالاتفاق مع البنك أين يتم توطين عمليات الاستيراد[2].

كذلك فإن ما يؤخذ من هذه المرحلة الممتدة من (1991-1999) والتي اعتبرت من البوادر الأولى نحو القيام بعملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية، أن مجموعة القوانين والمراسيم التي وضعت تحدّ من قدرة المتعاملين على القيام بعمليات الاستيراد، وهذا من خلال الشروط المتعلقة بالعملة الصعبة وعمليات التوطين، بالإضافة إلى سلوك المستثمرين واتجاههم نحو الحصول على الربح السريع متجاهلين الغايات والأهداف التي

---

[1]– الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 224.

[2]– سمية كبير، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص46.

تضعها السلطة لذلك، ونظراً لهذه السلبيات التي ظهرت في هذه المرحلة، كان لابدا من إعادة النظر والتفكير مجدداً في إدخال تعديلات على عمليات الاستيراد في اطار ايجاد سياسة تجارية أساسها الوسائل المتاحة.

3. مرحلة العودة إلى التقييّد والمراقبة: مع عدم تحقيق الأهداف المسطرة في المرحلة السابقة من التحرير التام للتجارة الخارجية، وسعي المتعاملين الاقتصاديين للحصول على الربح السريع من خلال استيراد المواد لإعادة بيعها، لم يتمكن الجهاز الانتاجي من التحسّن والتطور الأمر الذي أدى إلى أن تكون السوق المحلية مكان لتجارة السلع المستوردة عنه للمنتجة محلياً، لهذا قامت السلطات بالتوجه نحو سياسة التقشّف لتحديد الواردات بالنظر إلى مجموعة السلع في السوق المحلية، وذلك عن طريق وضع معايير للمتعاملين والمؤسسات العاملة في ميدان الاستيراد، بالإضافة إلى دعوة هؤلاء المتعاملين العموميين والخواص إلى تقليص نفقاتهم من العملة الصعبة قدر الإمكان[1].

- كذلك فإنه بالرغم من صدور المرسوم 91/37 الذي ينص على إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلا أن المشاكل المتعلقة بهذا القطاع تواصلت في الظهور، من جراء الفوضى التي سادت في تخليص المعاملات وأنواع البيروقراطية التي انتشرت في ذلك، ومع استمرار الوضع تدخلت الحكومة في 1992/08/18 لتوجيه عمليات التجارة الخارجية حسب إمكانيات البلاد من العملة الصعبة وتحديد الأولويات، وذلك بإصدارها للتعليمة 625 لرئيس الحكومة تقضي بأن ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية، وهذا دون الرجوع عن مسعى تحريرها[2].

- ومن أجل التحكم الجيّد في حسابات العملة الصعبة، خصوصاً مع الندرة التي تشهدها وارتفاع حجم المستوردات المسرّبة لها، تم إصدار التعليمة 58/52 لبنك الجزائر وتعليمة أخرى صادرة عن وزارة الاقتصاد في 1992/10/27 والتي بموجبها تخضع وسائل الدفع الخارجية للمراقبة المباشرة، وهذا من قبل لجنة AD-HOC المنشئة سنة 1992 لمراقبة الواردات، وهذا بعد تحديث قائمة طويلة للمنتجات الممنوع استيرادها، كما أُوكل إلى هذه اللجنة توزيع الاعتمادات المالية من العملة الصعبة للمتعاملين العموميين والخواص بعد دراسة طلباتهم وتكون الاستجابة لهذه الطلبات بحسب الأولوية.

لكن بالرغم من هذا الاجراء المتضمن إنشاء لجنة AD-HOC لمعالجة مشاكل القطاع إلا أنه لم تحقق الهدف المرجو منها، حيث عملت على تخصيص الأغلفة المالية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذه تعد من بين أهم الانتقادات التي وجهت لهذه اللجنة من قبل الجهات التضررة.

4. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية: تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، حيث تم فيها الاتفاق على تحقيق أربعة أهداف تمثلت في القضاء على عجز الميزانية العمومية أو تخفيضها على الأقل، تقليص الكتلة النقدية، إعادة

---

[1]- سليمة عبيدة بوتشيشة، **الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 50.

[2]- لمزيد من الاطلاع حول ما جاء في التعليمة 625 لرئيس الحكومة يمكن الرجوع إلى: سمية كبير، مرجع سابق، ص 47.

التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون، مع الاستمرار في تحرير الإقتصاد، إضافة إلى أن هذه المرحلة شهدت أيضاً مساعي جزائرية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ما شكّل دافعاً إلى المضي قدماً نحو إزالة العقبات وتسريع عمليات الانفتاح التجاري، وهذا من خلال عدة إجراءات تستهدف حل لجنة AD-HOC، تسوية سعر الصرف والإجراءات الخاصة بنظام الصرف، بالإضافة إلى الاجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية.

كما تم أيضاً اتخاذ عدة اجراءات تستهدف مجالات التخفيض الجمركي، مع مراعاة أنواع السلع ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية، أي على أساس درجات الانفتاح التي تحظى بها هذه السلع في التجارة الخارجية.

من خلال هذه الاجراءات ومجموعة التشريعات والنصوص القانونية التي تم اتخذها في هذه المرحلة يتبيّن المحاولات الجادة للسلطات، في التوجه نحو مزيد من الانفتاح وتغيير الوضع القائم، بالشكل الذي يمكّن للتجارة الخارجية من أن تتصف بطابع المرونة والديناميكية في تسيير معاملاتها والإجراءات المحفّزة على ذلك، وهذا انطلاقاً من كون أن هذا القطاع يعتبر قطاع هام ومصدر مهم لثرة البلد والحصول على العملات الأجنبية.

مما سبق دراسته وتحليله من خطوات الجزائر نحو الإصلاح لقطاع التجارة الخارجية، فإنه بالرغم من إرادة السلطات في التخلي كلياً عن نهج الاقتصاد المخطط المبني على مركزية اتخاذ القرار، إلى تبني خيار الاندماج في اقتصاد السوق عن طريق العديد من الاجراءات والقوانين، خاصة وأن هذه الاصلاحات جاءت تزامناً مع الاتفاقيات التي قامت هذه الأخيرة بعقدها مع صندوق النقد الدولي، في اطار برامج التعديل الهيكلي للخروج من الأزمة الاقتصادية والوضع الاقتصادي المتدهور.

إلا أنه إلى جانب هذه الاصلاحات لابد من اصلاحات أخرى تشمل هيكلة ونوعية المبادلات التجارية للجزائر، وهذا يكون عن طريق الاسهام الذي من الممكن أن تقدمه الصادرات خارج المحروقات، في ايجاد التوازنات المالية الداخلية منها والخارجية، بالشكل الذي يمكن من توفير الاحتياجات الداخلية على الأقل، ذلك لأن الاعتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد في تحصيل المداخيل من الخارج، من شأنه أن يتأثر ويكون عرضة للأحداث في الأسواق الدولية تبعاً للطلب على تلك السلعة وأهميتها فيه.

كما أن خيار التوجه إلى الانفتاح على العالم الخارجي على أساس من هذا الوضع القائم، كفيل بأن يرهن مستقبل تنافسية القطاع الانتاجي على المستوى المحلي، خاصة وأن هذا الأخير في الجزائر يعاني من الضعف والهشاشة الكثير، وزيادة على ذلك فإن المبالغة في الميل نحو استيراد السلع النهائية (غير التجهيزية) والاستهلاكية، يمكن اعتبارها من الممارسات غير الاقتصادية وغير المولدة للقيم المضافة في الاقتصاد، وهذه العوامل من شأنها أن تستدعي السلطات لأن تتدخل لإصلاح أو تعديل ما تم اصلاحه سابقاً، وهذا يتم عن

طريق تحديد الأولويات والتخطيط لها وفق مقتضيات واقع القطاع، دون العمل على عرقلة مساعي التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي[1].

وكخطوة في سبيل تحسين والانتقال نحو ايجاد بدائل من الصادرات خارج المحروقات، قامت السلطات الجزائرية بوضع استراتيجية جديدة تتمثل في إنشاء مجموعة من المؤسسات العمومية، تعمل على تأطير قطاع التجارة الخارجية وتقدّم الدعم والمساعدة للمؤسسات العاملة في هذا المجال، إضافة إلى هذا فقد جاء في قانون المالية لسنة 1996 إنشاء القرض التأجيري الدولي للمواد المتنقلة ذات الاستعمال المهني، بحيث تخضع هذه المواد عند قبولها للإعفاء الجمركي من الحقوق والرسوم الجمركية، فيتخلص بذلك المستأجر من اجراءات التجارة الخارجية والصرف للعملة الأجنبية.

ب. المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية:

استكمالاً لخطوات الاصلاح نحو تحرير التجارة الخارجية، وفي ظل تبني الجزائر لبرامج التعديل الهيكلي للتخفيف من عبء المديونية بداية التسعينات، عمدت السلطات الجزائرية إلى انتهاج استراتيجية جديدة تقوم على تنظيم وتأطير قطاع التجارة الخارجية، عن طريق خلق وإنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية تضطلع بتطوير وتحسين الاجراءات المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية من جهة، كما تعمل على تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، وتتمثل هذه المؤسسات في كل من:

- **وزارة التجارة والمهام القائمة بها في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية:** حيث تعتبر من بين أحد الدوائر الحكومية المكلفة بتسيير ومتابعة قطاع التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ترقية ومتابعة المبادلات التجارية الدولية، وتزامناً مع التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية عرفت هذه الأخيرة عدة تغييرات في مهامها وفق ما جاء في المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 94/207 الصادر بتاريخ 1994/07/16[2]، ولضمان نجاح هذه المهام انطوى تحت وصايتها هيئتين، الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية، والثانية تتمثل في ديوان ترقية التجارة.
- **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):** أنشئت الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-205 المؤرخ بتاريخ 05 جوان 1996، وهي موضوعة كإستراتيجية جديدة من الحكومة للتقليل من الارتباط شبه الكلي بمبيعات البترول والغاز في الأسواق العالمية[3]، وتم اعتمادها طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 96/235 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم **96/06** الصادر في **1996/01/10** المتعلق بتأمين القرض عند التصدير والمحدد للشروط التي يمكن للمصدرين

[1]- عبد الله موساوي، **مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89- 1999)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 242 (بتصرف).

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 1994/47 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994، ص 06.

[3]- سمية كبير، مرجع سابق، ص 53.

فيها من أن يستفيدوا من هذا النوع من الخدمات، وهي شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـــ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تأمين.

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)**: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996 المتضمن لإنشاء غرف التجارة والصناعة[1]، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنها توضع تحت وصاية وزارة التجارة الخارجية، وتقوم الغرفة بمهام التمثيل والاستشارة، الادارة والتوسيع الاقتصادي على مستوى دوائرها الاقليمية.
- **الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)**: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 1996[2]، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية مستقلة مالياً، ينضوي تحت وصاية وزارة التجارة والمادة الرابعة تحدد المهام الأساسية لهذا الديوان، كما أنه يشمل بحسب المادة الثانية من القرار الوزاري للتنظيم الداخلي للديوان الصادر عن وزارة التجارة بتاريخ 1997/09/12 على ستة أقسام وعشرون قسم.
- **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFAX)**: لغرض التعريف بالمنتوج الجزائري تم إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير (ONAFEX) طبقاً للأمر 71/61 المؤرخ في 1971/08/05 الذي يقوم بتنظيم وتنشيط الأسواق والمعارض، والتظاهرات الأخرى ذو الطابع الاقتصادي والتجاري التي كانت تتم في الجزائر وخارجها، والديوان عبارة عن مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة التجارة، وفي 1990/12/24 تقرر اسم الديوان ليصبح الشركة الجزائرية والتصدير، حيث تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي، وهي شركة بالأسهم برأسمال يقدّر بـــ630 مليون دينار جزائري، ويأتي الديوان لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية وتقويم كل الحالات بجميع الوسائل المتاحة.
- إضافة إلى المتعاملين الذين يعتبرون وسطاء و يخص ذلك كل من البنوك وشركات التأمين والجمارك، وبهذا يتطلع كل جهاز ومؤسسة على الدور الذي يقوم به في مجال التجارة الخارجية.

ومنه من خلال هذه الهيئات والشركات تضطلع الجزائر إلى وضع أفضل لقطاع التجارة الخارجية، وهذا من خلال المهام المكلف بها كل هيئة أو شركة من مجموع المهام الكلية لتسيير وتنظيم هذا القطاع، وكما تبيّن فإن معظم هذه الشركات تقع تحت وصاية وزارة التجارة الخارجية كونها الهيئة الراعية للقطاع والمخولة بتسييره، ترقيته ومتابعة المبادلات التجارية الخارجية، وإضافة إلى الوزارة الوصية فإن هناك شراكات في التسيير

[1]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1996/16، الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996، ص11.

[2]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1996/58، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996، ص10.

مع مؤسسات وشركات أخرى، كشركات التأمين والمؤسسات البنكية وكل هذه التنظيمات كما سبق تأتي في اطار جملة حركات الاصلاح التي تقوم بها السلطات الجزائرية في قطاع التجارة الخارجية، للتوجه والانتقال نحو الانخراط في منظمومة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تمتاز بالانفتاح والتحرير التجاري للمعاملات الدولية.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية والاندماج في المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، الشراكة الأورومتوسطية)

يعتبر تزايد التشابك والاعتماد الدولي المتبادل في الاقتصاد العالمي، من المظاهر التي أدت إلى تنامي العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم، لذلك فالدول لتعظيم مكاسبها تعمل على الانخراط في حركة التبادلات الدولية، من خلال الانضمام إلى التجمعات الاقليمية والمنضمات العالمية، والجزائر ليست بمعزل عن هذه التحولات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، خاصة مع الوضع الحالي الذي تعيشه، والانخراط في هذه التجمعات في الحقيقة لا يعد خياراً بقدر ما هو ضرورة.

لذلك كتوجه جديد تبنته الجزائر مع الاصلاحات التي قامت بها في ميدان التجارة الخارجية بداية التسعينات، وتحولها نحو اقتصاد السوق نجدها تسعى جاهدة للانضمام إلى هذه المنضمات الدولية، وهذا ايماناً منها بضرورة الاستفادة من وتعظيم المنافع، التي من الممكن أن تتحصل عليها من هذا الانضمام.

وفي هذا الجزء سنتناول بالدراسة سعي الجزائر للانضمام لكل من منضمة التجارة العالمية وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من خلال بيان جاهزية الجزائر ومدى الاستفادة من هذه الشراكات في وضعها الحالي، مع التطرق إلى إمكانية تعظيم جملة المنافع الممكن الحصول عليها في المستقبل.

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

إن نظرة الجزائر حول ضرورة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، يأتي انطلاقاً من الوعي والقناعة بالمكاسب الممكن الحصول عليها من هذا الانضمام، لذلك ترى هذه الأخيرة الانضمام كخيار استراتيجي يتماشى مع جملة الاصلاحات الاقتصادية التي تباشرها الجزائر في مسار انتقالها إلى اقتصاد السوق، ولذلك فسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى ثلاثة نقاط على قدر من الأهمية كما يلي:

- دوافع انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة.
- الإجراءات المتخذة للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.
- انعكاسات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة.

أ. **دوافع انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة:** تتمثل الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال الانضمام للمنضمة ما يلي:

1. إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجية: ويحصل ذلك من خلال العمل على تحديد حد أدنى وأقصى للتعريفات الجمركية، بالإضافة إلى رفع القيود الكمية والامتناع عن استعمالها، بالشكل الذي يؤدي إلى الزيادة في كمية الواردات من الدول الأعضاء المنضمة في المنضمة، وكذلك

يتمكن من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتطورات التقنية في الأجهزة الانتاجية، وتحفيز جانب المنافسة المنتج الوطني في السوق مع نظيره الجنبي.

2. تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي: وهذا من خلال مجموعة من الاصلاحات التي وردت في قانون النقد والقرض 90/10 المتضمن للمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية بالشكل الذي يحقق الهدف من جلب الاستثمار الأجنبي، والرفع من الاستثمار الحكومي، مع التأكد من حصول الاستفادة من وسائل إنتاجية وفن انتاجي متطور للبلد[1].

3. تدنئة التكاليف المتعلقة بالواردات: كون الجزائر تعتبر من بين البلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، فهذا يجعل من فاتورة الواردات مستنفذة للعائدات من قطاع النفط من قطاع الصادرات، لذلك فإنه عن طريق الانضمام يمكن تخفيض هذه التكاليف، عن طريق إمضاء الاتفاقيات والحصول على الامتيازات والمعاملات التفضيلية من الدول المنضمة للمنظمة.

4. الاستفادة من مزايا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: يتيح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الحصول على عديد المزايا للبلدان الأعضاء من التبادلات التجارية، فضلاً على الدوافع والمحفزات التي تقدّمها كون الجزائر تصنّف من البلدان النامية، ما يدفعها إلى الاستفادة من المزايا والمحفّزات.

ب. اجراءات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة: أبدت الجزائر نيتها في الانضمام والانخراط إلى المنضمة العالمية للتجارة بتاريخ 1987/04/30 إلى سكرتارية الجات في شكل تقرير قدمته إلى هذه الأخيرة، إلا أن هذا الطلب من طرف الجزائر تم رفضه وذلك لسببين:

– يتمثل السبب الأول في غياب سياسة تجارية واضحة، مع التحفظ لاعتماد الجزائر في تجارتها الخارجية على سلعة واحدة غير مدرجة في اتفاقية الجات[2]، بالإضافة إلى ضعف جهازها الانتاجي وعدم توفره للمرونة الكافية للإستجابة لأي تغير يطرأ في المشهد الاقتصادي العالمي.

– السبب الثاني ويتمثل في عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات.

لكن بالرغم من هذا الرفض إلا أن الجزائر أبدت نوعاً من الالتزام نحو رغبتها في الانضمام للمنضمة، وهذا من خلال القيام وتبني العديد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، كما تم في هذا الخصوص العمل على تشكيل لجنتين من قبل وزير التجارة بتاريخ 1994/11/07 لتحضير الانضمام، وتضطلع هذه اللجان إلى المهام التالية[3]:

---

[1]– نعيمة غلاب و زينات دراجي، **انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عنابة، ص ص 137 138 (بتصرف).

[2]– يجدر الإشارة أنه تم استبعاد صناعة النفط والغاز من جولة الأوروغواي، أي أن هذه الأخيرة لا يسري عليها أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا تدخل كل من سلعتي النفط والغاز ضمن السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية، لذلك فالدول المستوردة لها (خاصة الصناعية) تملك حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات لمنع تدفق هذه السلع إلى أراضيها، وهنا نجد أن هذه الدول قامت بفرض ضرائب على المنتجات المحوّلة من هذه السلع (المكررة) دون الخام منها، ما يحدّ من تدفق الأولى ويرفع من طلب الثانية.

[3]– سامية بوطمين، **انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص 276.

- يتمثل عمل **اللجنة المشتركة الأولى** في القيام بالتحضير للانضمام في الجات، وذلك عن طريق تحديد العناصر الاستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر والأطراف المتعاقدة في الجات، بالإضافة إلى تحديد القطاعات والمنتجات الواجب حمايتها أو تحريرها، مع النظر في الآثار السلبية والايجابية الممكن حدوثها نتيجة للانضمام.
- أما **اللجنة الثانية** فعملها يتمثل في القيام باقتراح الاجراءات، وتحديد القواعد وطرق العمل في الحالات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة للتجارة الخارجية.
- بالإضافة إلى جملة هذه الترتيبات التي قامت بها الجزائر في طريق الاستعداد للانضمام، تم كذلك إجراءات مجموعة من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية (تم بيانها في العنصر السابق) لتتوافق مع الشروط المنصوص عليها، والتي ينبغي على البلد الراغب في الانضمام الالتزام بها[1]، كذلك مما يذكر أنه بمجرّد حلول المنضمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، تم العمل على تحويل ملف الجزائر إلى للتعاقد مع المنضمة بتاريخ 1995/01/30، وتم استلام ملف الجزائر فعليا على مستوى سكرتارية الجات في جوان 1996، حيث يتضمن ملف التعاقد مذكرة السياسة التجارية للدولة الراغبة في التعاقد، أين يستوفي فيه البلد كل ما يتعلق بالسياسة التجارية من حيث الأهداف العامة للنظام التجاري وعلاقته بالأهداف المعلنة من قبل المنظمة، السياسة الاقتصادية والتجارية والسياسات المؤثرة على السياسة التجارية، وبعد تقديم هذه المذكرة يتم طرح العديد من الأسئلة من قبل الأطراف المتعاقدة، وهذا بموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاقية ليتم الإجابة عنها بكل وضوح وشفافية.
- وبعد استكمال كل الاجراءات الخاصة بالانضمام، كان من المقرر أن يعلن رسمياً على انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة بعد الانتهاء من الجولة الثانية عشرة، التي كان من المقرر عقدها شهر فيفري 2014، إلا أنه نظراً للاستحقاقات ومرحلة الانتقال السياسي التي أقدمت عليها الجزائر في هذه الفترة أجلت هذه الجولة، في انتظار الاعلان عن تاريخ انعقادها في تاريخ لاحق، وبذلك لم تتمكن الجزائر بعد قرابة العشرين سنة من تقديم طلب الانضمام من الانضمام في المنضمة.

ج. انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة كما يتيح لها الاستفادة من المزايا والمعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى النصوص الاستثنائية التي تمنحها قواعد المنظمة للبلدان النامية، فإنه يتعين عليها أن تلتزم بكل القواعد والنصوص المقررة في هذه الأخيرة، لذلك فإن الجزائر في هذه الحالة كما أنها ستستفيد من المزايا فإنّها ستعاني من بعض الانعكاسات السلبية نضير التزامها بتطبيق تلك

[1]– تتمثل شروط الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة في ضرورة انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، تحرير التجارة الخارجية والعمل على تفكيك الرسوم الجمركية، والعمل على تعديل القوانين في الدولة وفق القوانين والتشريعات الدولية (سامية بوطمين، 2001).

القواعد والنصوص، لذلك فإننا سنحاول في هذا العنصر استشراف بعض من هذه التأثيرات الايجابية والسلبية على الجزائر.

- **الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة:** إن الآثار الايجابية التي يمكن الحديث عنها في الاقتصاد الجزائري كما أجمع عليها الدارسون لهذا الأخير، تتلخص في مقدار المزايا الممكن الحصول عليها، في ظل اعتبار الجزائر وتصنيفها على أساس أنها دولة نامية، والتي نجدها كما يلي:

1. النفاذ إلى الأسواق: ويتم ذلك من خلال الاستفادة من مبدأ الدولة أولى بالرعاية في النفاذ إلى الأسواق للدول المتعاقدة، وبهذا فإن الجزائر ستتمكن من التخلّص من القيود والعوائق الجمركية المفروضة من الدول المتعاقدة على الدول غير الأعضاء في المنظمة.

2. المنتجات الزراعية: تنص اتفاقية الزراعة على تحويل مختلف القيود المعيقة للتجارة في السلع الزراعية إلى تعريفات جمركية، بالإضافة إلى وجوب تخفيض الدعم المقدّم للمنتجين والمصدرين في هذا القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وفي هذا الخصوص سيستفيد المنتج الجزائري من هذا عن طريق الرفع من إنتاجه، بالشكل الذي يحقق فيه الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تسويق منتجاته في الأسواق الدولية، خاصة تلك التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية والقدرة على المنافسة، كإنتاج التمور الذي اعتبر في قانون المالية 1999 كمنتج استراتيجي بالإضافة إلى الزيوت النباتية كزيت الزيتون.

3. حماية الصناعات الناشئة الوطنية: يتيح البند الثالث من فصل الاستثناءات في قواعد الجات للبلدان التي تمتلك صناعات وطنية ناشئة، من أن تعمل على حمايتها عن طريق اتخاذ اجراءات حمائية ضد السلع المنافسة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تشكل خطراً على هذه الصناعات أو يُتوقع أن تحدث ضرراً عليها، لذلك فإننا نجد للجزائر بعض من الصناعات التي من الممكن أن تتخذ لنفسها مكاناً في الأسواق الدولية، ومن بينها بعض من الصناعات الغذائية، الصناعات البلاستيكية، والصناعات البتروكيماوية.

4. الحصول على المساعدة الفنية، الشفافية وفض المنازعات: يتيح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حق طلب المساعدة الفنية من الأمانة العامة في مجال اختصاصها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخبرة المتولدة عن طريق الاحتكاك بالموظفين في المنظمة، كما تمنح المنظمة للبلدان المتعاقدة حق الدفاع عن حقوقها ومصالحها التجارية في حال وجود منازعات بين الشركاء التجاريين.

- **الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة:** من بين الآثار السلبية للانضمام نجد:

1. نظراً للتركّز السلعي لهيكل صادرات الجزائر حول سلعة واحدة (النفط والغاز) بنسب تفوق 97 في المائة، بالإضافة إلى أنها غير مدرجة أساساً في الاتفاقيات السّلعية، فإن الجزائر بهذا لن تستفيد من أية مزايا تفضيلية تمنحها المنظمة في هذا الخصوص[1].

[1]– صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص51 (بتصرف).

2. إن مبدأ عدم التمييز في المعاملة المنصوص عليه في مبادئ المنظمة، يلزم الجزائر حال انضمامها أن تعامل الاستثمارات (الشركات) الأجنبية بنفس معاملة مثيلتها الوطنية، فإذا كان الأمر يتعلق بالعمل في مجال المحروقات فإن الجزائر ستشهد منافسة قوية من الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، ما يجعل الاقصاد الوطني تابعاً غير مستقل في أهم ايراداته، وفي بناء سياساته الوطنية الاقتصادية منها والاجتماعية.

3. يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على أن يجعل الأسواق منفتحة أمام منتجات البلدان المتعاقدة في المنظمة، لذلك فإن المنتجات من البلدان الأخرى ستنساب إلى السوق الوطنية للجزائر، ومع ضعف القدرة على المنافسة للمنتجات الجزائرية، فإن ذلك سيعمل على الإضرار بالعديد من المؤسسات الوطنية إن لم يؤدي إلى افلاسها، وبالرغم من إمكانية الاستفادة من الفترة الانتقالية التي تمنحها قواعد المنظمة لحماية الصناعات الناشئة، إلا أنها تعتبر فترة انتقالية (ظرفية) من الممكن أن لا تكون كافية للقيام بعمليات التغيير والتطوير في منتجاتها.

4. إن الجانب الآخر الذي يُتوقع أن يشهد نوعاً من المنافسة الشرسة، قطاع الخدمات حيث نجد من أهمها ما تعلق بالخدمات المالية والمصرفية، وكون الجزائر من الدول ذوات المؤهلات الضعيفة في هذا القطاع، فإنه من المتوقع سيطرة المؤسسات الأجنبية عليه في ضل الامكانيات ومستوى الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة في هذا المجال.

المطلب الثاني: الجزائر وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن النجاح الذي حققته الدول الأوروبية على إثر تكتلها في تجمع واحد فيما يسمى بدول الاتحاد الأوروبي، جعل من البلدان الأخرى تسعى هي كذلك نحو إقامة تكتلات جديدة أو محاولة الانضمام إلى تكتلات قائمة، أو كذلك السعي نحو إبرام اتفاقيات شراكة للاستفادة من الأفضليات التي يقدمها هذا التكتل.

والجزائر تعتبر من بين الدول التي تطمح للاستفادة من بلدان الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لها ما يبررها، فجدوره التاريخية تمتد إلى الفترة التي سبقت حصول الجزائر على الاستقلال السّياسي، استمر الوضع إلى اليوم لنجد أن أغلب الصادرات تتجه إلى دول هذه المنطقة مجتمعة، كما أن أغلب الواردات تأتي كذلك منها إلى ما يزيد عن 57 في المائة، لذلك فإننا في هذا العنصر سنتتبع مسار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى محاولة النظر في الانعكاسات الممكن حصولها في الاقتصاد الجزائري من جراء عقد الشراكة مع الاتحاد.

أ. مسار العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمجموعة الأوروبية: ترجع العلاقة بين المجموعة الأوروبية والجزائر إلى الفترة التي سبقت حصول هذه الأخيرة على الاستقلال، فاعتبار فرنسا للجزائر جزء منها جعلها تدخل ضمن حيز منطقة التعاون في المنطقة الأوروبية، وهذا بعد التوقيع على معاهدة روما 1957 التي تنص على التعاون بين دول المجموعة، بقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى غاية 1972 بموجب اتفاقية ايفيان التي تم فيها وضع سياسة جديدة لترقية التعاون الأورو- متوسطي.

بعد اعتماد السياسة المتوسطية الجديدة لترقية التعاون الشامل بين دول المجموعة والدول في ضفة المتوسط، تم التوقيع على اتفاقية التعاون على المستوى الثنائي بين الجزائر ودول المجموعة بتاريخ 1976/04/27 استمرت إلى غاية 1995، وهو التاريخ الذي انطلق فيه مسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية والتي كانت الجزائر أحد أطرافه، حيث وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد بتاريخ 2002/04/22، دخلت حيز التطبيق بتاريخ سبتمبر 2005.

ب. الجزائر ومسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية: سعياً منها لتجاوز اتفاقيات أفريل 1976 والاستفادة من الأفضليات والامتيازات التي تتيحها السياسات المشتركة الجديدة، المعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين، والتي نادت بها مجموعة الدول الأورو- متوسطية في لشبونة سنة 1992، قامت الجزائر منذ 1993/10/13 بالدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل عقد اتفاقية الشراكة.

وعن طريق هذه الاتفاقية يمكن للجزائر من أن تستفيد من الميزات والأفضليات التي تمنحها هذه الأخيرة، عن طريق إزالة الحواجز والعراقيل أمام المبادلات التجارية بين الطرفين، وبالتالي فإن الجزائر بهذا تطمح إلى التوجه والمشاركة في الاقتصاد العالمي، مع السعي نحو تعظيم فرص الاندماج في اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

لذلك وتماشياً مع المجهودات المبذولة في اطار عقد الاتفاقيات، قامت الجزائر بعقد مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بصفة رسمية في مارس 1997 على أساس نصين[1]:

- يتضمن **النص الأول** اقتراحات من أجل شراكة أورو- متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.
- أما **النص الثاني** فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية، وتوسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي، تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:
- السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني، وهذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 1994-1998، ....).

1. تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو- جزائري ليشمل بالإضافة إلى مجال المبادلات التجارية مجالات أخرى إنتاجية، لذلك نجد أن الجزائر هنا كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية، وهذا من خلال:

- المساعدة في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

---

[1]- سمير ميموني، **الشراكة الأورو- متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 170.

- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين من خلال حجم المساعدات المالية المقدم لها، لأجل القدرة على مواجهة المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها لمنطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية.
- العمل على وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج قطاع المحروقات.

ولكن بالرغم أهمية المطالب المقدمة من الجانب الجزائري، إلا أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد منها، ما جعل الطرف الجزائر يقدم على توقيف المفاوضات في ماي 1997، تم استئنافها في أفريل 2000، وبعد 17 جولة من المفاوضات بين الطرفين ودراسة جميع المسائل المطروحة، تم في 2001/12/17 تم التوصل إلى التوقيع على اتفاقية للشراكة بين الطرفين بروكسل، حيث تم التوقيع عليها فعلياً بتاريخ 2002/04/22 بفالينسيا الاسبانية، وتدخل حيز التطبيق بعد ثلاثة من التوقيع الرسمي، ومما يذكر أن هذه الاتفاقية تختلف عن سابقتها الموقعة سنة 1976 بين الطرفين، فبالإضافة إلى أنهما يشتملان على أربعة أسس رئيسية، فإن الاتفاقية الثانية نجد في جانبها التجاري تنص على التوجه نحو إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا الإجراء يأتي وفقاً للقواعد والإجراءات المحددة في المنظمة العالمية للتجارة.

أما عن الخطوط العريضة التي شملتها الاتفاقية فتتمثل في ثمانية نقاط رئيسية، الحوار السياسي، حرية تنقل السلع والخدمات، المدفوعات ورؤوس الأموال، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون المالي والاجراءات المؤسسية، وهنا سنركّز على تلك المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الطرفين، فحرية تنقل السلع يتضح من خلال الرغبة في إقامة منطقة للتبادل الحر بين المنطقتين في مدة لا تتجاوز 12 سنة، وهذا عملاً بما جاء في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومختلف الاتفاقيات الأخرى التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، عدا تلك السّلع محل التفاوض حول التعريفة (كالمواد الصناعية، الفلاحية ومنتجات الصيد البحري).

وعن تجارة الخدمات فإن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على منح الجزائر المعاملة التفضيلية، طبقاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، كما تعمل الجزائر على منح الامتيازات للموردين الأوروبيين بعد خمسة سنوات من الاتفاق، كون الجزائر غير منضمة للمنظمة العالمية للتجارة وتوقع انضمامها في حدود خمسة السنوات المقررة لمنح الامتياز.

أما الجانب المتعلق بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، فإنه يلتزم الطرفان بأن تكون عملية التغطية للعمليات بعملة قابلة للتحويل، مع السعي نحو وضع قواعد مشتركة لتنظيم حركة انتقال رؤوس الأموال وعملية المنافسة بين الطرفين، وبالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يرتكز حول إقامة حوار اقتصادي لتبادل المعلومات والخبرات والتكوين في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسينها في المجالين الاداري والتقني.

ج. منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: يعتبر إقامة منطقة للتبادل الحر[1] بين الطرفين من بين أهم نقطتين ركّزت عليهما اتفاقية الشراكة بين الدول المتوسطية، حيث يتم إقامة هذه المنطقة في حدود سنة

[1]– تقوم منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بعد اثني عشرة سنة (2017)، من إمضاء الاتفاقية على مجموعة من المبادئ تتركّز أساساً على مبدأ المعاملة بالمثل للمبادلات التجارية المتعلقة بالمنتجات المصنّعة، مبدأ التدرج في الدخول إلى المنطقة، مبدأ المرونة والتكيّف في إمكانية التغيير في رزنامة التفكيك التعريفي للمبادلات التجارية وإجراء التعديلات.

2017 وفقاً لقواعد المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالمنتجات المصنعة، مع العمل على التحرير الجزئي للمبادلات التجارية في المنتجات الزراعية وفقاً للأفضليات المتبادلة بين الطرفين، وأما تحرير تجارة الخدمات فيتم عند انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة[1].

أما النقطة الثانية التي ركّزت عليها الإتفاقية، هي العمل على إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالشكل الذي تدعم فيه مسيرة العمل التنموي في الجزائر، بالإضافة إلى التعاون المالي من خلال القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار، وبرنامج ميدا.

لذلك واستكمالاً للقيام بتفعيل منطقة التبادل الحر تم الاتفاق على رزنامة للتفكيك الجمركي لكل من السلع الصناعية والزراعية، وهي تضمن حرية تنقل هذه السلع من وإلى الجزائر على النحو التالي:

- **بالنسبة للسلع المصنّعة:** تقرّر في الباب الثاني من الاتفاقية المتضمنة لمسألة التنقل الحر للسلع، أن يتم إعفاء الصادرات من الجزائر من السلع المصنعة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى أو قيود، ويتم هذا بمجرّد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء بعض السلع كالنسيج والملابس التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي سلع حساسة.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الوافدة من الاتحاد الأوروبي فيتم تحريرها بصفة تدريجية وفق قوائم رئيسية تحدد فيها نوعية السلع الرئيسية كما يلي:

جدول رقم (3-2): توزيع القوائم الرئيسية لتحرير المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر

المنتجات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
المنتجات الصناعية:	2075	1100	1964
• منتوج تشغيل	2014	52	262
• منتوج تجهيز	37	912	292
• منتوج نهائي موجه للاستهلاك	24	136	1410
تاريخ التحرير النهائي	سبتمبر 2005	2013	2017

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: سمير ميموني، مرجع سابق، ص 109.

حيث أن القائمة الأولى تتكون من المواد الأولية وسلع التجهيز غير المنتجة محلياً، والثانية تشتمل على المواد الأولية الصناعيةالأوروبية المنشأ، وقطاع الغيار غير المنتجة محلياً وسلع التجهيز بالدرجة الأولى، أما القائمة الثالثة فهي تشمل المواد الحساسة بالنسبة للجزائر، أي المنتجات الصناعية التي يمكن إنتاجها محلياً، ويكون التخفيض الجمركي للقوائم السابقة وفق الرزنامة التالية:

[1]– سمير ميموني، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 188.

جدول رقم (3-3): رزنامة عملية توزيع التخفيض الجمركي

في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى (%)	القائمة الثانية (%)	القائمة الثالثة (%)
01 سبتمبر 2005	2005	100	-	-
01	2006	0	-	-
02	2007	0	20	10
03	2008	0	10	10
04	2009	0	10	10
05	2010	0	20	10
06	2011	0	20	10
07	2012	0	20	10
08	2013	0	0	10
09	2014	0	0	10
10	2015	0	0	15
11	2016	0	0	05
12	2017	0	0	0
في سنة 2017 يتم التحرير الكامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين.				

المصدر: سمير ميموني، المرجع السابق، ص 109.

من خلال الجدول يتبيّن أن قائمة المنتجات الأولى يتم تحريرها بالكامل بمجرّد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، أما القائمة الثانية فيتم إلغاء الحواجز الجمركية تدريجياً بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل 10- 20 في المائة لكل سنة ليكون تحرير المنتجات فيها بشكل كامل في 2013، والقائمة الثالثة فيتم التحرير الكامل للمنتجات الصناعية فيها بحلول سنة 2017، وهي السنة التي يتم فيها التحرير الكامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين.

- **بالنسبة للسلع الزراعية:** وتشتمل على كل من المنتجات الزراعية، الزراعية المحوّلة ومنتجات الصيد البحري، وهذه السلع والمنتجات الزراعية تختلف في معاملتها عن تلك الصناعية في منطقة التبادل الحر، حيث يكون تحريرها بشكل جزئي وتدريجي، كما أنه يخضع لنظام الحصص ووفق اطار زمني مقترح بين الطرفين، مع إمكانية توسيع التنازلات بينها على أساس مبدأ المعاملة بالمثل بعد دراستها في مجلس الشراكة، وهذه الاجراءات تتم بعد خمسة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداءاً من سبتمبر 2010.
- **أما بالنسبة للخدمات:** كون الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الاتفاق ينص على صيغة انتقالية، تستفيد خلاله الجزائر من التزامات دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقطاع الخدمات في اطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات، مع التزام الجزائر بمنح دول الاتحاد مبدأ الدولة أولى بالرعاية، وفي حال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتم إعادة النظر مجدداً في الاتفاق عن طريق التفاوض على ما جاء في اتفاق الجاتس (GATS) للمنظمة العالمية للتجارة.

على ضوء ما سبق يمكن تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في اطار التبادل الحر والآليات المتعلقة بذلك كما يلي:

جدول رقم (3-5): أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر والآليات المتبعة في ذلك

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات و الآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	التحرير بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم.
الحصص على المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها.
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض.
الحصص على المنتجات الصناعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض.
القدرة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة.
التعاون الجمركي	نعـــــم
قواعد المنشأ	تبني قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.
إجراء المراقبة و مكافحة الإغراق	نعـــــم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية.
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة.
قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال، التعاون والتنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة.
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعـــــم
المساعدات المالية	نعـــــم
التعاون الاقتصادي	نعـــــم
الإطار المؤسساتي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة.

المصدر: براق محمد وميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يلاحظ من خلال الجدول أن هذه الاتفاقية للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، تتمـــايز في إلغـــاء الحواجز والرسوم الجمركية في كل من المنتجات الصناعية والزراعية، فالأولى تكون وفق رزنامة زمنية للتفكيك الجمركي يتم الاتفاق عليها بين طرفي الشراكة، أما الثانية فتكون أكثر تعقيداً من الأولى إذ يتم الشروع فيهـــا بعد خمسة سنوات من التوقيع، ويكون التخفيض الجمركي فيها على أساس التفاوض بين الطرفين، بالإضـــافة إلى أنه يخضع لنظام الحصص من قبل الاتحاد الجمركي، وعن قطاع الخدمات فهو كذلك يخضع لإطار الاتفاق بين الطرفين إلى غاية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أين يتم فيها إعادة التفاوض من جديد على أساس ما ورد في اتفاقية الجاتس.

أمام هذه الاجراءات بين مجموعة من التسهيلات وأخرى من التعقيدات، بخصوص عقد الشراكة بـــين طرفي ضفتي المتوسط الجزائر والاتحاد الأوروبي، يلاحظ في كثير من بنوده وإجراءاته والمقررات أو الخطـــوات

المتبعة له، كثير من عدم التجانس بين الطرفين ما يجعل هذا الاتفاق يُعظّم مكسبه لطرف على حساب آخر، وللنظر في مدى الآثار التي يخلفها هذا الاتفاق على الجزائر يأتي هذا العنصر.

المطلب الثالث: آثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (منطقة التبادل الحر) على الاقتصاد الجزائري:

يعد الاتحاد الأوروبي أول شريك للجزائر من ناحية المبادلات التجارية، فواقع الوزن النسبي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات ينبئ على ذلك، إذ تجاوز هذا الأخير نسبة 50 في المائة من إجمالي الصادرات نحو العالم على طول فترة الدراسة الممتدة من (1990-2012) والبيانات الواردة في الجدول رقم (38) لأدلّ على ذلك، كما أن الواردات من منطقة الاتحاد الأوروبي كذلك تتفوق على الواردات من المناطق الأخرى، إذ تجاوزت لنفس الفترة 50 في المائة من إجمالي الواردات من مناطق العالم (انظر الجدول رقم 39).

لذلك ونظراً للحجم الكبير للصادرات والواردات الجزائرية من وإلى منطقة الاتحاد الأوروبي، فإن عقد الشراكة سيكون له بالغ الأثر على الاقتصاد الجزائري، وسنحاول بيان ذلك من خلال دراسة آثاره على كل من التوازنات الاقتصادية الكلية، الايرادات الجبائية، وعلى الواردات والصادرات.

- **الآثار على التوازنات الاقتصادية الكلية:** يرافق الدخول في منطقة التبادل الحر بعض التأثيرات على البلد تختلف بحسب الاستجابة للاقتصاد إلى تلك التغيرات الحاصلة فيه، فيمكن أن نميّز بين حالتين كمايلي:

أ. فالحالة الأولى التي يمكن وصفها هي تمتع البلد باقتصاد يمتاز بدرجة كبيرة من المرونة لجهازه الانتاجي إزاء التغيرات الحاصلة في المشهد الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى التنوّع في هيكل الانتاجي والموجه إلى التصدير، ما يعطي مؤشر جيّد حول اندماجه (انفتاحه) على الاقتصاد العالمي، وهنا فإن البلد عند عقده لاتفاق الشراكة سوف تكون فرص كبيرة للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها هذا الاتفاق.

ب. الحالة الثانية التي يمكن رصدها، أن الاقتصاد الوطني يمتاز بدرجة كبيرة من التركّز في هيكله الإنتاجي وبالتالي في هيكل صادراته إلى العالم الخارجي، ما يجعل مرونة إنتاجه مقيّدة بما يمكن أن يحدث في المشهد الاقتصادي العالمي، أي أنه يمتاز بعدم القدرة على التغيّر نتيجة للتغيرات في هذا الأخير، لذلك فإنه في هذه الحالة سيكون الأثر على الاقتصاد سلبي وفرص الاستفادة في ظل هذا الوضع ضعيفة جداً.

لذلك فإنه وبالعودة إلى حالة الاقتصاد الجزائري فإننا نجدها أقرب إلى الحالة الثانية، أين يتركّز هذا الأخير على منتج واحد في هيكل إنتاجه وصادراته بنسب كبيرة جداً، لهذا فإن فرص الاستفادة من التحرير الجمركي لصادراتها ضعيفة جداً، كما أن الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي من المواد الخام في قطاع المحروقات معفاة من الرسوم على خلاف المنتجات المكررة، وأمل الجزائر يبقى معلّق في حدود 03 في المائة من صادراتها خارج المحروقات، بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عقود طويلة.

ومنه فإن النظرة التي يمكن التطلّع إليها في ظل هذا الوضع تقودنا إلى أمرين، الأول هو صعوبة التطلّع إلى ما سيحدث في المستقبل من جهة، ومن جهة أخرى محاولة البحث عن مقدار التكاليف الممكن أن يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة الدخول في شراكة.

فبالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري، كغيره من الاقتصاديات النامية على نسبة كبيرة من الايـــرادات العامة على حصيلة الرسوم الجمركية من قطاع المبادلات الخارجية، فإنه حال الدخول في عقد الشراكة سوف يتم تسجيل خسارة كبير في الايرادات العمومية، أي تراجع في مستويات التنمية الناتج عن نقـــص التمويـــل للمشاريع الموجهة لخدمة التنمية، فبحسب دراسة أجريت في هذا الخصوص فإن نسبة الرسوم على المبـــادلات من الايرادات العمومية لسنة 1998 بلغت 15.5 في المائة، قُدِّرت حصة الاتحاد من الواردات لنفس الســـنة بنسبة 68.9 في المائة، وبالدخول في عقد الشراكة كما تبيّن تخسر الخزينة الجزائرية كل الايرادات من الرسوم الجمركية المتأتية من هذه الواردات للاتحاد الأوروبي[1].

- **الآثار المتوقعة على الايرادات الجبائية:** تبيّن في العنصر السابق أنه سوف تخسر الجزائر جزء كـــبير مـــن ايراداتها الجبائية المتحصل عليها من الرسوم الجمركية، خاصة وأن نسبة الرسوم مـــن الايـــرادات العامـــة تتجاوز 15.5 في المائة أي ما يعادل 2.9 في المائة من الناتج المحلي، لذلك فإن ارتفاع نســـبة المســـاهمة للحقوق الجمركية من الجباية العادية في الجزائر تعتبر مؤشر سلبي على الاقتصاد الوطني، نتيجـــة لفقـــدان لايرادات هامة في الاقتصاد الوطني توجه لخدمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي محاولة لتحليـــل وتقييم الجباية الجمركية في ظل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وُجد أن النسبة المتوسطة للجبايـــة الجمركية للإيرادات العامة تقدّر بنسبة 24.77 في المائة للفترة (1993-2004) مما يؤكّد أن عمليـــة التفكيك الجمركي التي تعمل الجزائر على مباشرتها ستؤثر سلباً على الايرادات العامة، وبهذا فإنـــه علـــى المدى المتوسط والقصير ستؤدي هذه الحالة إلى ممارسة ضغط على توازن المالية العامة.

وللنظر في نسبة الايرادات من الجباية الجمركية إلى الايرادات الكلية للميزانية العامة نـــورد الجـــدول التالي:

جدول رقم (3-5): الإيرادات من الجبايـــة الجمركيـــة الجزائريـــة خـــلال الفتـــرة (2005 – 2011)

البيان (الوحدة: مليار دج)	**2005**	**2006**	**2007**	**2010**	**2011**
الإيرادات الكلية للميزانية (01)	3.082828	3.639925	3.687900	3.074644	3.403108
الإيرادات الجمركية (02)	143888	114849	133126	181856	210427
نسبة (02)/ (01)	4.67	3.16	3.61	5.92	6.18

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول نلاحظ أن الايرادات من الجباية الجمركية تمثل ما نسبته من 03 إلى 06 في المائـــة من الايرادات الكلية للميزانية العامة، وبالتالي فإن الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي مع تفعيـــل منطقـــة

[1]– ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية**، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 13 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص 05.

التجارة الحرة بين المنطقتين، يؤدي إلى خسارة في حدود نسبة تمثيل الايرادات الجمركية من إجمالي الايـــرادات في الميزانية، والملاحظ أنه بالرغم من التحرير الكامل للمنتجات في القائمة الأولى والثانية من المنتجات حســـب رزنامة التحرير إلا أن الايرادات الجمركية تأخذ في الارتفاع، فهذا يرجع إلى تزايد الواردات من جهة ودخول الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، التي تعمل على زيادة الحصيلة من الرسم على القيمة المضافة المـــنعكس مباشرة في زيادة الايرادات الجمركية.

وفي تقديرات أخرى لمحافظ البنك المركزي السابق عبد الوهاب كرمان، فإن دخول الجزائر في عقـــد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيكبدها خسائر بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي سنوياً في مرحلتها النهائية بعد 12 سنة من التحرير التام، كما تشير دراسة أخرى سابقة أن الجزائر ستخسر 10.7 في المائة مـــن جبايتـــها نتيجة للتفكيك الجمركي، لذلك فإن هذه الأخيرة تعد من أكبر الدول تأثراً بالدخول في منطقة التجارة الحـــرة مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول أخرى متوسطية.

- **الآثار المتوقعة على الواردات:** إن النتائج التي تم التوصل إليها في عرض الآثار السابقة علـــى كـــل مـــن التوازنات الاقتصادية الكلية والجبائية، يرجع قسم كبير منها إلى التغيرات الحادثة على مستوى قيمة وحجم الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، لذلك يمكن أن نستعرض أثرين للواردات نتيجـــة لإمضـــاء عقـــد الشراكة كما يلي:
  - **تزايد وارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي:** بيّنا في الفصول السابقة لعـــرض واقـــع التجـــارة الخارجية في الجزائر أن منطقة الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى كمصدر وكمستورد مـــن وإلى الجزائـــر بنسب تتجاوز 50 في المائة كمعدل سنوي، لذلك فإنه عند إمضاء عقد الشراكة تتزايد الواردات من هذه المنطقة، كون الرسوم المفروضة على المنتجات من هذه المنطقة أقل من مثيلتها من المناطق الأخرى- خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول فرضاً للرسوم على وارداتها - وهنا نكون أمام حالة حـــدوث **أثـــر تحويل للتجارة**، لذلك فإنه ينتج في هذه الحالة عدة آثار تمثل في:

- توفير المنتجات الصناعية (أولية، نصف مصنعة، نهائية) بأسعار منخفضة، بالشكل يدعم فيه الآلة الانتاجية الوطنية ويزيد من قدرتها التشغيلية، أي ترقية مستوى التصنيع وإضفاء المرونة على العمليات الانتاجية.
- مباشرة عملية التخفيض الجمركي بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية، سيؤدي إلى الاستغلال الأمثـــل للموارد المتاحة والتخصيص لعوامل الإنتاج، بالشكل الذي يمكّن من خلق قيم مضافة عن طريق الانتـــاج بأسعار تنافسية، توجه إلى كل من الأسواق الداخلية والخارجية، إلا أن هذه الحالـــة تبقـــى مجـــرّد توقـــع مصاحب للحالة التي يتم فيها التجسيد الفعلي لما تم بيانه آنفاً.
- كذلك من بين الأمور الايجابية من عقد الشراكة، ما يمكن أن يعود بالنفع علـــى الرفاهيـــة للمســـتهلك الجزائري، من خلال حصوله على المنتجات المتعددة ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية، بشكل يتمكن فيه من اشباع احتياجاته المختلفة وبأقل التكاليف.

- الحالة الأخرى التي يمكن أن نسجلها إلى جانب الحالة السّابقة الذكر، من تحقيق رفاهية المستهلك هو انحصار المنتج الوطني أمام نظيره الأجنبي، لذلك فإن تحقيق الهدف الأول يكون على حساب الهدف الثاني، الذي يتضمن تحقيق سوق للمنتج الوطني بالجودة والكفاءة المطلوبين، ولهذا فإنه من المرتقب أن يسجّل تراجع وخسائر في القطاعات الانتاجية الوطنية، ينتج عنه انخفاض للدخل الوطني ومستوى المعيشة وبالتالي انخفاض في الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.

- **ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة:** يكون ارتفاع في الأسعار مصاحب لإلغاء دول منطقة الاتحاد الأوروبي للدعم المقدّم لمنتجاتها الفلاحية المقدّر بنسبة 60 في المائة، وحيث أن الجزائر تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية من منطقة الاتحاد الأوروبي، فإنه من المتوقع زيادة فاتورة المستوردات من الأغذية لديها، خاصة وأن جولة الأوروغواي تلزم بخفض الدعم بنسبة 40 في المائة.

بالنظر إلى هذه العوامل فإن الخسائر التي ستتكبدها الجزائر من جانب الواردات أكبر من تلك الفرص الممكن الحصول عليها، وهذا نظراً لأن الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المقدمة من الطرف المنافس، لهذا فإنه من الواجب التفكير الجدي في ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتعويض هذه الخسائر على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، في انتظار وضع استراتيجيات واستشراف سيناريوهات تفضي إلى التقليل من هذه التكاليف وتعظّم من الفرص المتاحة.

- **الآثار المتوقعة على الصادرات:** بالنظر إلى الهيكل التصديري الجزائري واعتماده على سلعة واحدة، وهي في الأساس سلعة لا تشملها عملية التحرير فإن استفادته من عقد الشراكة بهذا الشكل تكون محدودة ومقتصرة فقط على بعض القطاعات، التي تشهد فيها الجزائر ميزة نسبية ودرجة عالية من المرونة في الطلب، لذلك نميّز بين ثلاثة أنواع من المنتجات كما يلي:

- **المنتجات الصناعية:** من بين المنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية ومنتجات الكيمياء العضوية بالإضافة إلى المواد المعدنية الخام الأخرى، حيث تحتل الجزائر المرتبة السّابعة من بين 184 بلد في الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التجاري في هذه المنتجات، والمرتبة الخامسة والأربعون من حيث تطور الأداء[1].

- **المنتجات الفلاحية:** من بين المنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية نجد كل من المنتجات البحرية والخضروات ...إلخ، وهي منتجات تحتل فيها الجزائر مراتب ضعيفة مقارنة بمثيلتها على المستوى العالمي.

- **قطاع الخدمات:** يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الأكثر أهمية في البلدان المتوسطية، حيث أصبح يستحوذ على معظم المعاملات التجارية بينها، خاصة في الخدمات المتعلقة بالاتصال والنقل، التأمين والخدمات المالية، ومن بين الدول التي تجد لها مكاناً في هذا القطاع تونس، مصر، المغرب (دول جنوب

[1]– ليلى قطاف، المرجع السابق، ص 08.

المتوسط)، أما بالنسبة للجزائر فإن إمكاناتها في هذا القطاع جدٌّ متواضعة وتحتاج غلى مزيد من الجهود لتطويرها.

في الأخير يمكن القول أن الصادرات الجزائرية، بالرغم من محدوديتها إلا أنّها في وضعها الحالي لن تعاني من الآثار السّلبية ضمن منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطي، وهذا للتشابه الضعيف بينها وبين صادرات بلدان جنوب المتوسطي نحو الاتحاد الأوروبي، ونفس الآثار نجدها قريبة جداً أومتوافقة مع تلك التي من الممكن أن تتكبدها الجزائر حال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ذلك أن انضمام هذه الأخيرة إلى منظمة التجارة في وضعها الحالي، يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة على مستوى القطاعات الانتاجية والاقتصادية، وهذا راجع إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري، وعدم تمكّنه من ممارسة الأدوات الحديثة للتسيير، المبنية على اقتصاد المعرفة واستغلال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

خاتمة الباب:

تتمكن التجارة الخارجية من خلال معدلات النمو المرتفعة المحققة، والتي تفوق معدلات النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، من أن تكون فعلاً محركاً للتنمية سواء تعلق الأمر بالبلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء، فانطلاقها من قاعدة صغيرة وأخذها في التوسع من شأنه أن يدعم مبادرات التنمية الواسعة النطاق في البلدان النامية، حيث نجد الجزائر تأخذ منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين في مباشرة مشاورت مع الهيئات الدولية، لعمل اصلاحات واسعة تشمل مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني، من أبرزها قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر كما عبرنا عنه أنه محركاً رئيسياً للتنمية.

لذلك فإنه من خلال التحليل المتقدم لواقع التجارة الخارجية للجزائر نسجل بعمق التركّز الشديد لصادرات الجزائر حول منتج واحد، مع تنوّع كبير في سلّة المستوردات ما يدفع إلى القول بمحدودية تلك الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا الخصوص، كما أن النظر في التطورات المتعلقة بمستويات التنمية المتحققة في الاقتصاد الجزائري خلال الفصل الثاني تبيّن الاعتماد الكبير على مورد واحد بيناه سابقاً، بالشكل الذي يدفع إلى تحقيق مجموعة من المنجزات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من محدوديتها، لذلك فإنه في ظل هذا الوضع لا غرابة في أن نجد التأثير المباشر للتجارة الخارجية على الخطة العامة للدولة، عن طريق الاصلاحات المتكررة ضمن البرامج الاقتصادية المخططة.

ومع تنامي دور التجارة الخارجية في زمن العولمة ومن أجل تحقيق المكاسب وتعظيمها ركزّت الجزائر على إقامة شراكات واسعة مع الأجانب، من خلال عقد اتفاقات كالشراكة مع كتلة الاتحاد الأوروبي، والسّعي نحو الانخراط والانضمام إلى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وهذا كلّه من أجل اللّحاق بموكب التقدّم وتوفير الجهد نحو إقامة صناعات جديدة نحو التصدير، مع إتاحة الفرصة للاستفادة من التطورات التكنولوجية لمواجهة المنافسة، والتمكّن من مجاراة التطور العلمي في صناعاتنا لكل ما هو جديد ومستحدث.

الخاتمـــــة

خاتمة عامة:

تعتبر التجارة الدولية في عالم اليوم من بين أهم المكونات التي تعتمد عليها البلدان في بناء الجسور نحـــو الأقطار المختلفة من العالم، كما أنها تعمل على تنشـــيط الفعاليـــات الاقتصـــادية في الأنشـــطة الحيويـــة في الاقتصاديات الوطنية، فعن طريق تنمية المبادلات التجارية الدولية يتم حصول العديد مـــن المزايـــا إضـــافة إلى تحصيل الكثير من المكاسب، وهذا المسعى نجده متجسداً في كثير من السياسات التجارية لعديد من البلـــدان، وهذا الوضع ينتشر سريعاً مع تنامي ظواهر عالمية تجعل من الكرة الأرضية قرية كونية تتضاءل أمامهـــا كـــل الحواجز والقيود، فالعولمة وانتشار تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتعاظم دور الشركات المتعـــددة الجنســـيات، كلها عوامل ساهمت في تجسيد هذا الواقع، لذلك كان لزاماً على البلدان أن تستفيد من هذا الوضع في اطـــار تنميتها الشاملة والوصول إلى حالة من توفير احتياجاتها، توظيف المتاحات وتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث في العلاقة القائمة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصـــادية، مـــن خلال عرض تناول ثلاثة أقسام رئيسية تضمن القسم الأول فيه، عرض للإطار النظري المتعلق بكل من التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وبيان العلاقة بين المكونين وأهمية التجارة الدولية كمحرّك للتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المحلية.

وفي القسم الثاني تم التطرق إلى تطور النظام الجديد للتجارة العالمية، والبيئة التي سادت هذه الفترة من انتشار للعولمة الاقتصادية والتوجه الجديد في تفسير التبادل، وصولاً إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، مع العمل على اظهار موقف البلدان النامية من التجارة الدولية، وخلالها تم التطرق إلى الحركية التي تميّز البلدان النامية في التجارة الدولية، خاصة مع التنافس الشديد الذي غلب على الفعالية التجارية في العالم من قبل البلدان الكـــبرى في الشمال، وظهور قطاعات ديناميكية تحوز على النصيب الأكبر من مكاسب التجارة الدولية.

أما في القسم الثالث تم التركيز على حالة التجارة الخارجية في الجزائر، بالتطرق إلى واقعها والتطورات في هيكل التجارة الخارجية واتجاهات تطوره، مع تناول عرض لاتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية، كمـــا تم التطرق إلى التطورات في ميزان المدفوعات الجزائري، إضافة إلى التطورات في مستويات التنمية الاقتصـــادية في الاقتصاد الجزائري، من خلال ربط مؤشرات التجارة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومـــتغيرات النشـــاط الاقتصادي، وتحليل العلاقات بينها من مستويات التأثير إلى مستويات التغيير الحاصلة بـــين قطـــاع التجـــارة الخارجية إلى هذه المتغيرات، مع توضيح لسياسات التجارة الخارجية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال.

أولاً: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة يمكن تكثيفها كما يلي:

- أثبتت معظم الدراسات النظرية بوجود علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصـــادية، ويـــبرز ذلك من خلال الاسهامات النظرية العديدة للمفكرين الاقتصاديين عبر الفترات المختلفة، بـــدءاً مـــن آراء التجاريين إلى غاية العصر الحديث، الذي يشهد طفرة جديدة في ميادين تكنولوجيات الاعلام والاتصـــال وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وفي الترويج للمكاسب المتحققة من العلاقات التجارية الدولية، كما أنه من خلال الدراسة تبيّن أن الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل في هيكله، ومستوى الأنشطة المولدة للناتج، بالإضافة إلى خلل آخر ظاهر في بنود الإنفاق فيه، ما أوجد ضرورة للاستعانة بالتجارة الخارجيـــة لخلق توازن في مكونات الاقتصاد الوطني، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- أمام التطورات السريعة في عالم التجارة تمكن النظام الاقتصادي الدولي أن يستحدث آليات يتمكن خلالها من مجراة هذه التطورات، كان من أبرزها إنشاء المنظمة العالمية التجارة وهيكلتها وفق المتطلبات الجديدة، مع اتصافها بالمرونة لكل تغير يمكن أن يحدث في المشهد الاقتصادي العالمي، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- لذلك وأمام هذه الأحداث حاولت مجموعة البلدان النامية التكتل في تجمع جغرافي واحـــد، تنطلـــق فيـــه المبادلات وتتم بين البلدان الواقعة في الجنوب، تحاول من خلالها بناء استقلالية ذاتية لاحتياجاتها بعيدة عن التبعية إلى بلدان الشمال، وكذلك تستهدف الولوج إلى القطاعات الأكثر ديناميكية في التجارة الدوليـــة، وتطمح في نفس الوقت إلى ضمان مركز تنافسي ريادي في الأسواق العالمية، وهذه الخطوات كلها تتجـــه نحو تعظيم الاستفادة من النظام الاقتصادي التجاري العالمي الجديد بمكوناته المختلفة، إلا أنّ واقع العلاقات الاقتصادية الدولية يبيّن أن طبيعة العلاقة بين البلدان النامية والمتقدمة، تقوم على أســـاس أن الأولى تعـــدّ مصدراً للمواد الأولية والثانية مستورد لها ومنتج لأسواق الدول النامية، كما أن التدفقات الغالبة في ميدان التجارة الدولية تتم بين البلدان المتقدمة وبدرجة أقل إلى البلدان النامية، ما يعني أن صادرات البلدان النامية تعتبر بهذا أكثر تبعية للبلدان المتقدمة، وهذه من بين أهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية في منظومة العلاقات التجارية الدولية، **وبهذا التوجه فإننا قد تأكدنا من ثبوت صحة الفرضية الثالثة.**
- تبيّن لنا من خلال التطرق إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر، المقدار الذي تسهم به هـــذه الأخـــيرة في حجم النشاط الاقتصادي، فمن خلال تحليل كل من هيكل الواردات والصادرات الجزائريـــة ومجموعـــة المؤشرات المتعلقة بها، فإنه تبيّن أن التجارة الخارجية تعاني من تركّز سلعي في صادراتها حول سلعة واحدة يقابله تنوّع سلعي في وارداتها، أي أن التجارة الجزائرية تقوم على تصدير سلعة واحدة من قطاع واحـــد (القطاع النفطي) إلى العالم الخارجي، يقابله استيراد أو استلام عديد السلع لعدة قطاعات وعدة أنشـــطة،

هذا إضافة إلى ملاحظة الارتفاع في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي تؤكّـــد علـــى اعتمـــاد الجزائر في انتاجها المحلي على الواردات.

وهذه الحالة تدفع إلى القول بالهشاشة والضعف التي تميّز القطاعات الانتاجية في الجزائر، مـــع الاحتماليـــة القائمة حول إمكانية تعرّض الاقتصاد الوطني لصدمة خارجية أوهزّة اقتصادية، تمس جانـــب مـــن جوانـــب الاقتصاد لهذا الأخير، وهذا للتركّز الكبير في صادراتها نحو العالم الخارجي على سلعة واحدة، واعتمـــاد هـــذه الأخيرة على الطلب العالمي، مع اعتبار أنها تشكل وتعتبر مورداً هاماً تتمكن من خلالها الدولة في توظيفـــه في المشاريع الموجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كذلك من خلال هذه الدراسة تبيّن أنه إضافة إلى التركّز السّلعي لصادرات الجزائر، فإنه يسجل كـــذلك تركّز جغرافي مماثل في صادراتها نحو العالم الخارجي، حيث تمثـــل بلـــدان منطقـــة الاتحـــاد الأوروبي أول المستلمين (المستوردين) لصادرات الجزائر في العالم، ومن الممكن أن نجد لهذا مبرراً إذا ما تم النظر إلى ذلك من وجهة القرب الجغرافي لهذه المنطقة من الجزائر، والأمر نجده نفسه إذا ما تعلق بسلع الواردات، أين تقع بلدان منطقة الاتحاد الأوروبي على رأس قائمة الدول المصدرة إلى الجزائر، وعند التطرق لتحليـــل ميـــزان المدفوعات الجزائري تبيّن أن هذا الأخير يعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات النفطية، وأن العوائد من هذا القطاع تعدُّ المحدّد الأول لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات، واستثناء عوائد هذا القطـــاع باحتســـاب العوائد من القطاع خارج النفط في الميزان يسجل حالة من العجز المزمن في ميزان المدفوعات الجزائـــري، لذلك فإن هذه النتيجة تقودنا إلى القول بالأهمية الكبيرة للقطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة للجزائـــر، ومنه يُدرك كذلك حجم النهب الذي تعرض له الاقتصاد الجزائري قبل الحصول على الاستقلال.
- وعند تناول بالدراسة الأثر الذي تخلفه التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، تبيّن لنا كما تم الإشـــارة إليه أن احتياجات الطلب الداخلي للجزائر يتم تأمينها من جانب الواردات، وهذا لإعـــادة اســـتغلاله في تحريك الآلة الانتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن الصادرات تتوقف على الطلب العالمي، لذلك فإنه علـــى هذا الأساس من تزايد الصادرات في قطاع النفط، فإن أسعار هذا الأخير يمكن أن تمثل أسعار الصـــادرات للاقتصاد الجزائري، والذي تم حسابها لاحقاً على أساس أن تُمثل في شكل الأرقـــام القياســـية لأســـعار الصادرات، وتم التأكد خلالها من بعض الملاحظات عن طريق حساب معدلات التبادل الدولي في الجزائر.
- كما تم التأكد من أهمية الايرادات والعوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري عبر الموارد التمويليـــة للميزانيـــة العامة، فإنه من خلالها كذلك تتم أوجه الانفاق المختلفـــة للدولـــة في مشـــاريع التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية، تجسَّد ذلك من خلال الانفاقات على القطاعات الرئيسية والهياكل الارتكازية أو القاعدية في الدولة، زاد ذلك مع الضرورة والأهمية لهذه الهياكل التي تتطلبها خدمة مشاريع التنمية في الاقتصاد الوطني.
- كذلك من خلال الدراسة وعند تحليل العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية والقطاعـــات الرئيســـية في الاقتصاد الوطني، والذي استهدفنا فيه كل من قطاعي الزراعة والصناعة، فإنه تبيّن لنا علاقة التبادل التي تتم

بين هذه القطاعات وقطاع التجارة الخارجية، فمدخلات قطاعي الزراعة والصناعة باختلافها يتم تأمينـــها عن طريق قطاع التجارة الخارجية إذا ما تم عدم توفرها محلياً، كما أن المخرجات من هاذين القطاعين يتم تصديرها عن طريق التجارة الخارجية إذا ما شكلت فائضاً في السوق المحلي، إلا أن ما تم تسجيله هـــو أن الآثار التبادلية بين هيكل الناتج والصادرات لم تكن بتلك القوة التي ميّزت علاقة هيكل الناتج بالواردات، وهذا يرجع في الأساس إلى انعزال النشاط التصديري للبلد عن الانتاج النفطي الذي يعتبر المصدر الـــوطني للثروة، كما أن هذا القطاع كذلك يعاني هو الآخر من الانعزال عن بقية القطاعات الأخرى في الاقتصـــاد الوطني، لذلك فإن التجارة الخارجية بالرغم من ممارسة تأثيرها على قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية، إلا أنها لم تتمكن من إحداث تغييرات في هيكل التجارة الخارجية (نمط وطبيعة السلع المنتجة نحو التنـــوّع وقابلية التنافسية)، **وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الخامسة.**

- أما ما تعلق بعلاقة التجارة الخارجية ببعض الحسابات الاقتصادية، ونخص بالذكر منها كل من الاســـتثمار والادخار، فقد اتضح أنه ونظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على قطاع النفط في صـــادراته، في الوقت الذي لا تشكّل فيه الصادرات من القطاع المقابـــل ســـوى 03 إلى 04 في المائـــة مـــن إجمـــالي الصادرات، فإن هذا الوضع يعكس ضعف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية حاجات التنميـــة مـــن السلع الاستثمارية والوسيطية، وهو بهذا شديد الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية هـــذه الاحتياجـــات، لذلك فإن معدل نمو صادرات القطاع النفطي بهذا تعد المحدد الأساسي لنمو العملات الأجنبية، إضافة إلى كل من الاستهلاك والاستثمار، وبهذا فإن ما يكمن الاحتكام إليه في ظل هذا الوضع أن معدلات نمو كل من العملات ،الاستهلاك والاستثمار مرتبطة بنمو قطاع التجارة الخارجية، وهذه العلاقة نجد أنها ليســـت من العلاقات التبادلية، ذلك لأن الأثر الوحيد الذي يمارسه الناتج يكون من خلال الناتج النفطي، وهـــذا طبعاً يبقى في حدود الطلب العالمي والتغيرات في الأسعار الدولية للنفط، إضافة إلى الوضع أو حالة النشاط الاقتصادي الذي تمرّ به البلدان المتقدمة، **لهذا فإن هذا التحليل يؤكّد ويعـــزّز عـــدم صـــحة الفرضـــية الخامسة.**

- أما عن مسار السياسة التجارية للجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2012، تبيّن أن الجزائر تميّزت بمرورهـــا عبر عدة فترات متعاقبة من السياسات التجارية تقع بين نزعة للحمائية وتوجه للحرية، فالفترة التي عرفتها الجزائر من سياساتها التجارية تميّزت بالنزعة الحمائية، وهذا راجع لسببين أولهما حداثة حصول الجزائر على الاستقلال والدخول في مرحلة بناء الدولة وإعادة بعث الأنشطة الاقتصادية من جديد، وثانيها هو التوجه أو الايديولوجية التي انتهجتها الجزائر بالاتجاه نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ســـابقاً، مـــن خلال تطبيقها للنظام الاشتراكي الذي يقرّ ويعزّز للدولة مكانتها في الأنشطة الاقتصادية، لذلك نجـــد أن هذه الفترة من (1962- 1989) تميّزت بسيادة طابع احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية.

- وقد نتج عن هذا التوجه الكثير من الاختلالات في التوازنات الاقتصادية الكليـــة في الاقتصـــاد، انتـــهت باقتصاد منهار وأزمة مديونية خانقة تنخر أطراف الاقتصاد الوطني، دفع بالجزائر خلالها إلى الـــدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية في سبيل الخروج من هذا الوضع، عندها تحتم علـــى الجزائـــر أن تدخل في حزمة واسعة من الإصلاحات شملت ضمنها قطاع التجارة الخارجية، بالدعوة إلى تحريـــره مـــن القيود والإجراءات المضادة للتجارة، بالإضافة إلى ضرورة التخلي على مبدأ احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية.
- تزامنت مجموعة الاصلاحات هذه كذلك مع العدول على النهج الاشتراكي المتبع، والتوجه نحـــو العمـــل بمبادئ اقتصاد السوق، حيث أن كل شيء متاح بقدر من الكفاءة بين أطراف التبادل وبســـعر تنافســـي يراعى فيه طالبوه، وتم هذا بداية من فترة التسعينات من القرن الواحد والعشـــرين بقـــرار جـــريء مـــن السلطات الحكومية الجزائرية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**
- أمام هذا الوضع الجديد وسعياً من الجزائر نحو تعزيز تواجدها في منظومة العلاقات الاقتصـــادية الدوليـــة، قامت هذه الأخيرة بعقد شراكات مع الأجانب لتتمكن من تعظيم المكاسب، وضمان مركز تنافســـي في الأسوق الدولية، وهذا المسار يظهر من خلال إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسّـــعي نحـــو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه خلال تقييمنا للشراكة مع الاتحـــاد الأوروبي ومحاولـــة التقيـــيم المتوقع للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، تبيّن أن لهذه الشراكات آثار وانعكاسات كبيرة ومنحازة ضـــد الاقتصاد الجزائري، فالأولى بالرغم من التسهيلات المالية التي قدمتها للجزائر والدعم الفني، إلا أن الجزائـــر لن تتمكن في ظل الوضع الحالي من الاستفادة من هذه الشراكة، المعتمدة في جانب كـــبير منـــها علـــى المصنوعات التي تعد الجزائر غير ذي تنافسية فيها، كما أن الصادرات الجزائرية من جانب هـــذه المنطقـــة تحظى بامتيازات الدخول إلى أسواقها في شكلها الخام، أما المنتجات المحوّلة أوالمكررة فتخضـــع إلى قيـــود كبيرة أثناء تصديرها إلى هذه المنطقة، مع الإشارة أن الاستفادة الكبيرة للجزائر من صادراتها يكون عنـــد تحويل أو تكرير المنتجات البترولية بخلاف تصديره في شكله الخام، أي ضياع فرص الحصول علـــى قـــيم مضافة أكبر من التصدير في شكله الخام (تستفيد البلدان الأوروبية من 66 في المائة من القيمة المضافة عند استيرادها للبترول الخام، أما في شكله المحوّل فتقتصر مكاسبها على 33 في المائة فقط من القيمة المضافة).
- أما بالنسبة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية فإنه في ظل تركّز الجزائر على ســـلعة واحـــدة (الـــنفط) في صادراتها، فإن استفادتها من الانضمام تكون محدودة جداً، لعدم اشتمال اتفاقيات المنظمة على هذه السلعة من ضمن السلع الأخرى محل التبادل والتي تشملها الاتفاقيات، عدا المكسب الذي من الممكن أن تستفيد منه الجزائر في جانب وارداتها، والمتعلق باستقدام التكنولوجيا المتطورة أو الحصول علـــى الـــدعم الفـــني والتقني، التي تقدمها المنظمة لإعضائها في اطار المشورة، وتحسين أو تدعيم القدرات في رسم السياســـات التجارية للبلدان، **وهذا ما يثبت خطأ الفرضية السّادسة.**

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض جملة النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- في ظل تنامي دور مظاهر العولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي، فإنه يتوجب على البلدان النامية تكثيف الجهود من أجل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي تتمكن من خلاله من الاستفادة من الفرص التي يقدمها النظام.
- لتعظيم المكاسب والمنافع في اطار النظام العالمي الجديد، على الدول النامية أن تباشر بالقيام بمجموعة من الاصلاحات التي تشمل جميع جوانب الاقتصاد، مع ضرورة مراعاة تكييفها وفق تلك الشروط التي يمليها النظام الاقتصادي العالمي.
- إن عمل اصلاحات شاملة عن طريق تكييفها وفق متطلبات النظام، لا بد وأن تضمن العدالة والمساواة بين طبقات وفئات المجتمع، كما أنه لا بدا أن تحافظ على الخصوصية لكل اقتصاد والهوية الوطنية له.
- من أجل ضمان اندماج عالمي، وتحقيق تواجد فعلي تنافسي للبلدان النامية في منظومة الاقتصاد العالمي، وجب التعاون وتكثيف الجهود نحو إقامة تكتلات وشراكات بين هذه البلدان، بالشكل الذي يساعد على تحقيق هذه الأهداف.
- لتتمكن الجزائر من تعظيم مكاسبها من التجارة الدولة، تطلّب منها العمل نحو زيادة صادراتها نحو العالم الخارجي، من خلال التنوّع والتعدّد المطلوبين للسلع المصدرة، وهذا بالابتعاد على كل من التركيز السِّلعي والجغرافي الذي يتصف به الاقتصاد الجزائري.
- وبالتالي فإن الوصول إلى هذه النتيجة، يكون عن طريق وضع استراتيجيات وطنية تدعم هذا المسعى، لذلك على السلطات الجزائرية أن تعمل على بناء استراتيجياتها وفق خطط محكمة، تأخذ بعين الاعتبار التغيّرات والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تثبيت الأهداف ووضع سيناريوهات مستقبلية لما يمكن أن يحصل، وهذا إشارة للعمل بطرق التنبؤ والاستشراف في الاقتصاد.
- كون أن القطاع النفطي في الجزائر يعتبر عماد المبادلات التجارية الخارجية وشريان الاقتصاد، وجب الحرص على أن يكون هذا القطاع في خدمة التنمية الوطنية المستقلة، بالشكل الذي يدعم القطاعات الأخرى ويضمن تطورها (تنويع العمليات الانتاجية).
- بالموازاة مع تنامي الاستيرادات الجزائرية، كان من الضروري تسخير هذه الأخيرة في المشاريع التي تخدم التنمية الوطنية وتستثمر من خلالها الامكانات المحلية، بما يضمن للاقتصاد تحقيق هدفي الاكتفاء الذاتي والتوجه الخارجي.

- لضمان الأداء الجيّد للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، لا بدا من العمـــل علـــى ضـــبط القـــوانين والتشريعات والانسيابية لحركة المبادلات التجارية، عن طريق إقامة مؤسسات تتصف بالحكامة والرشـــادة في التسيير، وبتوفير البيئة المناسبة لسهولة تيسير المبادلات، وهذا ما يمكّن من إقامة شراكات تجاريـــة مـــع البلدان والمؤسسات في العالم.
- وفي الأخير، يمكن النظر في بعض القضايا التي من الممكن أن تشكل آفاقاً وتطلعات مســـتقبلية لموضـــوع البحث، منها تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية للدور المهم الذي تقوم بـــه في جلـــب الأموال، التقانة ووسائل الانتاج والادارة الحديثة، كذلك النظر في المكاسب المتحققة من حركة التجـــارة الدولية وتفعيلها في اطار التكامل الاقتصادي وهذا في ظل تنامي الاعتماد الدولي المتبادل، إضافة إلى هـــذا فإنه يمكن النظر كذلك في إشكالية التوازن بين السّياسة السّكانية (معدل النمو السكاني) في الدولـــة مـــع معدل النمو الاقتصادي والقدرة على إدارة الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــع

01.المراجع باللغة العربية:

01. إبراهيم مشورب، **التخلف و التنمية – دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2009.

02. أسامة المجدوب ، **الغات والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، ط02، القاهرة، 1997.

03. إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط02، 1997.

04. اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

05. براهام دونكلي، **التجارة الحرة (الأسطورة، الواقع والبدائل)**، ترجمة مصطفى محمود، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

06. بلقاسم زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين)**، دار الأديب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

07. جيرالد مايير، **التجارة الدولية والتنمية** (ترجمة أحمد سعيد دويدار)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1968.

08. الجيلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

09. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

10. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى 1995، دار الشروق القاهرة، مصر.

11. حسن محمود ابراهيم، **دور التجارة الخارجية في الدول النامية**، سلسلة الدراسات رقم 1973/64، مكتبة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1973.

12. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، اربد، الأردن ، الطبعة الأولى، 2010.

13. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية (مع تجارب ناجحة من الدول النامية)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014.

14. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2006.

15. داود سعد الله، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

16. روستو والت ويتمان(ترجمة: محمد محمود الامام)، **مراحل النمو الاقتصادي**، الدار القومية للنشر والطباعة، ب ط، مصر.

17. سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر (مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008.

18. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل العراق، 1988.

19. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي (الكتاب الأول)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

20. سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

21. سامي عفيفي حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

22. سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة بين أقطار مختلفة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1999.

23. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (62-1989)، (90-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

24. سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

25. صالح تومي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

26. صبحي تادرس قريصه ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

27. طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي(دراسة مقارنة)**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.

28. عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

29. عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

30. عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

31. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

32. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

33. عبد الوهاب حيدي رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، سلسلة الدراسات الاقتصادية، المعهد العربي للإنماء.

34. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي ج3 (نظريات النمو والتنمية الاقتصادية)**، (كتاب الكتروني).

35. غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

36. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

37. فليح حسن فليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 01، 2004.

38. كلاوس روزو، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، (ترجمة عدنان عباس علي)، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990.

39. ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004.

40. مايكل هاردت وأنطونيو نيغيري، **الإمبراطورية (إمبراطورية العولمة الجديدة)**، تعريب: فاضل جتكر، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

41. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.

42. محمد إبراهيم الشيخ حمد، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة (1970–1980)**، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1988.

43. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

44. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990.

45. محمد ذياب وبسام الحجار، **النظريات المحدثة للتجارة الدولية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.

46. محمد ذياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، لبنان، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2010.

47. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

48. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة، بيروت – لبنان، 1997.

49. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

50. محمد عيسى عبد الله وموسى ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

51. مصطفى رشدي شيخة، **الأسواق الدولية: المفاهيم و النظريات والسياسات**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

52. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية** (ترجمة وتعريب: محمود حسن حسني ومحمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية– الرياض– دار المريخ للنشر، 2006.

53. مير بالدوين، **التنمية الاقتصادية (ترجمة: جرانت اسكندر، و مراجعة: حسن زكي أحمد)**، (كتاب الكتروني).

54. ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

55. ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة (دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

56. نعيم الظاهر، **مدارس الفكر الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، اربد الأردن، 2015.

57. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، أفريل 1996.

58. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)**، مكتبة الجامعة بالشارقة، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2010.

59. هيجنز بنيامين، **التنمية الاقتصادية (المبادئ–المشاكل–السياسات)**، الدار القومية للنشر والطباعة، ب ط، مصر.

60. وداد أحمد كيكسو، العولمة **والتنمية الاقتصادية (نشأتها، تأثيراتها، تطورها)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

02. الرسائل العلمية:

01. أوقارة عبد الحليم، **دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969– 2002)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005.

02. حسين بن الطاهر، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2008/2007.

03. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

04. سامية بوطمين، **انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001.

05. سفيان بن عبد العزيز، **الأساليب الحمائية الجديدة وأثرها البعد البيئي على التجارة الدولية (مع الاشارة إلى حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية، جامعة بشار، 2012/2011.

06. سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية (غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

07. سليمة عبيدة بوتشيشة، **الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

08. سمية كبير، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

09. سمير ميموني، **الشراكة الأورو– متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

10. صدر الدين صواليلي، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

11. طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النموالاقتصادي المستديم (دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال 1990–2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2011.

12. عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية (حالة دول المغرب العربي)**، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.

13. عبد الرشيد بن الذيب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

14. عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2011.

15. عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2006)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010.

16. عبد الله موساوي، **مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89– 1999)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

17. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

18. محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.

19. محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد دولي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010/09.

20. مختار بن هنية، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية (حالة البلدان المغاربية)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، 2008/2007.

21. منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970–2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

22. هناء يحي سيد أحمد، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980– 2005)**، بحث معد لنيل شهادة الدكتوراه في السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، قسم الاحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سورية، 2007/2006.

23. وصاف السعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.

03. المقالات والبحوث العلمية:

01. أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنموالاقتصادي**، جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية)، العدد الثالث والسبعون (ماي 2008/ السنة السابعة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

02. أحمد الكواز، **اندماج اقتصادي اقليمي أم دولي: الحالة العربية**، سلسلة الخبراء (العدد 37)، المعهد العربي للتخطيط، يونيو (جوان) 2010.

03. أحمد الكواز، **لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً ؟**، سلسلة الخبراء (العدد 44)، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 2011.

04. أحمد الكواز، **مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية**، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، العدد 21، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

05. أحمد عبد العزيز وآخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، الجامعة المستنصرية، العراق،2011.

06. أمين حاجي أنمار، **الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1980– 2002)**، مجلة تنمية الرافدين العدد 79 المجلد 27 لسنة 2005، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.

07. تومي صالح وجمعة رضوان، **علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970–2010 (دراسة قياسية لحالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 2013/12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

08. جمال الدين زروق، **اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة والتحديات الجديدة أمام الدول النامية ومنها العربية "**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

09. حسن خضر، **برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (شوهد يوم 2007/04/05)، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-2.pdf

10. خير الدين صبري أحمد، **العولمة في الفكر الاقتصادي**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27/ العدد80، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005.

11. رابح بوقرة ورزيقة مخوخ، **تحديات النمو الاقتصادي والتجارة الدولية ببلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، الملتقى الدولي حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بدول جنوب المتوسط 11 و 12 نوفمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر.

12. ربيع خلف صالح وخميس محمد حسن، **العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18/ العدد65، جامعة بغداد، العراق، 2012.

13. رشاد مهدي هاشم وحكمت سويسري غالي، **تقويم أثر الصادرات النفطية في هيكل الاقتصاد العراقي للفترة 1961–1984 (دراسة قياسية)**، مجلة تنمية الرافدين، العدد الثاني والعشرون/ 1987، جامعة الموصل- العراق.

14. رياض بن جليلي، **حساب فجوة الأهداف الانمائية للألفية**، جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية)، العدد الخامس والستون (جوان 2007/ السنة السادسة)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

15. زرزار العياشي وغياد كريمة، **أثار البرامج الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2009)**، المجلة العربية للدراسات الادارية، العدد الثالث، ماي 2013.

16. زهرة حسن عباس ومحمود محمد دغة، **الآثار المتبادلة بين هيكلي الاقتصاد والتجارة الخارجية في الكويت للفترة 1970–1985**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 55.

17. سعد محمود الكواز وسمير حنا بنهام، **أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1985– 2008)**، مجلة تنمية الرافدين العدد 101 مجلد 32 لسنة 2010، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

18. سلامي أحمد ومحمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970–2011)**، مجلة الباحث، عدد 2013/13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

19. سمير حنا بهنام، **أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة (1990–2009)**، <على الخط>، على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6426

20. سهام الدين خيري، **العولمة الاقتصادية ومتطلبات النهوض في الدول النامية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، العراق، 2012.

21. سهام شباب، **توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة العربية للدراسات الادارية والاقتصادية، العدد الخامس: يناير (جانفي) 2014، بيروت، لبنان، 2014.

22. صائب حسن مهدي، **العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد**، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد 17/ 2010.

23. صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.

24. صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق**، ملتقى السياسات الاقتصادية جامعة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004، ص 03.

25. صالحي صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.

26. طه يونس حمادي وصبحي بكر عثمان، **مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية للمدة (1985–2004)**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 96 مجلد 31 لسنة 2009، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.

27. عبد الحميد زعباط، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، العدد 2005/03، جامعة ورقلة.

28. عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس، **أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1970 إلى 2008**، الملتقى الدولي " الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية CREAD، الجزائر، 2012

29. عبد الرحمان عية، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (2000–2011)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01/ 05 جوان 2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

30. عبد الغفار غطاس، **ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟ (حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2006)**، الملتقى الدولي حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بدول جنوب المتوسط 11 و 12 نوفمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر.

31. عبد الغفار غطاس ودادن عبد الوهاب، **الأزمة المالية المعاصرة وآثارها على الوضع التنموي في الدول النامية (مع الإشارة إلى الدول العربية)**، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26- 27 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي- الجزائر.

32. عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة (الإبداع والتجديد)، شرم الشيخ- مصر، نوفمبر 2004.

33. علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي**، جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية)، العدد السادس والسبعون (أكتوبر 2008/ السنة السابعة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

34. علي عبد القادر علي، **أهداف التنمية الدولية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.

35. علي عبد القادر علي، **تحليل الأداء التنموي**، جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية)، العدد السادس والخمسون (أكتوبر 2006/ السنة الخامسة)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

36. علي عبد القادر علي، **هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية ؟**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

37. كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

38. ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية**، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 13 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.

39. محسن هلال، **الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة الدولية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجد الثاني، العد الثاني، جوان 2000، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

40. محمد إبراهيم السقا، **استخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت**، سلسلة الخبراء (العدد 33)، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2009.

41. محمد الأطرش، **حول تحديا العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000.

42. محمد سليمان، **الأزمة الروسية تهدّد اقتصاد مصر**، <على الخط>، على الرابط: http://old.dotmsr.com/ar/1110/1/164309.

43. محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

44. محمد قاسم القريوتي، **واقع نظريات التنمية الغربية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية**، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 1988.

45. محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العـــدد 2003/01، جامعة ورقلة، الجزائر.

46. محمد مصطفى محمد العبد الله، **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) وأثرها على الاقتصادات العربية**،<على الخط>، على الرابط:http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2/7-alatfakea.pdf .

47. منير نوري، **مقومات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد01.

48. ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ورقلة، الجزائر.

49. نعيمة غلاب و زينات دراجي، **انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية**، الملتقـــى الـــدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عنابة.

50. نور الدين حامد ، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)**، الملتقـــى الـــدولي للسياســـات الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2004.

04. التقارير الوطنية والدولية:

01. آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية "**خلق فرص العمل في حقبة معدلات النمو المرتفعة 2007** " (ملخـــص تنفيذي)، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، 2007.

02. بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني الجزائر، ديسمبر 2013.

03. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 2010 2012 2013 2014.

04. **تقرير التنافسية العربية 2012** (الاصدار الرابع)، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

05. تقرير التنمية البشرية 2005، 2013.

06. تقرير التنمية العالمية 2015.

07. تقرير التنمية العربية 2013.

08. الحوصلة الاحصائية (1962-2011) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

09. **دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 1989.

10. صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي** (تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، **النمو العالمي يشهد تحسناً تدريجياً في عام 2013**، واشنطن، يناير 2013.

11. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 (الفصل التاسع)**، أبوظبي- الامارات العربية المتحدة.

12. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، **العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات**، دائرة المالية، حكومة دبي، <على الخط>، على الرابط:http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%20%D9%81%D8%B1%D8%B5%20%D8%A3%D9%85%20%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA.pdf.

13. **العولمة**، كراسات ثقافية (سلسلة تصدر عن برنامج الكادر النسائية)، المركز المصري لحقوق المرأة.

14. قسم مال وأعمال، **روسيا تفرض رسوماً على القمح**، <على الخط>، على الرابط: http://ar.rt.com/ghi2.
15. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **اتفاقيات التجارة الإقليمية و قواعد منظمة التجارة العالمية**، أوراق موجزة من الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، 10-2003/09/14، المكسيك.
16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لجنة التجارة والتنمية/ الدورة الستون)، **تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي**، 16-27 سبتمبر 2013، جنيف.
17. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية**، الدورة الحادية عشرة (TD/397) 13-18 ماي 2004، ساو باولو.
18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مذكرة المعلومات الأساسية** TD/396/2004.
19. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مذكرة حول وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية**، الدورة الحادية عشرة أيام 13-18 جوان 2004، ساو باولو.
20. المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، **دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي**، 1989.
21. المؤشرات الاقتصادية والصناعية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO).
22. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العمة العشرون (جوان 2001).
23. **الملف الاحصائي لدولة الجزائر** (مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63- 64، صيف- خريف 2013، ص 199).
24. منظمة الأغذية والزراعة الفاو، **تقرير حالة الأغذية والزراعة " المعونة والأمن الغذائي "**، 2006.
25. منظمة الأغذية والزراعة الفاو، **تقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم 2001- 2008- 2010-2011**.
26. نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية 06-2012 (العدد الثامن)، الأمم المتحدة نيويورك 2014.
27. وثيقة **العولمة فرص وتحديات**، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة.
28. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI).

05. الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 36 الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 1988.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 10 الصادرة بتاريخ 1987.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 12 الصادرة بتاريخ 1987.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 12 الصادرة بتاريخ 20 ماي 1991.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 1994/47 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1996/16، الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 1996/58، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996.

06.القوانين والمراسيم:

1. الأمر 72/74 الصادر في 01/30/ 1974
2. الأمر رقم 68/71 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.
3. الأمر رقم 68/72 المؤرخ في 12/29/ 1972.
4. القانون رقم 02/78 المؤرخ في 02/11/ 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية.
5. القانون 88/ 29 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.
6. تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

المراجع باللغة الأجنبية:

01. Les Ouvrages / Books :

01. Abdelhak Lamiri, **La Décennie de la Derniére Chance (Emergencd ou Déchéance de l'Economie Algérienne ?**, Editons Chihab, Algérer 2013.
02. Abdelmadjid Bouzidi, **Economique Algeriénne Eclairage**, ENAG Edition, 2011.
03. Albertini Jean – Marie et Ahmed Silem, **Lexique économique**, 3 eme édition, Dollaz édition, Paris, 1989.
04. Ammor Belhimer, **La Dette Extérieur de L'Algérie**, Casbah édition, Alger, 1998, P202.
05. Benissad Hocine, **L'adjustement Structurel (Objectif et Expériences)**, Alin Édition, Décembre 1993.
06. Bernard Guillochon et autres, **Economie Internationale (Commerce et macroéconomie)**, 7e édition, Dunod Paris, 2012.
07. Bertrand Blancheton, **Maxi Fiche de Science Economiques**, Dunod Edition, Paris, 2009.
08. Bertrand Blancheton, **Maxi Fiches de Sciences économiques,** , Dunod, Paris, 2009.
09. Elasa Assidon, **Les Theories économique du développement** (3éme Ed), Collectiion Repéres.
10. Finger J.M et Shuler. P, **implementation of Uruguay round commitments: the development challenge** " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard, genera 20-21 September 1999.
11. Ghislin Deleplace et Christophe Lavialle, **Maxi Fiches de L'histoire de la pensée économique**, Dunod, Paris, 2008.
12. Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Reforme économiques**, opu, 1994.
13. Hocine Benissad, **Economie de Develepment de L'Algérie**, 2eme Edition, opu, 1982.
14. Hocine Benissad, **L'adjustement Structurel – Objectif et Expériences**, Alin Édition, Décembre 1993.
15. **ie restructuration et reforme économiques**, opu, 1994.
16. John Rapley, **Understanding Development : Theory and Practice in the Third World**, (Third Edition), Lynne Rienner Publishers, USA, 2007.
17. Marcus Taylor, **Global Economy Contested**, 1er published, Routledge USA and Canada, 2008.

18. Paul Krugman and all, **International Economics (Theory and Policy)**, 9th Ed, The Pearson series in economie, USA, 2012.

02. Articles and Working papers:

01. Abdurohman Ali Hussien et al, **The Impact of Trade Libelarization on Trade Share and Per Capita GDP: Evidence From Sub Saharan Africa**, Int.J.Eco.Res, May- June 2012 (Available Online: www.ijeronline.com).
02. Andreas Billmier and Tommaso Nannicini, **Trade Openness and Growth: Pursuing Empirical Glasnost**, IMF Working Paper wp/07/156, Middle East and Central Asia Department, IMF, june 2007.
03. Andreas Billmier and Tommaso Nannicini, **Trade Openness and Growth: Pursuing Empirical Glasnost**, IMF Working Paper wp/07/156, Middle East and Central Asia Department, IMF, june 2007.
04. Anthony P.Thirlwall, **Trade, Trade Liberalisation and Economic Growth : Theory and Evidence**, Economic Research Paper n°63, The African Development Bank, Abidjan 01, 2000.
05. Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul, **Le commerce International : Théories, Politiques et Perspectives Industrielles**, Presses de l'Université du Québec,2006.
06. Enrico Marelli and Marcello Signorelli, **China and India: Openness, Trade and Effects on Economic Growth**, The European Journal of Comparative Economics, Vol.8, n.1(http://eaces.liuc.it).
07. Finger J.M et Shuler P, **implementation of Uruguay round commitments : the development challenge** " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.
08. Finger J.M et Shuler P, **implementation of Uruguay round commitments : the development challenge** " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.
09. Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, **Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to The Cross-National Evidence**, University of Maryland and Harvard University, May 2000.
10. Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, **Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to The Cross-National Evidence**, University of Maryland and Harvard University, May 2000.
11. Gairuzazmi M.Ghani, **The Impact of Trade Liberalization on Developing Countries Trade Balances with Industrial and Developing Countries: An Econometric Study**, Inter.j.Business and Society, Vol.10 n°02, 2009.
12. Gary P.Sampson and W.Bradnee Chambers, **Developing Countries and the WTO: Policy approaches**, United Nations University Press, New Yourk, 2008.
13. Hocine Benissad, **Algér**
14. Jean-Louis Combes, Patrick.G,…; **Ouverture sur L'Extérieur et Instabilité des Taux de Croissance**, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, Clermont Ferrand 1999.
15. Jean-Louis Combes, Patrick.G,…; **Ouverture sur L'Extérieur et Instabilité des Taux de Croissance**, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, Clermont Ferrand 1999.

16. Jean-Marie Cardebat, **Commerce International et Developpement, Quelles relations ? Une réponse empirique a partir de données de panal**, Reve Tiers-Monde, tome 43 n°170, 2002, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_1293-8882_2002_num_43_170_1601.
17. Jo-Ann Crawford & Others, **Mapping of Safeguard Provisions in Regional Trade Agreements**, Economic Research and Statistics Division, WTO, 2013.
18. Kamal Okaci, **Impact de l'Ouverture Commerciale sur la croissance de l'économie algerienne: une evaluation par un VECM**, les Politiques d'Ouverture Economique et la Croissence dans les pays du Sud de la Mediteranee, Universite Hadj Lakhdar- Batna, 11 et 12 Nouvembre 2013.
19. Kamal Oukaci et Hamid Kherbachi, **Impact de la Libéralisation Commerciale sur L'Intégration et le Développement de L'économie Algérienne** : évaluation par un modèle d'équilibre général calculable, Cahiers du CREAD n°83-84, 2008.
20. Khalifa Hadj et Azzeddine Draou, **Les effets de l'ouverture commercaile entre les pays de l'UE et les pays de sud et de l'est de la méditerranée (PSEM) sur la croissence-étude de cas des relations commercailes Franco-Algeriennes**, les Politiques d'Ouverture Economique et la Croissence dans les pays du Sud de la Mediteranee, Universite Hadj Lakhdar- Batna, 11 et 12 Nouvembre 2013.
21. Leontief.w.w, **Domestic Production and Foreign Trade**, The American Capital Position Reexamined, Proceedings of The American Philosophical Society, September 1953.
22. M.V. Posner, **International Trade and Technological change**, Oxford, economic paper 1961.
23. Marc Bacchetta and Marion Jansen, **Adjusting to Trade Liberalization " The role of Policy, Institution and WTO disciplines** "(studies special) ,world Trade Organization, April 2003.
24. Marc Bacchetta and Marion Jansen, **Adjusting to Trade Liberalization " The role of Policy, Institution and WTO disciplines** "(studies special) ,world Trade Organization, April 2003.
25. P. Kowalski & B. Shepherd, **South-South Trade in Goods**, OECD Trade Policy Papers N°40.
26. Paul R. Krugman, M. Obstfeld and M j. Melitz, **International Economics: Theory & Policy**, 9th ed, Pearson Edition, 2012, p 139.
27. Piritta Sorsa, **Algeria – The Real Exchange Rate - Export Diversification - and Trade Protection**, IMF Working Paper wp/99/49, Policy Development and Review Department, IMF, 1999.
28. Piritta Sorsa, **Algeria – The Real Exchange Rate - Export Diversification - and Trade Protection**, IMF Working Paper wp/99/49, Policy Development and Review Department, IMF, 1999.
29. Richard Baldwin and all, **The Future of the World Trading System: Asian Perspectives**, Centre for Economic Policy Reserch(CEPR), 2013.
30. Rudiger Dornbusch, **The Case for Trade Liberalization in Developing Countries**, The Journal of Economic Prespectives, Vol.6, n°.1, Amirican Economic Association, 1992.
31. Seham Hamed Hamed Negem, **Free Trade and Economic Growth of Egypt**, Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Hull University UK, December 2008.

32. Spiridon Prelea, **References of The New Theory of Trade and Economic Growth**, <Online>, Link: http://www.scielo.org.mx/pdf/ineco/v71n280/v71n280a6.pdf, Consulter le 12/03/2014.
33. Umme Humayara Manni and Munshi Naser Ibne Afzal**, Effect of Trade Liberalization on Economic Growth of Developing Countries: A Case of Bangladesh Economy**, 10/04/2014, http://www.jbef.org/archive/pdf/volume1/issue_2/3-Effect.pdf
34. Yi Wu and Li Zeng, **The Impact of Trade Liberalization on the Trade Balance in Developing Countries**, IMF Working Paper WP/08/14: Policy Development and Review, International Monetary Fund, 2008.
35. yi wu, li zeng, **The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries**, IMF Paper , WP/08/14, January 2008.
36. yi wu, li zeng, **The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries**, IMF Paper , WP/08/14, January 2008.

03. Rapports:

01. IMF Country Report N°14/342, **ALGERIA (Slected Issues)**, December 2014**.**
02. **Le commerce mondial au 21éme siècle**, Institut français des relations internationales, 2002.
03. **Les Comptes Economiques de 2000 a 2012, N°640, ONS**
04. Programme des UN pour **le Développement Algérienne**, 6 éme Programme du pays (1992-1996), Algerer, Septembre 1990.
05. Rapport 2014 sur **le développement économique en Afrique**, CNUSED.
06. Rapport National sur **les Objectifs du Millénaire pour le Dévelloppement Algerie**, établi par le gouvernement Algérien, juillet 2005.
07. U.S, **The Dynamic Effect of Trade Liberalization: An Empirical Analysis**, Investigation n°332-375, Publication 3069, October 1997.
08. UNCTAD, **Globalization for Development : The International Trade Perspective**, Uneted Nation, New York and Geneva, 2008, p08.
09. UNCTAD, **Globalization for Development : The International Trade Perspective**.
10. UNCTAD**, South-South Trade Monitor**, N°02, July 2013.

الملاحـــــق

ملحق رقم (01): تطورات ونتائج المفاوضات في الغات

خلال الفترة (1947– 1993)

اسم الجولة	التاريخ	عدد الدول المشاركة	قيمة التجارة المحررة (بالمليار دولار أمريكي)	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات (%)	متوسط خفض التعريفات (%)
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	63	32
آنسي	1949	33	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951-1950	34	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956-1955	22	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلون	1961-60	45	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كينيدي	1967-63	48	10	التعريفات الجمركية، مكافحة للإغراق	50	35
طوكيو	1979-1973	99	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	33	34
الأرجواي	1993-86	حضره 103 دولة في بداية الجولة 1986، وفي نهاية 1993 بلغ عددها 117 دولة.	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس، حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار، وقيام المنظمة العالمية للتجارة	40	24 إلى 36

المصدر: من اعداد الطالب اعتماداً على: عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص46، ومحمد ذياب، مرجع سابق، ص 359، World Trade Report 2007: WTO

ملحق رقم (02): يوضح المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم نتائجها

المؤتمرات الدولية	الفترة الزمنيـــة	أهم نتائـــج المؤتمـــرات الوزاريـــة	ملاحظـــات
مؤتمـــر سنغافـــورة	**13/9 ديسمبـــر 1996**	– تقييم بدء اتفاق مراكش. – العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة (المنافسة وتدهور البيئـــة، خطـــر استخدام موضوع البيئة للممارسة الحمائية). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. – مسألة الشروط الاجتماعية (غياب الحماية الاجتماعية التي تؤدي إلى منافسة غير شرعية، فرض الضوابط الاجتماعية الذي يشـــكل حمايـــة ملتوية). – العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية . – إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجية المعلومات.	⇐ تم التوقيع عليه من طرف 28 بلد.
مؤتمـــر جنيـــف (سويسرا)	**20/18 مـــاي 1998**	– تحضير الجولة الموالية من المفاوضات. – تكريس الشفافية . – مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر OMC .	
مؤتمـــر سياتـــل (الو.م.أ)	**من 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبـــر 1999**	– إطلاق إشارة لبدء مفاوضات جديدة لتحرير التجارة العالمية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العملة.	– ظهر خـــلاف بيـــن الو.م.أ والإتحـــاد الأوربي حـــول ملف الزراعـــة. – ظهر خلاف بين الدول المتقدمة والبلدان الناميـــة حول إدراج معاييـــر شروط العمـــل. **⇐ فشل المؤتمـــر**
مؤتمـــر الدوحـــة (قطر)	**نوفمبـــر 2001**	– منظمة العمل الدولية هي الهيئة السياسية لإجراء حوار معمق حـــول الجانب الاجتماعي. – ضرورة التسريع الفعلي بإزالة القيود الكمية على الملابس والمنتجات. – السماح للبلدان النامية بإنتاج الأدوية خارج براءة الاختراع لمواجهة الأوبئة . – التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق و خفض دعم الصادرات في المجال الزراعي.	
مؤتمر مونتيري (المكسيك)	**2002**	–تضمين المسائل المتعلقة بتطوير التجارة من قبل الدول. – توسيع إمكانات النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع الزراعية و الخدمات و الصناعية. – تحفيز التجارة و التنمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. – وضع الاولويات في اصلاح السياسة الداخلية و رفع القدرة التنافسية.	

مؤتمر كانكون (المكسيك)	**14-10 سبتمبر 2003**	-الانسياب الحر للسلع و رؤوس الأموال في العالم و للنشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات. - السياسة الزراعية و سياسة الدعم. - الدعم الحكومي لشركات انتاج القطن في الو.م.أ	- ظهرت تناقضات حادة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية. ⇐ **فشل المؤتمر**
مؤتمر هونغ كونغ	**18-13 جانفي 2005**	-السياسة الزراعية و المقاربات الجديدة بشأن نظام التعريفة في التجارة الدولية. - إلغاء دعمالصادرات الزراعية بحلول 2013. - إلغاء دعم القطن في عام 2006. - على البلدان المتقدمة السماح بحرية دخول 97 % من السلع من 32 بلداً من البلدان الأقل تطوراً إلى أسواقها.	- استمرار الخلاف بين الدول المتقدمة والبلدان النامية. ⇐ **فشل المؤتمر**
المؤتمر الوزاري المصغر في جنيف	**31-21 جويلية 2008**	-حصول تقارب مهم في وجهات النظر في المسائل أكثر تعقيداً: - دعم الزراعة و التعريفات الزراعية و الصناعية. - تذليل الخلافات بسأن مسائل تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين. - تخفيض التعريفة على السلع الصناعية. - مسالة تآكل نظام التفضيلات.	- حضور 40 بلد فقط. - بالرغم من التقارب إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول سبل انجاز جولة الدوحة. ⇐ **فشل المؤتمر**

المصدر: من إعداد الطلب اعتماداً على: - عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص ص 62 63 (بتصرف).

- محمد ذياب، مرجع سابق، صفحات متعددة (378 383).

ملحق رقم (03): يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية

(ترتيب البلدان – متوسط العمر – متوسط سنوات الدراسة والمتوقع– نصيب الفرد من الدخل الاجمالي)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية (2012)		متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات (2012)	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات (2010)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع بالسنوات (2011)	نصيب الفرد من بالدخل الاجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار)	نسبة الدخل بالشريحة الخمسية[1] 2010-2000	معامل جيني للدخل[2] 2010-2000
		بالقيمة	معدلاً بعامل عدم المساواة[3]						
بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً									
03	الو.م.أ	0.937	0.821	78.7	13.3	16.8	43.480	8.4	40.8
07	السويد	0.916	0.859	81.6	11.7	16.0	36.148	4.0	25.0
41	الامارات العربية المتحدة	0.818	--	76.7	8.9	12.0	42.716	--	--
بلدان التنمية البشرية المرتفعة									
57	المملكة العربية السعودية	0.782	--	74.1	7.8	14.3	22.616	4.3	28.2
93	الجزائر	0.713	--	73.4	7.6	13.6	7.418	--	--
94	تونس	0.712	--	74.7	6.5	14.5	8.103	8.1	41.4
بلدان التنمية البشرية المتوسطة									
112	مصر	0.662	0.503	73.5	6.4	12.1	5.401	4.4	30.8
130	المغرب	0.591	0.41	72.4	4.4	10.4	4.384	7.3	40.9
131	العراق	0.590	--	69.6	5.6	10.0	3.567	12.3	30.9
بلدان التنمية البشرية المنخفضة									
160	اليمن	0.458	0.310	65.9	2.5	8.7	1.820	6.3	37.7
171	السودان	0.418	--	54.8	4.2	10.4	774	6.2	35.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013.

[1]– تعرف نسبة الدخل بالشريحة الخمسية على أنها نسبة متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأغنى من السكان إلى متوسط دخل 20 في المائة من الشريحة الأفقر من السكان.

[2]– يعني معدل جيني للدخل بقياس الفارق في توزيع الدخل(أو الاستهلاك) بين الأفراد و لأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام، و النقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، و النقطة 100 إلى انعدام المساواة.

[3]- نعرف دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بقيمة هذا الدليل معدلة بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية.

ملحـــق رقم (04): التصنيف الصناعي القياسي الدولي، ISIC، الاصدار الثالث

حسب المحتوى التكنولوجي للقيم المضافة للأنشطة الصناعية التحويلية

الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع:	
الطائرات والمركبات الصناعية	353
المنتجات الصيدلانية	2423
أجهزة الكمبيوتر والمحاسبة والمكاتب	30
أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	32
الأجهزة البصرية والأجهزة الدقيقة والطبية	33
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط – المرتفع	
المكائن الكهربائية والأجهزة غير المصنفة في مكان آخر	31
وسائل النقل والمقطورات وشبه المقطورات	34
الكيماويات ما عدا المنتجات الصيدلانية	24 ماعدا 2423
أجهزة السكك الحديد وأجهزة النقل غير المصنفة في مكان آخر	359 + 352
المكائن والآلات غير المصنفة في مكان آخر	29
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط – المنخفض	
بناء وإصلاح السفن والقوارب	351
منتجات البلاستيك والمطاط	25
فحم الكوك، والمنتجات البترولية المكررة والطاقة النووية	23
منتجات معدنية، غير معدنية أخرى	26
المعادن الأساسية والمعادن المصنعة	28 – 27
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض	
الصناعات التحويلية غير المصنفة في مكان آخر وإعادة التدوير	37 – 36
الخشب، الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	22 – 20
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	16- 15
منتجات الغزل والنسيج والجلود	19 – 17

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014، ص129.

الملحق رقم (): تطور مؤشرات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (**1990-2012**)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد	السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد	السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد
1990	129593	139110,1	**9517,1 -**	**1997**	837217,3	594683.4	**242533,9**	**2005**	3569649,3	1820427.1	**174922,2**
1991	246532,5	198354,3	**48178,2**	**1999**	911556,4	737629	**173927,4**	**2007**	4402231,8	2326059,4	**2076172,4**
1992	266289,9	244491,7	**21798,2**	**2000**	1734750,7	857221,9	**877528,8**	**2008**	5298034	3170777,2	**2127256,8**
1993	252299,4	269125,7	**16826,3 -**	**2001**	1550898,4	930677,5	**620220,9**	**2009**	3525855,1	3583772	**57916,9 -**
1994	342567,2	424503,2	**81936,0 -**	**2002**	1605789,6	1159170,2	**446619,4**	**2010**	4610102,5	3768002,9	**842099,6**
1995	533047,1	616099,4	**83052,3 -**	**2003**	2008951,3	1254041,2	**754910,1**	**2011**	5630649,3	4114739,8	**1515909,5**
1996	781687,8	596709,6	**184978,2**	**2004**	2462919,6	1577137,7	**885781,9**	**2012**	5894025	4384957	**1509086**

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على نشرية الديوان الوطني للاحصائيات **Les Comptes Economiques (2000-2012), ONS, Alger.**